فقه الرسوم القضائية

في ضوء الفقه و القانون

أفصل المول

ماهية الرسوم القفائية وأنواعما وكيفية معابما والملزم بم

المبحث الأول

ءاهية الرسوم القطائية

١ - تعريف الرصوم القضائية:

الرسم بصفة علمة هو مبلغ من النقود نجيبه الدولة جبرا من البعص معين مقابل عدمة تؤديها له السلطة العامة(").

والرسوم القضائية - على ما جرى به قضاء معكمة النقض هو توع من الرسوم المستحقة تقولة، فتعمّل في معلولها وعمومها(١).

وهذه الرسوم نظم بتحصيلها أقتام كتاب المحاكم بمختلف أتراعها ودرجانها بمثالب أو خصومة تعرض عليه، وهن رسوم بمثالب أو خصومة تعرض عليه، وهن رسوم مغررضة بنص الفانون، ونقد قضت محكمة النقض بأن الرسم الذي يستأديه قلم النتاب إنما يجيء تعناسية الانتجاء إلى اللضاء في طلب أي خصومة تعرض عليه، في عيد، يتولد عن هذا لتعلب أي نتك الخصومة ومن ثم فهو يتزل عنها منزلة اللاع من أصله أي.

⁽۱) تقسين جلسمة ۱۹۱۹/۱۹۱۹ - و نقش و ۱۹۳ - ۱۹۱۰ مشار إليه بالطنين المهني لي ضوء القسلة و نققه للأحقة محمد كمثل عبد العزيز المحاسي بالنقش - العزء الأول بالالتزامات -عليمة ۱۹۸۰ ص ۱۹۷۱، و تطعن رقم ۱۰۵؛ استة ۱۹ ق جنمة ۱۹/۱/۱۰۱.

⁽T) نفس جلسة ۱۹۷۲/۲/ - م نقش م - ۲۸ - ۲۸ه مشار بليه بالمرجع المنابق ص ۱۹۲۱. (۲) نفس جلسة ۲۷۷/۲/۱۱ - م نقش م - ۲۸ - ۲۸ه مشار بليه بالمرجع المنابق ص ۲۷۷

⁽٢) تطعن رقم ١٠ لعنة ١٨ ق - أحوى شخصية - علمة ١٩٢٢/١١ من ٢٢ من ٢٧٢.

وعلى ضوء ما نقدم يمكن تعريف الرسوم القضائية بلقها هي مبلغ من المال بحصاله قلم الكتاب بعناسية الالتجاء إلى القضاء في طالب أي خصومة على التحو المقرر في القوانين واللوائح.

١ - ويفسئف الرسم عين الضربية إذ أن تضربية - وعلى ما قضت به المعكسة السنورية إلى المعكسة السنورية إلى المعكسة مثية المتضيها المدولة جبراً من المعكفين بأدانها، إسسهاماً من جهتهم في الأعباء التعامل، دون أن يقليلها نفع خاص يعود على ديم مسن وزاء التحمل بها، في حين أن حافة استحقاقي الرسم فاتون أن يكون مفالل خدسة محددة بذلها الشخص العام نمن طلبها كمقابل التعلقها وإن تم يكن بمندارها، ومن ثم فإن تشغل المشوع بقرض رسوم على الدعاوى التضائبة بوجه على مرضا عما تتكدة الدولة من نقفات الأداء الخدمة التي تتولاها في سبيل علم - عرضا عما تتكدة الدولة من نقفات الأداء الخدمة التي تتولاها في سبيل خدمة سبيد مسرائ العدائبة - يكون دائراً في حدود سلطته لهي قرض رسم على أماه خدمة سبيدة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها تقع خدمة سبيدة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها تقع خدمة سبيدة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها تقع خدمة معينة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبية عامة لا يقابلها تقع خدمة معينة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبة عامة لا يقابلها تقع خدمة معينة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبة عامة لا يقابلها تقع خدمة معينة، وبذاك فإن هذا الرسم يناي عن أن يكون ضريبة عامة لا يقابلها تقع كامن على من ينعمن بها ...(ا).

" - أثر عمم تقديم الرسم؛ استبعاد القضية من جدول الباسة عدم أداء الرسم اليترتب عليم بطان المرل؛

ويترتب على عدم تنديم الرسم عدم قبول الأوراق أو الطلبات وعدم تأدية الخدمة ولى نلك نصت صراحة العادة ١٣ من قانون الرسوم القضائية على أنه على على الخدمة ولى نلك نصت صراحة العادة الدعوى أو الطحن أو الأمر إذا ثم يكون اعلى غلم الكتاب أن برفض قبول صحيفة الدعوى أو الطحن أو الأمر إذا ثم يكون مصدرية بعدا يدل على أداء الرسم المستحق كاملاء وتصمتهم القضية من جدول الجنسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم، وكل نتك مع عدم الاخلال بما ينص عليه هذا الغائرين من أحكام مخانفة.

واقد المسابق محكمة التقض بأنه "عدم دقع الرسم النسبى - وعلى ما جسرى به فقداء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان، لما هو مقرر من أن المكافعة المقالمية في القيام بعمل إجرائي، لا ينبنى عليه بطلان هذا العمل، ما لم يستص القالمون علمى السبطلان عن هذه المخالفة، وإذ تقضى العادة ٢/١٣ من القالمون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المحل بالمقالون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٤ بالرسوم القبال رقم المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة، إذا تبين نها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم، فإنه إذا التهى الحكم إنى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قم الكتاب، فإنه لا يكون معيباً بالبطلان (١٠).

المحدود ال

٦ - كما قضت بان ' المخالفة المائية في القيام بعمل إجرائي لا يترتب عليها
 بطائن هذا اتعمل ما ثم ينص القانون على غير ذلك، وإذ كان القانون لم ينص

⁽١) خطعن رقم ٢٣ لسلة ٢٢ ق - يستورية - جلسة ٢٠٠٢/١٠٠.

⁽١) لطمن رقع ٢١٨ فينة ٢٧ ق جنسة ١١/٤/٢١ من ٢٧٠ عن ١٩٢١.

⁽٢) فطعن رقم و9؛ لمنة ١٧ ق بطمة ١٩٧٢/١٧١ من ٢٠ عن ١١٤٠.

طسى بطلان الاستثناف لعم سدك رسومه فإن الثعى بهذا السبب يكون على غور أساس (۱)

٧ - كما قضت بأنه " أرجب المشرع في المادة ١/١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٤ بشمأن الرسوم القضائب ورسوم التوثيق في المولد العديثة على المدعى أداء كامل الرسوم المستعفة على الدعوى، ورخص للمحكمة عصلا بالمعادة " ٢/١٣ في هيذا القانون المعل بالقانون ٦٦ نسنة ١٩٦٤ باستبعد القضية من جسدول الجلسسة إذا لم يستوفئ الرسوم المستحقة عليها بد قيدها معة مفاده أن المحكمية أن تعسنبعد القضية من جدوق الجلسة إذا لم يسدد المستأثف الرسوم المستحقة لحيقف السبير فيه إلى أن يتم سدك الرسوم وتعجن القضية، فإذا ما التقصيف منذ من تاريخ استبعادها من الجدول دون أن يقرم المستأثف بذلك، جاز المستأثف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصوصة، لأن عدم السير في الاستثناف بكسون أسى هسذه الحالة بسبب امتلاع المستألف عن القيام بلجراء أي جبه عليه القسانون ولا محل للتحدى بأن ميعك سقوط الخصوصة لا بيداً إلا من التاريخ الذي يسبد ليه المستأنف الرسم لأن الاستثناف ينف السير فيه بصدد القرار باستبعاد القضية من جدول الجلصة، ولا يتسنى إعادة السير فيها إلا بسدك الرسم وتعجيلها، ولا رجمه للقسول بأن المطعرن عليه - المستأنف عليه - مستول هو الأغر عن عسدم موالاة السير في الاستثناف تعدم وجود ما يحول بينه وبين أداء الرسم ثلك إن المشيرع لم ينزم سوى المستأنف بنداء الرسم المقرر على استنظه ال

٨٠٠ كما قضت بأنه أمن المفرر في قضاء عدد المحكمة أن المختفة المائية فسى القيام بعمل لا ينبنى عنيها بطلان هذا العمل ما لم ينص تقانون على البطلان بِــزاء على هذه المخالفة، والعادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المعل

وَيُنْكُ وَالْقَدِيْنِ رَفِّم ٢٦ لَسِنَةُ ١٩٦٤ قَد تَصْتَ بِأَنْ تَسْتِيعِ الْمَحْكَمَةُ الْقَضْيَةُ مِنْ جَنُولُ الجاسسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنها خلت من النص على البطلان جزاء على علم أدقه (١).

. ٩ - كمسا قضمت بأن عدم تحصيل قلم الكتاب لرسوم الطلب العارض على قسرض استحقاقه ولئن كان يجيز المحكمة أن تستبعده من جدول الجلسة، إلا أن تصدى المحكمسة للدعسوى والقصسل فيها رغم عدم أداء الرسم لا يترتب عليه البطالان (۱)

١٠ - كسبا قضت أيضًا بأنه أمن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحصيل الربسوم المستحقة على الدعوى هو من شأن قلم الكتاب ولا يترقب البطلان على عسدم دفعها ثما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبني عليه بطسلان هذا انعمل ما لم ينص القلتون على البطلان عن هذه المخالفة، وإذ تقضى المسادة ٢/١٣ مسن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المعلى بالقانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٤٤ بشبطُن الرسسوم المتصنية ورموم التوثيق في العِواد العدنية بأن تصنيف السمكسية القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسوم ودون أن يرد بالمنص البطلان جزاء على عم أدائه، فإنه بقرض عدم سدك المطعون عدد الأول للرسموم المستحقة على طلباته قبل الطاطين في صحيفة إلخالهما، فإله لا يعيب المكسم الإستدائي أن قضي في هذه الطلبات ويكون بالنالي ما تمسك به الطاعنين أمسام محكمة الاستثناف بيطلان الحكم الابتدائي لقضائه ضدهما يطنبات المطعون ضعده الأول دون مداد الرسوم السنحقة عنها نفاع غير جوهرى لا يعيد الحكم المطعون فيه إن النف عن بحله والرد عليه ويضحى اللعى على غير أساس (٢).

⁽١) كشين رقم ٨٦٤ لينة ٢٧ ق بلسة ٢٩/١٩/١٧١١ بي ٢٥ من ٨٨٦٢.

⁽١) فطمن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٢ ق طلسة ١٩٢٦/١/٢٢ س ٢٢ ص ١٥٠٠-

⁽١) الطمن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٠ ق بنسة ١٩٨٤/١٢/٠

⁽٢) الطين رقم ١٤١١ ليلة ١٥٥ جلية ١/١/١٢٠٠.

⁽١) تنفس رتم ١٩٩٤ لسنة ٥٩ تي جلسة ١٩ ١ ١٩٩٢.

الواقعة المنشئة للرسم

١١ - الراقعة المنشنة المستحفلق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى التي تستم بإيداع صحيفتها ظم كتاب المحكمة ومن ثع فإن الرسوم تصنحق بتاريخ هذا الإيسداع وبالسنالي فإن غانون الرسوم الواجب التطبيق عو تقانون العماري وقت إيداع الصحيفة قلم الكتاب حتى وتو تراغت تسوية الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم إذ أن وقت نسوية الرسوم لا ثمأن ثها في تحديد القانون الواجب التعليبق، ولقد قضت محكمة النفض بأن النص في العادة العاشرة عن القانون رقم ١٠ استة و ١٩٩٩ الفساص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المحل بالقانون رقم ٢٢ السنة ١٩٩٤ علسي أن تحصيل الرسيوم المستعقة جبيعها طد تقديم صعيفة الدعسوى أو الطعمان أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القسانون من أحكام مه ألفة وفي العادة الثالثة عشر منه على أنه على قلم الكتاب أن يرفض فبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما ينل على أداء الرسم المستعق كاملا وفي المادة الثالثة والمنتين من قانون المسرافعات على أنه ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تسودع قلم كتاب المحكمة وفي المادة على أن اعلى المدعى عند تكنيسم مسينية دعواه أن يؤذي الرمم كاملا..... يدل على أن الواقعة المتشئة المستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوى ألتي نتم بإيداع صحيفتها فلم كتاب المحكمية فيستحق عليها الرسوم المعمول بها فاتوناً في تاريخ هذا الإيداع ما لم يسنص القانون على خلاف ذلك، ولا يغير من هذا القول ما ورد في العادة التلمعة مسن فاتون الرسوم القضائية سائف الذكر من أن "لا تحصل الرسوم التسبية على أكستر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بتكثر من ذلك سوى الرسم على أسفن ما حكم به واعتبار أن تراخي تسوية تلك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن المه بالتحديد القانون الواجب التطبيق والذي بتحدد بالواقعة المنشنة للرسم على

السنح السائف برانه، وإلا غنت تنازع القرانين من حيث الأمان عمومينها وترك الأمسر إلى قام كتاب المحكمة الإجراء التسوية في الميعاد الذي يحقق أكبر المندة الدار.

المبحث الثاني

أنواع الرسوم

١٢ – الرسوم القضائية مُعِمَّانَ:

رسموم أصلية تشمل الرسم اللمبيء الرسم الثابت، الرسم المقرر، والتوع التاتي من الرسوم عن الرسوم التكميلية ونشمل رسم الصندوق والرسم الإضافي.

١٢ – النوم الأول: الرسوم الأطية:

ا – الرسم النصبح:

وهـو نسبة معـنة تقـرض على الدعاوى مطوعة القيمة حسب الشرائح المتعسوس عليها بقمادة (١) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ وهي كا لآتي:

- - ۱% لفاية ٥٥٠ جنيها.
- - ٣٠٠ فيما زاد على ٢٥٠ ونيها عنى ٢٠٠٠ جنية.
- - ٤% غيما ژاد على ٢٠٠٠ جنية نفاية ٥٠٠٠ جنية.
 - - د% أيما زاد على ١٠١٠ جنية.

⁽١) خلس رقد ۲۲۱؛ لنه ۱۱ ق بله ۱۹۲۸/۱

- ~ طلب التصنيق على القسمة بالتراضي،
 - - يعارى حق الارتقان.
- دعارى تفسير الأحكام أو تصحيحها.
- ويفرض على الدعاوى مجهونة القيمة رسم ثابت كالآتى:
 - - ١٠٠٠ ترش في الدعاوي الجزئية.
 - ٢٠٠٠ قرش في الدعاوى المستعجلة.
 - ٣٠٠ ٣٠٠ غرش في الدعاوى الكلية الابتدائية.
- ١٠٠٠ قرش في دعاوي شعر الإفلاس أو طلب الصلح الواقي من الأفلاس
 - ٢٠٠٠ قرش على الإستثنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية.
- ٣٠٠ ٣٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحدام صادرة من القضاء المستعجلة.
- ٥ ١٠٠٠ قيرش علي الاستثنافات التي تلظر أمام محاكم الاستثناف
 - ١٥٠٠ قرش على الطعون بالتقطي.
 - ٨٠٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأعكام أمام محكمة النفض.
 - على كل طلب رد أو دعوى مكاصمة.

جــ - الربعم المقرر:

وهو رسم مجند يفوش على طلب الأوراق والشهادات والإعلامات والإنذارات ويتعد بتعدما ويختلف بالختلاف درجات المحاكم

15 - وحمسا هو جنير بالتكر أن المادة الأولى من قانون الرسوم التضانية رقم ١٠ لعنية ١٩٤٤ فيما تصن عليه من فرض رسم نعبي حسب فيمة الدعوى كاتت محل طعن بعدم الدستورية بعقيلة أن هذا النص يتطرض مع نصوص المواد

ب – الر**سم الثابت**:

وهسو مبلغ محدد بغرض على الدعاوى مجهولة القيمة والتى لا يعكن تقدير قيمتها طبقا القانون ونعتبر الدعاوى الآتية من الدعاوى مجهولة القيمة.

- دعري سمة التوقيع.
- الدعاوى والإشكالات التي تقلم لقاضي الأمور المستعجلة. -
 - دعاوی انبیع الاختیاری.
- الدعماوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا مطقت بإجراء التنقيذ.
 - دعاوى طلب الحكم بإلغاء الرهن أى الاختصاص أو شطبها.
- المعارضة من غير المغلس في الأعكام الصادرة بإشهار الإفلاس رجميع الدعلوى الفرعية المتطقة بالتفليسة.
 - دعاوى التزوير الأصلية.
 - وضع أمر التلفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة.
- المعارضة في الأمر الصاعر بتنفيذ عكم المحكمين سواء أكان الحكم في مادة مطومة القيمة أم مجهولة.
- المعارضة في نزع الملكية (التنفيذ العقارى) إذا تعلقت المعارضة بإجراءات التنفيذ.
 - المعارضة في قواتم التوزيع النهائية.
- المعارضة فيس الأحكيام والأوامسر الصادرة من لجان الجمارى والهيئات الادارية الأخزى-
 - طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين.
 - خلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة.

الطعن وأوردت بأسباب حكمها وحيث أن المدعية تتعي على هذا النص – المعادة الأولس من قانون الرسوم – مخالفته المعادة ١١٩ من النستور التي جرى نصها على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلقاءها لا يكون إلا بقانون ولا يعثى أحد من أدالها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير أنك من الضمرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون – على سند من القول أن الرسم المفروض بمفتضى النص الطعين أعلى بكثور من مقابل الكدمة القطية التي يكسون مرفق القضاء قد بذالها لمن يتحمل به ومن ثم ينحل هذا الرسم إلى ضريبة من الناخية المائية والقانونية، بيان ذلك أن الدعوى معلومة القيمة البالغ قيمتها مائسة مليون جنيه يقرض عليها رسم نسبي قدره خمسة مكلين جنيه في حين أن الدعوى مجهونة القيمة بقرض عليها رسم نسبي قدره خمسة مكلين جنيه في حين أن الدعوى مجهونة القيمة بقرض عليها رسم نسبي قدره عشرة جنيهات رغم أن الدعوى مجهونة القيمة فرض عليها رسم شابت قدره عشرة جنيهات رغم أن الدعوى مجهونة القيمة ضريبة.

رحيت أن هذا النعى مردود نلك أن - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الستور قبد ما يسر بنص العادة ١١٩ بين الضريبة العامة وبين غيرها من الفسرائض العالسية بسواء من حيث أداة إنشاء كل منهاء أو من حيث مناطهاء فالضريبة العامة فريضة مائية تقتضيها النولة جبراً من المكلفين بأداتهاء إسهاماً من جهتهم في الأعباء العامة، دون أن يقابلها نفع خاص يعود عليهم من وراء التحمل بها، في حين أن مناظ استحقاق الرسم فاتونا أن يكون مقابل خدمة محددة. بذلها الشخص العام نمن طلبها كمقابل تتكافئها وإن لم يكن يعقدارها، ومن ثم فإن تنخبل المشرع بفرض رسوم على الدعاوى القضائية بوجه عام - عوضاً عما تتكيده الدولة من نفقات الأداء الخدمة التي تتوالاها في سبيل تسبير مرفق الحالة - بكون دائراً في حدود سلطته في فرض رسم على قداء خدمة معينة، ويناك فإن دذا

أمد: السنعي بأن الرسم المفروض أعلى بكثير من مقابل الخدمة القطية النم يكسون مسرفق القضاء قد بدلها، ومن شم يدحل إلى ضريبة تلجلي مقوماتها عند المقارنة بين الرسم المقرر على الدعوى مطومة القيمة وذلك الرسم المقرر على ويها المادة الدعموى غير مقدرة القبعة، كما أن ارتفاع قيمتها بحول دون تطبيق حكم المادة ١٨ مسن المستور التي تكفل حق التقاضي للناس كافة، فهو مردود، بأن النص الطعيان للم يتناول في أحكامه إلا الرسوم الابتدائية التي تؤدي عند رفع الدعوي (على الألف جنسيه الأولى)، أما الرسوم النهائية التي تستحق عن أداء الخدمة القضائية - وقيما زاد عن الألف جنيه الأولى - والتي يتباين قدرها مع قيمة الدعوى يحسب الحكم الثهائي الصادر فيهاء فإن الأمر فيها تحكمه القواحد المقررة قلى المسواد ٣: ٩: ٢١، ٧٠، ٧١ مسن قاتون الرسوم القضائية رقم ١٠ لسنة \$\$91ء ويتصل بها خاسر الدعوى ولحقاً الأحكام المادتين ١٨٦، ١٨٦ من قانون المسرافعات، يمسا مسؤداه أن المشرع وضع تنظيماً متكاملاً لقواحد تقدير الرسوم القضائية وتحديد المتحمل بأدانها أو جزء منها ابتداء، كما حدد الملتزم بقيمتها أتتهاء، وهو تنظيم يتأبي معه لجنزاء مادة وحيدة مقه، هي المادة (١) من القانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٤٤، وعسرلها عن باقي أحكام هذا التنظيم، وإعطائها دلالة تتناقض مع باقى هذه الأحكام.

إذ كان ثلث وكان النص الطعين لم يتجاول حدود ما قررته أحكام المادة 119 مس المستور مسن تقريس حق المشرع في فرض رسوم مقابل خدمات معينة، فغرضها بمناسبة طلب الخدمة القضائية وجطها محددة في بداية أدائها بما لا يزيد عسن الألف جنية الأولى من قيمة الدعوى (المادة ٩ من ذات القانون)، وعشرة جنسيهات للدعاوى مجهولة القيمة، ثم ألزم خاسر الدعوى بهذه الرسوم وبباقي الدعوى بهذه الرسوم وبباقي الدعوى بهذه الرسوم وبباقي

الدسستور، فإن النعي عليه بمخالفة أحكام المانتين ٦٨، ١١٩ من السعور يكون غير صحيح.

وحيث إن ما تنعى به العدعية على النص الطعين مخالفة الأحكام العواد-٢٤. ٢٦، ٣٨ فينها فرضيته من حماية الملكية الفاصة، وحظر المصادرة العامة تلامسوال، وقسيام النظام الضريبي على العدللة الاجتماعية، قهو مرمود بأنه إيراد أعكسام عبده الحقوق والمبادئ والضمانات في غير مجالها، حيث الحصر نطاق التص الطعين في فريش رسم نسبي بمناسبة طلب خدمة معينة، واستقامت أحكامه فسى شدد الإطار مع أحكام المادنين ٢٨، ١١٩ من الدستور، بما يعدى منه النعى عليه بمثالفة أحكام المواد المثار إليها غروجاً عن مضمونها وإقتاما لها في

رحيست إنه متى كان ما تقلع وكان النص الطعين لا يخالف أى نص أخر في غير مجالها، الدستور، فإنه يتعين رفض الدعوى(١).

١٥ – النوم الثاني: الرصوم التكويلية:

ا – رسوم الصندوق:

وهسى رسوم تعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية، تؤول لصبلب صندوق الكدمات الصحبة والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية عملا بنص المادة الأولى من القاتون رغم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعليل بعض أحكام القاتون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء عسندوق المدمات الصعبة والاجتماعية لأعضاء البيئات القضائية، ولا يعسسوى هسانا الرسيم إلا على الدعاوى التي أقيمت بعد العمل بأحكامه، إذ أن هذا القانون يسرى على الوائلة اللاحقة على تاريخ العمل به دون السلبقة عليه،

١٦- ولقد قضت معكمة النقض بأن النفس في العادة (١٠) من القائقات رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ التساص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعل بالقبائون رقبع ٦٦ لعنة ١٩٦٤ على أن تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم مسحيقة الدعموى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما يستص عليه عدًا القانون من أحكام مخالفة" وفي العادة الثالثة عشر منه على أنه تطي ظم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لهم تكسن مصهورية بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً وفي المادة الثالثة والسنين من فانون المرافعات على أله تترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعسي يصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ... وفي المادة ١٥ منه على المدعى عيقد تقديم صحيفة دعواد أن يؤدى الرسم كاملاً... يعل على أن الواقعة المنشفة الاستحقاق الرسوم القضائية هي رفع الدعوي التي تتم بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمية فيستمق عليها الرسوم المعمول بها فاتوثا في تاريخ هذا الإيداع ما ثم يستمس القانون على خلاف ذلك، ولا يغير بنّ هذا القول ما ورد في المادة التاسعة من غانون الرسوم القضائية سالف الذكر من أله " لا تحصل الرسوم التسبية على أكسش من ألق جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من نلك سوى الرسم على أساس ساحكم به واعتبار أن تراكى تعدية تلك الرسوم إلى ما بعد صدور الحكم لا شأن المه يستحدد القسانون الواجب التطبيق والذى يتحد بالواقعة المنشأة للرسم على السفح السنتف بياته، وإلا فقتت قواعد تفازع القوانين من حيث الزمان عموميتها وتسرك الأمسر إلى قام كتاب المحكمة الإجراء التصوية في المبعاد الذي يحقق أكبر فائدة له. ثما كان ذلك ركان المغرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القسقون يعسرى بأثر غورى مباشر فيحكم الوقائع اللاحقة لتاريخ العبل به دون عُسليقة عليه إلا يقص خاص، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الدعويين رقمي ٥٥ ؛ ٥، الم الدائدة معا السطالية قد رفعتا بتاريخ

١٩٨٥/٣/٧ قبين نفساد الفانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ الفاص بتحيل بعض أحكام قسائرن النساء صنديق الفعمات الصحية والاجتماعية الأعضاء الهيئات القضائية وسائرن النساء صنديق الفعمات الصحية والاجتماعية الأعضاء الهيئات القضائية رفسم ٢٦ نسسنة ١٩٧٥ والذي أضاف علاة لله تحت رقم ١ مكررا تقضى بفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجنس النولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأعشية المعلورة في جميع الأحوال ويكون له حكمها، وجاء في المادة تثانية سنه أنه يعمل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ نشره الذي تم في ٢١/٥/٥/١ معا الرسم موضوع النواع، وإذ خلاف الحكم الارسام موضوع النواع، وإذ خلاف الحكم المطعون لحيد غذا انتظر وانتهى إلى تأبيد الحكم الابتدائي الذي قضى يرفض دعوى الطاعتين بيراءة زمنهم من المبالغ المطالب بها تنفيذا الأحكام القانون وقم ٧ لسنة الطاعتين بيراءة زمنهم من المبالغ المطالب بها تنفيذا الأحكام القانون وقم ٧ لسنة الطاعتين بيراءة زمنهم من المبالغ المطالب بها تنفيذا الأحكام القانون وقم ٧ لسنة

ب – رسم إذافي لدور المحاكم:

وهو رسم يحصل على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحلكم وغلى أعسال الثبير العقساري والتوثيق طبقا للجدول الدرفق بالقانون رقم ١٠ لمئة مسال الثبير العقساري والتوثيق طبقا الجدول الدرفق بالقانون رقم ١٠ لمئة مما ١١٨٠ وتخصيص عصيبالة عبدا الرسم الاشاء وصيانة وتأثيث دور المحلكم واستراحات رجال القضاء والنيابة يها.

كيفية جساب رسوم الدعوق

٧١٠ أسيس هناك صعوبة في حساب رسوم الدعاري مجهولة القيمة، إذ أنه يقسرض علسيها رسم ثابت ومحد بنص القانون، ركنت بالنسبة للرسم الإشافي يقسرض علسيها رسم ثابت ومحد بنص القانون، ركنت بالنسبة للرسم الإشافي الساور المحاكم الن عدم الرسوم محد غلاتها أبضا بالجدول الملحق بالقانون رقم الساور المحاكم الن عدم الرسوم محد غلاتها أبضا بالجدول الملحق بالقانون رقم الساور المحاكم النا عدم الرسوم محد غلاتها المحالة المحاكم النائدة الرسوم محدد غلاتها المحالة المحاكم النائدة الرسوم محدد غلاتها المحالة ا

٩٦ نعنة ١٩٨٠ الصائر بقرض رسم إضافى الور العداكم والمعدل بالقانون رقم المسنة ١٩٨٥ عيدنما تدى المسألة في خالة حساب الرسوم النعبية المستحقة على الدعاوى مخوصة القيمة وكذلك الرسوم المستحقة على الدعاوى منعدة الطلبيات والدعماوى الاستنافية وإذلك فأننا نبين فيعا بلى كيفية حساب الرسوم النمبية على الدعوى معاومة القيمة ثم نتاول رسم الدعوى متعدة الطلبات ثانيا ثم رسم الدعوى متعدة الطلبات ثانيا ثم رسم الدعوى الاستثنافية ثانثا وأخيرا على النعوى المتعدة الطلبات ثانيا ثم رسم الدعوى الاستثنافية ثانثا وأخيرا على النعو الثاني:

١٨ – كيفية حساب الرسوم النصبية:

تصت المغدة (١) من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن * يقرض لني الدعاوى، مطرمة القيمة، رسم نسبي حسب الفقات الآتية:

- - ٢% ثقاية ١٥٠ جليها.
- ٣٠٠٠ قيدا زاد على ١٠٠٠ جنيها على ٢٠٠٠ جليها.
- ٤٠٠٠ غيما زاد على ٢٠٠٠ جليه لغاية ٢٠٠٠ جليه.
 - ٥% قيما زاد على ٢٠٠٠ جنية.

وبإجراء حملية حسابية بسيطة يمكن احتساب الرسوم النسبية المستحقة على الدعارى مطومة القيمة طبقا تلقتات الموضحة عاليه.

مثال (١) دعوى قيمتها ٥٠٠٠٠ وطيه.

مثال (٢)؛ دعرى قيمتُها ٥٠٠٠ جنية.

	و (۱)؛ دعري فيمتها ٥٠٠٠ جنيه،		
بوائع ٢ % على الـــ ٢٥٠ بنية	چښه	فرش	= 40. x 4
الأولى		• •	1
بواقع ٢ % علسي الله ١٧٥٠ جنيه	01		=140. × T
التالية			1.,
بواقسع ٤ % علمي الد ٢٠٠٠ جنية	Av	• •	**** × ±
التائثة والرابعة			141
بواقع ہ % فیما زاد علی اللہ ۱۰۰۰	Te	• •	811 X 8
جنيه الأولى			111
جملة الرمع القبيبي المستحقة	111	Ø 4	,

وينتمسظ أن الرسوم النسبية على الدعارى لا تحصل إلا على الألف جنية الأرنس عسند تقديم الصحيفة إلى أكم الكتاب، فإذا حكم في الدعوى يأكثر من نكك سوى الرسم على أسنس ما حكم به عسلا بنص السادة (٩) من فاتون الرسوم،

مثال (۲):

رفع (أ) على (ب) دعوى يطلب فيها المدم بالزام المدعى عليه بأن يؤدى.

المه مبلغ معه جنية تعويض ففي هذه المحالة الا يحصل قلم المتناب رصوم نصبية
(الا على الألف جنيه الأرام وهي مبلغ ٢٧،٥ جنيه ويحد تقاول الدعوى بالبلسات
مدمت المحدمة بإلزام العدعى عليه بأن يزدى المدعى عبلغ م ٢٧٠ جنيه أقط مع
السزام المدعس عليه بالمصاريف، تذلك فإن حسلب الرسوم التسبية على الدعوى
المزاع المدعس عليه بالمصاريف، تذلك فإن حسلب الرسوم التسبية على الدعوى على
المزاع على مبلغ مهده ٢٧٥ جنيه فقد الأن الرسوم تسوى عند الحكم في الدعوى على
علي على مبلغ مهده ومن أم فإن الرسوم التسبية المستحقة على مبلغ مهده ٢٧٥ جنيه
المرن كا الآتي:

بواقع ٢ % على الله ١٥٠ جنبة الأولى	جنيه	فرش	- to. x y
		• •	1
بواقع ٣ ١٧ على الله ١٧٥٠ جنية التالية	• 5	•.	*170. x T
بواقع 2 % على الألفين الثالثة والرابعة	٧,		1 · · ·
جعلة الرسم النسبى	177	P 4	
تتزيل المتحصل على الصحيفة	YV	ο,	
الرسم التسبى المستحق على ضوم ما حك	14+	4.4	
- به			

١ (- والأعسل فسى الدعاوى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنها مطومة القبة ولا يفرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للستقدير ومسن شم فإن الدعوى التي يرفعها صلحب الشأن ٠٠٠ وتقدر قيمتها بيقيمة المال محل التصرف، تقضع الرمع النسبي طبقا لما قررته المادة الأولى من فتون الرسوم ١٠ نسنة ١٩٤٤ (١).

٢ - تحت ب الردوم الفسبية مقدماً على الألف ولبيم الأولى ثم تسوى الردوم بغم الدكم على ضوء ما دكم به:

تنص العادة (١) من القانون رقم ٩٠ إسفة ١٩٤٤ المعلل بالقانون رام ٢٠ المعلل المعلل بالقانون رام ٢٠ المعلف المعلل الرسوم القصائية على أنه ٣٠ تتصل الرسوم التسبية على المعلف على المعلف من المعلف والمعلف المعلف المعلفة ال

⁽۱) قطعن رقم ۱۱۹ منة ۱۰ ق بطسة ۱۹۲۵م/۱۹۲۵ س ۱۹ من ۱۹۱۹.

كما نفص المادة ٢١ من غانون الرسوم القضائية سالف النكر على أنه الله الدعاوى الني تزيد فيعنها على ألف حيده يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالمة الفاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم يأكثر من عدا العبدغ فيسوى على اساس ما حكم به..."

ومليها: فليك أن الرسوم النسبية تحيل ابتاء حد تقديم الصحيفة طي ظم الكسناب على أسيمة الحل المدعى به على الألف جنيه الأولى - أياً كانت قيمة الدعسون - ثم تسوى الرسوم بعد المكم في الدعوان على شوء ما حكم به ولك تضت محكمة التقض بأن المادة الناسعة من القانون رقم ١٠ نسنة ١٩٤١ الخاص بالرسوم القضائية في العواد العدنية العمدل بانقاتون ١٦ لسنة ١٩٦٤ تتص على أنه لا تحصل الرسوم اللسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى يأكثر مين ذلك منوى الرميم على أساس ما حكم يه وننص المادة ٢١ منه على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه، رسوى الرسم على أسش ألف جنيه في حالسة إلغاء الحكم أن تعديله ما لم يكن أند حكم بأكثر من هذا المبلغ هيسوى على أسلس ما عكم به...". والمستقلد من الذين النصين أن الرسم النسبي يحسب عند رقسع الدحوى على أبعة العلى العدعي به ولا يعصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هن مستحق على الألف جنبه الأرلى وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم فسي الدعسوى بكون على نسبة ما يمكم به في آغر الأمر زائداً على الألف جنية الأرنى، ولما كان الثابت من مدونات المكم الصائر في الدعوي رقم ١١٩٠ نستة ١٩٧٩ عننى محكمة قايرب الجزئية الصادر بشأنها قائمة الرسوم محل التطلع قد قضيي فيها بالتهاء الخصومة دون أن يفصل في موضوع التزاع بعد أن النهي تحكيماً بين الطرفين، فإنه لا يكون قد حكم نهم بشئ قلا يستحق عليهم رسم أكثر ممسة حصل عند رفع الدعوى، ونما كان نك، وكان الحكم المطعون هُنه قد ختَّف

هذا النظر وقضى باستحقاق قلم الكتاب رسوماً نسبة عن هذه الدعوى رعم الحكم بانتهانها قباساً على الصلح علته يكون قد جالف القانون واخط في تطبيعه، ١٠.

 71 - كمسة غضمت محكمة النقص بأنه علما كانت العادة الأولى من العانون رقيم ٩٠ لمستة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٠ المسة ١٩٩٤ تنص على ان يقسرين في الدعاوي مخومة القيمة رسم تمنين حصب القلات الإثبة وتتمن المسادة السائعيسة منه على أن تخفض الرسوم إلى الربع قيما يأتي: ١ - الأوامر السنتي تصدور يتنقديذ حكم الصحكمين والمغدة الغاصعة على أن لا تعصل الربعوم التسجية على أكثر من أكف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم علين أساس ما حكم به، والمنادة ٢١ على أنه في الدعاوى التي تزيد قيمتها على النَّهُ، جِنْيَهُ يَبِسُونُ الرَّسِمُ عَلَىٰ قَسَلُسُ أَنْفُ جِنْيَهُ فِي هَالَةً إِنْفَاءُ الْحَكُم أَل تحيله، ما السم يكسن قسد حكسم يأكش من علا المبلغ فيسوى الرسم على أسلس ما حكم به وتمسرى هذه القاعدة على الاوراق الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين... والمستفاد من عدد التصوص أن الرسم التسبي يصب عند رفع الدهوى أو الاستثناف على عُسيمة اللحق المدعى به أن على قيمة ما رفع عنه الاستثناف من الحكم الابتدائى، ولا يحسسل من هذه الرسم مكاماً إلا ما هو مستحق على الألف جليه الأولى، وأن الرجيسم السدَّى يستحقه فكم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو الاستناف بكون على تعسية مسا يحكم به في أكر الأمر زائداً على الألف جليه الأرش، فإن كان الحكم التصادر بشأته أمر التقتير همادراً بالأمر ينتقيدُ عكم المحكمين، فإن الرسوم تخفض إلى الربع......

 ⁽¹⁾ الطحان رقد ۱۰۵۰ استة ۱۲ ق جلسة ۱۹۹۸/۱/۲۱ عشار بالموسوعه العديمة في حكام الثمني، علم ۱۹۹۸، الحكاور/ عزت الدمودي من ۲۰۸.

The Application of the State of

تحتسب رسوم السنموق بواقع 20% من الرسوم النسبية وتأخذ حكوما من حيث الالتزام بالرسم ورماه ورقعاره:

١٩٧ - فصبت محكمة النفص بقه وإذا كان نشئ، وكان النص فى تعادة (١) مكسور مسن الفانون رقم ٢٩ اسنة ١٩٧٥ بينشاء مستوفي تشخصات الصحية والاجتماعية الأعصاء الهيئات القصائية المعدل بالقانون ٧ اسنة ١٩٨٥ على أن المسرية واعمن أمام المحكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية المغررة في جميع الأحرال، ويكون له حكمها وتزول حصينته إلى صندوق الفسية المغررة في جميع الأحرال، ويكون له حكمها وتزول حصينته إلى صندوق الفسيات المسلمية والاجتماعية الأعضاء الهيئات القضائية". ودل على أن الفسيرع فيه جعل الرسوم القضائية الأصلية من الأسلس لهذا الرسم الكامن من حيث الاسترام به ومداد ومكارد، وأوجب أن يأخذ حكمها، وكانت المحكمة قد انتهت إلى إلغاء أمر تلدير الرسوم القضائية الأصلية وتسويتها على أسلس الرجع، بدرتب عليه بطريق اللزوم إلغاء أمر تقدير الرسوم الفامن بالصندوق المشاور إليه، وتسويتها على المستوق المشاورة.

٢٢ – رسوم الدعوق متحمدة الطلبات

أ - إذا السنبات الدعوى الواحدة على طلبات متحدة مطومة القيمة ثائنة عين سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات، فإذا كانت ثائنة عن سندات محتلفة فدر الرسم باعتبار كل سند على حدة (١٠).

ويقصد بالسند الواقعة في تولد عنها الانتزام أو تولد عنها الحق الذي يرتكن إلية المدعى في طلبه أو الأسلس القانوني الذي تستند بابه الدعوى سواء عند أو إرادة منفردة أو عمل غير مشروع أو شراء بلا شبب أو نص القانون-

وسن أمثلة الطلبات المتحدة الناشية عند مند فاتوسى واحد طلب التعويص عن النصب مع الإرالة عنت يقومان على سند واحد وهو العميد.

75 - ولقب أضب محكمة المحقق بقه الدعوى الفارة الأولى من العاده المسليعة القبيقون ، المسليعة القبيقون ، المستة ١٩٤٤ على أنه إذا اشتمات الدعوى الواحدة على طقبيات متعدة معتومة القيمة ناشئة عند سند واحد عيقس الرسم باعبار مجموع الطنبات فإذا كانت ناشئة عند سندات مختلفة قدر الرسم باعبار كل سند على حدة، ومقصود المشرع بالسند في مضى هذه المادة هو المسب القانوني الذي تبلي عليه الدعوى سواء كان عقد أم إرادة منفردة أم قعلا غير مشروع أو الراء بلا سبب أو نصا في الفاتوني الذي بالا سبب أو

97 — كما قضت بأن الفقرة الأرابي من المادة المسابعة من القاتون رقم • ٩ مسئة ١٩٤٤ نصب على أنه * بلا اشتمات الدعوى الراحدة على الطلبات متعدة معلومية القيمة ثائفة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار عجموع الطلبات، فإذا كانت تاشئة عن معدات مبغتلفة قدر الرسم باعتبار كل مبند حدة وإذا كان مقصود الشياع بالمسند في مطى هذه العادة هو السبب أو الأساس الفاتوني الذي تبلي عليه الدعوى وكان مؤدى نص التفرة الشائية من المادة ع ٢ من الفاتوني الذي تبلي سنة ١٩٣٩ أن شربية الأرباح التبنية والصناعية ثم تفرض على ما تشجه شركات التضامن من أرباح، إذ ثم يعتد هذا الفاتون بالشمصية الاعتبارية نشركات المساهمة في التصامن على مندار لصبيه المساهمة في المساهمة في المساهمة في المساهمة في المساهمة في الربح بما بعادل حصنة في الشركة معا معتضاد أن الشريك في شركة التصامن من الربح بما بعادل حصنة في الشركة معا معتضاد أن الشريك في شركة التصامن معتبار في مواجهة مصلحة الضرائب هو العمول والمعسديل شخصب عي الصريبة معتبار في مواجهة مصلحة الضرائب هو العمول والمعسديل شخصب عي الصريبة

المس رقم ۱۹۸ لسة ۱۲ ي جلسة ۲۰-۲/۵/۸.

⁽٢) التقرة الأولى من العائدة (٣) من قلتون الرسوم التصمائية.

هـــان ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالتضريبة شأنه هي ذك شان الدمول المفرد ومن أجل ذك حملة القانون عباء تكيم الأوراق عباس أرياهـــه هي الشركة وأوجب نوجبه الاجراءات إليه شخصيا وأقرد له سببل طهـــه يحــث نسطل دعواه يسببها عن دعوى الشريك الأخر مما معتضاه وجوب نكيس الرسم باعتبار كل شريك على حدة، ثما كان ذلك وكان الحكم المطعون عبه أد خالف هذا النظر وجرى في فضائه على تقدير رسم واحد تأسيسا على أن أرياح المسركة النضـــمن همى الواقعة المعشنة التضريبة فإنه يكون ك أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نفعه لهذا السبب (١).

77 - كما قصت بأن النص في المادة السابعة من قانون الرسوم الفضائية من الفادة أن وعاء الرسوم الفضائية من الفادة في وعاء الرسوم الفضائية من الفارات على أن ما المفاده في وعاد الرسوم الفضائية من الفارس أمنى كان الطلب فيها واحدا استحلى عليه رسم ومحد يقدر على أساس أبسته، أمنا إذا تعدد فيها الطلبات فإنه متى كان سببها القانوني واعدا استحلى عليها رسم واحد أبصا ولكن يقدر على مجموع فيعتها، ومتى كان أكل منها سببه الفساس المناسبة واحد أنها عن كل عليه، والإصل أن مجود تعدد أنها معدد الفاليات بحددم الفالييس نوس دليلا على الفراد كل منهم بطلب مستقل حتى تتعدد الطلبات بحددم حسته إذ أن يكون العلب واحد، وطالبوه منحدين ما لم يوجب الفاتون النظر إلى حسيم، كان مديم فيه على حدة كما فعل بالنسبية الطربية المستحقة على أرباح المسبب كان مديم فيه على حدة كما فعل بالنسبية الطربية المستحقة على أرباح المسبب كان مديم فيه على حدة كما فعل بالنسبية الطربية المستحقة على أرباح المسبب كان مديم فيه على حدة كما فعل بالنسبية الطربية المستحقة على أرباح

ب ازد المستمت الدعوى على طلبات مجهولة النبعة حميعها أخذ الرسم الذبت على كر طلب منها على هذة إلا إذا كان ببتها إرتباط بجعها غي حكم الطلب عراحد عفى عدة الحالة بمنحق بالتعبة لهذه فطلدات رسم والحد.

١) الطعل را فواع، لبعه ١٧ ق جنمه ٢/٢/١٩٨١ لبيه ٢٦ تلند الأول عن ٢٢٣.

" بعد الدافا " سنة " في جنب «««ر»««» «««ر»»» «

المري المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة والمرابعة المرابعة المر

أن د - وفي حالية وجود طلبات نبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسيمين للفرزنة، كذك بكون العكم في حالة ما إذا كانت بعص الطلبات مقدمة الرسيمين للفرزة، كذك بكون العكم في حالة ما إذا كانت بعص الطلبات مقدمة المستكدية علي مبيل الخبرة غيكتفي بالنبسية لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين الخزانة.

ويُقدم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها.

77 - ونقد قضيت محكمية النقض بأن " تقضى القفرة الرابعة من المادة السليعة من القانون رقم • 4 نستة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد عن طلب إيطال البيع وثبوت الملكية عن أرجح الرسمين ومن ثم إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعتين بطلب ثبوت ملكية وإيطال عقد ولدى تظرها أسم معكمة الاستنف تنازل مدعوها عن العلب الأولى وحكم على الطاعتين في العلب الثاني بيطان العقد وبإنزامهم بمصروفاته الدعوى، قان النعى على هذا الحكم في المنتي بيطان العقد وبإنزامهم بمصروفاته الدعوى، قان النعى على هذا الحكم في غصوص فضاته بالمصروفات لا يكون على أسلس متى كان الطاعنون لم يقدموا أسلم المعكمة النقض ما يعل على أن الرسم المستحق على طلب إبطال العقد على يعدم قول الشاعنين يوجوب إنزام المطعون شدهم - راقس الدعوى بالغرق متى يعدم قول الشاعنين يوجوب إنزام المطعون شدهم - راقس الدعوى بالغرق بين الرسمين الرسم - راقس الدعوى بالغرق بين الرسمين الرسمين الدعوى بالغرق

٨٩ - كما قضت بأنه " متى كان المدعون قد اقاموا دعواهم بطلب الحكم بإنسيات القضاء شركة والمتياطيا بفسخ عك الشركة وتعسكوا عن الحالين متعيير مصف لها لتصفية أموالها ثم ظل طلب الفسخ معروضا على المحكمة حتى التهت الدعوى باتفاق الخصوم على إنهائها صلحا فإنه يتعين - في شأن نقلير الرسوم

⁽١) هلي كررة لينة ٢٠ في بيلية ١٠٩٢ (١٩٩٤ من ١٠٩٠ من ١٠٩٠

المستحدة على هذه الدعوى والتي قدم فيها الطقيان المحكمة على سبيل الخيرة -أن يوحد - يرعني ما بعضى به العقرة الرابعة من المادة السليعة من الفاتون رقم . 4 السبسة 1994 الحساص بالرسوم الفضائية بأرجح الرسمين المستحقين على المؤردة الأل.

٢٠ - رسوم الدعوي الاستثنافية:

تسنص بنعادة (٣) من قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ اسخة ١٩٤٤ معطة بالقانون رقم ٧ اسنة ١٩٩٥ على أنه ا يغرض على استثناف الأحكام الصندرة في الدعيدوي مطومة القيمة ربيم نصبي على أساس القنات العبينة في المادة الأولى، ويراجى في تقدير الربيم القيمة المراوع بها الاستثناف.

ويعرض في الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رمع ثابت على تنحو الآتي:

. . ٣ فيرش علي الاستثنافات التي تنظر أمام للمماكم الالتدائية عن أحكام عبادرة من القضاء المستعول.

١٠٠ قرش على الاستثنافات التي نتظر أمام السحائم الاستثناف لتخيا^(١).

ويعفيطن الرسيم إلى النصف في جبيع الدعاوى أنا كان العكم المستأثف عبيادرا في مسائلة فرعية، فإذا فصلت سعكمة الاستثناف في موضوع الدعوى الدعوى البنتكين الرسم المستحق عبه.

المسارى رسم الاستثناف في هنئة تأبيد المكم المستثنف باعتبار أن الحكم المستثنف باعتبار أن الحكم الصادر بالنأبيد هكم مكمل للحكم العستأنف ويستحق عنهما رسم تسبى والمد^{م]}.

ومعاد هدا اللص ماملي:

12 E

بعد شحق الربيسة النبيي على استثناف الأحكاء الصائرة في الدعاوي مطوعة القيمة طبقا للشرائح المنصوص عليها بالعادة الأولى من غانون الرسوم القنعانية ويراعي في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستنباف.

٣١ - ونت قصت محكمة المقض بأن الأعس في المحول وعلى ما جرى بسه قضاء علقه المحكمة - النها مطوعة القيمة، ولا يفرج من هذا الأعمل (لا تعلوى المحكمة المحكمة عبر قابل التقدير، فلعتبر مجهولة الليمة. ولما كانت الدعوى الاستثنائية التي صدرت بشأتها قائمة الرسوم قد رفعت بطلب إلفاء الحكم المستثنف الصادر بثيرت وفاقد. وأن المستثنف عليهما - المدعيين - من ورثة، وفضعى فيها بالرفض وتأبيد الحكم المستثنف عليهما أكون دعوى مطوعة القيمة وتشر قبها بالرفض وتأبيد الحكم المستثنف، قالها نكون دعوى مطوعة القيمة وتشر قبمتها بتصبيب المستثنف عليهما في التركة، وتخضع تنرسم التسبي (ا).

٣٤ – كما قضت بأن الأصل في الدعارى أنها مطرمة اللهمة ولا يخرج عن حسفا الأصل إلا الدعارى التي ترفع بطلب غير قابل النائدير وهو لا يعتبر كذاك إلا إذا كان المطارب مما يتعفر نشير قيمته – المطالبة بمبنغ مقرم بالممانات الأجنبية تيمة لنائك عن مطارح المطرح القيمة(*).

ثانياء رسم الدعاوي مجمولة القيمة:

٣٢ بنتسبة الاستناف الدعارى مجهولة القيمة عيستحق عليها رسم ثابت طبقا ثلثنات المحدة بالفقرة الثانية من المادة(٣) من فاتوى الرسوم سائف الدكر.

أولاد راعم استثناف الدعاوي معلومة القيمة:

⁽١) الطني إنه ١٤ لينة ٢٩ ق ولمنة ١٩٧٢/٢/١٢/١٤

⁽۲) چانے یہ ۱۲۰۲ ایسلا ۱۲ ی چانے ۱۲ مارا/۱۰۰۰ تر

والونفس حسنة ٧ /١٩٩٨ ١٩٠٨ شينة ١٥ عبد ٢ من ١٥٥٣ (هيئة ٢٣٤

٣] انظم قابطانيه من المفافقات) مسلم بالكوائر المُعنى رائد (1916) ٢

العواليون في المحمد الله كالما المسلكة المتدرد الأو المحاودة

ثالثًا: رسم أستنبًا في الأكام الطمرة في الهمانل الفرعية:

٣٤ - تحقيص الرسوم إلى التصفية في حالة استثناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية، كما هو الإدال في استناف الأحكام الصلارة بعم الاختصاص أو عيهم القبول أي الأحكام الصادرة بوقف الدعوى أو يسقوط الخصومة أو التقضائها ان ترکهه،

و٣ - رئت معكمة النفض بأن المؤدى نص الماتنون الأول والثاقلة مِن قَانُونَ الْرَسِومِ رَقِم ٩٠ لَسِنَة ١٩٤٤ أَنْ رَسِمِ الْاسْتَكِيْكَ فِي الْدَهَارِي الْمَعْوِمَة القسيمة بقدر على أساس القلات المبيسة في المندة الأولى تبعة نقيمة هذه الدعاوي وأن الرمسم المغلط إلى النصف المقرر المستناف الأحكام الصادرة في المسائل القرعية منها المقم الصادر بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الضوالب شكلا إلما يقدر على أساس اللنات المبينة في تك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى بنيك الغدات رذلك دون احتبال ثعدم اتصال الحكم في المسلال الفرحية بالموصوع، كبسا أنه إذا كانت الدعرى متضعفة عدة طلبات فاشتة عن أسباب فاتوتية مختلفة فسين الرسم يعدد على أسلس قيسة عل طلب مفها على حدة دون تقرقة بين ما إنَّا كان الحكم المداد في هذه الطلبات قد فعمل في الموضوع أو في مسألة فرحية(١).

٣٠ ~ رَابِعَا: رسم الدكم الصادر بِالْإِلْفَاء أَوِ الْتَعْدَيِلُ:

 إذا عبيس الحكيم بإلغاء الحكم المستثنف أن تحيثه فيسوى رسم الاستثناف عشى صورة ما حكم به حيث نصب العادة ٢١ من قانين الرسوم على أنه " في الدعاوى التي تزيد قستها على لَف جدية، سوى الرسم على مُنص ألف علية

(1) تعمل جنمة ١٩/١٢/١٢/١٤ في الطمن رقم ٢٩/٧٢ ق س ١٤ من ١١٨٢.

والمناعة المنكم أو تعديله ما أم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ أي الرسم على أساس ما حكم يه ١٠٠٠.

- والدكم العادر بالإلغاء له صورتان:

إذا عسدر الحكسم الأستنتاقي بإنفاء الحكم الابتدائي القاطعي برقش الدعوى الابتدائية ففي هذه الحالة بسرى الرسم على أبياس ما عكم يه في الاستثناف.

بذا صحد الحجم الاستنافي بإنفاء العكم الابتدائي القاضي بقبول الدعرى الابتدائية غلى هذه الحالة لم يعكم في الاستثناف بشئ ولا يستحق عله ثمة رسوم وكله بالرسم المحمل على المبحوفة،

والدكم العادر بالتعديل له صورتان:

أولهمان

إذا مستر المكسم الاستثنافي معدلا للمكم الابتداكي بالزيادة فقي هذه الحالة عبوى الرسوم على ضوء ما حكم به من زيادة.

ثرانسوهان

إذا مستر الحكم الاستثناف معدلا للحكم الابتدائي إلى أقل مما حكم به ابتدائيا وثهذه تصورة حالتان:

 إ - إذا طلب العند تأتف (المحكوم عليه في الدعوي الانتدائية) انفاء الدكم الإنتاشي القضم بإثرامه نعسع معبل فصدر الحكم الإستكنافي سعمل الحكم الإستدائي إلى مبلغ أقل فأن مؤلاي تلك أن يكون اللحكم الاستداكي عد هاء مريسة نتيكم الابتدائي عي ذاك المعلق الأقل ولا بعسحق على الاستناف ثمة

رسوم حدث أن الحكم الاستكنافي مكملا للحكم الإبتدائي عملا بنص ملاة (") معدلة بالعالون ١٩٩٥/٠.

ب - أسما الذا طلب المستأنف (العدى عليه في الدعوى الابادائية) تحيل الحكم المسمئانف العاضمي بإثرامه بعبنغ معين إلى مبنع نقل معه مثلاء فإجابته محكمة الاستثناف إلى طنبه فأن الحكم الاستثنافي بحير بمثابة إلتاء للحكم الإستثنائي بحير بمثابة إلتاء للحكم الإستثنائي بحير بمثابة بالتاء الإبستدائي جرئيا، ولا يستحق على الاستثناف ثمة رسوم ويكاني بالرسوم المعدد على الصحيفة .

77 - راقب فضت محكمة النفض بنه " نقضى المده 71 من القاتون رقم السنة \$19.5 المحكمة النفض بنه " نقضى المده 71 من القاتون التي تزيد ألم المحل المنتية المحل بالقاتون التي تزيد ألم المحل المنتية المحل بالدم على المحل المح

الثقائة والتلم عقوالعلاي والعشرين من القانون رقم والمستعاد من نصوص العواد و المناه عقوالعلاي والعشرين من القانون رقم والمستعاد المناه عادا الخاص والعشرين من القانون رقم والمستعاد المناه عادات الخاص والمستعادية في المواد المبتنية المعدل بالقانون الا السنة عادا أن الرسم المستعدي يحسب عقد رقع الدعوى أن الإستثناف على قيمة المدعى به او على ما وقع عقد الإستثناف من المداه الإستثناف من هذا الرسم مقدم إلا ما هو رقع عقد الإستثناف من الأمار الإستثناف والمناه و

75 — فأمساً: قي حالة تأييم المكم المستأنف:

أ - تبل الممل بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥.

كلات الفقرة الأغيرة من العادة (٣) من فاترن الرسوم القضائية فيل تجيلها بالقسائرة والأغيرة من العادة (٣) من فاترن الرسوم القضائية في حالة تأبيد الحكم بالقسائرة رقم ١١/٣ تنص على أنه أويسوى رسم الإستثناف في حالة تأبيد الحكم الاستثناف والتسيار أن الحكم المسائر بالتأبيد حكم جديد بالحق الذي رقع عله الاستثناف.

٤٠ - وقسان فنساء السنفض مستقر على أن "تسوى رسوم الدعوى الاسستنافية في حالة تأبيد الحكم الابتدائي على مفتضى الفؤرة الأخبرة من المادة الثالبثة من الفقون ١٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحقم الصادر بالتأبيد حكم جديد بالحق الذي رقع عند الاستناف، وتكون التسوية في هذه الحالة وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمي على أسلس فيعة الحق الذي سبق أن فضى به ابتدائي وبكرر القناء بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عنه الاستناف - ويمسوى عد الاستناف - ويمسوى عدد الاستناف - ويمسوى عدد الاستناف - ويمسوى عدد الاستناف - ويمسوى عدد المحتم بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عنه الاستناف - ويمسوى عدد الدينات بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عنه الاستناف - ويمسوى عدد الدينات بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عنه الاستناف - ويمسوى عدد الدينات بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عده الاستناف - ويمسوى عدد الدينات بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عده الاستناف - ويمسوى عدد الدينات بسه من جديد في جود النزاع المرفوع عده الاستناف - ويمسوى عدد الدينات المرفوء النزاع المرفوع عده الاستناف - ويمسوى عدد الاستناف - ويمسوى عديد في جديد في جود النزاع المرفوع عدد الاستناف - ويمسوى عديد في حديد في حديد

⁽۱) الطعين رقم ۱۳۳۹ ليفة ۵۵ ق ولية ۱۹۸۹/۱/۲۷ اليفة ۱۰ العد المالي صر ۲۹۰ تا عد

تقدير رسوم الاستناف المستحقة لقام الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصبرودات في خمير دعواد من البداية أو كسيها ليكافيا أم خسرها استنافيا - الاستبرة في استحقق عده الرسوم هي بغيمة الحق موصوع الاستنقاف سواء الصمي بهذا الحق من المحكمة الاستنقافية المستأثف أو يتأييد الغضاء - المستأف عسبية - وإذ كسان التابيت يشحكم المطنون فيه ان قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عسن الدعيوان الاستنافية على أسلس هذه الفيمة فإنه إذ ألفي قائمة الرسوم تسببا على أنه الا تستمق رسوم جديدة في حالة ربص الاستنفاف على الارسوم تسببا على أنه الا تستمق رسوم جديدة في حالة ربص الاستنفاف على ما الارباد على مبلغ ألف جنيه الذي حصل عنه فنم الكتاب الرسم يكون في خلاف الذاتون والمطأ في تطبيقه الذي حصل عنه فنم الكتاب الرسم يكون في خلاف

ب - بعد العمل بالقانون ٧ لصنة ١٩٩٥،

السم صدر القاتون رقم ۷ اسنة ۱۹۹۵ وتحول بعض أعكام الفاتون رقم ۴۰ السمنة ۱۹۶۶ وبصت المادة الأولى سه على تجول الفارة الأخورة من المادة (۳) السمنة ۱۹۶۶ وبصت المادة الأولى سه على تجول الفارة الأخورة من المادة (۳) السماران نصبها كسالاتي أريسوس رسم الاستناف في هالة تأبيد الحكم المستأنف وبستمق عنوما رسم باعتبار أن الحكم المسادر بالتأبيد حكم أمكال المحكم المستأنف ويستمق عنوما رسم المدين و هدارا).

وسفاد دنته أنه احتبارا من ١٩٩٥/٢/٨ – تاريخ السل بالفانون ١٩٥/٢ يعتبر العلم الصادر بتأبيد العكم المستأنف هو حكم مكمل للحكم المعكر من محكمة أول برجة ريستمق عبهما ربيم بصبى واحد.

١٤ -- ولقد قضيت محكمة النقض "... وكان من شأن صدور تشريع جديد الترسيسوم أن يسرى بأثر أورى على كل واقعة تعرض فور بقاده ولو كانت باشتة عن مركز غَائرتي رجد فيل العمل به متى كانت ثم تستقر بحكم مهاني وكانت الفقرة الأخسيرة مسن المسادة الثلاسئة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد العدمية فد عدمت بالقانون رقع ٧ لسمة ١٩٩٥ المنصول به اعتباراً من ١٩٩٥/٢/٨ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٩) عكسرر في ٢/٢/١/١٩٩ وجرى نصبها على النحق الآتي: 'ويسوى رسم الاستثناف في حالة تأبيد الحكم المستأتف باعتبال أن الحكم السابل بالتأبيد حكم مكمل للمكم النستأنف ويستحق عنهما رسم نسبى ونعدا فإنه يتعين تطبيق أحكامها أثر تقض الحكم المطعون فيه على الوائلة في الدعوى التي لم يستلر بشألة هكم لهالي فيها، وكسان المكسم الاستثنافي المقضى يتسوية ومنومه قد صدر مؤيدا للحكم الابتدائي ومن ثم فإنه طبقاً التحديل الذي تحق الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفة النكر غَانِسه لا يستحق عنه رسم جديد تحسباً لعدم الزدواجية الرسوم في المرحلتين عن المق الواحد، ويتعين تبعاً الذلك الغام أمرى التقدير المعارض أبهما (١).

11 - أستحقاق رسم وأحد عن الاستثناقات المرفوعة من المدينين المدين،

هريث فنست محكمة النفض بأنه " إدا أقام الدائل دعراه بطلب الدين على المدنين المنتسافين مجتمعين وصفر فيها الحكم لصالحه فإن الاستتباف المراوع مسان المحكسوم عليسهم بالتضسلمن لا يتحد بتحدام والحكم الصادر برعص عده الاستثنافات وتأبيد الحكم المستأنفاه " " يتعدد بنحد المستولين عن الالتزام التضامتي بل يقوم على وحدة المحل، كما يقوم المحبيين المتضاملون بعصام مقام

ي حس ريم ٢٠١٠ ق جسه ١٤/٢٠/١٢ع ٢٢ من ١٩٨٧.

۲ مسلم د الفان و ۱۹۹۷/۳۱۰ ونثر بالبويدة الرسمية - الحد ؟ على قام ۱۹۹۷/۳۱۰ . منظر به در المود التاثي غاريج نشره في ۱۹۹۵/۳۱۸

⁽١) الطمن رهر ٢٠١٢ ليمة ١٦ ق طبية ١٢٠٠/١٠٠٠

البيعش قبي الاستجاح على الدلان بأوجه الدقع المشتركة بينهم جميعا وينصب المستخف على منهن طلبات الاخرين وهو مه يجعلها في حكم الاستئناف الراهب بسبتحق بالنسبة ثها رسم ولحد، ولا وجه نتعول بغينقلال كل مدين في المحمدومة وقبي مستكه فيها والبنعن على ما يصدر فيها من أحكام واعتبار الاستئناف المرقوع من أحدهم مستقلا عن استئناف الأخر بصدد تصوية الرسوم المستحقة عنه - كما أن صدور الحكم من المطعون عليه - أحد المحكوم عليهم بالتضامن - بعمدروفات استئنافه ويرائزام بالى المحكوم عليهم بمصروفات بالتضامات - بعمدروفات استئنافه ويرائزام بالى المحكوم عليهم بمصروفات وتسريتها وفقا الأمكام القانون ويائنائي فأن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتصاب رسم واحد عدن جمديع الاستئنافات الا يكون قد خالف الحكم المنبق أو مس مستهاداً).

تأييم العكم الساء و برغش التظلم لأسباب استناماً إلى تقرير النبير - في حساب الرسوم - يجب أن يستند إلى سائمة أبماث النبير و إلو مطابقة أمر التقدير للنسبة المقررة في القانون:

٣٤ - قنست معكمة التقض بأن لمعكمة الموصوع السلطة في تقدير أدلة الدعمري وبعث مستداتها واستعلامي المحموع فيها والأحد بما تشكن إليه منها وإطهراح ما عداد إلا أن ذلك مشروط - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - سأن يكون مما المتخلصته وأخذت به سائفاً ومردود الأصله الثابت في الأوراق ومزديما إلى النقيمية المنت النهت الإيهاء فإذا ما بني الحكم فضاءه على واقعة استحاصها من مصدر لا وجود أنه أن موجود وثكنه منافض لما فيته فإنه يكون معيد منجبة نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المحتون على معيد منجبة نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المحتون عبه معيد منجبة نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المحتون علي معيد منجبة نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المحتون عبه معيد منجبة نقضه، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المحتون عبه المحيد المحتون المحيد المحيدة المحتون المحيد منجبة المحتود المحتون المحيد المحيد المحتود المحتود المحيد المحتود المحتود المحيد المحيد المحتود المحتو

قد اعتنق أسياب الحكم الايتدائى الذي أقام غضاءه برقص النظام على سد من أن الفيسير المنتعب في الدعوى – الذي اطمان الي سلامة أبحاثه – قد انتهى إلى أن أمسر تقدير الرسوم المنظلم منه يستثه إلى أسس عسديدة مطابقة نلتسب المفرية في القافون رقم ، 9 نسنة 1955 الدناس بالرسوم القضائية وإنه لا معالاة اليه مع أن الثابت من هذا التقرير أن الحبير قد التهى إلى تخصص الرسوم المسحقة من مبنغ 197172 ونبه الى عبنغ 19777 ونبه ومن أم فإنه يكون قد أقام قصاءه على سا ينافض ما خلص إليه هذا التقرير ومحالفا الثابت به مد يعبهه ويوجب خضه لهذا الدوجب

المبحث الرابح

الملزم بأعاء الرسوم

ءً ٤ - أويًّا قبل العمل بالقائون ٧ لصنة ١٩٩٥،

كانست العادة 15 من قانون الرسوم القضائية ، 9 اسنة 1966 تنص على أنسه البائرم المدحى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدقع الباقى منها علب عسدور المكسم ولسو استونف، ومع دلك إذا صدر الحكم أنتهالها جاز تقام الكتاب تحصول الرسوم المستحقة من المحكوم عليهم.

وعد تروك بلا تلال المناه النفس مستقر على أن النص في المادة 14 من القائرن رفيم 14 ليسنة 12 المحل على أن م 10 بيل على أن المدعى هو المنزم أصلا مأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بحد صدور المدم فيها وأن تحصيل الرسوم مسان المحكوم عدد هو أمر جوازي لقام الكتاب في حالة صبرورة الحكم تهائب ومستروك بلا تلاي المتكورة الما كان ننك وكان الثابت من الابراق أن قام كتاب محكمية جنوب القاهرة الابتاتية ك بنشر تنهيد أمر التقدير موصوع تداعى عي

(1) الطبن رفع £44 أمنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/٤/٢٢ بن ٢٦ من ٤٠٥،

 ⁽۱) المشعن رقم ۱۸۱۷ لسمة ۱۸ ق جنسة ۱/۱/۱۰۰۸.

اسرال الطاعن بصدته باعتباره المدعى في الدعوى رقم ١٥٦٥ المدنة ٧٦ م- الدمسرب القاهرة المحكوم فيها المسلح الطاعن غله يكون وفي حدود الرخصة المخولة في حلاة صدرورة دلك الحكم نهسيا قد طبق المادة ١٤ من غلون الرسوم سائلة البيان تطبيقا صحبت ولم يثبت في جانبه لمة إساءة الاستصال عذا الحق أو تعسارض مع الحجية المفررة للحكم النهائي الصائر المالح الطاعن مادام المشرع قد جعل الأمر في عدد الحالة منوطا بتتم الكتاب ونقا لما يراه وتبعا لتفديره في هذا الخصيص، وإذ السائم العكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم المطعون أبه هذا

السنظر وأقسام قضاءه على ما ورد ينص المادة ١٤ سافة الذكر فان النعي بهذا

السبب یکون علی غور أساس^{ود)}.

*3 - السنص في المسادة ٩ من القانون ٩٠ ثمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم اللعنسائية - الذي رفعت دعوى نميقية الشركة في ظل المعل بأعكامه - طي أن "لا تعميل الرسوم اللسبية على أكثر من أكف جنيه فإذا عكم في الدعوى بأكثر من أكف جنيه فإذا عكم في الدعوى بأكثر من تنسله سوى الرسم على أبيلس ما هكم به وفي المائدة ١٤ من القانون ناته - قيل تعينها بالقباتون ٧ لعنة ١٩٩٥ - على أن أونزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما ينزم بنقع البائي منها عنب صدور المكم ونو استونف وفي المائدة ١٨٠ من قانون المرافعات على أنه أبيب على المحتمة عند إصدار الحكم الذي تنستهي به المحسومة أممها أن تحكم من تلقام ناميها في مصاويف المحوى يمل على أن البدعى وقد أقام المحسومة القصومة القصومة المحتمة المداوة الرسوم المستحقة على أن البدعى وقد أقام المحسومة القصومة القصومة ويحد فيه طباقي منها إلا حقب على مساور حكم ننستهي به المحسومة أماد المتعومة أماد الدحكمة ويحدد فيه طمازم بمصروفات

الإنطبوي الستى تقسمل الرسوم القضائية وعبرها من المصاريف التي يتحدثها التصوم (١).

١٤ ثانيا: بعد العمل بالقانون ٧ أسنة ١٩٩٥ (١);

ويتاريخ ٢/١/٥٩١٩ صدر القلنون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ يتعديل بعص أحكام القبالون رقبم ١٠ لسنة ١٩٤٤ يلارسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المعندية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ يلارسوم أمام المحاكم المعنية ولص هذا المعتدية والقانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ بالرضوم أمام المحاكم المعنية ولص هذا القانون في المادة ١٩٤ من فاتون الرسوم الفضائية بالنص التالي:

مسادة (١٤) ايازم المدعى بأداء الرسوم المستملة عند نقدم صحيفة دعواه السي فلسم الكتاب، كما بازم بأداء ما يستمق عنها من رسوم الله نظرها وحتى تاريخ قال بلب المرافعة فيها.

وتتم تدويتها على هذا الأصلى ولا يحول الاستناف دون تحصيل عذه الرسوم.

وتسلم المنتزم بها القررا.

ومقاد عذا فنص مأبلي:

 أ - قديل المكتم في الدعوى يكون المدعى عارماً يعداد رسومها اعتبارا من تاريخ تقديم الصححة إلى ظم الكتاب حتى تاريخ نقل باب المراقعة قبها.

 ⁽۱) قطعین رقم ۸۵۸ لیمهٔ ۱۹ ق جلسة ۱۹۷/۷/۱ وینفش قدمنی تعمل رغم ۱۰۱۸ سنه ۱۹ وینفش تعمل رغم ۱۰۱۸ سنه ۱۹ وینفش رقم ۱۰۱۸ سنه ۱۹ وینفش و جلسه ۱۸ م ۱۳۵۰ ما ۱۳۸۰ ما ۱۳۸ ما ۱۳۸۰ ما ۱۳۸ ما ۱

⁽۱) مستر فققول رقد ۲ لسة ۱۹۹۵ في ۱۹۹۱ بنتر بقيريند تا سنه عي ۱۹۹۵/۱۱۰ بنتر بقيريند تا سنه عي ۱۹۹۵/۱۱۰ بنتر بقيريند تا سنه عي ۱۹۹۵/۱۱۰ بنتر تقوم الدي ساريخ سر ،

معدر فلت الدعوى من خصرها لا يتحاه الى غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل بمصروفاته الله غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل بمصروفات الدعوى من خصرها لا يتحاه الى غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل بمصروفات الدعوى من خصرها لا يتحاه الى غيره، ولا شأن نسواه بها ولا يعطل بمصروفات الدعوى من الرفساء بها، حق المحكوم أنه في الحصول على صورة تنفيدة من الرفسية فسي الرفساء بها، حق المحكوم أنه في الحصول على صورة تنفيدة من

وحيث أن المنسرع أفسسح كناسك بالنص المنقدم عن إلغاء القاعدة الذي تضمنتها المندة 11 من القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ – قبل تحديها والتي كانت تضمنتها المندة ١٤٤ من القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ – قبل تحديها والتي كانت تقسول قلم كتاب المحتمة الفيار بين تحصيل الرسوم القضائية من المحكوم عليه يها، أو الرجوع بها على من يكون كاسبا تدعواه وثم ينزمه الحكم بمصروفاتها.

وحيست أن الأصل في الرسوم القضائية، هو أن يلزم يها من خسر الدحوي، وتستم تسويتها على هذا الأساس إذ ليس عدلا رلا قانونا أن يتحمل بها من كان مستقساقي دعواد وبعمل عملا على اللهواء إلى القضاء التصافأ وعقعا لعوان، وإلا كسان الاعتصاب بشريعة العلل ومنهنجه عبث وتهوراً، والذود عن العقوق - من خسائل الإصرار على طلبها وتقريرها - إفكا ويهتلنا ، بيه أن النص المطعون فيه تقض هذا الأصل الذي تعليه طبائع الأشياء، ورد المساحين إلى العلى على إعقابهم، يسأن حملهم يرسوم قضائية لا يتتزمون بها أصلاء ولا شأن نهم بها، فكان عقاب مسن غسائل جسزاء ماني لغير خطأ، وعدوانا منهبا عنه بنصوص النعشور، إذ لا جريرة لهولاء حتى تقتطع من الحقوق التي طفروا بها بمقتضى حكم مهائي، مبالغ مناسبة يقسدر قسيمة الرسوم القضائية التي الأزم عدا الحكم غيرهم بهاء ولكن فلم الكانات اقتضاها مستهم تلقلا عبتها إليهم، معالقا بدلك منطوق اتحكم النهائي، ومستغولا علسى القساعدة العامسة قسي مصروفات الدعوى التي تبدنها المالنان ١٨٤،١٨٦ صبن أستون المسرافعات المعالية والتجاريه التي نقصى والاهم بال مصلوبات الدعموى - ويدخل في حسابها مقابل أتعاب المحاماة - العا بتحمله، التصميم المحكسوم عليه بهاء فإذا تحد المحكوم عليهم، جاز الحكم بعسمتها عما

ب - بعين الدكيم فيني الدعيوى تثم تصوية الرسوم ويشرّم بها من حكم عليه بعصروفانها

جـ - للمحكسوم لمسالحه على استلام صورة الحكم التنصيلية دون توقف ذك على
 تحميل الرسوم من المسترم به.

٤٨ - رأمها هنس جدور بالذكل أن المحكمة النستورية العلوا قد قضت يحم وستورية نص المادة (١٤) من قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ تسنة ١٩٤٤ قبل التعدين الوارد عليها بالقاترن رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وأوردت بأسباب عكمها ما يتي الميست أن البين من مضبطة الجلسة الخمسين والقصل التشريعي السامس - دور الإلمقاد العادى المعقود في ٣٦ فرايل سنة ١٩٩٠ أن مجلس الشعب الأقض تقصيلا تحديد مقترحا في شأن العادة (١٤) المشار إليها فمولجهة مساوعها في التطبيق، والمسرافها عن صحيح حكم القاتون، وقرد الأمور إلى تصابها، وقد دعاد ذلك إلى إقرار فاتون يتعيلها، هو اثقاتون رقم ٧ لسفة ١٩٩٥ بتعيل بعض أحكام الفاتون رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ وذلك بإبدال مادته الرابعة عشرة، بعادة جديدة نصبها الأتي السرم المدعى بأداء الرسرم المستحقة عقب تقديم صحيفة معراء إلى قلم الكنفيء كف يلزم بأداء ما يستمل طبها من رسوم أثناء نظرها، وحش قفل باب الدرافعة غيها، وتصبح الرسوم التزاما على الطرف الذي ألزمه المعكم بمصروفات الدعوى وتستم تعسويتها علسي هذه الأسلس، ولا يحرل الاستثناف دون تحصيل الرسوم. وتسلم للمحكوم له صورة تنفيسة من الحكم دون توقف على تحصيل ياتي الرسوم المنتزم بها الغيرا.

وحيث أن النص المتقدى بنل معارنة على أن المدعى - وقد أقام الخصومة القضائية عليه أن علمه أن يتحمل مغدما بنفقاتها، والتي تتمثل أسلماً في الرسسوم القضائية يؤديها عند تقديم صحفتها إلى ظم كتاب المحكمة، ويظل أمر والمصدول يسه اعتدبارا مدن ١٩٩٥/٢/٨ على أنه الإرم المدعى بأداء الرسوم

المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى ظم انكتاب كما يثزم بأداء ما يستحق عنها

مسن رمسوم أتسناء تظرها وحتى تاريخ قفل ينب الدرافعة فيهاء وتصبح الرسوم

التكرَّاماً على الطرقية الذي الرَّمة الحكم بمصررهات الدعوى .. أو الحكم الصادر من

المحكمسة المستورية الطية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٥ في القصية رقم ٢٧ سببة ١١

"قضائية بستورية سائفة البيان، مؤداهما أن المدعى وقد أقام الخصومة القضالية

ابسنداء يتحمل مقدما بدفقاتها التي تتمثل أساسه في الرسوم القصائية يوديها عند

تقديم صمحودتها إنسى قام كناب المحكمة، كما يلزم بأدام ما يستحق منها أثناء

تظهرها حستى تقصيسل المحكمة في الخصومة المطروحة عليها وتحديد من يكون

منتزماً بمصروفاتها لبقع طيه عبزها انتهاء، ومفاد نك إلفاء الاغتصاص المغول

الأقسالام كتاب المحلكم - في ظل العمل يحكم العادة ١٤ من القاتون رقم ٢٠ لعبنة

١٩٤٤ قسيل تعديلها - باقتضاء الرسوم القضائية من غير الممكوم عليه بها --

بالرمدوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المنتية بعد تعولها بالقاتون رقم ٧

نسنة ١٩٩٥ الصادر في ١٩٣٥/١٩٥٥ والمصول به اطباراً من ١٩٩٥/١٩٥٠ على

أتسه ليلسزم المدهسي بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم

الكستاب كما بلزم بأداء ما يستمق عنها من رموم أثده بظرها وحتى تاريخ فقل

بساب المسرافعة فسبهه وتعسيح الرموم التزاما على الطرف الدي الرمه الحكم

يمصسروڤنْتُ الدعوى...* مقعد - وعلى ما جري به قصاء هذه المحكمة - إنماء

الاقتصاص لتحاول الأقالام كتاب المحلكم في ظرّ العبل بأجكام الماده ١٠ س

٥٩ – كسيا قطبت بأنه " النص في العادة ١٤ من القانون ٩٠ لمسة ١٩٤٤

ولق عان عاسية لدحواه⁽¹⁾.

بيبتهم بالتستوى أو بسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى وفى ما نكرد المحكمة، ولا يلسزمون بالتصامن فى أصل الترامهم ولا يلسزمون بالتصامن فى أصل الترامهم المقصلين به، وتنص ثانيهما على أنه إذا المعنى كل من التصمير فى بحض الطلبات جساز الحكمم بأن يتصل كل قصم بدا دفعه من المصاريف أو بتقميم المصاريف بيبهما، على حميه ما تقدره المحكمة فى حكمها الله .

*- أثر الدكم بعدم دستورية المائة (١٤) من قانون الرسوم قبل تعديلما بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥: إلغاء الاختصاص المغول لقنم الكتاب في الانتخاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نمائياً بما:

93 - تفست سعدة النفض بأن معارضة الطاعلة في أمرى تلاير الرسوم النفسائية الصادرين بقائة أنها ليست السعكوم عنبها بهاء راض الحكم السطعون عنسيه هسده السعارضة وحبازته قوة الأمر المقضى قبل نشر المحكم بعام مستورية المددة 11 من الفاتون رقم 90 نسنة 1126 أيما تضمينه - قبل تعدينها بالقانون رقم 90 نسنة 1126 أيما تضمينه - قبل تعدينها بالقانون رقم 90 نسنة 1126 أيما تضمينه - قبل تعدينها بالقانون مقسلتية من أخسر المحكوم عليه نهاية، أثره - عدم مسلس المحكوم عليه نهاية، أثره - عدم مسلس المحكوم عليه نهاية، أثره - عدم مسلس المحكوم عليها بها(*).

أن محكمة النعض بين النص في تصدة ١٤ من القانون رقم ١٠ المستة ١٩٥٠ من القانون رقم ١٩٩٠ المستة ١٩٩٥ المستو في ١٩٩٥/١/١٥٠ المستو في ١٩٩٥/١/١٥٠

⁽۱) الطبن رقد ۱۰۱۸ شخة ۱۰ بي جلسة ۱۹۹۲/۱۱/۱۱ ريتس المسي الطبي رقم ۱۹۹۸ سنة ۱۹۹۸ ريتس المسي الطبي رقم ۱۹۹۸ سنة ۱۳ م. ۱۳۹۶ مشتر اليهما بمحلة التصليم المسلم المسلم ۱۹۹۶ المشتر التاسيد التاسيد التاسيد المسلم المسلم ۱۹۹۸ مشتر التاسيد المسلم الم

را بيجم نو بد حك معتبه سنوريه بث في طعن رقد ۱۲ أمثة ۱۱ ق تسمية جلبه و ۱۱ و ۱۱ مشتر آند ۱۹ ق تسمية جلبه و ۱۱ و ۱۹۹۵ مشتر آبه بعوب عة مبدى: المحكمة التحقورية الطيا المستثار الصداعية عبيمه سنة ۱۹۹۵ من ۱۹۸۸ من بحدة.

⁽٢) العصروقير عمالين المستحدد المستحدد المتعادية

القسانون رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ قبل تعملها – باقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكرم علمه بها وبر كان كاسبا كاعواه وإذ أدرك هذا التحيل الذي بتعلق بطاعرة موضبوعية لهي فاتون الرمعوم الفضائية ذلك المركز الفلقوتي هيل أن نكتمل اثاره وتعسيتن فعلا بصدور حكم تهشى حان عوة الأمر المعصى في الدعوة المنتلة ومن شبع فإنه يستحب على واقعة عده الدعوى فلا تكون الطاعنة مثزمة بأداء الرسوم مسمها وإذ كسالف الحكم المستأتف المؤيد بالحكم المطحون فيه هذا التظر وقضى بإنزامها بها فإنه يكون معيباً ^(۱).

٢٥ - كما قضت بقه " لما كاتت المحكمة التبستورية الطيا قد قضت بالحكم الصحاص في ١٩٩٥/٤/١٥ في القضية رقم ٢٧ لسنة ١٦ ق عمثورية وطمنشور بالجسريدة الرسسمية بستاريخ ٢٧/٤/٢٧ بعدم دستورية العادة ١٤ من فترد الرسسوم القطيسائية الصبكان يسرقم ٥٠ كسنة ١٩٤٤ فيما تضمنته قبل تصيلها بالقسائون رقم ٧ لمنة ١٩٩٥ من تغويل أقلام كتاب المحلكم حتى اقتضاء الرموم التضائية منان غنير المعكوم عليه تهاتياً بهاء فإن العام المطعون فيه إذ عسر بتاريخ ٢/١/٥ ١٩٩٥ بعد نشر الحكم المباقى من المحكمة الدستورية العليا المشار إليه منزلا على الدعوى - مع ننك - حكم الملدة ١٤ من قانون الرسوم القضائية سمئنف النكن بإنزام الطاعن يصفته - عددع - يرمنم الدعوى ومو غير المحكوم طيه فيهاً، فإنه بكرن قد خانف انفاتون^(٢).

٥٠ - كما قضت بأنه " وحيث إن مما نتعاه الطاءن على الحكم المطحون فيه الحطا في تطبيق الفاتون حبن أبدت محكمة الاستناف أمر التقبير الصادر ضده

۲۸ - البيد الثاني من ۲۸۵

(۱) قطعن رقم ۱۰۰۹ اسنة عادق بطسة ۱۹۹۷/۵/۲۷ مشار إليه بسطة القضاء المساجة السنة

والمسلل المادة ١٤ من فاتون الرسوم ٩٠ المسة ١٩٤٤ مون أن تعطى إلى قصاء المحكمة المستورية الذي عسر غبل الحكم المطعوري فيه - بعدم نستورية الماده 15 المشار إلى عما تصمئته - قبل تحدثها بالقانون ٧ أسنة ه ١٩٩٥ - س تقويسل أقلام كتاب المحاكم على اقتصاء الرسوم القصائية من غير المحكوم علمه تهاتياً بها، وهو ما كان يتعين معه إلقاء أمر التعديل المعرص تبه، وإذا لم يُعمل الحكسم المطحون فيه عدا النظر وغضى على خلافه بتأبيد أمر تلدير الرسوم سالف الذكر قاته بكرئ معيبا يما يستهجب نقضه.

وحيث إن ما يتعاد الطاعن على القمو الوارد يهذا المبيب، وإن كان لم يسبق له التعملك به أمام معكمة الموضوع، إلا أنه لم كان ذلك يُعد من الأمور المتعلكة بالسنظام العسام، وكانت عناصره الواقعية مطروحة على تلك المحكمة، وورد على البيسة و المطعون فيه من المعلم - عما يبين من الأوراق - ومن ثم يجوز الطاعن إثارته الأول مرة أمام محكمة النقض، بل ويتعين على عده المحكمة والتهابة العامة التعرض له من نلقاء نفسها،

وحيست إن هسذا النمى صحوح، ذلك أن المحكمة النستورية قد قضت بالحكم المسادر يجلسنة ١٩٩٥/٤/١٥ على القضية ٢٧ سنة ١٩ دستورية، المنشور بالجريدة الرسمية يتاريخ ٢٧/٤/١٧ - بحم نستورية المادة ١٤ المشار إليها فسيما تضمنته - قبل تعدينها بالقائون ٧ لسنة ١٩٩٥ - من شغوير أفكم الكتاب حستى التخسساء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه مهانب مها، ويتربب على الحكم بعدم عمشورية نص في قفانون أو الاحة وعدم جواز عطبيعه من البوم النائي التشمر المكموء وفقما لمنتص الفقارة الثالثة من العادة ؟ ؟ من فانون المحكمة المستورية العليا الصحار برهم 60 تستة 1979، ليس نقط على البستتان بن على المستقر التوقيقيع والمنافقات المنابقة على صدور الأهكم بعدم بالمسورية استصء مارمت المعموق والعربيِّر القانونية لم نكن قد استقرب، قبل نشر المكم بعدم المسورات،

بعكم بان أو بانقصاء مدة التقادم: يما مؤداد ان النص المحكوم بعدم بمسروية بعدير مستد، بكاء لا تفهاء غلا يكون غايلاً التطبيق أصلاً منذ أن نشأ على كلفة المعتفدات المنطبق عليها مادام المحكم يعدم الدستورية في الدي الدعوى غيل أن يتسمسر حكم بات عبها، أو قبل القصيسها بالتقديد، باعتبار أن نك معد غضاء كلشفة عن عبيب عى النص منذ نشأته بما ينفى صلاحيته تتربيب أي نثر من تاريخ ثقاده وهو ما الإرمه أن الحكم يعدم بمسووية نص في القانون من اليوم التالي لنشره لا بجموز تطبيقه، مادام أن هذا الحكم قد أدراله الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة التقليل وهو أمر منطق بالنظام العام تعمله هذه المحكمة من تلقاء نقسها. أما كان النقس وكان الحكم المطون فيه الصائر بناريخ أم/ ١/١٥/١ قد أنزل على أمو تنديس الرمسوم المشار السيه مع ذلك حكم المادة 13 المنوه عنها بالزام الطاعين بصفته بالرمسوم القضائية في الاستنافين السائف ذكر هما وهو غير المحكرم عليه أمهم المهم واله يكون قد المطا في الفاتون مما يوجب نقضه ثبنا السبب المكرم عليه أمهم المناه المنون عن سببي الطعن مما يوجب نقضه ثبنا السبب بالأخر من سببي الطعن الما يوجب نقضه ثبنا السبب بالأخر من سببي الطعن المائية المنوء عنها تبنا السبب

العام المعلمان ال

وحيست أن عدًا التعي في محيّه ذلك أن الأصل أن القانون يسرى بأثر نوري علسى المراكسة القاتونسية التي تتكون بعد نعاده سواء في نشأتها أو في إنتاجها الأثارها أو القضائها، وهو لا يمسرى على العاضي، فالمراكر القانوبية التي تشات والتعليث فسور تحقق سببها قبل نفاذ الغانون الجديد تخضع القانون القديم الذي حيثت في ظله أما المراكل الفانونية التي ننشأ وتكتمل حلال عترة تعند في الزمان غَلِنَ الْفَاتُونَ يَحْكُمُ الْخَاصِرِ وَالْآثَارِ الْتَيْ تَتَحَفِّقَ فَي ظَلْهِ، وَكَانَ نَصِ المادة ١٤ مِنْ القسائون رقبح ٩٠ نسبقة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الموالد المنتسبة بعب تعولهما بالتسائون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ الصائر في ١٩٩٥/٣/١٥ والمعسول بسه اعتسباراً مسن ١٩٩٥/٢/٨ على أنه يلام المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم يأدام ما يستحل طها من رسوم للناء نظرها وحتى تاريخ ففل باب المرافعة فيها وتصدح الرسوم التزاما على الطرف الذي الزمه الحكم يمصروفات الدعوى، مقاده - وعلى ما جرى يه غَضِاء هذه المحكمة - إلغاء الاعتصاص المخول القائم كتأب المحاكم في ظل العمل وأعكيام المسادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لمبنة ١٩٤٤ - قبل تعبيلها - بالكشماء الرسسوم القضائية من غير المحكوم عنيه بها ولو كان كامياً لدعواه - وإلَّا أمرك عِدْ الْتَحْدِلُ الَّذِي رَبِّطَقَ بِقَاعِدةُ موضوعيةً فَي قَانُونَ الرَّمِومِ الْقَصَائِيةَ ذَلِكَ الْعَرِكُلِ القب الواني قسبل أن تكستمل أثاره ويتمنئش فعلاً بصدور حكم تهائي حاز قرة الأمر المقتسسي غسى الدعوى المائلة ومن ثم فإنه بتسمي على واقعة هذه الدعوى علا تكسون الطاعسة ملسزمة بأداء الرسوم سعل القزاع باعتش أن الحكم الصادر أبي الدعدوي رضم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٨٤ الإسكندرية قد قرم خصمها خاسر الدعوى بالمحسروفات، وإذ خساله المعسم المطعمون غميه عسنة النظر والزم الطاعمة بالمصروفات فإنه بكون معياً بمه يهجب نعضه (۱۱).

طه در ۱۲۷ سنة ۱۵ ق جلسه ۲۰۱۰ (۱۳۰۰ - ۲۰

⁽١) الفعل رقم ١٣٩٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠٠٤/١/٢٠

ت حكم المحكمة المستورية بعدم مستورية الفقرة الثانية من المامة ١٤ من قانون الرصوم معملة بالقانون ٧ لسنة من المامة

يِنْ الاطلاع على الأوراق، والمداولة.

حرست إن الوقسانع - علسي ما يبين من صحيفة الدعوى وساكر الأوراق -تتحصيل فين أن المدهين عليه السرايح كأن قد أقام شد العدهي في الدهوى التسبستورية العائلسة وأخره الدعوى رقع ٢٥٢ نسنة ١٩٨٩ تجاري كلى جنوب القاهسرة بطلبب إلزام أولهما يتقديم كشف حساب عن أرياح الشركة التي أقاموها غيما بينهم لاستغلال كازيتو قصر النين، وأن يؤدي (ليه مبلغ ٣٣٩٦٥٤,٢٥ جليها تمسئل سافي تعميه في الأرباح التي منتنها ، وقد أجابته محكمة أول درجة إلى طلباته هذه وألزمت المحكوم عليه يها بمصروفات الدعوى، فاستأثف حكمها وأبيد المستثنافة برقم ٢٣٧٦ استة ١١٢ قضائية - ثم فرجئ باستعدار وحدة العطالبة بمحكسة جستوب القاهسرة أسبرا فضائيا شده متضمئا تقيير الرسوم اثتى يلتزم بأدائها؛ وشرحت بعند في التنفيذ عنيه بمبلغها قبل القعمل في الاستثناف المرفوع مستهء فعارص في أمر التقديرة ثم دفع أثناء نظر معارضته بعدم نستورية الفقرة والتسبية من الملاة ١٤ من القانون رقم ٩٠ المعل رقم ٧ لمنة ١٩٩٥ بالرسوم القضائية ورسوم التواسيق في المواد المعتبة، وقد قدرت المعتمة التي تنظر المصارضية في أسر التقيير، جدية بفعة، وأجلت نظر المعارضة إلى جلسة ١٩٩٦/١١/٢٧ لاتفاذ إجراءات قطعن بعدم التسمورية، فأقام الدعوان المائلة

رقت مضبت محكمة الاستناف في نظر استنافه، ثم قصب جمعة ٨ يريل ١٩٩٧ - يعد تصبحح مدا وقدم في حكمها من أخطاء مايته - يتحين الحكم - عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون
 الرسوم المحدلة بالقانون ٧ لسنة ١٩٩٥ (١):

ويجلسة ٢٩/١/١ عكمت المحكمة الدستورية الدائيا في الطعن رقم ١٢٩ استة ١٤ ق دستورية بعدم دستورية العقرة الثانية من المادة ١٤ من الفاتون رقم ١٠ استنة ١٤ ق دستورية بعدم المتحالية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، وذلك في من المادة من أن الطعن في الحكم بطريقة الاستكناف لا يحول دون تحصيل الرسيم القضيائية من عكم ابتدائية بإلزامه بها، وأثرمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنية مقابل أنداب المحاماة.

ومقاد حكم المحكمة النستورية أنه الايجوز نظم الكتاب تحميل الرسوم من المحكوم طيه ابتدائياً بها إلا بحد أن يصبح الحكم تهاتياً باستنفاد طريق الطعن فيه بالاستنباف أن يفوات مواحيده (١٠).

ومظرة الأهمية الحكم المصادر في الطعن رقم ١٣٩ استة ١١/ في المحتورية نفلك فإننا ثورد أسبابه ومنظرقة تقصيلا فيما بلي:

۱٫) المسرود ۱۲۹ لبية ٨. ن بيتورية طبية ٢/إ/١٩٩٨ منشي بقيرينة الرسية - العد ٢ بي ١٥ ينير سه ١٩٩٨.

⁽١) ربيا كسان قدم الكتاب الا يستطيع تحصيل الرسوم من المحكام عليه ديا الا بحد عسور شحكم مهاتسياء إلا أن هذه الا يسم فعم الكتاب من المصمئار أمر التقدير و إعتائه المنزم بالرسوم فطما مسانة الثقافاء مع عدم قيام قام الكتاب بتحصيل فارسوم الا بعد استثقاد طريق الطعن على الحكم

المستانف إنسى إلزامه بأن يؤدي إلى المستأنف ضدد مبلغ ١٠٢١٧.٢٥ جنبها والمستأنف ضدد مبلغ ١٠٢١٧.٢٥ جنبها والمحامنة

رحيث بن المادة ١٤ من الغانون رقم ١٠ المدة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في نمورد المعنية معدلا بالقانون رقم ٧ نسنة ١٩٤٥، تنص على مالياني:

فقوق أولى: للزم الددى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحوفة دعواد السي قلسم الكتاب، كما ولازم بأداء ما بمشحق عنها من رسوم أثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة أبها.

عقرة تاسية: "رتمسيح الرسسوم الستراما على خطرف الذي الرمه العكم بمعسروفات الدعوى، رئتم تسويتها على عذا الأساس، ولا يحول الاستثاف دون تحصيل هذه الرسوم.

فقوة كالثقر ولمسلم المحكوم له صورة تنفيدية من المكم دون توأف على تحصيل باقي الرسوم المنتزم بها الغير.

ميت إن المسلمة الشحصية المباشرة – وهي شرط نفول الدي المسلمة الذي يثوم بها النزاع الموضوعي، وداك بأن يكون الحكم في المسائل المستورية الذي تطرح على داد المحكمة، لازما النصل في الطالبات الموضوعية المرتبطة بها، وكان النزاع الموضوعي الذي أثير المع يعم المستورية المرتبطة بها، وكان النزاع الموضوعي الذي أثير المع يعم المستورية المستورية بما إذا كان يجوز المام كتلب محكمة جنوب المع يعم المستورية المستورية المدال على أمرا فضائه المقدير الرسوم المسيدة محسوية علمي أساس ما حكم به عليه ابتدائيا، ثم الفيدها منا الأمر جبرا، ودون تربص عليم المحكمة المستورة المحكمة المستورة المحكمة المستورة المحكمة المستورة المحكمة المستورة المستورة المحكمة المحكمة

سبود بعد المستورية. المستورية من أن الاستثناف لا يعول دون المسئلين الاستثناف لا يعول دون المسئلين الاستثناف لا يعول دون المسئلين الدعوى في مرحلتها الاستدائية ربها وتعدد نطاق الاستورية.

تحيث إن المدعى ينحى على الفقرة الثانية من المادة 11 من قانول الرسوم القصائية المقدلة المعقون عليها، تقويلها قام كتاب المحكمة تحصيل الرسوم القصائية معن غسر دعواه ابتلائها رغم أن استلماعها الرال ماثلا أمام جهة الطعن، مما يمثل الخلالا بعصون الدستور المعكمية الشاصة، ويميدا الحماية القانونية المتكملة الخلالا بعصون الدستور المعكمية المناهمة ويميدا الحماية القانونية المتكملة والمناهم والمناهم والمناهم والمناهم والمناهم المعلمة معتدة إلى عنى بل أن تعصيلها على فذر النحل يعمى جواز كالم كتاب المحكمة معتدة إلى عنى بل أن تعصيلها على فذر النحل يعمى جواز المناهم المعكمة معتدة إلى عنى بل أن تعصيلها على فذر النحل يعمى جواز المناهم المعكمة معتدة إلى عنى بل أن تعصيلها على فذر النحل يعمى جواز المناهم الدعوى إذر طلبها من حكم المصلحته المناهم الدعوى إذر طلبها من حكم المصلحته المناهم الدعوى إذر طلبها من حكم المصلحته

استناها من ظم كتاب المحصد،

بل إن الفقرة الثانية المعلمين عليها نمثل استناه من مبدأ عدم جواز تنفيذ
الأمكسام جبرا قبل نهائيتها، وإصال تلك الفقرة قيد كذلك على حلى التفاضى، فلا
يكسون ولوج الطريق (ثيه معبدا بالمنظر إلى الأعباء المالية التي يتحملها المواطن
يكسون ولوج الطريق أن وطبقة القضاء من أولى المهام التي قامت الدولة عليها،
دون هسرورة، حق أن وطبقة القضاء من أولى المهام التي قامت الدولة عليها،
وحسيها أن تنظمي نفقاتها من الفزائة العامة، مما يصع الفقرة المعلمين عليها
بمخالفتها الحكام المواد ٢٠٤ ، ٢٠ ، ٢٠ من المستور.

بمخالفتها الحدم سوس مدول يعلكها المشرع في محال تنظيم الحقول، عدما قواعل وحيث في المساطة التي يعلكها المشرع في محال انظيم الحقول، عدما محل المستور التي تبين تخوم الدائرة التي لا يجور اقتحامها بما ينال من الحق محل المستور التي تبين تخوم الدائرة التي لا يجور اقتحامها بما ينال من الا من الا من الحملسة في يؤثر في محقواء، دلك أن لكل حق دائرة بعمل بيها ولا يناهس إلا من المسترع خلافها، فسلا يجوز تخصم إلا عبده وراء حدوده الحارجية، فإد. أتبسط المشرع عليها او تداخل محها كان أنال أنحل الى مصادره الحق او تقييده.

وحبث في النفان جعيدا لا يتعلقون فيما بينهم في مجال حقهم في النفاذ في المسجيم الطبيعي، ولا في نطبيع القواعد الإجرائية والموضوعية التي تحكم المحسومة عسمها، ولا في فعقية ضمئة النماع التي يكثفها المسئور أو المشرع المحسومة عسمية، ولا في المتضلها وفق مقليها موحدة عند توافر شروط المخسول التي يدعومها، ولا في المتضلها وفق مقليها موحدة عند توافر شروط المسبها، ولا في المتضلها، كذائع لا يجوز أن يكون النفاذ في المناساء محسلا بأعباء مائية أو إجرائية نقيد أو تعمل الدق فيه، ولا أن يكون النفاذ بي معلم بنصوص فانونية ترمق الطريق إليه، وتجعل من التناص مخاطرة لا تؤمن عراقهها، متضمنا تكلفة نفتقر إلى سببها، تانبا عما يعتبر إنصافا في مجال إيسال المغلسوق إلى أن فعنوابط المنطقية التي يحاط اقتضاء الدق

وحيث إن الأصل في القصومة القضائية ألا تكون نقاتها عبدا إلا على من مسار منزما بها بمقتضى حكم نهائي، ذلك أن الحقوق المتنازع عليها يظل أمرها قلف قبل القصل نهائيا، في القصومة القضائية، فإذا صار الحكم المسادر بشائها نهائسيا طهدا حائسزا لقوة الأمر المقضى، مزكدا المحقيقة الراجعة التي قلم عنيها رائستي لا تجوز المماراة فيها، منطوبا على قاحدة موضوعية لا تجوز معارضتها بطهنها ولا نتضبه ونه بالإقرار أن اليمين، لازما تتنيذه إحمالا لعبدا القضوع بطهناتين، في الموظفين المبدأ القضوع الشهاري، في المتناع عن تتنيذه من قبل الموظفين التي رئيها، ما ظل هذا الحكم قانعها، بل إن الامتناع عن تتنيذه من قبل الموظفين التصوميين المكافين بند جريمة معافيا عليها وفقا لتص العادة ٢٠ من الدمتور.

رحبت إن مساواة العواطنيين أمام القانون، ويتدرج تحتها تساويهم أمام القانون، ويتدرج تحتها تساويهم أمام الفاتون، ويتدرج تحتها ينبغي أن الفضياء ويعدوق عينها ينبغي أن المقبوق عينها ينبغي أن المقبوق عينها ينبغي أن المقبودة موحدة المساواء عن المجال الكاعي بشألتها، أو النفاع عنها أو المساواء عن مجال الكاعي بشألتها، أو النفاع عنها أو المساواء أو المتعانية؛ أو المساواء أو المتعانية؛ أو المتعانية؛ أو المساواء أو المتعانية؛ أو المساواء أو المتعانية؛ أو المتعانية؛ أو المتعانية؛ أو المساواء أو المتعانية المتعانية

فيتضائها بعد القصل غيها غير ميرو؛ كان هذا النميير منهيا عد دستورب؛ وكان لا يجهز تنقيد الأحكام جبرا كلما كان الطعن عيها استنتافيا جائزا، ما لم يكن الحكم مشهولا بالله بقاق المعجز في الأحوال النتي حددها المشرع حصرا؛ وكان ما تقر بالفقر المشوين عليها في شأن الحصومة القصائية من جواز اقتضاء مصروفاتها جميره قبل الفصل استنافيا في العلى المتنازع عليه، مؤداه أن تعتبر مصروفاتها عدد - فسي مجال استيفانها فيرا - واقعة في منطقة النفاذ المعجل، ملحقة بالأحرال التي حدها المشرع لوجويه أو لجوازه، مشبهة حكما بها؛ وكانت الفقرة بالأحرال التي حدها المشرع لوجويه أو لجوازه، مشبهة حكما بها؛ وكانت الفقرة المعجل، المؤتم المؤتم علمها تغليس - ينصها - بين جغرى أحاد الناس، التي يعتبر البراتها المؤتم مؤدا لأ فضلية كفلتها دون مسوغ لهذه الجهة، فلا يستقيم حكمها ونص المادة مؤكدا لأ فضلية كفلتها دون مسوغ لهذه الجهة، فلا يستقيم حكمها ونص المادة ، المنا التمشور.

يحيث إن حسل الدفاع وثيل العداة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية جوالسبها؛ وتقويسم مسارها؛ وتخليمة إجراءاتها، وعرض حججها بما يكلل تساته دعائمها، والرد على ما يناخضها؛ وإدارة دفاع مقتدر بياتا لوجه الحل فيما يكون ماسما مسن المسلمان الستى تقيرها القصومة القضائية، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متحدة ترجيما لأكثرها انصالا بها، وأقراها امتمالا في مجال كسميها، مع دعمها بما يكرن منتجا من الأوراق؛ وكان التقاضي على درجتين وكلما كان مقررا بتصوص فاتونية أمره - يعني أن للتصومة القضائية مرحنتين لا تسلفان نهايستهما إلا يعمد القصائية أمره - يعني أن للتصومة القضائية مرحنتين بالمسلمة بالقضائية مرحنتين المصومة القضائية محدثتين المصومة بالقضائية المحرد أن بالتقاضية محدثتين المحومة المتنافية في شأن الحقوق عليها؛ فإن مصروفاتها لا يجور أن يتحدثها غير من خسر تهائها فذه الحقوق عليها؛ فإن مصروفاتها لا يجور أن يتحدثها غير من خسر تهائها فذه الحقوق.

رحيث إن إرساء دعائم الحق والعدل، وإن كان هذا نهائيا ووجدا الوظافة القصائية، إلا أن المشرع وازن بين دورها الأصيل في مجال إيصال الحقوق إلى أصحابها دون مقصائه، ومين أن يتخذها البحص مدخلا إلرهاق من يطلبون عذه المتقرق ورهائهم، العرزقا بالخصومة القضائية عن مسئرها، بما يزكد مجاوزتها الأغيراش الستى شمرع حق التفاضي من أجلها؛ وكان الأرما بالقالي أل تكون مضروفاتها عب على من أفاميا، كنما كان محقا عبها، فإذا خمر دعواه ليتذائيا، على التضائي من أجل المقوق التي طلبها معتا إلى المرحلة التي تلبها، باعتبار أن التفاضي على درجنين يكاد أن يكون أصلا ينتظم التداعي في أعم الأحوال وأغلبها، ويضير استنفادهم معا، يظهل مصير الدخوق المدعى بها مترددا بين ثبوتها وإشائها؛ ولا يكون مدور الشعومة التضائية مكتملا ولا محددا مراكز أطرافها منهم منحملا بمصروفاتها.

والسن جسال اسمئناء وافقا ننص المادة عالما من قانون المرافعات المعنوة والسنجارية، أن يستعمل سن كسب دعواه بمصروفاتها كلها أو بعضها، فقتك في المسوال محدة حصرا بجمعها مجاورة الحصومة القصائية الحدود التي ينبغي أن الترسميه أن الرفعيا الشهيز عن شان حتوق مستم بها؛ أو المليحة من خلال إخفاء المسائنة المحسدة فيها؛ أو إسرافا بإنعاق مبائع بمناسبتها الا علادة منها، فكان حقب أن تكسون مصدروفاتها في هذه الأحوال جميدها على من معنى بالمحسومة المحسائية إلى عير وجهتها، مسعرها مها عن أعدافها، وإي صار كاميا الدعواد.

وحست أن دلك مزداد، أن المنصومة الفصائمة خاتمتها الطبيعية تأتى تبلغها ألب العصل سبب في الحقوق المنتارع عليها، والعصاء مصروفتها قبل المنتزار العصل سبب في الحقوق المنتارع عليها، والعصاء مصروفتها قبل المنتزار العصل المساعوض الملاحقين بها المخاطر الا يستهان بها، بندرج تحنها العصلية فيها أوامها جبرا وإدوية باختاط ها دنه مجرد المعهم المالية - بنتي الا

تقاول إلا مجدوع الحقوق التي سنكوجها والنبون التي بجملون بها - من بعض عناصرها الإيجابية، قالا بكون اقتطاعها معهما بحن، بل عبدا سنيب راقعا عليه دون سند، مما يحل بالاحكام التي تضمينها المحدن ۲۲،۳۶ من النستور البنان خسدان العملية المقررة بهما إلى الأموال جميعها، لا تمبير في بنك بين ما يكول مستها من فيحل الجقوق الشحصية أو الحقوق العينية فرحقوق استكية الالبية والقصاعاتية، ننك أن الحقوق العينية التي تقع على منفول، وكذلك المتحدية - تعابر مالا عقاريا (أما الحقوق العينية التي تقع على منفول، وكذلك العقوق العينية التي تقع على منفول، وكذلك التعقوق العينية الذي تقولا، فلا يكون الحكوان الحكوان الكوان الكوان

وحيست إن مسا نتص عليه العادة ٢٨ من العستور من قيام اللظام الطويبي على أسشى من الحل محددا من منظور اجتماعي، لا يقتصر على شكل دري آخر من الأعيام المالية التي تقرضها الدولة على موطنتها وقف لنص العادة ١٠٩ من النستور، بل تكون شرائبها ورسومها سواء في تقيدوا يعقبوم العل مجدا على ضمسوء للقيم التي ارتضنها الجماعة وغتى ما تراه حفة وإنصافاه وكانت الخصوصة انتشابية هن الإيثار الوحيد لافتضاء المغرق التي ما طل العدين بها في أدالها: وكسارة السنزاع الدوضسوعي في شأن هده الحقوق لا يلحم بغير العكم النهائي المسائل فيسي عدد التصومة، فإن مصروعاتها يتعون أن ترتبط بعد الشهي إليه من قصساء، ولنن صبح القول بأن الرسوم القضائية التي يستوفيها فثم كتاب المحكمة بعبث القصل ابتدائها في الخصومة القضائية، إنما يعد تصويتها على ضرع الحكم يَنْهِنَنِي السخر غَيها، إلا أن المرحلة الاستثنافيه قد تمند زمنا طويلا، فلا مكون من حسن دعواه محكم ليتداتي إلا غارسا لمصروفاتها وبو كان بعاء أو روال عدا الحكم ما نتيء مطفاء في تتصل بدد بنتنكي بالأموال التي بعمها، بن نظل منحسرة عمها دون حيق، يناضيل من أبيل استعادتها حتى بعد صنور الحكم النهائي لمصاحبه

وتسنا محاطس لا يجدون التهويدن مثها، لاتصالها بعرائل مقية يندفي صونها، ويتسنا محاطس لا يجدون التهويدن مثها، لاتصالها بعرائل مقية يندفي صونها، ويحدوق فد يكون ملتزما بأدائها تعيره، وكناك وقرص العمل ويقواه في مجال يحدون المادة-٢٨ من النستور، الاستثمار، ولا يعتبر ذلك إنصافا في مجال تطبيق نص المادة-٢٨ من النستور،

وحيث إنه متى كان ذلك، قإن العقرة المطعون عليها - في المدود المناقع بياتها - تكون مخالفة الأحكام المواد ٢٦، ٢٤، ٢٥، ٥، ١٥، ٦٩- من المستور.

فلمذه الأجواب

حكمت المحكمة بعدم يستورية الفقرة الثانية من المئدة 11 من الفاتون رقم السنة 11 بالرسموم التضائية ورسوم الترثيق في المواد المعنية، وذلك فليد تفسمنته من أن الطعن في الحكم بطريق الاستثناف لا يحرق دون تحصيل الرسموم القفسانية معن حكم ابتدائها بالزامه بها، وأثرمت الحكومة المعمروفات ومبلغ مالة حنيه مقابل أتعاب المحلماة ().

رايون السطعة

أمين السن

Bilil ball

هالات تنفقيش الرسوم والإعفاء منها

١/ حكسم المحكممة التستورية الطراقي الطين رقم ١٢٩ لمنة ١٨ ق صورية العمادر مجسة

क्षेत्री किव

طالت تخفيض الرسوم والإعفاء منها

المبحث الأول

جالات تخفيض الرصوم

٥٠ - نقسه بينست أحكام القانون ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية أعسوال تتفسيش طرسوم إلى النصف وإنى الثلث وإلى الربع وتبين فيعا يلى تلك والمرال على النحر النائي:

As - أولًا: طالت تنظيش الرسوم إلى النصف

- ١ دعاري النسبة بين الشركاء.
- الترزيع بين الدائش وتوزيع أموال التقليسة.
- قسرجوع إلى تدعوى بعد المكم بأبطال المرافعة فيها أو بعد المكم ببطلان ورقة التكليف بالمضور بشرط ألا بتنبر موضوعها أو طرأة الخصوم أبهه في جميع الأحوال أو في حالة المكم باعتبار الاستثناف كأن ثم يكن.
- ء المعارضية في الأحكام التي تصدر في الفية والمعارض في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب والنظام من الأوامر على العرائض.
- ه الصالح أسام المحكمة وثاكم مع مراعاة ما نتص عليه المالتان ٢٠، ٢٠
- أسى الدعاوى التي ترفع من المعول أن عليه في شأن الارباح التي سنحق عية الضرف أأ

⁽١) تعلى القول رقع ١٩٤٤ (١) تعلى (١٩

٥٠ - ثَانِياً. وَالْاتَ تَخَفِيضُ الْرَسُومُ إِلَى الثَّلَّةِ:

يحصبن ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفذ الاشهارات والأحكام الستى تمسدر مسن المحاكم أو من المحكمين أوحن الجهات الإدارية التي يجيز القائل النصد أحكامها بشرط أن يكون جميع ما فكر مشمولا بالصيغة التنفيدية.

ويحفض هذا الرسم إلى ثلثه في الأحوال الإثبة:

- 1 طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد،
 - ٢ التقرير بزيادة العشر.
- ۳ تجدید دعرای نزع انطکههٔ بعد شطیها^(۱).

٦٠ حالات تفانيش الرسوم إلى الربع:

- الأوامل التي تصدر بتتفيذ حكم المحكمين.
 - المعارضة في قوائم التوزيع المؤقئة.
- ٣ الرجوع إلى الدعوى بعد المكم فيها بالشطب بشرط إلا يتغير موضوعها أي طرفا الخصوم فيها^(٢).
 - و ترك الخصومة في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى.
 - المسلح إذا فلم في الجنسة الأولى وقبل بدء العرافعة(").

١٠ – متو يستحق على الطم نصف الرسميُوريده،

تسنص المسادة ١/٣٠ مسن القساقون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القصيانية على أنه " إذا التهي التواع صلحا بين الطرفين تُثبِت السحكمة ما التفق علميه الطرفان في محصر الجندة أو أمرث بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقا المادة

و 7) سدد و ١٠) مكون مصفة في هكون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٤.

أن الفات فيل صدور حكم قطعي في مسألة قرعية أو حكم تمهودي في أسرافعات فيل صدور حكم قطعي في مسألة قرعية أو حكم تمهودي في الموضوع، لا يستدق إلا تصف الرسوم الثابئة أن التسبية".

وتسفعن المسادة ٢٠ مكرر المطباقة بالقانون رقم ٢٦ لسمة ١٩٦٤ بتعليل المدعى الرسسوم القضائمة رقاح ١٠ لمسلة ١٩٤٤ على أنه الدَّا ترك المدعى التصومة أن تصبالح سبح تصدمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوي وقبل بدء

المرافعة فلا يستعل على الدعرى إلا ربع الرسم المستدا.

١٢ – شروط استحقاق نسف الرسم على الصلح:

إذا السنهى السنزاع أسام السحكمسة صلحا فإن الرسوم تفقض إلى اللصف بالتشروط الأنتية:

- ٠ أن يتم الصلح بين طرفي الدحوى بإليث الصلح بمحضر الجلسة أو يتلايم محضر الصلح في المحكمة وإلحاقه بمحضر الجلسة وإليات محتوره فيه.
- ٣ أن يستم الصماح قسبل صمدور حكم قطعي في مسألة فرعية كالحكم يعدم ولاغتصاص أن يعلم الكبول.
- ٣ إن يتم المسلح قبل صدور عكم تمهيدي في الموضوع كالحكم الصادر يندب عبير أو بالإحقة إلى المعقيق،

١٢ - شروط استحقاق ويـم الرسمة

إِنَا تَمَ الْحَمَلَجُ بِالْجِلْمِيةُ الْأُولِي وَقُبِلَ بِدَءَ الْمِرَافِعَةُ فِي الْدَحَرِي فَلَا يَسِتَعِقُ عَلَي الدعوى إلا ريع الرسم ووشترط اذاكه

- ١٠٠ أن يتم الصلح بالجلسة الأولى.
- ٢ أن يتم الصلح قبل به ﴿ المرافعة.

المقصوم بالجلسة الأولى:

بقصد بالجلمة الأولى في مفهوم الشارع في نص انمائتين ٢٠ مكرو، ٧١ من قانون العرافعات وعلى ما جرى به قصاء محكمة النقض " الجلسة التي أعلن

١ عنده (٢) من الشول رقع ١٥ أسنة ١٥٠٠،

المريادة الأرس للقمر الراء الأسبة الأواه

۱۱ - المساعضات محكمة النفس بأن النس في العادة ۲۰ من القانون رقم ۱۹ السسة ۱۹۴۵ بشأن الرسوم القضعية في قلعواد العدنية محلة بقفاتون رقم ۱۳ الدائة وفي العادة ۲۱ من فاتون العراقفات على أن ۲۰۰ لا يشترط لأحصال حكم فاتين العادتين أن تقضي المحكمة بإلحاق المعلج بمحضر الجلمة واثبت محتواد فعيد بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفي لإحمالهما طلب إثبات الصلح في الجلسة الأولى وقبل العراقمة فيها ولا يؤثر في ذلك ترافي الماقة إلى جلسة تالية (۱).

19 - كسنا قضت بأنه إبنل نص المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ١٠ اسنة الرسيوم القضيانية قبي المواد المدنية المعدلة بالقائرين رقم ١٩ اسنة ١٩٢٤ والمسادة ٢١ من قانون المرافعات على أن المقصود بالبلسة الأولى عي البلسة التي أخان لبها المعنن إليه إعلانا عصوحا وأصبحت فيها الدعرة صنئحة المعنسي لحي تظليرها وثنك عدلا بالمادة ١٨ من قانون المرافعات، فإذا تصانع المدعسي مسع خصيمه في هذه البلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستمتي على الدعوى (لا ربع الرسم المعدد، والمقور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المحتمة أن الخصومة لا تتعقد إلا بإعلان صحيفة الدعوى فيجه على المحكمة أن تتحقق من صحة الإعلان واكتمانه على النحو الذي يتطلبه القانون (١١).

٣٦٠ كما قضت بأنه النص في العادة ١٠ مكررا من التإلين رقم ١٠ اسنة
 ١٩٤٤ بخسأن الرمسوم القصسانية في العواد العداية المحل بالقانون ١٦ نسنة

وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أنه ادا كرك المدعى الفصومة أن تصديح مع خصمه في البلسة الأولى لنظر الدعوي وقين المرافعة علا يستحق علمي الدعموى إلا ربع الرسم المسدد" بدل على أن المقصود بالجلمية الأولى هي المحلسة الأولى التي أعلن فيها المدعى عليه إعلاناً صحيحا وأصبحت فيها الدعوى مسالحة المضمي فسي نظرها وننك عملا بالمادة ٨٤ من فلتون المراقعت، علدا تصميلاح المدعس مع خصمه في هذه الجلسة وقبل يدء العرافعة فيها فلا يستحق علسى الدعسوى إلا ربع الرسم المسدد، وأن مقاد نص المادة ٨٤ سالفة الدكر أن المنازع عد من الإجراءات الجوهرية وجوب أن يتم إعلان المدعى عليه الغالب أو إعلاة إعلاله في نم يكن قد أعلن لشخصه، ورنب على ثلاد بطلان الحكم أو القرار السند يصدر قبل تمام ذلك، إذ أن العبرة في تحديد الواسة الأراني هو بالمكاتية القانونسية لنظر الدعوى والمرافعة فيها وتكليم انصلح، لما كان ذلك، وكان البين حسن الأوراق أن الدهسرى وقسم ١٩٨٥ لمنة ١٩٨٨ معنى بورسعيد الابتدائية -التصديدر بشائها أمرى تقديرُ الرسوم قد تحددُ للظرها جلسة ١٩٨٩/١/١١ وتعدم عمسور تمدعس طيه الذي لم رطن لشقصه تأجنت لجلسة ٢/١/١٩٨٩ لإعادة إعلامه وفيها حضر الطرفان وقدما عقد صلح ألحقته المحكمة معطس الجلسة ومن شبع تكسون المادة ١٠ مكرراً من الجلسة الأولى في مفهوم المادة ٢٠ مكرراً من القالمة و ١٩٤٤ منتف والمانتين ١٩٤٤ من قانون المرافعات، وإذ عُنَافَ الحكم العطون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على أن الصلح لم يقسم بالجلمسة الأولى فإنه يكون قد خلف القانون وأحطأ عي طعبقه بما بوجب

ومقيك ما تقتم أن الجلمة الأولى هي الجلمة التي أعلن فيها العدعي عليه الشخصية أو أعيد إعلاقة وأصبحت قبيا الدعوى صالحة للمصلى فنها فإذ، ما ترك

⁽١) نقس جلسة ١٩٨٩/٤/١٩ في قطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٥٥ وي.

⁽٢) نص جنمة ١٩٨٨/١/١٢ في قطعن رهم ١٩٠٤ لمنة ٥٥ ق

⁽٣) غطمسر رئم ١٤٥ أسمة ١٥ ق جلسة ١٩٤٠/٣/١٤ الأستة ٤١ - شيرء الأول كاعدة ١٣٢ من ٧٢٩

⁽١) على رقم ١٣٠٤ للنظة ١٢ في جلسة ١٢٠/١/١٢ م

هــيها المدعى المصومة أو تصلاح مع خصمه وقبل بدء العرافعة في الدعوى فإلا سسمق عليه إلا ربع الرسم.

المقصود بالمرافعة:

١٧ - وينصد بالدراعة في تطبيق نص العادة ٢٠ عكرر من فاتون الرسوم مسرافعة العدعيس، لا مرافعة العدعي عليه، والعرافعة عن الشرح انشجوى الذي يسبديه الفصع أو معاميه في الدعوى الإيضاح أوجه دفوعه ودفاعه وطلباته أعام المحكمة العظور أمامها الدعوى.

. (منشور إدارة المنعاكم في ١/١/١٨٩٨م).

١٨ -- ويبراعن في تطبيق حكم الهامة ٢٠ مكرو من قانون الرصوم.
 القضائية ما يلو:

- ا ضرورة تلديم محضر الصنح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ويقصد
 بالمسرافعة إبسداء أى دفع أو دفاع في الدعوى أو طلبات من شأتها تأميل
 آلدهوى لصبب يرجع إلى المدعى وإلى تقصيره.
- ٧ ٣ يشترط أن تحكم المحكمة بإنجاق محضر المسائح بالجاسة الأولى إذ قد يتراغى ثنك إلى الجنمة أن الجلسات التائية، المهم هو تغديم محضر المستح بالجنسة الأولى.
- أن طلب تأجيل الدعوى لا عادة الإحلان لا يمنع من تطبيق ديم الدادة ٢٠ مثرر سالغة النكر طائعا أن سبطس الصلح قدم بالبطعة الأولى، ونقد قضت محكمة النقص بأنه احد الشارع من الإجراءات الجوهرية في نظام التقاضى أن يتم إعلان المدعى عليه وإعادة إعلانه سافى حالة وجوية وراتب على مناسب هذه الاحسراءات كأصل علم بطلان الحكم أو القرار الصلار من المحكمة، ومودى نلك أن الجلسة الأولى في مقصود الشارع الوارد ينص المحكمة، ومودى نلك أن الجلسة الأولى في مقصود الشارع الوارد ينص المادة ٢٠ بالكانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٦٤ وفي نص الملحة ٢١ من قانون

الدرافعان عن أول جلسة تكون الدعوى فيها مسلحة المصى عن مظره بعد تمسلم عسقه الإجراءات بحيث إذا ترك العدعى دعواء أو تصالح مع خصصه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها سوى زيع الرسم العسند")

أن تلحيل الدعوى التغليم كشف رسمى بالصريبة لا يمنع من تطبيق عكم
 المدة ۲۰ مكرر طالما أن الصلح قدم بالحلسة الاولى.

(ر)ى الإدارة العامسة التعتبيش في الدعوى رقم ٢٧٨٢ أسنة ٨٧م ك شمال القاهرة).

- أن تأجيل المحكمة الدعوى لنقديم شهادة اللسيم لا يقال من تطبيق المادة
 المرافعة ولي المحكر طائعا أن الصلح قد تم في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة ولي كيان إلمائق الصلح قد تم في الجلسة التالية (كتاب دوري رقم ٤ لسنة عمله).
- أن تصحيح المحم أحمد القصوم لا يعتبر من قبيل المرافعة ولا ينال من تطبيق تسمى المحادة ٢٠ مكرر طحالما أن الصلح ثم في الجلسة الأولى (الكتاب الدرري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠).

واقد استقر قطاء النقخ عثره

١٩ - "مسان، عن مسانية ١٩٥٠ أنه في النصائية رقم ١٩٥٠ أسنة ١٩٥١ أنه في الدعوى التي تتنهى صلحا ١٩٥٨ أنه في الدعوى التي تتنهى صلحا بهسرى حصياب الرمسوم التعبية على قيمة المتصاع عليه إذا جارل أبيمة الطلب ويعبستنى تعسيقها إذا لم بكن قد دو در في الدعوى حكم في مسألة فرعية أو حكم من عدد في مسألة فرعية أو حكم من عدد الاحكام (").

⁽١) الطس رم ٢٥٤ لينة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٤/١٧.

⁽٢) قطس رقم ٢- ٤ نستة ٢٦ تي جلسه ١٩/٥٦٤/١٥ س ١٥ صن ٢٠٦

٧٠ استى كاتب العسلاة ٢٠ من الفاتون رقم ٩٠ المنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الفضائية في العواد قدينية المحلة بالفاقون رقم ١٥٣ لمنة ١٩٥٦ بحد نمت على أنه إذا التهي النزاع صلحا بين الشرغين وثنيت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان مسعا في محصر الجنسة أو أمرت بالحاق بالمحضر المذكور رغقا العادة ١٢٠ مسرافعات فيهل صدور حكم فطعي في مسألة فرعية أو حكم تعهيدي في الموسوع لا يستحل على الدعوى إلا تصف الرسوم فقد دلت بعبارة مسريحة لا الموسوع لا يستحل على أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى حقد المسلح فيها بيا بشروط بالا يسبق أثبات المحكمة فهذا المسلح مصور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدي في المومنوع (١٠).

الداعية التحكم التحكل في الدعوى هو من المسائل القوعية التي يتراكب عليها الداعي نطباق الفصلومة فيها بتعد أطرافها، وإذ يعتبر القصل في هذا الطلب بالقليول أو الرفض حكما فضيا في مسائة فرعية لا نمنك المحكمة الرجوع فيه، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى قد تضي يقبول طالب التدخل خصما في الدعون منصما للمدعون في طلباتهم فيل أن يقضي يؤابك محضر الصلح المفتم فيها، فإنسه بذابك نكون المحكمة قد أصدرت حكما الملما في مسألة فرعية غبل المنادة م المنادة المدوى إحمالا تصريح المنادة المدوى إحمالا تصريح المنادة المدوى الممالا الرسم كلمالا على الدعوى إحمالا تصريح المنادة المدوى المالا تصريح المنادة المدون المسلح مما ينتضى تحصل الرسم كلمالا على الدعوى إحمالا تصريح المن المدون المنادة المدون المدون المدون المنادة المدون المنادة المدون المنادة المدون المدون المنادة المدون ا

٧٧ - اعتباد تسمى الدادة ٢٠ من القانون ١٠ اسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
 عضائية في العواد العنتية المحل بالقانون ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى
 بسه تضياء هذه المحكمة - أن استحقاق تصفيا الرسم على الدعوى عن التهالها

1

را) الطس رقم 171 أسلة 17 جلسة ۱/۲/۱۹۱۷ س ۱۸ من ۵۷۱. ۲۲ المد ردر ۲۹۱ ليفة ۲۲ ق جلسة ۱/۲/۲/۱۹ س ۱۸ من ۵۷۱.

A District Committee of the State of Committee of the Com

» وسلما مشروط بإلا يسبق إثبات المحكمة لهذا الصنح صنوى حكم قطعى فيها في. . مستُقة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع ^(١).

٧٧ – إنسه وإن كان الوقف الذي يوقع على المدعى جراء على بمدائه في تفسق من ألبر المدائه في المدعد من ألبر المدائة المدائة المدائة المدائة المدائة المدائة المدائة المدائة المدائة المدائق، ويجسور الطعمن فيه فور صدوره على استقلال دون انتظار الحكم في الموضوع، عملا بالمدائة ١٩٧٨ من ذات القانون، إلا أن المشرع استهدف به نعجين الفسسل في الدعوى، وتأكيد سلطة المحكمة في سبيل حمل المصوم على تثفيذ أو المسردا، وهو بهذه المثابة لا ينصل بموضوع الدعوى، والا يقصل في نزاع بين المصوم، ولا يبت في أي مسائة متفرعة عنه، ولا يمكن بذلك اعتباره حكما قطعا المسي مسائلة متفرعة عن التزاع في معنى المدادة ٢٠ من المائون رقم ١٠ اميئة المحول المعنول المدائة منازعة في معنى المدائة ٢٠ من المائون رقم ١٠ اميئة المحول المعنول المدن ثم فليس من شأن صدوره قبل حصول الصنح في الدحوى أن يحول بين المدني تصفع في الدحوى أن يحول بين المدنية تصفع الرسوم المدنية المستون المدنية المستحدية المستحدين المدنية ا

٧٤ - مفياد الفقرة الأراني من العادة ٧١ من قانون العرائعات العطابقة تلعادة ٢٠ مثرر من فانون الرسوم رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ والمجتنافة بالقانون رقم ٢٠ نسنة ١٩٤٤ والمجتنافة بالقانون رقم ٢٠ المسنة ١٩٤٤ والمجتن بالمسرم المشار إليه المحل بالقانون رقم ٢٠٠ أمن فانون الرسوم المشار إليه المحل بالقانون رقم ٢٠٠ أمن أنه إذا تصالح المدعى مع خصمة في الجلسة الأرثى انظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يعبنحن على الدعوى إلا ربع الرسم المعدد الأن المدعى وقد تصالح مع خصمة في البلسة الأرثى وقبل بدء المرافعة بكون قد تشائح من حد المنقاضين على المبادرة بإنهاء خصوماتهم وتخفيف المسبء الماقسي على عانق المحقيد، أما إذا تم الصلح بعد البنسة الأرثى تنظر

⁽¹⁾ فلنزرق ۱۳۰۰ لينة ۳۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۲۴ س ۲۱ ص ۲۱۲.

⁽٢) فللن رقم ١٠٠٠ لمنة ٢٦ في جلسة ١٩٢١/٢٢١ س ٢٢ من ٢٦٠.

الدعسوى أو بعد يدء المرافعة، ولكن قبل صدور حكم فيها فيستحق على الدعوى السرعدد الحالة نصعب الرسوم الثابتة أو التسبية، أما إذا تُثبتت المحكمة ما اتفق على عليه الطرعان في محصر الجلسة أو أمرت بالعنقه بالمحضر المنكور بعد معدور حكيم قطعس في مسألة غرعية أو حكم تمييدي في الموضوع، فيستحق الرسم كاملاه ().

99 - الجنسية الأولسي قسى مقصود الشاوع الواود بنص العادة 10 من الثانون رقم 10 نسنة 100 بشأن الرسوم التضائية المضافة بالقانون رقم 17 أسينة 100 وأسى تبيض العادة 10 من قانون المرافعات على أول جنسة تكون البيان فسؤل مبالعة للعضى في نظرها بعد تمام هذه الإهراءات يحيث إذا ترك الدعيس دعيواه أو تصافح مع خصصه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليه سوى ربع الرسم المستدارا).

٧٩ - تباكان الثابت من مطاقعة محضر جنسة ١٩٨٧/١/١٠ أن تطاعن أسمم على المعرب شكل الدعوى منضما إحادة إعلان المعموم الأصليين قان الدعوى في المعربي منضما إحادة إعلان المعموم الأصليين قان الدعوى في تنارعا وتكون على المعلمة الدعوى في المعلمة الأرنس مفهوم من المائتين ٢٠ مكرو من الناتون ٩٠ لمنة ١٩٤٤ المضطة بانقطانون ٦٦ لسمنة ١٩٩٤ ونسمى المائة ٢١ من قانون المرافعات، وإذ أبطت المعلمسة الدعوى المنسات كالبة لإعلان النصوم المعتلين ولإعادة إعلام حتى معرس المعموم بحلمة ١٩٨٤ وتعموا عقد صابح طابوا الحاقة بمحضر تك

الجلسة قان شرط استحقاق ربع الرسم على الدعوى يكون غير متوافر، وإذ التزم الحكسم المطعمون ديه هذا النظر رقضي بتأبيد خلامة المرسوم المحرصة ديه هانه مكون قد طبق صحيح القدون ويضحى النمي على غير أساس (*).

٧٧ - البلسة الأولى في مقصود الشارع الوارد بدعن المندة ٢٠ مكرر من الفقاون رقم ١٠ تسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القصائية المصافة بالقانون رقم ٢٠ تسنة ١٩١٤ بشأن الرسوم القصائية المصافة بالقانون رقم ٢٠ تسنة ١٩١٤ ريتص المادة ١٧ من قانون العراقطات هي أول جلسة تقول الدهوى أبيا صائحة نامصي في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات وإلا كانت العبرة في تحديد البلسسة الاراسي بالإمكانية القانونية ننظر الدهوى والمرافعة فيها وتقديم الصنح دون الإمكانية المادية فإن عدم نظر الدهوى في الجلسة المحددة لها بعد تسم هذه الإجسراءات لا بغير من اعتبارها الجلسة الأرنى طائب أن الماتع من نظرها راجع إلى قبل المصوم وحدهم الدهوات.

٧٨ - تعديد جامية استظر الدعيوى أعان إنها المدعى عليه تشخصه. اعتبيارها الجامية الأراسى التي أصبحت فيها الدعوى صائحة قاتونا للمضى في نظيرها. لا يضير من اعتبارها كذلك شطب الدهوى في تلك الجامية. تقديم طلب المسلح في الجامية التالية لتمجيل المبير في الدعوى. أثره عنم سريان نص المادة المسرو من الخاتون رقم ٩٠ ثمنة ١٩٤٤ والمئدة ٧١ من قالون المرافعات، عنه ثلك أن الشطب يرجع إلى فعل الخصوم بتغييهم عن المضور (٢).

 ⁽١) المعنى رامد ٢١٦ ثبينة عادان حسة ١٩٩٣/١١/١٥ بشار إنيه بمجنوعة القوائد الكاونية فتي المعنى رامد ٢١١ ثبينة عادان حسن سوات تقسيشين البناء ي، عملت الثاني، طيمة مقة ١٩٨٩ من ١٧٠٠

⁽٢) المعسن رقام ٢٠٨١ نسبه ٢٥ ق جنبة ٢١/١١/١٩٨٨ النشال اليه بعطة هيئة قضايا التولة

⁽۱) الطسمان رقم ۲۲۷۷ اسنة ۵۸ في جنسة ۱۹۹۰/۲/۲۸ مشار قِيد بعجلة عبية عصابا الدونة السنة ۲۵ - تمند التقي من ۱۸۲ وما بعدها.

 ⁽۲) تطحین رام ۲۲:۸ شینه ۹۹ ق چند ۱۹۹۱/۱/۱۹: مع السه ۱۹ م ظمر م الاول - من ۱۸ در المحدی را در ۱۹ شیر ۱۹ شیر

⁽٢) الطبيء في ١٩٤٨/٢٥٥ في جلمة ١٩٩٤/١/١٩٥١ مع المنة ٥٥ – عند (١) عن ١٥ قامد ١٩٠٠

٧٩ - كسم قضيت معكمة النفض بأن الجاسة الآولى في مقصود الشارع السواردة بسنص العادة ، ٢ من الفاتون ، ٩ اسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم المضائية المعسسانة بالقاتون ٢٦ نسبة ١٩٦٤ ريبص العادة ٧١ من فاتون المرافعات هي أول جنسة تكون الدعوى فيها عنائمة للمعسى في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات إول جنسة نكون العدعى دعوره أو تصالح مع خصمه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليها سوى ربع الرسع المسند وكانت المرافعة في الدعوى غير جائزة إلا بعد العقاد الخصومة باستيقاء (جراءات الشكل الذي نص عليها الفاتون قبل إبداء بعد خوشاً في موضوع الدعوى – قبل تمام هذه الإجراءات – لا بعد مطروعاً على المعكمة ولا يجوز التعويل عليها").

٨٠ - كبيا قضت بأت "قلص في المادة ١٠ من الفاترن رقم ١٠ اسنة ١٩٤٥ من فاتون العرافعات وعلى - ما جرى به فضاء هذه المحكمة - على أنه إذا تراك المدهى القصومة أو تصلاح ما جرى به فضاء هذه المحكمة - على أنه إذا تراك المدهى القصومة أو تصلاح مسع خصفه في الجلسة الأولى تنظر الدهوى وقبل بذء المرافعة فلا يستمل على الدعوى إلا ربع الرسوم المصدد بدل على أن المقصود بقطمة الأولى هو البشمة الأولى الذي رطان بهد النسش عبيه إعلانا صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صلحه منعضس في نظره وننك عملا بالمادة ١٤ من القانون الأخير فإذا نصبتح علمدعى مسع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها خلا يستمقى على الدعوى إلا ربع الرسوم المسد وأنه لا بشرط لاعمال حكم هاتين الملاتين أن تقضى المحكمة بإلمان الصنع المحكمة بإلمان المسلم المسلمة وإثبات محتواه فيه بل المستقاد من دلالتهما أنه برئمي لاحمان الصنح في قيضة وإثبات محتواه فيه بل المستقاد من دلالتهما أنه يكسى لاحمان المسلم المحكمة بناه المادة في المحكمة بناه المادة فيها والمادة فيها والمحكمة بناه المادة في المحكمة بناه المادة فيها والمحكمة بالمحكمة بناه المادة فيها والمحكمة بالمحكمة بالمحكمة بناه المادة فيها بالمحكمة بالمحكمة

التعدوى رفع ٢٠٠٥ لسنة ١٩٨٠ مننى محكمة النبصورة الابتدائية علا صنع في المرابع والمرد البيت البيتاني المورخ ١٩٨٦/٦/٢٢ وأنهاها بشانه صلحا والمرد في المابع البيتاني المورفعة في الدعوى ومن ثم دائه لا يستحق على دارا الشق مسن الدعوى إلا زيع الرابع المسدد وأن تم الإلحاق العقد مطلف البيان في جنسة تالية (١٠).

- كما قضت بأن المفرر في فضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٠ المادة ٢٠

٨١ - كما قضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٠ مسن الفاتون رقم ٩٠ نسبة ١٩٤٤ الكاس بالرسوم القصائية في الموراد العنفية المحدلة بالقانون رقم ٦٦ كبينة ١٩٦٤ وفي العادة ٧١ من قانون المرافعات على أنسه إذا تسرته الدعسى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى للظر الدعسوى وقبل بدء المرافعة قلا يستحل على الدعوى إلا ربع الرسم المسند، يدل علسى أن المقسسود بالجلسة الأولى عن الجلسة الأولى التي إعلان فيها المدعى علسيه إعلانا صحيحاً وأصبحت فيه الدعوى صالحة للمضى في تظرها وذلك عملاً بالمسادة ٨٤ من قانون الموافعات فإذا تصالح المدهى مع خصمه في هذه الجنسة وقسيل بدء المراقمة فيها غلا بمشحق على الدعري إلا ربع الرمام المسدد، وإنه لا يتسترط لإعسال علم عاتين العلاتين أن تكنس المعكمة بإلماق الصلح بمعضر الجلسمة وإنسبات معنواه قباء بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفى لإصالهما طلب تَنبِئت المسلِّح في المِلسة الأولى وقبل العراقعة غيها لا يؤثر في ننك تراعى الماقه السي جلسة تالية، وإذ خلف الحكم المطعرن فيه هذا النظر وقضى برفض التظلم وتأبيد أمر تقدير الرسوم المنظلم منه على قالة.... فانه يكون قد شابه الفطأ في تطبيق القدون بما بوجب تعضه^(۱).

Charles And Albanda Contract

THEY THE BOT LED TIME OF COLD (1)

المنافق و المان المنافق المنا

٨٢ ~ [حتيماً ب الرسوم في حالة التطالم:

وتحتسب الرسوم النسبية على قيمة الطلب ما لم ينجاوز المصالح عليه هذه القيمة فقى هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه.

وإذا كانست الدعسوى مجهونة القيمة وتم الصلح على عمالك معلومة القيمة مسا يمكسن التنفسيذ به دون حلجة إلى قضاء جديد استحق الرسم التعبى على المسائل المعكورة قضلا عن الرسم الثابت.

· وإذا كالت قيمة الدعوى تزيد على أثنى جنيه ورقع المسلح على أثل من ذلك سوى الرسم على أسلس أثف جنيه.

وإذا تسم يتبين القيمة في محضر المشح أخذ الرسم على أصل الطلبات وأي زالت على ألف جنيه.

ولا يرد في عالم (تهاء التزاع سلما شئ من الرسوم في الدعاري المعقضة القيمة.

١٩٤ - ولقد فننت محكمة القفض بأن التص في العادة ٢٠ من القلون رقم
 ١٠ لسسنة ١٩٤٤ المعدل بالمقاون وقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤ بشين الرسوم القضائية
 على أن يدن على أنه إذ كانت قيمة الدحوى تزيد على أنف جنيه ووقع العسلم على أفل من على ألف جنيه لما كإن ثلك.

وكان البين من البيد الثالث من عقد الصنح المقدم في الدعوى 113 نسنة 1447 منسس بورسعد الابتدائية - الصادر فيها أمر التقدير موضوع التداعي " أن باقي مستحقات الطاعن لدى الجمعية المدعى طبها بحد تصفية الصحاب بويها أن باقي مستحقات الطاعن لدى الجمعية المدعى طبها بحد تصفية الصحاب بويها مدين بيناغ 050 177 تحرر به شبك تسلمه الطاعن، بينا مقاده أن الصلح وقع على هذا المناع، ومن ثم قاته متعين ولقا تؤسلس القنتوس آنف البيان أن مدين على هذا التقل الرسمة تسمى اسماس مدخ ألف جنباء وإذ شنف الحكم المطعون عبه هذا التقل

و المتعسب الرسوم على أساس العباغ المطالب في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في المعالية المعالية والمعالية المعالية ا

٤٨- التفات المحكمة عن مدضر العلم وإصدار حكمها في موضوع المعوى – مؤمله – استحقاق الرصم كلمةً:

قنت محكمة التقفي بأنه وحيث أن الطاعنين وتعيان بالسبب الثاني من العكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد قضت في الدعوى رقع ١٩٤٠ لمنية ١٩٩٠ مبني المنصورة الإبتدائية والتي عصدر بشمانها أصر التقدير مثار القزاع بصعة وبقاذ عقد القسمة المحرر بين المطعون عده والمدعى عليه فيها، نون أن تعتد بعقد الصلح الذي قلماه بالبلسة الارتسيء فمان الرسم على الدعوى بستحل كاملاً عملاً بالمادة ١١/١ من القانون رقم ١٠ لسمنة ١٩٤٤، وهمو ما المترمة أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم رقم ١٠ لسمنة ١٩٤٤، وهمو ما المترمة أمر التقدير المعارض فيه، فإن الحكم المعاصون فيه إذ الفاه معتمية الرصم على أساس الربع المسدد، بحقبار أنه كان يتعين على المحمد بحضر جنسة، وأنهم لا يتحدرن غيان شعكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم الحاق المعلج بمحضر جنسة، وأنهم لا يتحدرن تحان شعكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم الحاق المعلج بمحضر جنسة، وأنهم لا يتحدرن تحان شعكمة أن تجيب الخصوم إلى طلبهم الحاق المعلج بمحضر جنسة،

وحيث أن عنا النص في معله، ذلك أنه وأن كن عن المغرر طبقا العادتين . ٢ مكرر من قاتين الرسوم القصائبة رقم ، ٤ أيسنة ١٩٤٤ المعدل بالقاتين رقع ٢٠ أيسنة ١٩٤٤ المعدل بالقاتين رقع ٢٠ أيسنة ١٩٤٤ المعدل بالقاتين رقع ٢٠ أيسنة ١٩٤٥ ، ٢٠ أيسنة العادة ١٩٤٥ ، ١٠ أيسنة أيسنة أيسنة أيسنة أيسنة المسادة ١٠٠ من قاتون العرافعات، قد رسمت طريق معينة المصول الماسنة وسيم معدر و المسادة ١٠٠ من التعقوا عليه كتابه بمحصر الماسنة وسيم محدر و المسادة ١٠٠ من العقوا عليه كتابة بمحصر الماسنة وسيم محدر و المحكم الماسنة وكان المحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم على المحكمة التي أصدرت الحكم على المحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم على الحكم الحكمة التي أصدرت الحكم على المحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم على المحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم المحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم الحكمة التي أصدرت الحكمة التي أصدرت الحكم على الحكم الحكمة التي أله المحكمة التي أصدرت الحكم الحكمة التي أله المحكمة التي أله المحكمة التي أله الحكم الحكم الحكم الحكمة التي أله المحكمة ا

⁽۱) لطعين رضم ١٠٠٠ فيلة ١٢ م طبية (١٠,١٥٥ مث الديموة منه عند الديرة الطعين رضم الماء الأولى من ١٧٠٠. المنة الأرسين العند الأولى من ١٨٠٠.

المسلم على أسلس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعنيله ما لم يكن قد حكم يأت من هذا المبلغ فيموى الرسم على فساس ما حكم به ... والمستفاد من هنين النصين أن قرسم النسبي يحسب عند رقع الدعوى على فيمة المل المدعى به ولا يحصل من هذا الرسم مقاما إلا ما هو مستحق على الألف جنيه الأولى وأن الرسم الذي يستحله قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى يكون على سببة ما يحكم به قدى أخر الأمر زائنا على الالف جنيه الأولى، وتما كان الثابت من مدونان المكم المسلار في الدعوى وقم ١٩٧٠ اسنة ١٩٧٩ مدنى محكمة النبوب المجارئية الصادر يشائمها قائمة الرسوم حجل التطلم قد تضي فيها بالتهاء الخصومة دون أن يقصل يشائمها قائمة الرسوم حجل التطلم قد تضي فيها بالتهاء الخصومة دون أن يقصل فيس التزاع بعد أن التهي تحكيما بين الطرفين، فإله لا يكون قد حكم لهم بشئ لملا يستحق عليهم وسم لكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم لكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم أكثر مما حصل عند رقع الدعوى، لما كان ذلك وكان المكم يستحق عليهم وسم أكثر مما جنتها فيضاً على المناح فيله يكون ألد خالف القاتون واخطأ هي تضيفه (ا

المبحث الثاني

الإعقاء من الرصوم

٨٦ - والإعتماء من الرسوم هو إعقاء مؤفت عند رفع الدعوى، وقد بكون هذا الإعقاء لعبز رائع الدعوى وعدم مندرته المالية على دفع الرسوم وقد بكون الإعقاء لعبز رائع الدعوى وعدم مندرته المالية على دفع الرسوم وقد بكون الإعقاء فالمسرا على هنة معينة أو هيئات معينة نص القانون على (عدائها من الرسسوم، وقد بكون الإعقاء خلصا بالدعارى التي ترجعها الحكومة، لدلك واند

الدعسوى الصادر فيها الأمر معل الاعتراض - فصلت في موصوع الخصومة، والنفنت عن إنحاق عقد الصلح الذي قدم إليها بمحضر البخسة واعتبرته ورقه من أوراق الدعسوان، فيمستمن الرمسم كامان ولا يغير من غذا النظر الغول بوجوب اجسبه الحصيوم إلى طابهم إلداق عقد الصلح بمحضر الجنسة، وأنه لا يصح مصدرتهم بخطأ المحكمة التي تمنتع دون مصوغ فانودي عن إجابتهم لهذا الطالب، ذلت أتبه نئن كان التزاع يدهم بالصلح، وتتقضى به ولاية المحكمة في القعبل فسيه، بعسا يعنى التهاء الخصومة إلا أنه حتى تقاير الصنح ومدى توافر أركاته ومسلاميته لترتيب أثاره من سنطة السحكمة التي يحتج به لديها، فإن التفتت عن الحاقه بمحضر الجليبة وكان من شأن ذلك ألا يعكل مقصود القصيم أو يتمشى مع العركسل السذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار ويحيث ينشئ الترامات جديدة _ كستقبر رمسم كاملاً على قيمة الدعوان - كان له أن يطعن على هذا الحكم يطرقي الطعن المعرّرة، فإن ثم يفعل، امتلع تعييب العكم في هذا الخصوص في أي دعوى الاحقسة لمسامعه بحجيته، وإذ خاتف الحكم المطعون فيه هذا التظر والمتسب الرسم عنسى أسلس الربع السدد على قول إنه كان يتعين على السحكمة أن تلعق عقد المسلح بمحضر الجلسة وزته لا بجوز مضارة القصوم بخطتها، يكون معيباً بما يوجب تقضه (۱).

الدكم الضامر بالسنماء الخصومة دون الفسل في موضوع النزاع لا تصنح عليه رسوم سوي المسدد علي الصيفة:

حيث قصت معكمة النقض بأن " العادة الناسعة من القانون رقم ١٠ المعنة المعنى القانون رقم ١٠ المعنة المعنى الفياص بالرمسوم القضائية في العواد المعنية المعنى بالقون رقم ١٠ المعنية على أعلا من ألف جنية المعنى الماء على أعلا من ألف جنية المعنى الدعوى بأكثر من نك موى الرسم على أملن ما حكم به أوتنص المعاد على أملن ما حكم به أوتنص المعاد على أملن ما حكم به أوتنص المعاد على ألف جنية مموى

⁽١) قطعين رئم ١٠٥٠ ليم ١٢٠٠ جيم ١٣٠٤ عشار فيه صدة الدار ١٩٠٤ عشار فيه صدة الدار ١٩٠٤ عشار

⁽١) فمن رم ١٦٦٤ لـ ١٣٤ ق جله ١٠٠١/٥/١٠٠٠

مقاول فيما يني الاعداء للعبر عن سداد الرسوم ثم إعقاء معض تقلات والهيلان من الرسوم ثم إعداء الدعاوي المرغوعة من العكومة.

الغرام الأول الإعفاء للمجز عن سمام الرسوم

۱۹۷ – نقد نظم المشرع في المواد ۲۲ حتى ۲۹ من قانون الرسوم القصائية رفسم ۱۰ لسسنة ۱۹۶۶ الإعفاء من الرسوم القضائية لمن يثبت عبوره عن سداد الرسوم ويشمل هذا الإعفاء رسوم الدعرى والصور والشهادات والمحلصات وغير ذلك من الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التناية وأجر نشر الإعلان القضائية والمحساريف الأفسري التي يتحملها القصوم ويشترط الإعفاء من الرسوم للمهن تحقق شرطين:

أن يثبت عدم قدرة المدعى، وعجزه عن مداد الرسوم.
 ب - أن تكون الدعوى المراد رفعها من الطالب مستملة الكسب.

٨٨ - ويقدم طلب الإعقاء إلى نجمة المساحدة التضيئية المختصة بالمحكمة المسراد رفسع الدعوى أمامها وتشكل هذه اللجنة في محكمة التقض من الثين من المستشارين وفي المحكمة المستشارين وفي المحكمة التنبة من المستشارين وفي المحكمة الجرنية من النفس وعضو نياية، وتقصل اللجنة في طلب الإعماء بحد الاطلاع على الأوراق المقدمة من طالب الإعماء ومن يمثل كم المحكمة وتصيم اللجينة مين حضر من المحكمة ومن يمثل كم الكتاب.

الإعفاء من الرسوم شخصي لا يتحدى أثره إلى ورثة المحمى أو من يحل لحطة بل يجب على غولاء الحصول على قرار جديد بالاعداء الاادا رأت المحكمة المناء بالتبعة الورثة.

وإذا وإذا والسبت حظمة العجمة أثناء مظر الدعوى أو التنفيذ جار الحصيم أو لقلم الكتاب أن يطلب من اللجنة ابطال الإعقاء،

وإذا حكم على خصم المعلى وجب مطالبته بالرسوم أولا فان تعلر تحصيمها جائز الرجوع بها على المعلى إذا زالت حالة عجزه.

الغرم الخانى

إعفاء بحش الغنات والمينات دن الرسوم

44 - الله تضعفت بعض المؤراتين المسرعي صريعة على إعقاء الدهاري الناشعة عن عليق أعكمها من الرسوم المنشائية وهذا الإعفاء بعد استثناء من الأسل العام ولا بجوز الترسع فيه أو القياس عليه حيث نضت معكمة النقص بأله الأمسل في المتون الترسع فيه أو القياس عليه حيث نضت معكمة النقص بأله الأمسل في المتون المنة عاء 1 وعلى الرسوم المنشائية في الموك المعنية المعمل بالتنتون 114 لمنة 14.6 - وعلى ما جرى به نضاء هذه المحكمة وجوبه أداء الرسوم المنشائية والإعقاء من اداءها استثناء لا بجيل الترسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم لا يمتد عنه الإعقاء الى الدعوى عنى رفع من أشحاص القياس المعام أو القاص إلا إذا نص صراحة على هذا الإعقاء في القاتول العمام يبتشبه أو المتحل بعض الهيئات المنتسلة أو المتصل بعثها، بإك ذاك أن الشارع حس اراد اعماء من الهيئات العليمة على الماد الإعماء على المنتسل بعثها، بإك ذاك أن الشارع حس اراد اعماء على المنات على المنتسل بعثها، من المنتسل بعثها المنتسل بعثها المنتسل بعثها المنتسل بعثها المنتسل بعثها المنتسلة على المنتسل بعثها المنتسلة على المنتسل بعثها المنتسلة على المنتسلة على المنتسل بعثها المنتسلة على المنتسلة المنتسلة على المنتسلة على المنتسلة المنتسلة على المنتسلة المنتسلة المنتسلة على المنتسلة على المنتسلة المنتسلة

الاجسندعى مسن الرسسوم القصائية بنص الملدة ١١ من القانون رقم ١٦ لمنية العامة التأمينات المجمعة المسلمية القصائية العامة المسلمة ١٩٧١ واعتساء الهيئة العامة التأمينات الاجتماعية من الرسوم القصائية بنص الملدة ١٩٧١ من القانون ٧٩ لمنية ١٩٧٥ في شان النامين الاجتماعية الما كان تاكن وكانت تفنية المحامين الفرعية بالبحيرة السنى يمسئلها المطعون ضده يصفة طبقا المقانون رقم ١٧ لمنية ١٩٨٦ في شأن المحامسة الم شخصيتها الاعتبارية المستئلة في حدود اقتصاصائها وقد خلا نلك القانون من النص مساحة على إعماءها من الرسوم القصائية على تلاعاوي التي تشرفع مسنها أي علميها فإنها تكون مئزمة بأداء هذه الرسوم، وإذ حائف المكم المطعون فسيه عذا النظر والنهي الى تأبيد فضاء الحكم المستشف الصلاو بإلغاء أمس تقليس الرسوم القضائية المعلون فيه على ما ذهب إليه من أن نقابة المحمودين التي يمثلها المطعون ضده معفاة من هذه الرسوم، على الحكم يكون قد المحمودين التي يمثلها المطعون ضده معفاة من هذه الرسوم، على الحكم يكون قد المالية القانون وأخطأ أي نطبيقه مما يوجب نقضه الرسوم، على الحكم يكون قد الله القانون وأخطأ أي نطبيقه مما يوجب نقضه ال

١٠ - ويستنورد فيما يلى أمثلة للاعاوى المعفاة من الرّسوم ينص وارد في
قانون إنشاء بحض الهيئات، والغرض من ذلك هو التقفيف على كاهل المفاطبين
بأحكام تلك القرائين ودنك حلى النّمو النائي:

أولا: إعلااء المعاوي العوالية من الرسوم:

١٩ - جست نصبت العددة السادية بن القانون رام ١٣٧ المنة ١٩٨١ الخداص بالمبل على أنه " تعلى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعينوي الني يردعها العمارين والصبية العقرجون وحمال التثمنة والمستحفون عليم عن المنازعات المتحقة بأحكام عذا العانون، التحكمة في جيع الاحوال الحكم

ية نفاذ الدؤف ويسلا كفالة ولها في حالة رفص الدعوى أن تحكم على راهمها والمصروفات كلها أو يعضها.

٩٣ - ولقد قضت محكمة النقض بأن " مقاد نص المادة السابعة من القانون رقب ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع الما قصد (عدم العمال من الرسوم القصائية المفروضة يققانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقسررة فسي قاترن التعل في جميع مراحل التقاضي، وإذ لم يستثلم المشسرع فسي هذا الإعقاء ما تشترطه المئدة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية في المسواد المدنية رقم ١٠ تسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابقة على رفع الدعوى مسن المتعال كسيها فإنه خول للمجكمة في حالة رفش الدعوان وتحلق خسارتها المكسم علمين العسامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو يعضها عتى يرجع عليه بالرسيس الستي قد كان أعلى منها ذلك لأن الإعفاء إلما شرع لييسر على العاس السببيل السطانية بما يعتقده حقاله، ولا يصبح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسيسي القضائية المعقاة أصلا لأن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات العادة المسابعة من القانون رقع ٩١ نسنة ١٩٥٩ التي نص فيها على هكم الإعلاء من الرسسوم فقسد قمست بذلاك اتصال المصروفات بهذا الإعماء للتصب عليه تحقيقا القسرش منه، ويؤكد ذلك أن مقهوم الإعقام من الرسوم القضائية لا يقتصر عنى رمسم تدعوى وإنما يشمل طبقا نما ورد بنص المادة ٣٠٢٢ من القانون رقم ١٠ المستة ١٩٤٤ ونمن المنابة ٣/٢٥ من الفاتون رقم ٩١ لمسة ١٩٤٤ رميوم الصور وانشهادات والمنخصف وغير فاته من رسوم الاوراق الغصائية والإدارية ورسوم النتقذ وأبع نشر الاعلانات القضائعة والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم، مسا مقادد أن الرسوم القضائمة في صدد الإعداء سها لا بخلف معاها في نظر

الشيارع عبير المعيني الدوي تصديد من المصروفات القضائية عند العرمان من الإعداء الأ

٩٠ - ورعماء الدعارى العمالية من الرسوم قاصر طلق الدعارى التي ترفع طبقا لاهكم فانون العمل ولا تتعدى سواد، اد أن انحكمة من الإعقاء مقررة لمسالح العامل حتى يتسمى له الحصول على عنوقه التائمة عن نطبيق أحكام هذا القانون.

رئات أخست محكمة النفض بأن أوجب القانون في حالات الطعن بالنفض إجسراء جوهريد الإما هو إيداع الفؤاتة كفاتة المحكمة على أن يكول الإبداع أقبل تراسيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المطرو له ولا يعلى من هذا الإبداع إلا الدولة وسن يعفون من الرسوم القضائية ويترتب البطلان على إغفال هذه الإبداع ولكل أن مصلحة أن يتمسك والمحكمة أن تقضى به من تلقاء ونقسها، والا يغير من ذلك أن تكون العادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم 11 منة 1991 قد نصيب على أن تعلى من الرسوم القضائية في جميع مولحل التقاضي الدعاوى الاعلام المواد التعال والعمال المنازجون والمستحنون عنهم ونقابات العمال الأن هذا الإعناء فاصو على الدعاوى التي ترفع طبقا المحكم هذا القانون ألمال المحاد على الدعاوى التي ترفع طبقا المحكم هذا القانون أل

ثَانِياً: إعلااً: الدعاول الخاصة بالتأمين الاجتماعي من الرحوم:

با - تنص العادة ۱۹۷ من القاترن رقم ۷۹ نسنة ۱۹۷۰ الفاعن بالتأمين الإجساعات عليهم أسله " تعلى من الرسوم القضائية في جميع درجات التفاضي الاحساوي السنى تسرفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقا الأحكام هذا القائون ۱۰۰۰.

ف٩ - ولقد ذهبت محكمة التقض في بادئ الأمر إلى أن هذا الإعقاء مؤفت ولا يحدول دون إلى إلى هبيئة التقميمينات الاجتماعية بالرسوم في حالة خسران الدعوى.

حيث قضت محكمية النفش بأن "نص الدادة ، 17 من قانون التأميدات الاجتماعية رقم 17 اسئة 1995 أراد منه الشارع إعقاء الدعوى الماصة بالتأميسات الاجتماعية التي ترقع من البيئة أن عليها من المستحقين من الرموم القضائية وذلك تبديرا المنتفون بالقانون من اللجوء إلى التقاشي أسوة بالإعلام المنتفي أبره المشرع في الدعاري العمالية في المادة السابعة من قانون العمل رقم 19 المئة 199 أراد بشمروات وهو القضاء بها على من غير الدعوى كلها أو بعضها ولا الانتزام بالمحدودات وهو القضاء بها على من غير المادة ، 17 من أن المحكمة في يفسير من ذلك ما نصت طبه الفقرة الأخيرة من المادة ، 17 من أن المحكمة في يفسير من ذلك ما نصت طبه الفقرة الأخيرة من المادة ، 17 من أن المحكمة في يفسيرية الى من رقع الدعوي أن تحكم على رائمها بالمصروفات كلها أن بعضها بمقونة أنه خاص الدعوى هو من رفعها بغير مسئي، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة المتأمينات قد خسرت الدعوى أمام محكمة الدرجتين فقه لا يكون قد أعطأ في تطبيق القانون (١٠).

99 - إلا أن سعك السنة في هذه لها مقررة أن الإعقاء المقصوص عليه بقاتون التأمين الاجتماعي بحول دون تطبيق الأصل العام المغرر في المدة 182 من قاتون المرافعات حيث قضت بأن " النص في المدة ١٩٤ من المدة ١٩٤٠ من المدة ١٩٧٠ على أن تعقى من الرسوم الغضائية في حصيع درجات التقاضيي الاعباري التي ترفعها الهيئة المختصة أو العرمن عليهم أو

⁽۱) قطعي رفع ۲۹۱ لسنة ۲۱ و جلسة ۱/۱/۱۹۹۱ س ۱۲ من ۲۵۳.

المستحفول طبعا الأحكام هذا القلاون • • • امقاده على بد المحكمة ومنعها من الجهم بالمصروفات على حاسر الدعوى من القنات المحفاة سلقا من الرسوم القضائية في جميع درجات انتقاصي، فيمند هذا الإعماء إلى وفت الحكم في الدعوى ليحول دون تطبيبين الاسبيل العام المقرر في المادة ١٨٤ من فاتون العراقعات وقحكم عليها بالمصروفات (**).

والراقع أن محكمة النفاض في هكمها سابق الذكر قد غرجت عن الأصل العلم العلم رر في الإعفاء من الرسوم نك أن الإعفاء له طبيعة موقوتة الزول إما يزول سببه كما على الحال في الإعلاء للعجز بحيث إذا زال العجز حتى لقام الكتاب مطالبة المعفى بالرسوم، راما بخسران الدعوى بحيث يجوز المحكمة الزام الخصم المعمى بالرسسوم إذا خسر دعواه كما هو العال في الدعاوى العمالية وكان على محكمة النفض ألا تغرج على عذا الأصل العام وأن تومل أمر الإلزام بالرسوم في دعوى التأميسنات الاجتماعات المنصوص عنيه بالمادة في هنالة خسران الدعوى وهو ما ينفق أيضا والأصل العام المنادة المن قانون المرافعات.

٩٧ - ربطساء البيسة الترسية المتنبسات الاجتماعية والمؤمن عليهم والمستحقين من الرسوم هو إعداء فاصر على الدعاوى التي ترفع تطبيقا الأحكام المستحقين من الرسوم هو إعداء فاصر على الدعاوى التي ترفع تطبيقا الأحكام المستحقين والسبة المسلمة التأمين الاجتماعية ولا يتحاد إلى غيره حيث غصت محكمة النقص أن الهيئة العامة التأمينات الاجتماعية لها شخصية اعتبارية وعيرانسة مسحلة ويعتلها وتعلى محفى الارتهاء ١٠٠٠ والنص في العادة ١٣٧ من الفاتون وقر ١٩٧ منية ١٩٧٥ بإصدار فاتون التأمين الاجتماعي على أنه تعنى من الفاتون وقر ١٩٧ منية مرجعية درجات انتقاصي الدعاوى التي ترفعها الهيئة من جميع درجات انتقاصي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المن الرسيام المناسرة المناسة المناسة المناه الهيئة المناه المن

المنتسبة و المومن عليهم أو المستحقين طبقا الأحكام القلتون و و بدل على أن المشارع قصر الإعقاء من الرسوم القصائلية على الدعاوى الذي ترفع طبقا الاحكام فقون التأمين الاجتماعي دون غيرها من الأدرعه، ولم يضع المشرع بعب برعماء الهيستة من رسوم دعاوى مقابرة لتك الواردة في هذا النص، لما كان ننك وكانت الهيستة من رسوم دعاوى مقابرة لتك الواردة في هذا النص، لما كان ننك وكانت أحكام المفاون و المناشبة الاستخاص بنطبيق أحكام المفاون و المناشبة المائرة المناه المائرة بنص المائة المائرة بنص المائة المائرة بنص المائة المائرة المائرة المائل أجلها وإذ لم نفعل قان الطعن يئون بنظلا (ا).

كَالِدًا: [عفاء وحدات التخاون الإسكاني من الرسوم؛

٩٨ - تصببت العبادة ٦٦ مين القانون رقع ١٤ لمينة ٨١ بإصدار قانون
 ٢٠ - ٠٠٠ على أنه : تعلى وحداث التعاون الإسكاني من: ١ - ٠٠٠ ٢٠

٩ - الرسسوم انتضائية المستملة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكم
 منا القانون،

99 - ولك قضت معكمة التقض بأن النص في المادة ٢٦ من الكانون ولم المدنة المستة ١٩٨١ بإصدار فاتون التعاول الإسكاني على أن تعلى وهدات التعاول الإسكاني على أن تعلى وهدات التعاول الإسكاني من ١٠٠٠ - الرسوم القضائية المستحفة على المنازعات الثائيلة عن تطبيق أحكام هذا الفاتون ١٠٠٠ على أن يقتصر الإعفاء بالمسبة للاتحاد على با تعسمت عليه البخود ٤، ٥، ٢، ٧، ١، ١ من عدد المادة بدل على أن الإحماء السوارد بالبخد رقم (1) العشار إليه إنما جاء معمورا على الرسوم القصائية ولسيس من بينها مصاريف الدحوى فتي يحتمها الأعمل العاد المدعاد من المادة

اً و معد الله إلى ١١٠ صد ١٢٠ ق جدم ١٩٨٤/٢/١٢ عشر اليه يمينة هية قضايا النولة المنة

⁽۱) الطَّعَنْ رقد ۲۹۷۷ لينڌ ٦٢ ق جليه ١٩/١٢/١٩٥٠ ترينشر بعد

١٨٤ من فاتون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها والتي للبحل شميها أتعاب المحاماة الله.

وإجعاء إعفاء الجهميات التماونية الاستملاكية من الرسومج

١٠٠ - تسنيس الملاة ٩١ من الفلتون رقم ١٠٠ ثمنة ١٩٧٥ شأن التعاون الإسستهلاكي على أنه " تعفى الجمعيات التعاونية من ١ ٠٠٠٠ ١ ١٠٠٠ الرسوم الفضائية المستحقة تتعيذه الأحكام هذا الفاتون ١٠٠٠.

خايسا؛ إعفاء الجيميات التماونية الإنتاجية الأساسية بن الرسوب

١٠٠١ - تنص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١١٠ نسنة ٧٠ بشأن الستعاون الإنتاجي على أنه ١ تعفى الجمعيات التعلونية الإنتاجية الأساسية من ١٠٠٠٠٠ - الرسوم القضائية المستحلة على المفازعات الثائنة عن تطبيق هذا القانون".

الغرم الثالث أولا، إعفاء المكومة من الرسوم

1.7 - تسنص المسادة (٥٠) مسن قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ نعشة و ١٩٤ علين أنه الا تستعلق رسوم على الدعلوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم أنه الا تستعلق رسوم على الدعلوى التي ترفعها الحكومة، فإذا حكم أنسى الدعوى بإنزيم الشعم بالمصاريف، استحقت الرسوم الواجية، كذلك لا تستحق رسسرم علين مبا يطنب من الكشف والصور والمنخصات والشهادات والترجمة مصالح الحكومة

رمعاد عدا القص أن جميع الدعلوى الدرغوعة من الحكومة لا تستحق عليها رسوم بدعمي شها ترفع بدون رسود، فذا حكم شها بالزام القصم بالمصاويف فإن

عدد في معالمة فعم جنب ١٩٣٨ فقد الشيمة في الأول من ١٩٩٠.

المستحق وسوم المستح المستح علمه كذلك لا تستحق وسوم المستحق وسوم علمه كذلك لا تستحق وسوم المستحق والمستح المستحق المست

١٠٠ - مَا يُرِيِّهُ الرِّسومِ النَّتِي تَنَعَفُهِ مِنْهَا الْحَكُومَةِ :

تعست العادة ٥٠ من قانون الرسوم القضائية صالف الذكر على أن " تشمل الرسوم العفروضة جميع الإجراءات القضائية من يده رفع الدعوى إلى حين الحقم فيها وإحلاسه ومعسلويف التقال القضاة وأعضاء النباية والغبراء الموظفين والمنترجميسن والكتبة والمعضرين وما يستحقونه من التعريض في مقابل الإنتقال وتأسيل أواسر السنتير الخاصة بالمعاريف وأتعاب الغيراء وتعويض الشهود وأتصاب المعاميسن التي تقريا المحكمة نصالح الفصم قبل المعمم الأخر وأجرة وأحراس ونقير الرسوم القضائية، وذلك فيما عدا ما نص عليه في عذا القانون، ويشمل الرسم الثابت في قضايا النفض جميع الإجراءات القضائية التي بطلبها ويشمل الرسم الثابت في قضايا النفض جميع الإجراءات القضائية التي بطلبها الطاعن عدا المذكرات.

١٠٤ - أوجه الفرق بين إعفاء الكومة من الرسوم وإعفاء الجمائد
 ١١٤ - أوجه الفرق بين إعفاء الكومة من الرسوم وإعفاء الجمائد

أوأد

أن إعتاء الحكومة قد تقرر بنص خاص في قانون الرسوم التشانية بيمه ورد إعماء الجيات والتنات الأخرى متوانين إنشانها، كما أن اعفاء الحكومة غير مشروط بشروط محينة كما أن الحال في الإعفاء المجز حيث بشترط في طالب الإعفاء المترال كسب الدعوى.

ئانيا:

أن إعماء المكومية جماء علما يسري على جميع التعلوى المرفوعة من المكومية بيسما الإعقاء الخماص بالعنات والجهات الأخرى مشروط بأن تكون الدعوى متعلقة بممازعة مناسة عن تطبيق أحكام القاتون المقرر نهذا الإعقاء.

١٠٥ - ودلول الفظ الحكومية قبي مقم وم الشياري قبي الايمانية من الرسوم.

لقيد عرفيت العادة ١٥٣ من النستور الحكومة بأنها "هي الهيئة التنفينية والإداريسة العليما الدوئسة، وتتكون المحكومة من رئيس مجلس الوزراء وتوليه والوزراء ونوابهم".

ومفساد ناك أن الحكومة في الدستور تعنى وزارات الدولة السختفة وحدًا عو التفسير الضيق لمعنى كنمة المكومة، بخلاف التفسير الواسع الذي يرى أن كلمة الحكومسة تتسمل وزارات الدولسة المختفة والبينات العامة التي لها الشخصية الاعتبارية.

۱۰۲ - ولقت ذهبت الجمعية الصومية المسمى الفتوى والتشريع بمجنس الدولسة الى أن البينات العامة تشغل في معلول لفظ الحكومة وتتمتع بالإعماء من الرسوم شأتها شأن الوزارات حيث رأت أن العادة ، 8 من الفادون رقم ، 9 لمعنة الرسوم شأتها شأن الوزارات حيث رأت أن العادة ، 8 من الفادون رقم ، 9 لمعنة المعنوم بالرسسوم بالمسوم المنشسانية ورسسوم التوشق في المواد الدعنية تعمى الحكومسة من الرسوم القصائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على المحكومسة من الرسوم التصائية المعلى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على المحكومسة من الرسوم التصائية المعادة والترجيمة، البيئة المعادة المحلمة من المحرد والعمور والمنتصات والشبادات والترجيمة، البيئة المعادة

التُكتَّمَ في مداول الحكومة بمعناها الواسع ويسرى عليها ما بسرى على الحكومة في مذ. الشأن⁽¹⁾.

كمية رأت الجمعية الصومية القسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أيصا بيئن المشرع لمح يقصع الحكومة المهدوم القصائية وأن الهيئات العامة وها القصائية وأن الهيئات العامة وها القصائية وأن الهيئات العامة وها القصائون رقم 11 لمسة 1917 نقوم بإدارة مرفق عام ويهذه المثالية لا تفرج عن كونها مصالح علمة حكومية منحها المشرع الشقصية الاعتبارية على ينأى بها عن تعتبدات الإجراءات الحكومية حتى نتمكن من تحليق أعداقها، وإذ كان المشرع قد خصصية بميزانية مستثلة إلا أن هذه الميزانية الدولة وتتعمل الدولية عجرها ويؤول الى ميزانيتها ما تحققه الهيئات من قائض في ميزانياتها وحين المراوم ولا تخضع الرسوم وحين المراوم ولا تخضع الرسوم التضائية الدولة المتعارضة بمعناها الواسع ولا تخضع الرسوم التضائية الدولة.

١٠٧ - محكمة النقش تمدنا التفصير الغيال لكلمة "المكومة"؛

وإذا كاتبت الجمعية العمومية المسعى الفكرى والتشريع بمجلس النولة كرى أن الهرستات العامة تعكل في معلول لفظ العكومة بمطاها الواسع والتمتع بالإعلام حسن الرمسوم السلتها المأن وزارات العكومة إلا أن محكمة النفض ثم تلكظ بهذا التعبير الواسع وأخلت بالتفسير الضيق لمعنى كلمة الحكومة وقصرت الإعلام على وزارات الحكومة ولم تعف الهيئات العامة من الرموم ومن أحكامها في هذا العبد.

⁽۱) فتوی گیمچه **تسویها ت**مسمی اقتاری واکشتریع بنجس خونهٔ ۱ خدی رُند ۱۳ کی ۱۱۸۱/۱۲/۲۰ خلمه ۱۹۸۲/۲/۱۹ شما رقم ۱۱۸۲/۲/۲۲

⁽۱) <u>قست</u>ی شمند به قسومیهٔ قصمی قف*زی ر* النثریع بعجش النولهٔ رقر ۲۰۰ می ۲۰۱۰ - ۱۹۹۰ خشت ۲ دیانه دو <u>دن</u> بهر ۱۳۷۰ - بر ۱۹۲۰ - ۱۹

۱۰۰۱ - إلا كاتبت المسلاة (٥٠) من القاتون رقع ١٠٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الفصائية تنص على قه "لا تصحف رسوم الدعلوى التي ترقعها الحكومة من الرسوم الفصائية بنص على قه "لا تصحف ده المحكمة - أن الإعقاء من الرسوم القصائية بكون قاصرا على الدعلوى التي ترقعها الحكومة دون غيرها باعتبر أن الإعداء استثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية، قلا يجوز الترسع قيه أى القياس عليه، رس ثم فلا يمند هذا الإعقاء إلى الدعاوى التي ترقع من الهبات الدمة التي بها شحصيتها الاعتبارية وميز البنها المستفنة عن الدرنة ويستثنها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها إلا إذا تص صراحة على عذا الإعفاء في القاتون الصادر بإنشائها أو المتصل بصنها.

إذ كاتست هيئة طبريد الطاحنة وطبقا التقانون رقم ١٩ اسنة ١٩٨٢ الصادر الشائها درسة عامة نها شخصيتها الاعتبارية وميزاتينها المستقلة عن الدولة ويبتثنها امند القضاء وليس مجنس إدارتها فهي مئزمة بسداد وبإيداع كفالة قطعن بالسنة من ولا نسم تسسدد فيي طعنها الماثل رقم ١٩٨٥ شبية ٩٥ ق قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المائرو له الكفالة السنكورة فإن الطعن يكون يبطلا (١٩)

1968 - كما قضت بأنه " لما كانت المادة وه من القانون والم المنة 1968 بشمان الرمسوم القطائية قد نوست على أن الا يستعق رموم على الدعاوى التي تسرفها المغرمسة وكانت البيعات الدمة على ما كشفت عند المنكرة الإيضاعية لمقامن والمناه والمناهمة المناهمة بما المنفث عند المنكرة الإيضاعية لمقامن والمناهمة بما أن تكون مصلحة مكومية والمناهم بدارته على طريق هيمة عامة القروح يشعرفن عن الرونين المحكومي ورحب المنشسب الدولة بداءة الاطرة مرفق من مرافق المختمات العامة وهي في المناتس وديقة السنة بالمحكومة والافراء المناهم في القانون الاهامة والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه المناهة والمناه المناهة والمناه المناهمة والمناه المناهمة والمناهم المناهمة والمناهمة والمناه

وَيُنْ مِدًا الإيداع - الكفالة - وكذك من يعنون من الرسوم القضائية، ثم النص في "القصرة الأخسيرة مسن المادة ٢٥٤ من فاتون المرافعات على أن " يعمى من أداء الكفائسة مسن يعقس من أداء الرسوم وما ورد بمدكرته الإيمستية من أن لام يو المشرع ايراد نص خاص بإعماء الدولة من عدًا الإيداع نظرا لقيام الحكم المحلى هدي. - وتعدد أشخاص القعاران العام واستقلال ميزانية كل مدي عن ميرانية النواله واكتفى المشرع بانتص في الففرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن يعلى من أداء الكفائسة من يعنون من أداء الرسوم باعتبار أن الإعقاء من الرسوم يتسحب على الإعقاء من الكفالة الاصاد الطة إدل على أن كلمة المكرمسة الواردة بلص العادة (٠٠) مين قياتون الرسوم القصائية سالف الذكر قد قصد بها معناها الضيق فلا وتعسيج اغسيرها من أشخاص القالون العام التي تتمنع بالخصية اعتبارية مستقلة وميز السية مستقلة وبالتقلي غلا تعقى هذه الأشغاس من الرسوم القضائية ما لم ينص القانون على إعمالها ٠٠٠ إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المسادة (٠٠) مسن القسائون رقم ٩٠ نسنة ١٩٤٤ مقصورا على الدعاوى التي تسرفهها الحكومسة دون غيبرها مسن أشغاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتسبارية تعسنته وميزهيتها العسنقلة وكانت هيمة الأوقات العصرية الطاعنة عسلا بالقالون ٨٠ لسنة ١٩٧١ المسلار بإنشائها والقرار الجمهوري ١١٤١ لمسنة ١٩٧٢ بِنَتَقَامِم الْمَالِ بِهِا هِي مِنْ الْهِينَاتِ الْعَلَمَةُ وَلَهَا شَخْصَرِهُ اعْتَبَارِيةٌ وَمَيْزَالْيَةً مستقتة ويمثنها رئيس سهلس إدارتها ولم يصبع المشرع نصبا خاصا بإعمانها من وسوم الدعاوى التي ترفعها فأتها تكون منزمة بإيداع الكفالة المغررة بنص للمادة \$ 10 مسرافقات قبل ليداع منصيفة الطعن بالتقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل عال الطَّعَنْ يَكُرِنَ يَاطُلًا * (١).

١١٠ - كسا فضت بأن المغرر القصاء عى هذه المحكمة وهيئيها العاملين
 أن المشارع أوحن بنص الداء ١٥٠ من فاتون العرافعات الداع الكفالة حزانة

⁽۱) قطعي قر ۱۹۵۲ سنڌ ٧٦ ق حسم ١٠/١٢/٢٥٩ - مجموعة اهلاء علمي السلة ٢٦ أدر عرفياً - عدادًا

ى العبيد ربيد ١٨٥، ١٨٥٠ منه دهاق يشية ١٣٩ (آية ١٩٥٥ فينة ٢٥ فيد الأول من ٢١

المحكمة قبل ابراع صحيفة الطعن أو خلال الأجن المغرر به وإلا كان شطعن بطلاً وكسان اكل من مصاحة أن يتمسك بهذا البخلان والمحكمة أن تقضى به من نقاء تصليا فر إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعلى من أداء الكفالة إلا من نس النابون على إعمانه من الرسوم المتشائية. وإذ كان الإصفاء من الرسوم المتشائية المعرر بعض المدة ، ه من الفاتون ، المستة ع ١٩٠ مقسوراً على المعارى التي المعتبر بعض المدة ، ه من الفاتون ، المستقة وكانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة الاعتبارية المستقة وميراتينها المستقة وكانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة عسمة يالقسانون رقم ، المنظة ١٩٧١ الصافر بإنشائها والقرار المعهوري رقم المنابقة ويمثلها المستقة وكانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة المسارية وميزائية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا المتسررة بمنص المادة ١٩٧٤ مرافعات قبل إبداع عصيفة المنفن بالمقض أو خلال المادة ١٥٠٤ مرافعات قبل إبداع عصيفة المفن بالمقض أو خلال أبطه أبطه وإذ كان الثابت من الأرزاق أن الهيئة المعامنة لم تودع الكفائة المقررة بنص المادة ١٥٠٤ سالف الإشارة غزائة المحكمة قبل إبداع عصيفة المفن أو خلال أبطه المن يكون بطرانا).

111 - كمسا قضت بأنه "إذ كان الإعقام من الرسوم القضائية المقرر ينص المسادة (٥٠) مسن القسائرن ٥٠ لسنة ١٩٤٤ على ما ساق بياته مقسورا على الدعساوى الستى ترفعها الحكومة دون غيرعا من أشخاص القانون العام التي لها شحصينها الاعتبارية المستقلة ومبزاتيتها المستقلة، وكانت هيئة السلع التحوينية الطاعسنة عدلا بالقرائر الجعبوري وقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٦٨ المسلار يقشلنها من الهيسنات العامسة ونها شخصية اعتبارية ومبزاتية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتهسا ولسم يصع المشرع نصا خاصا بإعقائها من رسوم الدعلوى التي ترفعها

المعروب ١٣٦١ المئة ١٥ ق جنبه ١٩٢٨ (٢٠٠٦).

المقررة بنص العلامة بإيداع الكفالة المقررة بنص العلاة 104 مرافعت قبل إيداع المقررة بنص العلاء 104 مرافعت قبل إيداع المقررة الطبق بكون باطلا الأ¹.

المستدة . و حين القياتون رفع . و نهية ١٩٤٤ ... مفصورا على الدعاوى التي المغرر بيص المستدة . و حين القياتون رفع . و نهية ١٩٤٤ ... مفصورا على الدعاوى التي المستدة . و حين القياتون رفع المن أشخاص القاتون العام التي لها شحصيتها الاعتبارية المستدة ، وكان البين من القرار الجمهوري رفع ٢٩٩ لسنة . ١٩٧ بإنشاء الهيئة العامة لمشروعات القصير والتنمية الزراعية - الشاعلة الثانية - والقياتون رقع ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات الصرائية أن لكل منهما والقيادي زفع ١٩٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات الصرائية أن لكل منهما شخصية اعتبارية وميزائية مستنة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعقائها من رموم الدعاوى التي ترقعها ابن كل منهما يكون مشرعة المقررة بنص المثانة ١٩٥ من قاتون المراقعات قبل إيداع محينة الطعن أو خلال أجله وإذا ثم بقعلا يكون طعيما باطلاً المنازة المقررة بنص المثانة المعيما باطلاً المنازات.

١١٢ - المكومة جمعاة من أمانات الغيراء والإيماعات:

نسك أن المنسرع بعد أن تص في الملدة (٥٠) من فاتون الرسوم الفضائية على إعضاء المحترسة من الرسوم، أورد في العادة (٥٠) من ذات القانون النص على أنه تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إنسى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف التقفاة وأعضاء النبابة والخبراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقون من التعويض في مقبل

⁽۱) فطعن رقم ۱۹۹۴ و جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۸ محموعه لحكام فقص، تسم ۱۵، الجواد أول

⁽٢) الملمن: قم ٢١١١ المناه ١٦ ق طبة ٢٥/١٠ (٢)

ومعاد ذلك أن الإعقاء هنا إعفاء لجميع الرسوم والمصاريف المستحقة على الدعسوى من تاريخ بدسه إلى حين الحكم فيها وتعام إعلان الحكم وتتقيذه وكذلك أتعاب الكبراء وإيداع الكفالات.

أومسا تقيدم بييسن أن الأحكام التي تصدر بالزام الحكومة – في الدعاوي المسرفوعة مستها – بأمثاث الخبراء – هي أحكام محافقة اعبراحة نص المانتين (۵، ۵ من قانون الرسوم القضائية حيث أن الحكومة معقاة من مصاريف الثقال الفيراء وأتعابهم (۵).

وكفلت تعقبى العكومة أيضاً من الإيداعات سواء كان هذا الإيداع هو إيداع الكفائسة منصبوهم عليها في القانون أو إيداع للمبنغ المتنازع فيه عشرط نقبول الدعوى(").

ويمكن غياس إيداع كفالة استنداف الحكم الانتهائي على كفالة الطعى بالبخش ويقاك لاتحاد الطقة في الحاكمة ويقا كان المشرع قد نص في المادة ١٥٠ مرافعات على أن يعقب من أداء كفالة قطعن بالنقص من بعض من أداء الرسوم فإن الما المنتين ١٥٠ من فقون الرسوم والثنان السنص لا يستال مسن عمومية نص المانتين ١٥٠ من فقون الرسوم والثنان تعمل المحكومة من كافة مصاريف الدعوى ابتداء من رفعها إلى حين صدور حكم أدماء

115 - ونقب قضب معكمة النقض بأنه من المستفر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المشرع أو جب بص المادة 105 من قانون المرافعات إيداع الكائة عزانة المعكمة قبل إيداع صحيعة الطعن أو خلال الأجل المقرر له ورالا كان الطعن يساطلا وكان نكل دي مصلحة أن يتست بهذا البطلان والمحكمة أن نقضى به من تقاء نقسها الأن إجراءات الطعن من النقام العم والا يعمى من أداء الكفالة الا من نص القنون على إحقاله من الرموم القضائية (المن المقالة الا من المناون على إحقاله من الرموم القضائية (المناهد).

⁽١) ويوسع المحكمة في عدمالحالة إرجاء ثمانة الحبير مؤفتا في تعبيلها على حساب الشرائة المائية إلى حين الفعيل في الدعوى، أو تعبيل شميع المكومة بالأمانة عاصة وأن المكومة لا تعلق في الدعاوى المراوعة منها نعبه غيره لأن لنبيه فيهرة فتية وحسابية تعد تقاريرها مقدما قبل رفع الدعاوى عنه.

⁽٢) مثل نقله ما نصب عله قباعة ١٩٠ البغث من عدم قبول النظام في أبر تقبير العاب ألتبير إلا الد السبعة بهندع السبقي مسن العسبام المقتر عراقة المحكمة مع تقصيصه الأباء ما يستحله الدب بوقف كالسب إحدى المحاكم الإنتائية أن أنصب بعدم قبول النظام المراوع من النواة في العسب الحبير المدا في نص فعادة ١٠٠ من فقول الاتبات بالمحافة النص الملائين ١٥،٠٥ سبر دبول الرسوم الأساب في نص فعادة ١٠٠ من فقول الاتبات بالمحافة النص الملائين الاماء مسر دبول الرسوم الأساب في طحنت الدولة على هذا الحكم بالاستفاق رقم ١١/٢٢٨ في موهاج المداهد أن الدال دحالات الرسوم وجيها أنطب المدار المسائد محكمة الاستناف في مداد الرسوم وجيها أنطب الحكم المسائد ويقبول النظام الانتباقي شكلا

⁽۱) خطمسان رقبم ۱۹۲۱ لينه ۱۷ ي جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱۰ و وطعن ، دم ۹۹ لسنه ۵۰ جسه ۱۱/۱۱/۱۸ - شينة دو خجه الاول عن ۱۹۲۶ م

إفصل أأما

أوامر تقدير الرسوم ومنازعاتما

أفط أثأت

أوامر تقدير الرسوم ومناز عاتما

119 - تقسناول قسى عذا الفصل ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية وكيفية صحدروه والقضائية والمبغية أمر تقدير المصاريف، ثم طريقة المعارضة فيه أي السنتائم منه وديدك المعارضة والمحكمة المختصة، ثم مدى جواز استثناف الحكم المحسلار أي المعارضة ومبعاد الاستثناف، ثم تلفيذ أمر التكوير والاستشكال فيه، ولانك فإننا نشاول نائه العمائل على النحو التالى:

المبحث الأول : ماهية أمر تكدير الرسوم القضائية.

المهمث الثاني: المعارضة في أمر التقابر.

العبحث الثالث: المحكمة المقتصبة ينظر المعارضة.

المبحث الرابع: استثناف الحكم المعارضة.

المبحث القامس: تتفوذ أمل تقدير الرسوم القضائية.

المبحث الأول ماهية أمر تقدير الرسوم القضائية

115 - تستمن ثمادة (١٦) من فاتون الرسوم القضائية ١٠ نسنة ١٩٤٤ عليم أن القدر الرسوم بأمر يمندر من رئيس السمكمة أو القاضي حسب الأهوال بدء على طلب قلم الكتاب ويعنن عدًا الأمر للمطاوب منه الرشم!.

ومناد ذلته أن أمر تقدير الرسوم هو الأمر الذي تصدره المحكمة المختصة برسزام الخصسم بدفع الرسوم المستحفة حسيما تساير عنه مراجعة الرسوم التي يجريها قلم الكتاب على الدعوى سواء أثناء نظرها أو بعد الحكم فيها.

١١٧ - بيانات أور تقدير الرسوم

ولا بوجد شكل سعين لأمر تقرير الرسوم القضائية وإن كان جرى العمل على مسئوره في عمورة نموذج مطبوع، إلا أنه ينبغي ألا يكون مجيلا فيجب أن يبين فيه المسلم المسئوسة التي أصدرت الأمر ورقم الدعوى واسم القنضي أن رئيس المسئوسة الشي أصسئوه وأسسماء النصوم المنزمين بالرسوم ومقدار الرسوم المستحفة ولراعها سواء كانت رسوم نسبية أم رسوم صندوق وكذلته يجب مراعاة مسا تنظله المددة (١) من قانون المرافعات في إعلان أوراق المحضرين يحيث ينظلهما المدور والمستة والساعة التي عصل فيها الاعسان، واسم المحصر الذي قام بالاعلان والمحكمة التي يعمل بها واسم المحضر الذي قام بالاعلان والمحكمة التي يعمل بها واسم المحضر الذي أمر التقدير والأبية ومهمته ووطيعته وموطقه واسم وصعة من سئم الهدار التعادر والوقيعة وموطقة والمح وصعة من سئم السيه أمر التقدير والوقيعة بالاستلام وكذلك توقع المحصر على الأصل والمحورة مداء المحادث الجوهرية يترتب على محتقها البطلان. أما خير تنك من التعملت عمر الحد مريه علا يتراكم على خلالها البطلان.

أَخَلُو أَمَرَ تَقَدِيرَ الرَّصُومِ مِمَا يَغَيِّدُ صَدُورَهُ بِأَسْمِ الْأُمَةَ أَوِ الْغُنِّفِ لَا يَغَالُ مِنْ شُرِعِينَهُ أَو يَنِهِسْ ذَاتِينَهُ:

وقراتين المنتلة القضائية المتعلقية والمائنين ١٧٨ من فاتون المرافعات و ١٧٠٠ من فاتون المرافعات و ١٧٠٠ من فاتون المرافعات و ١٧٠٠ من فاتون المرافعات و ١٠٠٠ مسن فالقون الإجراءات الجنائية — وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة — ان المشارع لا يحسير مسن بياتات الحكم صدوره بأمم الأمة أي الشعب، وأن فضاء النستور بصميور الحكم بهذه العثابة ليس إلا إقصاعا عن أصل نستوري أصيل وقمر مسبق مفترض بقوة النستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم المنطة الطيا عساحية السيادة وحدما ومصيدر السلطات جميعا الأمة أي الشعب وذلك الأمر بصلحية الحكم ويسبغ عليه شرعيته منذ بدء إصداره، دون ما منتضى لأي الترام بالإعلان عبله من القاضى عند النطق به أو الإقصاح عله في ورقة الحكم عند عموره بالمنافق به ليس إلا عملا مائية كاشفاً عن ذلك الأمر المفترض، ونيس منطناً له، ومن ثم فإن غلو أمر تكبر الرسوم مما يفيذ صدوره باسم الأمة أي الشعب لا ينال من شرعيته أو ومس ذهينه أو والمساح الأمانه أو المساح الأمانه أو والمساح الأمانية أو والمس ذهينه أو المساح الأمانية أو الأمانية أو المساح الأمانية أو الأمانية أو المساح المائية أو المساح الأمانية أو المساح المائية أو المائية أو المساح الأمانية أو المائية أو المائي

١١٩ - المختص بإسعار أمو تتقمير الرسومه

يصبدر أمر تقدير الرموم من القاضى أو رئيس المحكمة إلى أمدرت الحكم مسواء كاتبت المحكمة جزئية أو ابتدائية (مدية أو تجارية أو عمالية أو بهيئة استثنافية أو أحسوال شخصية) أو محكمة استثناف أو تفض ذلك أن بص المادة (17) من قانون الرسوم القضائية جاء صريحا في أن أمر نقدير الرسوم بصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال.

ولقيد فضيت محكمة النقض بأن " القاضى أو رئيس المحكمة التي أصدرت الحكيم، هيو المحكمة والو كانت الحكيم، هيو المحكمة والو كانت يعيوى قسيمة بربى الرسم النستدق فيها على نصاب المحكمة، ويقصد برئيس المحكمة هذا رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم، ١٠٠٠.

خلو أمر التقدير من اسم مصدرة لا ينتال من شرعيته أو يمس ذاتيته:

السنة ١٩٤٩ الفاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعل على أن تكر السنة ١٩٤٩ الفاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعل على أن تكر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناة على طلب قلسم الكتاب ويطن هذه الأمر المطلوب منه هذا الرسم، يدل حلى أن تقدير الرسوم القضائية يتم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي في نطاق منطقه الولائية الستى بيالسرف فلا يعد من ثم حكمة قضائية، وكان التأنيت بالأوراق أن أمر تقدير الرسوم القضائية موضوع التراع قد صدر على النموذج المحد لمناك من فسيد رئيس المحكمة بناء على علنب قام كتاب المحكمة المختصة وإذ ثم يستثره المشرع في الرسوم القضائية متكم الإشارة ذكر المم ونيس المحكمة أو القاضي مصدر الأمر، فإن خلو أمر التقدير من المح مصدره لا ينال من شرعيته أو يستاب أمستمدر الأمر، فإن خلو أمر التقدير من المح مصدره لا ينال من شرعيته أو يسس

١٢٠ - أمر تنقدير الرصوم تختلف عن الأمر على عريضة:

تضناف أرامس ثقير الرسوم القضائية التي يستصدرها قام كتاب المحكمة الستي تحتميسا المواد من 11 - 11 من القانون رقم 10 لسمة 1966 الصادر بشين الرسوم القضائمة ورسوم التوثيق عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد

الأمور المستعدة الابتدائية أن مستعدة، فالأمر على عويضة أحد المحصوم يصدره فاصلى الأمور المستعدة الابتدائية أن مستعدة المجربية على حسب الأحوال والم يحدد الفسائون مسيعاتنا معيانا المتقلع المتناف المحصور أمام المستعدة، كما يجور رفعه المقافون مسيعاتنا معيانا الانقلام المتناف المحتمدة، كما يجور رفعه المقافسي الأمس تقديد الرسوم المقصائية يسمعدوه فلم الكاتب مسان رئيس المحتمدة أن الأمر المقافسي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المستعدر عند إعلان الأمر ويقون مبعد استناف المتم الذي يصدر في المعارضة أمام المستعدر عند إعلان الأمر ويقون مبعد استناف المتم الذي يصدر في المعارضة عبو عشرة أبان من يوم صدوره - عدلت إلى عمسة عشر بوما -، كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات مبعد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد القصوم فهي واجهة التنفيذ بقوة القائون (").

177 - الفرق بين أمر تقدير الرسوم القطائية وأمر تقدير أتعاب النبراء

ويف تنفي أسر تقدير الرسوم المضائية عن أمر تقدير أتعاب القبراء في أن الأسر الأغير يصدر على عريضة عملا بنص المعادة ١٥٧ من فاتون الإثبات في المسواد المعنسية والستجارية رقم ٢٥ لمعنة ١٩١٨، وانتظام في أمر تقدير أنعاب المعنسير يقدون داما يتقير بقام كتاب المعنمة غلال الثمانية أبام التالية لإعلاله وينظر التقلم في غرفة العشورة، ولا يقبل التظلم إلا إذا صبغه إبداع المعلم الصادر بعد أسر الستقير (المواد ١٥٧ - ١٦٤) والحكم الصادر في انتظام يكون قابلا نظرق الطحن تعقررة للأحكام.

AND GAR GARAGER & STORE CO. C.

ا المحمد رسام ١٥ سنة الرابط ال ١٩٠٩/١٠ مثلثر الله محمد عله القوام الكانونية التي الدينة المالية التي الدينة المالية التي الدينة المالية المحمد المالية المحمد الكانونية المالية المحمد الكانونية المالية المحمد المح

ومصاريمهم طبقا نتص المادة الا ٢٤٧ من قانون المرافعات السابقة لا تحو أن تكون ومصاريمهم طبقا نتص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات السابقة لا تحو أن تكون الارامبر على العبرانص ولم يرد بانمواد ١٤٧ – ١٥٧ من ذات القانون المرامب بينتم بين الارامب على العبران ومصاريمهم والتقلم منها نص خاص يعتم عن الطمين في الحكم السائر في التظلم – ومن ثم يتبين الرجوع إلى القواعد العامة للأرامبر على المعرائص السواردة في الباب المادي عشر من قانون المرافعات العابي، وإذ تلتني المادة ١٤٧٥ الواردة في الباب العادي عشر سائف البيان المادي عشر سائف البيان بحكم القاضي في النظام على وجه المبرعة فقد أقاد هذا النص بجواز الطعن في النظام على وجه المبرعة فقد أقاد هذا النص بجواز الطعن وذلك بصفة عامة ما ثم يرد نص خاص يعنم من الطعن المقررة عي القانون وذلك بصفة عامة ما ثم يرد نص خاص يعنم من الطعن (١٠).

١٧٤ - الفرق بيس أمر تقدير الرصوم القضائية وأمر تقدير
 الرصوم التكويلية العادر من أوين وكتب الشعر المقاري:

إذر كسان كلا الأمرين بمدران بسبب تأدية القدمة بقرض رسم معين ويجوز السنظام مسليد كما يجرز التنفيذ بهما بعد وضع الصيفة التنفيذية ومدرورتهما الهائين (لا أن هداك عدة فررق جوهرية بينهما تنطل في:

١ – القانون الواجب التطبيق:

القسائون الرئجية النطبيق بالنسبة لأمر نقير الرسوم النضائية هو القانون ريم ١٠ نسبة ١٩٦٤ والقانون ريم ريم ١٠ نسبة ١٩٤٤ الدخل بالقرار يقتون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون ريم ٧ نسسة ١٩٩٥ عدما التانون الواحد النطبيق بالنسبة لأمر نقدر رسوم الشهر

۱) فطنی در ۱۷۶ سنه ۳۰ و جنبهٔ ۱۹۲۱/۱۸۱ س ۲۱ من ۲۹۱.

العقساري هو القفون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المحل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بشأن وسوم تقويليق والشهر.

٢ – الجمة المختصة بإسار أمر التقدير:

يصدر أمر تقدير الرسوم القصطية بناء على طلب قلم الكتاب من المحكمة السنى أصدر أمر تقدير الرسوم التكميلية الحاص بالشهر العقارى من إدين دكتب الشهر العقارى المحتص.

٣ – ويعاد التظلم من الأمر:

THE RELEASE OF THE PARTY OF THE

يكسور، السنظام في أمر تقدير الرسوم القضائية غلال ثمانية أيام من تاريخ السندن الأمر إذا كانت المنازعة في مقدار الرسم المستحل، وطبقا للقواحد العامة في غانون المرافعات إذا كان التظام في اساس الالتزام، أما مبعد التقلم من أمر تقديد الرمسوم التعديلية الصادر من إمين عكتب الشهر العقاري ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان.

٤ – (اهمكمة الهانتحة بفظر التظلم؛

إذا عاتبت المحكمة التي أصدرت الأمر هن المختصة بنظر المعارضة في أمر تقييس الرميسوم القضيطية، إلا أن المحكمة المختصة بنظر النظام في أمر تقير الرميسوم التكميلية الصنفر من أمين مكتب الشهر المقاري هي المحكمة الابتدائية الكان بدائرة اغتصاصها المكتب الذي أصفر الأمر.

طريقة رفع التظلم؛

بالتسبية لأسر تقدير الرسوم القضائية تكون المعارضة فيه اما
أسلم المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كذب المحكمة
التي اصدرت الامر هذا إذا كفت المفازعة في مقدار الرسوم عملاً بنص
المسادة ١٧ من بعثون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القصائية

أما إدا كانت المنازعة في أمش الإنتزام بالرسم ومداد والوقاء به فإن رفع المدارعة يكون بسلوك بجراءات المرافعات العادية.

- اسبا بالسبة الدر بقدر الرسوم التعينية الصغر من مصلحة الشبير العقاري عامه ولنس كان النص عي المندة ٢٠ من شفاتون رقم ١٩٩١ بشأن رسوم ١٠٠٠ السبنة ١٩٩١ المعينل بالقانون رقم ١ لمسة ١٩٩١ بشأن رسوم التراسيق والشمير المد جاء صريفا في أن التقلع فيه يكون أما أمام المحصر عد إعلان أمر التقدير وإما بنغرير في قلم الكتاب - أبا كانت طبيعة المنازعة - إلا أن محكمة النفض بهينتها العامة للمواد المعنية رأستجارية والأحوال الشخصية أجازت رفع التقلم بالإجراءات المعنادة المؤسريق الاعسو وقراك المرافعات باعتبار أن المتقلم قد الفنان الطبريق الأمسه، وقراك الطريق الأسهن - وهو التقرير يقلم الكتاب أن المعمد على التأمير أمام المحمد عد إعلان الأمر،

ونظراً الإمدية قضاء محكمة النفض في عنا الفصوص فلنا بشورد أسبلب المناح كملة حيث فينت محكمة النفض بأنه أحيث في الوذائع على ما يبين من الحكم العطون فيه وسائر الأوراق – تقصصل في أن تطاعفة أفلمت الدعوى رغم ١٢٦٠ المسنة ١١٨٨ منسى بني سويف الابتدائية – مثمورية بها – ضد المطون على بيات سية ١٢٧٨، من منتق ١١٩٨٠ عبيه. وقالت بياقا بذلك على بطب الحكم بيراءة نمنها من منتق ٥٠، ١٢٧٨ عبيه. وقالت بياقا بذلك ن مكتب الشهر العقاري في بيات أرسل قبها مطالبة بهذا المبلغ بصبيته وسوما تعبلية مستحقة عليها عن المحرر المشهر برغم ١١٥٤ المنتة ١١٨٦ وإذ كانت المبلغ سوي ٢ من، ١٧ طامن مساحة ١١مي، ٨ غد ٢ فد محل ننك المحرد فلا المبلغ على عنسبها أيسة وسوم تكبيلة، ومن ثم أقامت الدعوى، وتتاريخ المبلغ بني الطريق نذى وتتاريخ بالاستثناف بني صويف بالاستثناف بني صويف بالاستثناف بني صويف بالاستثناف بني صويف بالاستثناف

رقيم ١٤٤٧ نسنة ٢٦ ق، ويستاريخ ١٩٨٩/١٢/١ حكمت المحكمة بتأبيد المحكم المستقف، وطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النفس، وقدمت النيابة منكرة ألمستقف، وطعت النيابة منكرة ألمستقف، الرأى برفض الطعن، عرض الطعن على دائرة المواد المسنية والتجارية في غرفة منسورة قرآت أنه جدير بالنظر وحدث جامعة لينظره وفيه النزمت النيابة رأيها. وحيث إن دائرة المواد المعبية والتجارية المحتصة بنظر المطعن رات بجاسستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٩ إحالة المطعن إلى الهيئة المعمة للمواد المعنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصال به عملاً بنص الفقرة الثانية مسن المسادة الرابعة من قانون المساخة القطعان بن المسادة الرابعة من قانون المساخة القضائية العمادر بالقانون رقم ١٤ اسلة ورأبها السابق وأبنت الهيئة جلسة النظرة، فقد قدمت النيابة منكرة عدلت قبها عن وأبها السابق وأبنت الرأى بنفض الحكم السطعون فيه.

وحيث إن مقدد نبس العادة ١٦ من قانون المراهات أن الأصل في رفع الدعداوي أن تكدون بعد حيفة تودع قام كتاب المحكمة، وقد أقصح العشرع في المنكدرة الإرضاعية نقانون المرافعات رفع ١٢ لمسنة ١٩٦٨ عن أنه أرأن كانت التشريعات الموضدوعية هي موطن العالم بمضمونه وفحراء، فإن التشريعات الموضدوعية هي والأداة، فتك أن الرسالة الأولى والأخيرة التشريعات الإجرافية أن تكدون أداة طبعة ومطبة نقولا لحل سهل المثال عامون الطريق لا الإجرافية أن تكدون أداة طبعة ومطبة نقولا لحل سهل المثال عامون الطريق لا يمثقل بالشكل ولا يلوذ به إلا مضطرا بصون به حقاً أو يرد ينظلاً... وأنه تبسيط الإجرافيات وتبديراً نصيل التقاضي وأي العشرع توجد الطريق الذي يسنكه المتقاضي في رفع الدعاوي والطعون، وانقتار في دنا الشأن اعتبار الدعوى الاطعين مسرقوعاً بمحدود إيداع صحيعته غام الكتابد المؤكان دلك وكان النص في الطعين مسرقوعاً بمحدود إيداع صحيعته غام الكتابد المؤكان دلك وكان النص في الطعين مسرقوعاً بمحدود إيداع عصميعته غام الكتابد المؤكان دلك وكان النص في الطعين والمنبور على الأخوال التي تحديد والمؤتيق والشهر على تخدله بالمقانون رقم ٢٠ المنة ١٩٩٤ على الأخوال التي تحديد علي ودن الا تني تحديد بالمؤتية يصدر قدين المكتب المختص أمر تقدر بناك الرسوء وابعل عدد الادر على المساهة يود المناسوء وابعل عني المداه المناسوء وابعل عني المداه المناسوء المناس عدد المناسوء المناسوء المناس عن المداه المناسوء المناس عدد الادر حد

دوى الشأن بكتاب موصى عليها بعلم الرصول أو على بد أحد محضرى المحكمة. و يجوز عوى الشس - في عبر حالة تقدير التيمة بمعرفة أمل الشيرة المتصوص عليها عي المدة ٢١ - التظلع من أمر التكلير خلال شنتية أيلم من تاريخ الإعلام ي لا اصبح الامر تهاتيأ... ويحصل التظلم ثمام المحضر عند إعلان أمر التكثير لم ستقرير في قلم الكتاب، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكانن يدائرتها المكتب السناس أصسدر الامر ويكون حكمها غير قابل الطعن مؤداه أن العشرع ارتأى أن يكسون رفسع السنظلم مسن الأسسر العدادو بتقدير الرسوم التكميلية يهذا الطريق الاستثنائي سراء انصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تقاولت أساس الالتزام بها وذلته تبسيطاً للإجراءات وتيسيراً على المتقاضين، دون أن يسع أولي الشسأن مسن أن يسلكوا الطريق الذي أورده في المادة ٦٣ المشار إليها والأصل العام في رفع الدعس والطعون متى كانت الورقة التي يرفع بها التظلم قد توافرت البسباتات والشروط التي يتطلبها القالون ومتى تحفق ذلك يمنتوى في ونقع الامر رفيع التظلم بإيداءه أملم المحضر عن إعلان أمر التقدير أو بنقريو غي قلم الكتاب أو يصب حيقة، ومن ثم فلا على المتقلم أن هو أودع قلم الكتاب في الميماد المقرر مستعيلة الطبوت عليس تطلب من عنا الأموء تما كان ما تقدم غإن الهيئة تون بالأغلبسية المنصوص طبها في المادة الرابعة من فادن السلطة القضائية الحول عسا قسررته أحدام سابقة جري قضاؤها على عدم قبول التظلم من أواس تقدير الرسوم التكميلية المسادرة من مكاتب الشهر الطاري والتوثيق إذا ما فع يمسعيفة أودعت كلم الكتاب دون أن يحصل أمام المحضر عن إعلان أمر التغدير أو يتقرير في قام الكتاب،

وحيث إن الطعن استردي أوضاعه الشكلية.

وحث أن حاصل ما تنعاه الطاعلة على الحكم العطعون فيه الخطأ في تطبيق مناول والتصدور على التسبيب وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمه الموضوع بأن مكتب الشهر العقاري والتوثيق أرسل إليها مذكرة تضعفت مطالبتها

أعياج . • ، ، ١٣٧٨ بنيه رسوماً تعياية مستحقة عليها عن المحرر المشهر برقم ١١٥ لسنة ١٩٨٦ فأقلبت دعواها بطلب براءة نعتها من هذا العبلغ على اساس أنهب لا تعلىك العقارات محل العطالية وأنها تنازع في أساس الترامها به عبكون التكييف الصحيح لدعواها هو أنها دعوى براءة ذمه إلا أن الحكم الابتدائي المويد بالحكم المطعون فيه ثم يعن ببحث هذا الدفاع الموروري وكيف دعورها حطاً بأنها تظلم من أمر تقدير رسوم تكميلية وهو ما يعيه ويسترجب بقصه.

وحيث أنه لما كان لمحكمة النقس من تلقاء ذاتها وبكن من الحصوم والنيابة إنسارة الأسبباب المستطفة بالسنظام العام والوائع يسبق التمعلك بها أمام محكمة الموضوع أو في معنيفة الطعن متى توافرت عناصل الفصل فيها من الوقائع أو الأوراق الستى مسبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على البهساراء المطعون فيه من الحكم ونيس على جزء أخر مله أو حكم سابق عليه لا وشعله واكتسب قوة انشئ المحكوم فيه. لما كان فلته وكان قضاء الحكم المطعون فيه بحم قبول الدعرى لحم الباع الإجراءات الملصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقع ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق واتشهر - قبل تعليله بالقانون رقيم ٦ لمسئة ١٩٩١ - هو أمر متطق بإجراءات التقاضي المعتبرة من النظام العلم، وكانت عناصره التي تمكن من الإلمام به تحت نظر محكمة الموضوع، قائمه يكسون فهذه المحكمة أن تعرض له من تلقاء فاتها. فما كان مَلك وكان مقاد تص المسادة ٢٦ المشار إليها - وعلى ما سنف بواته - أن المشرع أجال التظلم من أواسس تقدير الرمدوم التكمولية الصادرة من مكاتب الشهر المقارى أمام المحضر عسند إعسلان بس تتكبير أو يتقرير في قلم الكتاب، سواء الصبت المنازعة على مقسدار الرسوم المتكرة أم تقاولت أسلس التزام بها تبسيطاً للإجراءات (لا أله تعا كانست المسارة في الورقة الذي يرفع بها التظلم هي بنوافر البيانات الذي وتطلبها التَقَوْنَ قَيْهَا فَإِنَّهُ بِمِسْرَى فَي وَاتَّعَ الْأَمْرِ أَنْ تَكَرِنُ صِيحِينَةً أَوْ تَعْرِيراً، ومن تُم فَلا علمي المنظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية إن هو أودع فلم الكتاب في الميعاد المعروب بدلا من التقرير - مسجعة الطوت على بيانات استهدف سهد رفع تقللمه السي المحكمة المختصة التقضاء الدابلغاء الأمر أي تعليله. لما كان ما تقدم وكان المكسم المطعون وإن لمديغ على الدعوى تكيفها الصحيح واعتبرها نظلما من أمر تقديس وسسوم تكميلية بحاسا نبيتت المحكمة النها وعمد بحاصدور أمر التقدير

المشحار إلىه إلا قده وقد غصى بعدم قبولها لرفعها يصحيفة أودعت قام الكتاب ولحيس بدفرير في ظم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير متسلقداً في المادد ٢٦ سالمة الذكر دمه يكون عد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه.

وحبث إن الاستنقاب بسالح للعصل هيه.

وهبيث أن الحكم المستأنف أن ونف بفضائه عد حد المظهر الشكلي القبول السنظلم من هبث طريقة رفعه، وتم وجلوز النظر إلى ما عدا ذلك فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للقصل فيها(").

و٢٠ – ومعسا هو جدين بالتُكر أن التيابة العامة كانت أن طعنت أمام محكمة السنقش علسى حكسم معادر في تظلم من أمر تقدير الرسوم القضائية في أساس الانتزام وكان قد أقيم بتقرير بقلم الكتاب وحكم فيه بعدم انقبول لرفعه بغير الطريق البدئ رسبسه القالون ولقد طلبت النبابة العلمة نقش الملح - في معنولة معها التسوية في طريقه رفع التظلم بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير وسوم التسبير العقساري إلا أن محكمة النقض رفضت الطعن وقضت بأته ارهيث أن هذا اللعي خير سديد، ذلك أن ما تعسكت به التيابة بنطبق على رسوم التوثيق والشهر وهيسو تص مقاير ثمة ورد بشأن الرسوم التضائية عيث جرى نص الملدة ٢٦ من القللون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشبأن وسوم التوثيق والشهر على قنه على الأعوال التي تستحق فيها رسوم تكبيلية يصدر أمين المكثب المختص أمر نفدير يثلك الرسوم، ويطن هذا الأمر إلى نوى الثنأن بكتلب موصى عليه بطم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة. ويجوز للوي الشأن - في غير حالة تقير القيمة بمعرفة أمل الخبرة المنصوض عليها في المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال شاتية أيام مسن تاريخ الإعلان وإلا اصبح الأمر تهانياً..... ويحصل النظام أمام المحضر عند إعمالان أمسو المستقدير أو بتقرير بقام الكتاب ويرشع التظام إلى المحكمة الابتكانية

الكاتن بطرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير فابن الطعر، وبالاحط أن السنص قب ورد علما مطاقا دون تخصيص منحدث على التظلم من امر التقدير مما مقلده – وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن العشرع قصد أن يكون رقع التظلم من الأمر الصلام بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أسم المحضر عند إعلان الأمر أو يتقرير في ظم الكتاب أيا كانت طبيعة المبازعة سوء المسبت على مقدار الرسوم المقدرة أم تقاولت أساس الالترام بها. وهذا لا يملع ذوى لتشبيأن من النظام عن طريق الإجراءات المحتادة نرفع الدعوى وفقأ نقانون المسرافعات أي بسليداع صحيفتها قام كتاب المحكمة المحتصة باعتبار أن ذلك هو الأصل. أما ما ورد في العادة ١٧ من الفاتون رقع ١٠ نسنة ١٩٤٤ بشان الوسوم القضيطية في الموك العدنية غير نص مغاير تعامأ لما ورد ينص العدة ٢١ من القسائون ٧٠ لمنة ١٩٩٤ سائف المنكر حيث وردت عبرات نص العادة ١٧ من التسالين رقبع ٩٠ تسبئة ١٩٤٤ متيدة وستصمسة لطريقه المعارضة في مقدار الرسوم وترك ما عناها لتقواعد العامة في فاتون المرافعات ويفك بكون المشرع قسد جمل من المتلاف طبيعة المنازعة في أمر النتهير هي أسس في تحديد طريق السنظلم عيث جرى نص العادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٤ على أنه الجوزل تنوى الشائن أن يعفرض في مقدار الترسوم المسادر بها الأمر المشار إليه في العادة السابقة وتحصل المعارض أمام المحض عند إعلان أمر التقدير أو بعثرير في فلم التستاب فيسي شائسية أباء التالية لتاريخ إعلان الامر - ينل - وعلى ما جران به عَصْمَاتُهُ عَدْدَ الْمُحَكِمَةُ أَعْلَى إِنَّهُ إِذَا كَانْتُ الْمُتَازِعَةُ عَوْلِ هُولِ مَعَدَانِ الرسم عاي مصح اقتصاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أس النظاير بابدائها أسم المحصر عند اعلان الامر أي ينقرين شي علم الكتنب، العد ١٠ كانت عابي حول سمس الالمزام بالرسم ومداد والوفاء به دان رفعها إنما بكون سشرك اجراءات المرافعات العانمه المسارية على المنافعة على الأوراق أن المنظر عه عاور حول أساس الانتراء

 ⁽۱) الطمين رضع ۱۵۰ ليسة ۱۰ تصيفية المكر عن البنة الطبة تعدلا العضه والتجارية والأحوال المحمية لجضة ١٩٥/١/٢١.

بالرمسوم العصيباتية وكسان الطاعسن بصعته قام نظلمه من أمر التغير يطريق المعارضية بسنقرير بعلم الكتاب دون صلول الإجراءات المعتدة ارقع فلدعوى فإن المعارضية بسنقرير بعلم الكتاب دون صلول الإجراءات المعتدة ارقع القانوني فإنه المحكم المعتوب عبه إد عصى بعلم غبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يكرن أد الترم صحيح القانون ويضحن الثمي عليه بالخطأ في خليق القانون على عبر اساس (1).

- ١٢٦ - وكسنا قد أوردنا بالطبعة الثانية من هذا العزلق على قضاء محكمة اللفض بخصوص طريقة رفع التظلم الملاحظف الآتية:

أملاً؛ أن محكمسة النفض أعملت تفرقة في طريقة رفع التظلم بين عمر تقدير رسوم الشهر العقاري ويبن أمر تلدير الرسوم القضائية غيلما أجازت رقع التظلم مسن أمر تطير رسوم الشهر العقاري إما أمام المحضر أي بتلدير بقلم الكتاب أي بالإجراءات المعنادة لرفع الدعوى نبد أنها قصرت طريقة التظلم في مقدار الرسوم القضسائية علسى التقرير بقلم الكتاب أو أمام المحضر عند إعلال أمر التكلير أما المستنازعة فسي الأساس فبعثتها بالإجراءات المعتدة لرفع الدعوي ورفضت طعن النسبابة العامسة الذي تستمسك فيه بأعمال مبادئ محكمة تنقض بالتبسبة لطريفة رفع التظلم في أمر تندير رسوم الشهر الطاري وتطبيقها على طريقة رفع التظلم من أمر تقدير الرموم القضائية وذلك التحد اللغة في المائتين خاصة وأن كلا من نسمى المعتبين ١٧ من القاتون رقم ١٠ استة ١٩٤٤، ٣٦ من القانون رقم ٢٠ لمسة 1911 قد جعلا النظام أما أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير وإما بتقرير هي قلم الكتاب، بدا كان على محكمة النقض إزاء تماثل النصوص واتحاد العلة في الحالتسن أن تقل طعن النبابة العلمة وأن تحيز رفع التظلم في أمر تقدير الرسوم التصديلية إسا العام المحصر أو يتقرير بقام الكتاب أو بالإجراءات المعتادة لردع

144.00

الدعسوى سواء تطفت السازعة في المقدار أو في أساس الالنزام أسوة بما دهبت إليه بالتسبة ارسوم الشهر الطاري.

قاقياً أن محكمية المنفس أعطيت المنفرقة بين المدارعة في المقدر والمستارعة في الأمساس بالنسبة الرسوم القصائية فلجازت ردع المدارعة في المفسدار بستقرير بقام الكتاب أو أمام المحصر عند الإعلان وجعلت المدارعة في الأمساس بالإجسراءات المعادة لرفع الدعوى بينما ثم تعمل هذه التفرقة بالنسبة لرسوم الشهر المقاري وكان من الأجدر على محكمة النفض في وقت تحرص هيه الدولية على سرعة القصل في القضايا، وتبسيط إجراءات التقاضي أن تثفي هذه السنورة فيامياً على التفوية المسادر من الشهر المقاري.

وأخيرة استجابت محكمة النفسض النبداء وأصدرت حكمها بجلسة المادة ٢٠٠١/٥/١٠ في الشعار في المعارضة في المحارة في المعارضة في المحار المعارضة في مخدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجراءات المحادة طبقا نتص المادة ٦٣ مرافعات ويائستاني يجوز المحارض أن يرفع معارضته في مخدار الرسوم إما أمام المحضر عسن إعلان أمر المتكور وإما بتقرير بقام الكتاب وأما بصحيفة دعرى بالإجراءات المحادة

177 - حيث غنت بأن النص في المادة 17 من فاون الرسوم القصائية رقم 10 المنة 1914 على أنه ... مؤداه أن المشرع في ثان أن يكون رقع النظم مسن الأسر المسائر يستقير الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطاً الإحسراءات وتبديراً على المواطئين دون أن بعنع ذراج الشأن من سلوك الطريق البحدي أورده فسي المادة 17 من قانون العراعدت بحسانه الاصار العام في العام العام العام بالدالة الدعاوى والطعون ومثى تحقق ذلك فإنه يستوى في واقع الامر عم العظم بالدالة

1) الطمي و ۱۹۳۹ .. ۲۸۰

أمام المحمس عند إعلان أمل النقدير أي يتقرير في قام الكتاب أي يصحبفة ومن ثم فيلا على المعطلم الله على المعطلم الله على المعطلم الله على المعطلم الله التقرير - بدلاً من التقرير - مسحده الطبوت علمي بدقات استهدف مديا رفع نظامه التي المحكمة المختصة العضاء أنه بتعديل التقدير الله .

١ - من ديث استثناف الكم الطامر في التظلم:

استنناف العكب المعادر في المنازعة في مقدار الرسوم يكون خلال خصمة عنسر يومب وتسدور المسئناف مع وخسر يومب وتسدور المسئناف مع الدعسوي الموضوعية المعادر أبها الأمر، أما المنازعة في أساس الالتزام عبعصع الدعسوي الموضوعية العامة في قلاون المرافعات من حيث مرماد الاستناف وجوازه.

أما استثناف المحكم الصادر في التغلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المسادر "مسن الشبهر المغاري فوخضع للقواحد العامة في قانون المرافعات من حيث ميماد الاستثناف ومدي جرازد.

١٢٨ - الفرق بين أمر تقدير الرسوم وأمر تقدير المصروفات
 القفائية:

. أسر تقديس الممسرودات هو أمر يصدر من رئيس المحكمة التي أصدرت المحكمة التي أصدرت المحكمة التي أصدرت المحكمة التي أنفقها علميه الدعوى، في سبيل المحمول على الحكم الصادر المالحة، فيشمل الرسوم القضائية وأتعاب الخيراء وأتعاب المحلماة رام يعشر ساء على طلب المحكوم له على عريصة بقيمها للمحكمة التي أصدرت

(١) شطعن ركم ١٧٤١ أسلة ٧٠ ق بولية ١٠١/٥/١٠٠٠.

الحكم ووكم إعالته للخصم الصادر ضده الأمر ويجوز النظام منه حلال ثمانية أيام مسن تساريخ إعلانه إما أمام المحصر عد إعلان الأمر وزم يتقرير في ظم كتاب المحكمة التي أصدرت الأمر، ويعظر في غرفة المشورة

ويتفق أمر نفتير الرسوم القصائية مع أمر تقلير المصاريف القضائية في ال كان منهما بجوز النظام منه خلال ثمانية أبام من تاريخ إعلان الامر إلا الله ماك غروق جوهرية بينهما نتمثل في الآتي:

١ – القانون الواجب التطبيق،

امر تقدير الرسوم القضائية يخضع الأحكام فاتون الرسوم القضائية بيند أمر تقديس المصسروفات هائه يحضع الأحكام فاتون المرافعات (مانتان ١٩٠،،١٨٩ مرافعات).

٢ - الومة طالبة استصبار أبر التقدير:

أمر تقدير الرسوم الفضائية يصدر بناء على طلب تلم الكتاب بينما أمر تكلير . المصروفات الفضائية فيصدر يأمر على عريضة يقدمها المحكوم له.

٣ - بالنصبة تُطراف الخصوعة في التظلم:

قسان طسراني التصسومة فسى التظام من أمر تقير الرسوم هما فلم الكتاب والصسائر ضده الأمر بينما طرفي العصومة في التظلم من أمر تقيير العصروفات قهما الصكار تصافحه الأمر، والتصم الاخر من صدر ضدء الأمر

فسان النظام من أمر تكبير الرسوم يكون يتغدير بظم الكتاب أو أمام المحصر عند الإعلان إذا كانت المتازعة في المخار، وبالإجراءات المعتادة لرام الدعوى زدا

كانت المسازعة فسى أمساس الافترام، بينما التطلع في أمر تقدير المصروفات الغضائية بكون دائما وعلى الرأى الراجح بتقرير بظم الكتاب أو أمام المحصر عند الاعلان سواء كانت المنازعة في المغدار أو في أساس الافترام (١).

ه – بالنصبة لمبغاء استثناف الحكم العامر في التظلم:

فسان مسيعاد المستداف الحكم المندر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم المصالبة إذا كانست المسرحة في المقدار الو خسمة حشر يوما حال أن استثناف الحكسم الصسائر فسي النظام من أمر تقدير المصروفات القصائبة بخضع لتقواحد العامة في الاستناف.

الوبحث الثاني

الممارطة في أمر تقدير الرصوم

١٢٠ - الطريق الذي رسمه القائمين للمعارضة في مقدار الرسيم،

تسنص المادة (١٧) من قانون الرسوم القضائية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ على أثب البجلول الذوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشنر السيه في المدنة السبقة، وتحصل المعارضة أمام المحضر عد إعلان أمر التقير أن يستقرير فلس قلم الكتاب في ثمانية الأبام الفائية لتاريخ إعلان الامر ويحد له المحصر في الإعلان أن قلم الكتاب في تتقرير اليوم الذي شطر فيه المعارضة".

رمف دالك أن المفسرع عالج في الدلاة ١٧ من ذاتون الرسوم القضائية المعارضة في مقدار الرسوم الصادر مها أمر التقدير والشترط أن شحصل المعارضة أحد طريقين هما اما أمام المحضر عند إعلان ثمر التكثير وإما التقرير يقتم كتاب

المحكمية التي أصدرت الأمر على أن تكون المعارصة حلال ثعانية أيام من تاريخ إعلان امر التقدير.

١٣٠ - طريق المدازعة في أساس الالتزام بالرسوم:

نسا المستارعة في أمض أمض الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإنها تخشع القواعب العلمية في قنون الموافعات من حيث طريقة رقعه فنكون بالإجراءات المعتادة لمرفع الدعوى، ولا يشترط أن تكون خلال ثمانية أبام كما هو المال في المعارضية في مقال الرسوم، وكذلك بالمسبة لميعاد الاستثناف فإن المنازعة في الأحساس تخضع للأحكام العلمة الواردة في قانون المرافعات في مبعاد الاستثناف أمسا المعارضية في المكال، فإن مبعاد استثناف العكم المسادر لميها فيكون غلال أمساة عشر يوما من تاريخ صدور المكم.

١٣١ - الغرق بين المعارضة في مقدار الرسم والمنازعة في أساس

الاقتزاميد

الملازعة في أساس الانتزام	المعارض في مقدار الرسوم	أوجه المظارتة
بالرسوم		
بالإجسراءات المعستادة ثردع	أمام المحصر عند الإعلان أن	١ - طريق المنازعة.
الاعوى.	يتقرور بعلم الكتاب.	
طبقا للقواعد العامة في قانون	تمانسية أيسام مسن نساريخ	٢ ~ ميعاد المعارضة.
المرافعات.	.খুবা	
طبقا للغواعد العامية في عاتون	خمسة عشر يوما من تاريخ	٣ - سيعاد استناف
المرافعات	صنور الحكم.	قحكم.
طبقا القواعد العامة مي قانون	تتسبح فسيمة الدعوى الصنادر	أ مجوار الاستثناق
المراغعات.		

⁽۱) بسير جام فسي المحسيل الله المنصور في الوطائية التي فاقون العر المخته - الطبعة السيعة على فاقون العر المخته - الطبعة السيعة على 170 وما بعامة

أدكام النقض:

المسلم المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التكنير قام الكتاب للرسم الذي المسلم الالترام بالرسم ومداد والوقاء به، فإن النمس في هذه المغازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التكنير وإنما يكون وعلى ما المسلمات عنه المنكرة الإيضامية للقانون وقم ١٠ لمنتة ١٩٤٤ بسئوك إجراءات المعارضة المنصوص حليها في العادة ١٨ من هذا الترافيان بعد تعيلها بالقانون وقم ١٢ لمنة ١٩٤٤ المنازة ١٨ من هذا القانون بعد تعيلها بالقانون وقم ٢٠ لمنة ١٩٦٤ الله ألم

به به به المناسب معكمة النقض أيضا بأنه المفاد المختبن ١٩٠٩ من القاتين رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ المعل بالقاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ اينل وعلى مساجرى به قضده عدد المعدمة - على أنه إذا كانت المنازعة تنور حول مقدل الرسم الذي يصح اقتضاؤه فإن القصل فيها يكون بالمعترضة في أمر التغير، أما إذ كانست تسدول حسول أساس الانتزام بالرسم ومداد والوقاء به فإن القصل فيها يكون بسوك إجراءت الدرافعات العادية (١٠).

19: 19: على ألم به المناسب بسأن النص في العادة 19 من قانون رقم 19 العنة 19: 19: على ألم به المناسب المعروفة المام المعروفة ألم المعروفة ألمام المعروفة ألمام المعروفة ألمام المعروفة ألمام المعروفة ألمام المعروفة المناب الأمر وفي العادة 10 من نات المناسبة بالقسانون وقم 11 العنة 19: 19: على أن نفام المعارضة إلى معلمة التي أصدر وليسها أمر التقير أو إلى القانسي حسب الأحوال بنال وعلى معام من عرى به فضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كلت العنازعة تدور حول مقدار الرحمة الذي يصح التضاؤد هان إقامتها تكون بالمحتوفة غي أمر التقير، أما إذا

كانست كور حول أسلس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإنه رفعها إنها بكون يستوك بعراءات العرافعات العلاية (۱۰).

۱۳۵ - كما قضات بأنه ابن المقرر - وعلى ما جرى به قصاء محكنة التقض - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول أسلس الالترام بالرسم ومداه والوقاء به قان رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية الأ.

177 - كسنا قضست بأنه "إذا كانت المنازعة تدور حول عقدار الرسم الذي يصبح تقتضان فإن القصل فيها بكون بالمدارسة في أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حول أسلس الانتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإن القصل فيها يكون بسلوك إجراءات المراقدات العلاية . . . (١٦).

177 – السنص الله المسادة 17 من القانون رقم 10 نسنة 1966 يشأن الرسوم القصائية في المواد المعنية على أن "يجوز نذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة المعابقة وتحصل المعارضة أسام المعنسر عند إعلان أمر التقبير أو يتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيم التناسبة تتاريخ إعلان الأمن "ينل – وعلى ما جرى يه قضاء هذه المحكمة – على أسه إذا كانت المعارضة في أمر التغير بإبدائها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في أمر التغير بإبدائها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في أمر التغير بإبدائها أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في في رقمها يكون بمثولة إمراءات المرافعات العادية (١٠).

⁽۱) قطعين رقم ١١٤٤ ليمة ٥١ ق يولية ١٩٨٤/١٢/٢١ سيلة فضايا قدولة السة ٢٠٠٠ ع ٢ من

⁽٢) فضن رقم ١٥٤٠ لينة ٨٥ ق جلية ١٩١٠/١٢ - هيئة ١١ ع ١ من ٢٢٩ فاعتد ١٦٢٠.

 ⁽۲) شاعسان رهسم ۱۹۵۱ لسنة ۵۹ ق جلسة ۱۹۹۲/۵/۱۰ مجنة تقميد، علصدیه - السنة ۲۱ - المحدد الأول و ۱۹۹۵ م ۱۹۹۰ من ۱۹۹۰.

 ⁽٤) نظس رقم ٢٦٢٦ فينة ١٧ ق بيضة ١١/١٦/٨٢٠.

۱) منس جملة ١٩٧١/٢/١ شيه ٢٢ عند ١ من ١٠٠ قاعدة ١٠٠. ٢) عنس جملة ٢٠١٠ لما ٢٠٠ في جلمة ١٥/١١/١٨٠٠.

١٣٨ - في السنص في السادة ١٧ من فاتون الرسوم القضائية في المواد المسية الصادر برقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه ايحوز لذي الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصائد بها الأمر المشار إليه في العادة السابقة وتحصل المعارضة أسمام المحطمين علد إعلان أمر التقدين أو يتقرين في قلم الكتاب في تُمعّية الأيام التائسية لستاريخ وعسلان الأمر.... وهي العادة ١٨ من ذلك الفاتون بعد تعبيلها بالقسائون رقم ٦٦ لسمة ١٩٦٤ على أن القلم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسسها أمر التقلير أراجى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقسوال قلسم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استناف الحكم في ميعاد خمسة حنسسًر يوماً من يوم عندوره وإلا بمقط الحق في الطعن" ينل - وحلى ما جرى يه فَصْسَاءَ هَذَهِ الْمَحْكِمَةُ - عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانْتَ الْمُتَارِّعَةُ تَنْوِرِ حَوَلَ مَقَدَّرُ الْرَسِمِ الذِّي يصح التضاؤه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير واستتناف الحكم الصائد في نتك المعارضة يكون في غلال غمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سيسقط الحق لهيه، أما إذا كانت المنازعة تتور حول أساس الالتزام بالرسم ومداء والوقبء به فإن القصل فيها يكون يستوك إجراءات المرافعات العادية باعتبار أن هـــذا الطــريق ينظرى على القاعدة العلمة في رفع الدعارى إلا ما استثنى بنص خاص، وهو ما لازمه أن يكون ميعك فستنتف الحكم الصائد في دعون المتازعة فسي أساس الانتزام بالرسوم القضائية أريمين يوماً حملا بنس الفقرة الأولى من المسادة ٢٣٧ من فانون المرافعات، لما كان ذاك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن عرص منازعته في فانمة الرسوم محل التداعي بالإجراءات المعتلدة إلرفع الدعوى موسست إياها على عدد الشعال ذمته بالرسوم العطالب مها منعتبار أته كمستأثف السم يصبح الحكم الصادر صده في أصل النزاع نهائية ولالترام المستأنف ضاديها - فانهمنا بننسك تسمور حول أساس الاغتزام بالرسم غينون نظرها واقطعن في تتحكم عسادر فسنها محكوما بلجراءات المرافعات العلاية ومن ثم فإن بنعاد استثناف الحكم الصدائر ستاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ برعضها بكون أريعين يوماً طبقاً لنص الملاة ١,٣٢٧ سيس فيسانون العرافعات وإذ فقام الطاعن استثنافه في ٢٠/٣/ ١٩٩٥ غلبه

يكسون قد غيم في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد فضى بستوط الحق في الاستنتاف ارفعه بعد الميعاد قد فقطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (١).

المنازعة فيها إنا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت أو نسبى منازعة في المقدار:

۱۳۹ - حيث قضت محكمة النقص بأن النزاع الدائر هول كون الرسم الذي يصدح لقلم الكائرة والكناء الكناب الك

۱٤٠ – كما قضت بأنه "من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التزاج الدائر حول كون الرسم الذي يصبح لقلم الكتاب اقتضاؤه هو رسم ثابت أو نسبى لا يعتبر تزاعا حول أسلس الالتزام بالرسم ومداه أو الوقاع به - - <٢٠٠٠.</p>

الأرمسوم القضائية في المواد المعنية على أنه أيهوز نفي الشأن أن يعارض في بالرمسوم القضائية في المواد المعنية على أنه أيهوز نفي الشأن أن يعارض في مقدار الرمسوم العسادر بها الأمسر المشار إليه في المادة السابقة، وتعصل المعارضة أمام المعصر عند إعلان أمر التقدير أر يتقرير في تلم الكتاب.... وفي المسادة ١٩٦٨ عن ذات القانون - المعلة بالقانون ١٩ اسنة ١٩٦٤ على أنه أ تلام المعارضة إلى المافني حسب المعارضة إلى المافني حسب المعارضة إلى القاني حسب الأعرال... يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت المنازعة تكور حول مكار الرمام الذي يمسح اقتضاؤه فإن أقامتها تكون بالمعارضة في أمر الستكير، قسا إذا كانت تكور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإن الستكير، قسا إذا كانت تكور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإن رقعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية، قد كان نتك، وكان الثابت على الدعوى - الصادر

⁽١) الشلمان رقد ٢٧١٨ لمنة ١٧ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ د.

⁽Y) الطمن رقم 10 فسلة 14 ق جلسة ١٩٤٩/٢/٨.

 ⁽٣) الشعن رقم ١١٤٦ لمنة ٩٥ ق جاسة ١٩٩٢/٥/١٠ محمة العساد العبسية - سمة ٢١ الساد الأول والثاني من ٤٧٠.

بشكها أمر تقدير الرسوم رسم نسبى أم ربعم ثابت حسيمة بتعمد انطاعن من أنها دعوى مجهولة القيمه، فإن المسارعة على هذا القدى تكون حول مكال الرسم السدى يصح اغتصاوه، ولا يعتبر تزاعاً في تسلمي الالتزام بالرسم ومداه، ومن ثم عبين الطعمان فيها يكون بطريق المعارضة في فهر التقوير المنصوص عليه في المستبي الماء ١٨ من قابون الرسوم سنقف الذكر وينتنالي فإن الطاعن الأول وي المستبي ١١٠ ١٨ من قابون الرسوم سنقف الذكر وينتنالي فإن الطاعن الأول وي رفيع معارصاته في أمر التقدير المسال إليه بطريق التقرير بها في غلم الكتاب، ولمنطون فيه هذا بليس تساري الدين وسمه القانون، وإذ خالف العكم المطعون فيه هذا النظر وأبد قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول المعرضة لرفعها بغير الطريق القانوني، فإنه يكون قد أخطا في نظيف الكانون معة بوجب نقضه نهذا السبب دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر الطعن الأ.

المنازعة فيهة إلا كانت تستحق الرسوم على المبلغ المعكوم به في الاستغانيا في في الاستغانيا في منازعة في المقدار:

۱۹۳ - فضست محكمة السنةان بأنه "متى كان مبنى المحترضة في فائمة الرسسوم ملازعة المستثق في مقدار الرسوم المستحقة على الاستثناف المرقوع منه والمستحقة على الاستثناف المرقوع منه والمنسور به أمر استثنان المعارض فيه وحل يكون تقدير الرسوم على المينغ المحكسوم به في الاستثناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به المتدانيا فإن السراع عنى عدد الصورة لا بحبر الراعا في أسلى الالتزام بالرسوم بن على الزاع المن أسلى الالتزام بالرسوم بن على المراعا في أسلى الالتزام بالرسوم بن على المراعا المحكمة التي شفتص بنظرها المحكمة التي شفتص بنظرها المحكمة التي اعدار وليسهة أمر التقدير (۱۹).

الهنازعة فيما إذا كان يستحل على الدعوى ربع الرسم،أو نصفه منازعة في المقدار:

المحكمة النفض بقته ترحيث أن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قنه أخطأ في تطبيق الفقون إذ قضى بحدم قبول المعترضة في أمر السنقتير على سند من القول بأنها مغازعة في أساس الانتزام بالرسم في حين أن المنازعة تدور حرل تشير الرسم المطالب به ١٠٠٠ لغادم عقد الصلح بين طرفي المنازعة تدور حرل تشير الرسم المطالب به ١٠٠٠ لغادم عقد الصلح بين طرفي الخصيومة في الجنمية الأوثى التي كانت محدة لنظر الدعوان وإذ قضى الحكم المطعون فيه بحم قبول المعلوضة الرفعها بعير الطريق القالوني فإنه بكون قد أعطأ في تطبيق القانون، وحيث أن هذا النص صحيح ذلك أن النص في المادة ١٧ فيه المنازن رقم ١٠ نسنة ١٩٤٤ على أن ١٠٠ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قبد غيالف هذا النظر إذ إن البين من الأوراق أن معارضة الطاعن في أمر السنتير محيل السنزاع تنصيب عليي مقدار الرسم المستجل باعتبار أن طرفي الخصيومة فيد تصالف هذا المقد صلح طرح على محكمة المرضوع في الجنسة الأثرثي التي حددت لنظر الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أهطأ في تطبيق القانون مما يستوجب تكنيه (ا).

المنازعة شيما إذا كان يستحق على الدعوى روم الرسم أم يستحق عليما رسما كاملًا، منازعة في المقدار:

١٤٤ – قضت محكمة النقض بأن قلص في العادة ١٧ بن القانون رقم ١٠ لسبنة ١٩٤٤ بالترسوم القضائية في العواد العدية على قله يجوز الذي الشأل أن بعسارض غلى مسدار الرسسوم الصندر بها الأمر العشار إليه في العادة العابقة وتحصل المعارضة أمام العصر عند إسلال العر التقاير الرابتكرين عي فلم الكتاب .

المناصحيرهم ١٨٠٠ سمه ٢٠٠٠ بالمشماع العالميات

⁽۱) الطعمين رقم ۱۱۲۵ تبطة ۱۱ م طبقة ۲۱/۱۲/۱۲ مشار الله بمجلة هيئة قصيما النوبة ۳ طبقة ۲۰ - الحد الثاني من ۲۰۲.

عسى شانسية الأبسام التالية لتاريخ إعلان الأمر وفي المندة ١٨ من ذات الفاتون المحلة بالعانون رغم 11 نسة ١٩٦٤ على أنه نقد المعارضة إلى المحكمة التي أصدر ربيسها أمر التقدير أو القاشين حصب الأحوال ويصدر شحكم غيها بحد سماع اقسوال فلسم الكتاب والمعارض إذا حضران يجوز استنتاف الجكو في ميعاد خمسة عنسر يوم من يوم صدوره وإلا سعط تلحق في تعلمن. يدن - وعلى ما جري به قضماء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي بمسلح اقتصاؤه فإن أقامتها تكون بالمعارصة في أمر التكدير على أن يكون مبعد استنتاف الحكسم فيها خمسة عشر يومآء أما إذا كانت تدور حول أساس الانتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإن رفعها إلما يكون بسلوك لجراءات المرافعات العادية. تعسا كسن ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع يدور حول ما إذا كان يستحق عنسى الدعوى التي أقامها المطعون شده ربع الرسم المسند طبها انتمن المادتين ٧١ مسن قائون العرافعات و ٣٠ مكور من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المضافة بالقائون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تأسيساً على أن السلح قد تو في الجلسة الأولى لتقلل الدعوى وأيل يدء المرافعة أم يستحق عليها الرسع كاملاً طبقا لمفهوم الملاة ٢٠ من قانون الرسوم العشار إليه فإن المنازعة على هذا التمو تكون حول منسدار الرسم الذي يصبح اقتضاؤه ولا يعتبر نزاها على أساس الانتزام بالرسم أو مسداه ومن ثم فإن الطعن فيها يكون بطريق المعارضة في أس التقدير المتصوص علسيه فسي المادتيسن ١٨ ١٨ من فاترن الرموم سالف الذكر ويخضع استتناف الحكم الصادر فيها للميعاد المبين في هذه المادة الأخيرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه بكرن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجيه تقضه (١٠).

196 - كمت قصمت بدأن النص في العادة 19 من القانون رقم 19 اسنة 1964 بالرمسوم القضمانية فسي العواد العندة على أنه اليجوز الذي الشأن أن بعمارص فسي مفحدار الرمسوم الصحر بها الأمر العشار إليه في الفشاة الماليفة وتحصل العجارضة أمام المحصر عند إعلان أدر التقدير أو بتقوير في قام الكتاب

غسى تمانية الآيام التالية لتاريخ إعلان الأمور... وهي المادة ١٨ من دات القانون المعدلة بالفقون رقم ٦٦ ثبينة ١٩٦٤ على أنه تخدم المعارضة إلى المحكمة الذي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاصي جسب الاحوال ويمس الحكم فيها بعد سماع أقبوال قام الكتاب والمعارض إذا حضر ... أيدل - وعلى ما جرى به قضاء هده المحكمية - عليم أتيه إذا كالبت المنظرعة تدور هون مقدار الرسم الذي يصبح التنفسينون قسان الفصل قيها يكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا كالت تدور حولي أساس الانتزام بالرسم ومداه والوقاء ياء عإن انفصل ديها إثما يكزن بسلوك لِجِرَاءِاتِ الْمَرَافَعَاتُ الْعَالَيَةِ. ثما كان ذلك، وكان الثابث في الدعوى أن التزاع فيها يدور حول ما إذا كان يستحق على الدعوى التي أقلمها المطعون ضده ربع الرسم المسبيد طبقا للص الملاتين ٧١ مرافعات، ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ تأسيسياً على أن الصنح قد تم لمن الجلسة الأولى لنظر الدعوان، وقبل بدء المسرافعة، أم يستحق علسها الرسم كاملاً بصدور حكم قطعي فيها دون إلحال المشح بمحضر الجنسة، وكانت عند المنازعة تدور حرن مقدار الرسم الذي يصح المُنتَسِينِ مِن يُعتبر مستازعة في أساس الالتزام بالرميم أو مداه، ومن ثم فإن مسجيلها يقون بالمعارضة في قلم الكتاب، وإذ التزم العكم المطعرن أبه هذا التظر غابته لا يكون قد حانف الفاتون أي أخطأ في تطبيقه، ويضعى اللعن عليه على غير المسلس (1).

طلب اطساب الرسوم على أساس الضريبة وليست التعريات هنازعة في الهقدار:

167 - تضبيب محكمية النقض بأن النص في المادة ١٠١ من الفاتون ١٠ شيئة ١٩٤٤ بشأن الرسوم التضمكية في الموقد العديبة على ال يجول الذي الشأن أن مصارض فين مقدال الرسوم الصاحر بها الامر الدسار الله في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عقد إعلال أمر التقاير أو بنفريز في فيم الكانب

⁽١) الطعن رام ٢٦١ لا له جلمة ١٦٠ ل جلمة (١)

يعبد مسن المسيلائ الأسامسية لنظام النقاضي التي لا يجوز مخاهنها ولا يجور

هـ شملتمة الأبام التالية لتاريخ إعلان الأمر أيدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمينة - علين أنيبة إذًا كاقبت المنازعة تقور حول مقدار الرسم تذي يصح اقتصاره فإن إقامتها تكون بالمعارصة في أمر التقدير بإيدائها أمثم المحضر عند اعسلان الامسر أو يستقرير في فلم الكتاب، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوقاء به قان رقعها إنما يكون بمطوك إجراءات المرافعات العلدية، لمب كان ثلث وكان الثابت في الاوراق أن معارضة الطاعن في أمر و الكندير محل البنزاع تتمسب على مقار الرسم المستعق ووجوب لمتسابه على أساس التيمة الإيجارية المتغذة أساسأ ثريط الضربية على العقار موضوع الدعوى الصادر غيها أمسراً السنتدير واليعست بناء على التعريات التي قام بها ظم الكتاب، وكلت هذه المستنازعة لانتور حول أسلس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء يه وإثما تتور حول تكديسر قلسم الكتاب للرسم الذن يصبح اقتضاؤه فإن إقامة هذه المنازعة لا تكون بسلوك يجراءات التقلضي العادية وإتما تكون بطريق المعارضة في أسرى النشير عنسى نعو ما سلف بهاته، وإذ خالف المكم المطعون فيه هذا النظر ويني قضاءه بحم قبول الدعوى على سند من أتبا منازعة في أساس الالنزام بالرسوم والوفاء بهسا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذ حجبه هذا الخطأ عن القصل في موضوع الدعوى فإنه يكون مشوياً بكمبور يبطله بما يوجب تقضه تهذا السبب!". قظء الكم بحدم قبول المعارضة لرقعما بغير الطريق القانوني لا تستنفم به محكمة أول مرجة واليشما في نظر الموضوع:

167 - قضت محكمة النقض بأنه إذ كانت محكمة الدرجة الأولى لم نسنتفد ولايستها في نظر موصوع المعارضة في أمر تشير الرسوم بالقضاء بحم قبولها السرفعها بفسير الطريق القانوني، وكانت محكمة الاستناف لا تماك التصدي لهذا الموضسوع لدا يترتب على ذلك من تقويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم، باعتبار أن مبدأ النفاضي على درجتين …وعلى ما جرى به غضاء هذه المحكمة ..

المخصدوم السنزول عنها، فإن الحكم المستأنما بكون بعصائه المشر إليه قد وقف عند حد المظهر الشكلي الهول المعارضة من حبث طريقة رفعها ولم يتحاور النظر فيما عدا ذلك، ومن ثم يتحين إحالة القضية إلى محكمة أون درجة للفصل فيها(١).

* ١١٨ - كما قصت بأن النشع جدم القبول والذي حست عليه المندة ١١٥ س

قسانون المرافعات وإجازت إبداءه في أي حالة كانت عليها الدعو ي على النفع الذي يسرمن إلسي الطعبن يعسدم توافر الشروط النزمة لسماع الدعوى رهي الصقة والمصلحة والعسق فسي رفعها باعتباره حانأ مستقلأ عن ذات الحق الذي ترفع الدعسوى بطلب تقريره كالعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق العملح فيها أو الانقصاء المددة المحدة في الفتون لرفعها ونحو ذلك مما لا بغتلط بالدقع المتطق يشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المنصل بأصل الدق المنتازع عليه من جهة لَحُرِيءَ وينبني حلى ذلك أن المحدة ١١٥ المطار إليها لا تنطبق إلا على الدفع بعدم القبول الموضوحي وهو ما تستنف به محكمة أول درجة ولايتها عند الحكم بقبوله ويطسرح الاستتناف للمقلع عله الدعوى يرمتها أسام محكمة الاستثناف فإدا ألغته وقبلت الدعوى غلا يجوز الها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عبها أن تفصل فسي مومسوعها دور أن يعبد فلك من جانبها تعمديد، ومن ثع لا تنظيق الماحدة النسواردة فسي المادة ١١٠ سائفة البيان على النفع الشكلي الموجه إلى رجر وات الخصسومة وشسكلها وكيفية توجيهها والذن يشفلا اسم عم القبول لأل العبرة هي يعقبونة النضع ومسرماه وليس بالتسمية تتني نطلق عليدا وعق بهذه المثابة لا تعسمتنفذ محكمة أولى مرجة والإينها في نظر الدعوان بالحكم بشوله مما ينعين معه علين المحكمية الإستئناقية إذا ما إلغت هذا الحكم - هي حاله استداقه - أن معيد الدعسوى إلى محكمة أول درجة تنظر موصوعها لال عده المحكمة لم نفل كمدي شه ولا تمثك المحكمة الاستتنائجة النصدى نهدة العرصوح لما يبرلما على دلك س تقويست إهندي برجت تتقصيل سبي تنصوده وبنا دن لبنا وكمت معكمه اوي

و١) الخطس رقع ٢٦٢٦ أسنة ١٧ ق جلية ١٩٩٨/١١٩١

⁽١) فطس رقم ٢٨٢١ ليبة ١٦ ي جسة "٢/١٠".

درجسة مقصدتها بحم قبول المعارصة لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القلتون فر ردفست عند لحد المظهر الشكلي لأساس الدعوى مما يتأي بهذا القضاء عن وصف الدهسع بمسمم القبولي الموصوعي الذي تنستقد به المحكمة والايتها في العصل في سرعسسوع الدعوى مما يرجب على سحكمة الاستنساف بعد إنفاتها الحكم المستأتقي وعسدة الدعوى إلى محكمة أول درجه تنعمل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل حتى تتعادى تقريت درجة من درجات التقاضى على الخصوم الذي هو من المبادئ الاساسية للنظام القسائي لا يجول للمحكمة مخاتفتها كما لا يجور التزول عنها وتتصدى له محكمة التقض من تلقاء نضمها لتطقه بالتظام العام، وإذ خالف الحكم المطعرن فيها هذا النظر وقضى في الموضوع فإنه يكرن قد حانف القانون يما يرجب تقضه().

سقوط الرصوم بالتقادم منازعة نو أساس الالتزاب

١١١ - قضت محكمة النقض بأنه الذا كان مبنى المعارضة التي قصفت فيها محكمة الاستثناف أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من غمس مبتوات على تاريخ استحقاقها وأن المسورث المحكسوم عليه بمصاريف الدعوان لم يترك شيئا وأن زوجسته المعارضسة لاتسأل عن الرسوم إلا بقدر تصيبها في التركة وكانت عده المستازعة لا تسدور حول نلدير فكم الكتاب للرسم تذي يصبح المتضاؤه وإثما تدور حسول أسلس الانتزام بالرسم ومداه والوقاء فإن القسل في هذه المنازعة لا يكون المنعطرهمة لحن أمر التقلير وإنما بكون وعلى ما أقصمت عنه المفكرة الإيضاحية التقسانون رفسم ٩٠ أسمة ١٩٤٤ بمثرك إجراءات المرافعات العقبية، لا إجراءات المعارضية المنصوص عليهه في المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعينها بالقانون الاستهام ع و المعالمة

WE ARE THE STANK

﴾ المنازعة في أساس الالتزام بالرسم تخضع لأحكام القانون رقم ٧ الصنة ٢٠٠٠ بشأن أجان التوفيق:

١٥٠ - تستمن المسادة الأولى من الفاتون رقم ٧ استة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفييق (١) عليم أنه النشأ في كل وزارة أو محافظة أو هيمة عامة وغيرها من الكَسْخَاصُ الاعتبارية العامسة لجسنة أو أكثر، للتوفيق في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية التي تنشأ بين هذه الجهنت وبين العاملين بهاء أو بينها وبين الأقراد والأشخاص الاعتبارية الغاصة".

ويتمن المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على أنه "عدا المنازعات التي تكسون وزارة الدفساع والإنستاج المسريي أو أي من أجهزتهما طرقا قيها وكذلك المستازعات المتطقة بالحقوق العيتية العقارية وتلك التي تفردها القوالين بأنظمة خاصية، أو توجيب قضها أو تسوينها أو تظر التظلمات المتعلقة بها عن طريق الجان قصائية أو إدارية أو يتفق على فبسها عن طريق هينات تحكيم، تتولى اللجسان المتصدوص عليها في العادة الأولى من هذا القانون التوقيق بين أطراف السازعات الثئ تغضع لأمكامه

وتستمن المستدة للمادية عشر من ذات القاتون أيضاً على أنه "عدا المسائل التي يقتص بها انقضاء المستعجل، ومنازعات النتفيذ والطبات الخاصة بالأرامل علسى العرقص والطلبات المفاصة بقواس الأماء، وطنبات الغاء الغرارات الإدارية التمضرية يطاوات وقف التنفيذ، لا تقبل الدعوى الذي ترفع ابند ء الى العجاكم بشأن المستازعات الخاضسعة الأحكام هدا القانون إلا بعد تقديم علس التوفيق إلى اللجنة المختصة وغوات الميعاد المغرو الإصدار التوصية، أو المبعد المغرر العرصه، دون غول، وفقاً تحكم العادة السابقة".

ومفاد هذه فتصوص مجمعة أن المنازعات مخاصعة لأحكام العانون ردم ٧ المستنة ١٠٠٠ لا تقبل ادام المحاكم إلا يعد القدم تلقب التوفيق بسامها إلى اللجان

(۱) عمر منا التقون عاريخ الإالم ۲۰۰۰/۱۰/۱ و على به اعتبار ا س ۲۰۰۰/۱۰/۱

^{1) &}quot; كلس رئم ١٨٦٨ أسعة ١٠ ق حسة ١١/٢/٢٠٠١.

المختصلة ردوات العيداد المقرر الإصدار التوصية - ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب اللي الجنة - ال الميداد العقرر العرضها دون قبول - خصمة عشر يوماً الطلب اللي المحتمة معشرة دون المالية المحسول العرض - عادة ما لجا صلحب الشان إلى المحتمة معشرة دون اللجنوء إلى المتعملة التوهيق في المساز عام الخنصيمة الاحتمام القانون رقم الالمسمة اللجنوء إلى معبولة المعبورة المعلونية ال

لمساكان بنك، وكانت المنازعة في أساس الالتزام بالرسم هي منازعة مدنية تخصيع للقواعد العامة في فاتون المرافعات، وهي من المنازعات غير المستثناة مين الخضيوع المحكم القاتون رقع ٧ لمنة ٥٠٠٠، لذا فإنه يتعن على صاحب الشأن اللجرء بشأتها ابتداء إلى لجان التوفيق وإلا كانت دعواد غير مفوئة.

أسبا المعرضية في مقدار الرسم فهي من المنازعات الذي تقردها القواتين بأنظمة خاصة بالمعدونيين ١٩٤٧ من القانون ، ٩ نسنة ١٩٤٤ المعدل بانقتون رقيم ٢٦ لسنة ١٩٤٤ وبالثالي فهي تخرج من المتصاحب لجان التوفيق عملاً بلص المددة الرابعة من القانون رقم ٧ نسنة ١٠٠٠ ويتعين على صاحب الشأن فيها اللجوء إلى المحكمة المختصة مباشرة(١).

النجاه جديد لمحكمة الفقش يجيز رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة التفاقأ مع الأصل

العام المقرر بالوادة ٦٣ مرافعات

101 - رغم أن قضاء النقض قد نواتر واستقر على التفرقة في طريقة رقع المنازعة بين المعارضة في مثار الرسوم حيث تكون أما أمام المحصر عند إعلان أمر التقدير وأما بتقرير بقام التقاب، وبين المعازعة في أماس الافترام حيث تكون بالإجهازاءات المعاندة المرفع الدعوى ونك على التحو السائف بسطه، ومع أن محكمة المقص في رفصت دجمة 11/11 /11 المهما الطعن رقد 2017 الذي كأن

المعناجة أمسها من الثدابة العدة في محاولة من الأحيرة للتسوية في طريقة رفع المسنة عده بيان أمر نقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير رسوم الشهر العقاري، مؤسسة محكمة النقض تتضاؤها برعص طبي الدينة العدمة بقالة أن ما ورد بنص المدخة الا ما القضائية في الدواد المدنية هو نص مقلير تعلماً لما ورد بنص المدخة الا من القانون رقم ١٠ لمنة المدنية هو نص مقلير تعلماً لما ورد بنص المدخة ١٦ من القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٠٤ بنسأن رسسوم التونسيق والشهر إلا أنها - محكمة التقض - لجازت في الحكام حديثة الباره المعنية في مقدار الرسوم بعمديقة دعوى بالإجراءات المحتدة القائل مع الأصل العلم المقرر بالمادة ١٣ مرافعات، ونظرا المعنية مذا المدنوة فيها يلي:

المستقدة المحكمة النفض بالله الموالع – على ما يبين من المحكمة المعلون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم المحكم المحلون فيه وسائر الأوراق – تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم المحكم بعسنة ١٩٩٩ منشي بندر بني سويف الجزئية على المحلون فيده بسفته بعسيمينة أودعت كلم الكتاب بطلب المحكم يتعبل أمرى تكنير الرسوم التضائية وقسي ١٩٣٠ الا المستق ١٩٩١ - ١٩٩٩ الأول بتكبير سبلغ ١٩٣٠ المحكمة وإهادة كريسوم فيسبية والسئاني يتكبير مبلغ ١٣٠٩ المحكمة بعيم قبول الدعوى لوقعها بغير السنكبير طبيقا للأسمى الفقونية. حكمت المحكمة بعيم قبول الدعوى لوقعها بغير الطبويق الفائرني نتيام المنازعة حول مقدار الرسم، استأنفت الطاعية نك الحكم بالاستنتاف رقيم ١٩٤٨ المستة ١٣٧ في بني سويف وفيه قصت المحكمة بغيول الاستنتاف رقيم الدوشوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف، طفت الطاعة في المحكمة منكرة أبنت فيهد الرأى بطعمه، وعرص النيابة منكرة أبنت فيهد الرأى بطعمه، وعرص النيابة منكرة أبنت فيهد الرأى بطعمه، وعرص النيابة منكرة ابنت فيهد الرأى بطعمه، وعرفه النوابة منكرة ابنت فيهد الرأى بطعمه، وعرض النيابة منكرة ابنت فيهد الرأى بطعمه، وعرفة مشورة حددت جلمة لنظره وفيها التزمت النيابة رابها.

وحدث أن الطعن أقيم على سبب ولحد تنعى به الطاعبة على الحكم المطحرر شببه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى بحم قبول الدعوى ارهبها بغير الطريق القسانوني تأسيساً على أن المعارضة في شر تقير الرسوم القصانية قاصر على طسريق إبدائها شام المحضر عند إعلان أمر التقير أو انتزار م فيم الكتاب م

حبس أن هــذا الطسريق لا يحسول دون الطريق الذي رسمه المشرع أصلاً أرفع الدعاوي والطعون وذلك ببيداع الصحفة ظم الكتاب مما يعيه ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النامي معنيد اللك أن مقاد نص العادة ٦٣ من فاتون العرافعات إن الأصل في رفع الدعاري في تكون يصحيفة تودع قلم كتاب السحكمة. وقد أفصح المشمرع في المدكرة الإيصاحية لقانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ عن أنه اران كاتست التفسريعات الموضسوعية هي موطن العدل بمصمونة وفحواه، فإن التشميرينات الإجرائسية هن آلبة الطريق والإداة، ذلك أن الرسالة الاولى والذَّفيرة النابسريمات الإجرائسية أن تكون أداة طيعة ومطية فلولا لعدل سهل العفال سأمون الطسريق لا يعتفل بالشكل ولا ينوذ به إلا مضطر يصون به حقاً أن يرد باطلاً..." وأنه تبسيطا للإجراءات وتيسيرا نسبل التقاضي رأي المشرع توحيد الطريق الذي وسطكه المنقاضيين فين رفيع الدعاري والطعون، ولكنار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع صحيفته فلم الكتاب.... ثما كان دلك وكان السنص في المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقع ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه البعدول لمسلاى الشمسأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصاهر مها الأمو... وتعصيل المعارضة أمام المحضر عند رعلان أمر التقدير أو يتقرير في قلم الكتاب في تماثية الأيام التنابة لتاريخ إعلان الأمر ... " مؤداه أن المشرع الرناس أن يكون رفع النظام سن الأمسر المسادر يستقبر الرسوم القضائية بهذا الطريق الاستثنائي تبسيطا الإجسراءات وتيسيرا على المنقاضين دون أن يمنع قوى الشأن من مذواك الطريق السدى أورده لمسى العادة ٦٣ من قانون المرافعات محسباته الأصل العلم في رفع الاعساوي والطعسون، ومستى تبعثق ذلك فإنه يستوي في واقع الأمر رفع النظام بإبدائه أمام المحصر عن إعلان أمر النفدير أو ينفرين أم قاع الكتاب أو يصحيفة رمسين لسم غلا على المنظلم أن هو أودع قلم الكتاب في الميعاد المقرر - بذلا من السنفرين - مسحيفة الطسوت على يواثلت استهدف منها رفع نظامه إلى ظمعكمة المختصة للعصاء اله بتحيل فتقديره وكان للحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون هيه وأن المدغ على الدعوى تكييفها المسجيح واعتبرها منازعة في عقار الرسوم ر أنه قصى بعد أبوب الرفعها مصحفة أودعت قلم الكتلب وليس بتقرير أي قام . كـناب أو أسلم المحضر عند إعلان أمر التقدير فإنه يكون قد أقطأ في تطبيق التنتون يعا يوجب بغضه

وخيث أن الاستناف صالح نفصل به.

وحيث أن المحكم المستثنف أن وقف بغضائه عدد ده المظهر الشكلي القبول السنظم من حيث طريقة رفعه ولم يجاوز النظر الى ما عدا ملك فإنه يندبن إحالة القضية إلى محكمة أول درجة الفصل أدبها.

بين عن تقضت المحكمة العدم المحكمة وأنزمت المطعون ضده بعدقته المصاريف ومبلغ ثلاثين جنبها مقابل أتعاب المحاماة وحكمت في موصوح الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة بني سويف الجزاية وألزميت المديناتف ضده بصفته المصاريف ومبلغ عشرين جنبها مقابل أتعاب المحامة (أ).

معن العكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحسل في أن الوقائع - على ما يبين مسن العكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحسل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقاح ١٩٩٨ لمسنة ١٩٩٩ مبنى بني سويف الابتدائية على المطعون ضده بصفته بعسحيفة أودعت قلم القتاب بطلب الحكم بنعيل أمري يقدير الرسوم القصائية رقسى ١٨٥٨ مدنة ١٩٩٩ المعادرين بميلغ ٢٩٩٨,٧٥ جليه رسوم نسسبية وسيلغ ١٨٤٩,٣٨ جنيه رسوم خدمات و(عادة التقدير طبقاً للأبعي الفتونية. عكمت المحكمة بحم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الفاتوني لقيام المسنثرعة عول عقبار الرسم استثنات الطاحة ذلك المكم بالاستثناف رقم ١٣٠٩ الموضوع براضه وتأبيد المكم المستثنف طبعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التكتر، وأودعت النباية مذكرة أبعث فيها الرأى يتنضه، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدت جلسة نتظره وفيها النزمت النباية رأيها.

وحيث أن الطعن أقبم على سبب واحد نتعى به الطاعة على الحكم المطعون فيده الخطأ في تطبيق القاتون حين قضى بحم قبول الدعوى لرفعها بصر الطريق القاتوني تأسيداً على ان المعارضة في أمر تقدير الرسوم القصائدة عير جائزة (لا

5-1401 Sec. 5-15-5

بإيدائها أمام المحصر عند إعلان أمر التكبير أو يتقرير في قام الكتاب في حين أنه يجرز إيداؤها بالطريق الذي رسمه المشرع أصلاً ثرفع الدعاوى والطعول وذلك بإيداع الصحيفة أثم الكتاب مما يعيبه ويستوجب نقضة.

وحيث أن هذا النَّفي سنبد اللَّهُ أَنْ مِعَلَا مِنْ الْمِنْدَةَ ٦٣ مِنْ غَلَونَ الْعَرَافَعَاتُ نَ الأصب السي رفع الدعاوى أن نكون بصحيفة تودع ظم كتاب المحكمة - وقد أفصح المشرع في المعكرة الإيضاحية لعاتون المرافعات رقم ١٣ لمنة ١٩٦٨ عن أنسه أران كانت انتشريعات الموضوعية هي موطن العدل بمضمومه وفعواه، فَإِنْ التنسيريعات الإجرانسية هي أنية الطريق والإداة، ذلك أن الرسائة الأولى والألتيرة للتشسريعات الإجرائسية أن تكون أداة طيعة ومطية تلولا تعدل سهل المنال مأمون الطسريق لا يحتفل بالشكل ولا يتوذبه إلا مضطر بصون به حقة أن يرد باطلاً ... واله تبسيطاً للإهراءات وتيسيراً لمبل التقاضي رأي المشرع تهديد الطريق الذي وسملكه المتقاضسي لحسى رفسع الدعاوى والطعون، والمقتار في عدًا الثمان اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعة بمجرد إيداع مستيفته فلم الكتاب..." لما كان ذلك وكان السنس في العادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقع ١٠ نسنة ١٩٤٤ على أنه البسور الذي التسائل أن يعارض في مقدار الرسوم الصحر بها الامر... وتحصل المعارضة أمام المحصل عند إعلان أمر التقدير أي بتقرير في قلم تكتاب في تُمخية وأيام التالية لتاريخ وعلان الأمر... مؤداه أن المشوع ارتأى أن يكون رقع التظلم مبئ الأمسر الصدور يستقدير الرسوم القضائية مهذا الطريق الاستثنائي فبسيطا المناجس الهست واليسير العلى المنظاميين دون أن يعلع ذواي الشأن من مطوعا الطريق السنان أورده فسي العادة ٦٣ من فاتون العرافعات تبعصياته الأصل المام في رفع الدعساوي والطعسون، ومستى تعفق ذلك فإنه يستوي في واقع الأمر رقع التظلم بالدائسة أماء السحصر عن اعلان أمر التقدير أن يتقرير في قلم الكتاب أو يصحيفة ومسن تُسم دلا على المنطلم أن هو أودع قلم قكتاب في المبعد المغرر - بدلا من السنقريراء صبحيمة انطبوت على بيادات استجدمه منها رفع تظلمه إلى المحكمة المحتصب للقصاء اله بتعديل التقدير وكان المحكم الابتدائي المؤيد بالمحكم المطحون فيه وال سبغ على الدعوى كليفها الصحيح والعمرها متنزعة في مغدار الرسوم لا إنه يصني محم هيرانها ترقعها مصحفة أودعت طم الكتاب وأيس بكرين في ظم

الكستاب أو أمسام المحضر عند إعلان أمر التقدير عانه يكون عد أحطاً في نطبيق القانون بما يوجِب نفضه.

وحيث أن الاستئناف صالح لمُصل فيه.

وحيث أن الحكم المستأنف قد وقف بقصاته عند جد المظهر الشكلى الخبول السنظم من حيث طريقة رفعه ولم يجاور النظر الى ما عدا نلك فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة تنفصل أبيها.

" السينة المطون المعلمة الحكم المطون الله والزعت المطون من مستند بصفاة المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحكمت في موضوع الاستثناف بإلغاء الحكم المستأنف وإحاثة القضية إلى محكمة بلي سويف الابتدائدية والزمست المطون شده بصفة المصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل لتعاب المحاماة (١).

106 - جد - كما قضت محكمة أيضاً في حكم أخر لها بأن "مقاد نص المادة الله من قانون المرافعات أن الأصل في رأع الدعاوي أن تكون بصحيفة تودع فلم كستاب المحكمة، وقد أفسح المشرع في المنكرة الإيضائية تقانون المرافعات رقم المستحدة المستحدة وقصواه، فإن المشرعة التشريعات المرضوعية هي مرطن العلى بعضمونه وقصواه، فإن التشريعات الإجرائية هي آلية الطريق والأداة، ذلك أن الرحيالة الأولسي والأغيرة للتشريعات الإجرائية أن تقون أداة طبعة ومطية نلولا لعسطل سهل المنال ملمون الطريق لا يختل بالشكل ولا بلوذ به (لا مضطر يعمون بعد حقساً أو يسرد باطلاً..." وأنه تيسيطاً للإجراءات وتيسوراً لسبل التقاضي رأى المشرع توحيد الطريق الذي يسلكه المنقاصي في رفع الدعاوي والطعون، واختار في منا الشأن اعتبار الدعوي أو الطعن مرفوعاً بمجرد بيداع صحيفته فكم الكتاب أليسا كان ذلك وكان النص في المادة ١٧ من فاتون الرسوم الفضائية رقم ١٠ أيس المعارض في مقدار الرسوم المساور بها الأسر... وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التغير أو بتعرير في فلم الكتاب في شمانية الأيام التانية تتاريخ إعلان الأدر..." موداد ال المشرع المار عن الأحر المدين أمر التغير أو بتعرير في فلم وقدين رفيع المائية الأمر التعدير أو بتعرير أمان المراد المائية المناه من الأحر المنات الأمر المحضر المستحر المناد المناسة بهذا الطريق وقديا الأمر المحضر المستحر المناد المناسة المناد المناد المناد الأحر التعدير أو بندير المناد المناد المناد المناد المناد المناد المناد الأمر المناد الكاد المناد الكاد المناد ا

¹⁾ الطين رفر ۱۷۵۰ شية ۲۰ ق طينة ۱۱۰ (۱۳۰۰ (۲۰

الاستثنائي تبسيطا للإجراءات وتبسيرا على المتقاضين دون في يمتع دوى الشأن من سترك الطريق الذي فورده في المادة ١٣ من قانون المرافعات يحسده الأصل العلم في رقع الدعاوي والطعون، ومتى تحقق ذلك فيته يستوى في ورقع الأمر رقع السيطلم يبدانسه المام المحضر عن إعلان أمر التكثير أو يتقرير في ظم الكتاب أو بتعديمة ومن ثم فلا على المعتقرة على أودعت غلم الكتاب في المبعد المقرر مسحده ومن ثم فلا على المعتقمة إن على بيانات المتهدون متها رقع تظلمها بلي المحتمسة المختصة للعصاء لي بتعديل التقدير وكان الحكم الابتدائي العويد يظحكم المختصة للعصاء لي بتعديل التقدير وكان الحكم الابتدائي العويد يظحكم المختصة للعصاء لي بتعديل التقرير وكان الحكم الابتدائي العويد يظحكم المختصة للعصاء لي بتعديل التقرير وكان الحكم الابتدائي العويد يظحكم المختصة للعصاء لي بتعديل التقر فإنه يكون عمديحاً قانونا ويكون النعي على غير أساس ولما نقدم يتعين رفض الطين (١٠).

التعليق على انجاه معكمة النقض الجديد بند وص جواز رضع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوي:

100 - إذا كانت محكمة النفض قد نحت أخيراً إلى تبسيط إجراءات التفاضى والتوسير على المواطنين فأجزت رفع المنازعة في مقدار الرسوم بصحيفة دعوى بالإجسراءات المعتادة وسوت في ذلك بين المنازعة في مقدار الرسوم وقي أبيلين الاسترام بها في طريقة رفع المنازعة - على النمو المناتف بسطه - إلا أن هذا الاتجاه لا يدال على خصوصية المعارضة في مقدار الرسوم وتباييه على المنازعة في أسس الالترام وبائتائي فإن هذا الاتجاء يظل قاصراً على طريقة رفع المنازعة في المنازعة

الله الدائمة المستوحة المنتفي المنتفي على طريق رفع المنتوعة في مقدار الرسوم فأجاز رفعه المنتوعة في أمام المحضور أو يتقرير بقام الكتاب وعذا الانجاء الاستان من بقاء طريقة رفع المسازعة في أملين الاثترام بالرسم على حالة يحيث الاستان من بقاء طريقة في أسمن الاثترام بالرسم إلا يصحيفة دعوى بالإجراءات المسازعة في أسمن الاثترام بالرسم إلا يصحيفة دعوى بالإجراءات المسازعة في أسمن الاثترام بالإسمادة و لا كالت المبازعة غير مهولة.

قلب المحكمة المختصة السقض مسوت بين المعارضة في مقدار الرسوم وبين المستارعة في أساس الانتزام بها في خصوص طريقة رقع المعارعة فقط ومن ثم ألبته يتعين على المعارض إذا ما أقام معارضته في مقدار الرسوم بصحبهة دعوى بالإجسراءات المعتادة فن يلتزم بالمبعاد المغرر بنعن المائة ۱۷ عن قانون الرسوم بالإجسراءات المعتادة فن يلتزم بالمبعاد المغرر بنعن المائة وعلان الأمر وبالتالي بقضسائية رقم ۱۰ السنة ۱۹۶۶ وهو ثمانية أيام من ناريخ إعلان الأمر وبالتالي يتعبسن علسيه أن يعبد صحبهة دعواه خلال المبعاد المضروب وإلا كانت متازعته غسير مقدولة ترفعها بحد المبعاد، وهذا واضح من الاتجاد المحكمة حيث أوردت بأسيف حكمها أنه أومن ثم فلا على المتطام أن هر أردع الم الكتاب – في المبعاد المطامر – يدلاً من التقرير، صحبفة الطوت على بيانات استهدام منها رأم تظلمه المحكمة المختصة الفضاء اله بتحيل التكير ... (۱۰).

تُنْسَتَانَ أَنَ المعارضة في مقدار الرسم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة (لا الها بحسب أن ترفع إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أن إلى القاضي حسب الأحسوال عملا ينص المادة 10 من القانون رقع 90 لسنة 1966 يشأن الرسوم الفضيانية، حسال أن المستارعة في أساس الانتزام يجهدأن ترفع الى المحكمة المختصة طبقا لقواعد الاختصاص القيمي.

رابعاً: أن المعارضة في مكدار الرسوم وإن كان يجوز رفعها بصحيفة (لا أن مسيماد استنتاف الحكم الصدر فيها بظل كما هو خصية عشر يوماً من تاريخ عدوره بخلاف المنازعة في أسنس الانتزام التي تستأنف خلال أربعين يوماً عملا بالتواعد العلمة.

غلامها: أن المعارضة في مقال الرسوم وإن كان يجول رأمها بصحيفة إلا أنها تستزل من الدعوى الموضوعية الصادر فيها أمر التقدير منزلة الغرع من أصله بالتسبة لمدى جوال استثناف الحكم الصادر فيها من ناحية نصاب الاستثناف ولا عسرة فني نلك بالمبنغ الوارد بأمر التقدير، أما المنازعة في أساس الانتزام فيها من تتضم القواعد العلممة في تقدير قيمة الدعوى ولا علاقة لها بالدعوى النوصوعية تصادر فيها أمر التقدير إذ هي تعد بمنابة دعوى براءة ذمة

THE STATE OF THE S

* Water & - the grown & ... & D.

اتجاه معكمة النقض الجنيم — بخصوص جوان رفع المنازعة في مقمار الرسم بصحيفة - لا يعتب عنولاً عن اتجاهما السابق في التفرقة بين المنازعة في المقدار والأساس ونلك لعدم سعوره من هيئة علمة:

197 - تسمس المسادة السرايعة مسن القلتون رقم 23 نسنة 1977 بشأن السلطة القسائية على أنه تشكل الجمعية العامة لمحكمة النقش، هيئتين بالمحكمة كسل منها أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نونيه احالها العواد الجالية والثانية المعواد المعلية وغيرها.

رإذا رأت إحسدى دوائر المحكمة العول عن مبدأ فاتونى قررته أحكام سابقة أحالست الدعوى الى الهيئة المختصة للمحكمة للفصل فيها وتصدر البيئة أحكامها بالعدول بأخلية سبعة أعضاء على الأقل.

وإذا رأت إحسدى الدوائر العدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة مسادره سبن دوالسر أغسرى أحالت الدعول إلى الهيشين مجتمعتين للقصل فيها، وتصدر الاحكام في هذه المعالمة بأخلية أربعة عشر عضواً على الأقلاد

رسفساد هذا النص الله إذا رأت إحدى دواتر سحكمة النفش العول عن مبدأ فساتوني سبق أن قررته الدائرة في أحكام سبقة فإنه يتعين عليها إحالة الدعوى الى الهيئة المختصة بالمحكمة - جنظية كانت أم معتية وتجارية و أحوال شفسية - ونتك المصل في الدعوى، وتصدر الهيئة أحكامها وانطول يأخليهة مسعة أعصاء على الأكل.

ما إذا رأت إحدى دوائر محكمة التقض طحول عن مبدأ فاتونى الدسيق أن قنررته دواتسر أغسرى بالمحكمة أحلات الدعوى إلى الهينتين البنتية والمنتية محتمحين لنفصل فيها، وتصدر أحكامها بالعول بأخلية أريعة عشر عضواً على الأقل

رينطبيق ملك على طريقة رقع المدارعة في مقدار الرسوم القضائدة نحد أن أحكساء محكمات النقص جاءت معوامراد ومستورة على التعرقة بين المعارضة على مقدار الرمسوم ومين المعارعة في المدان الالتراد، ومن أم فاله كان يتعين على الدائسيرة المختصمة التي فصدورت الحكم رقام 100 الدائسيرة المختصمة التي فصدورت الحكم رقام 1000 الدائم

* ا / ٤/١٠٠١ وما تلاه من أحكام ثجازت فيها رقع المعارضة في العقدار بصحبعة كان بتعن عليها أن تحيل الأمر إلى الهيئة العامة للعود العدبية والتجارية والأحوال الشخصية وعلى البيئة المنكورة أن أرنت الحول عن مبدبه السبق أن تصدر أحكامها بأغلبية مسعة أعصاء على الأقل أسوة بما فطته بالنمبة لأمر تقديد وسوم الشهر العقاري والتوثيق الذي صدر بشأنه عدولاً من الهيئة العسة للمسوف المنتسبة والتجارية والأحوال الشخصية والتي أجازت أنيه رقع المتازعة بعدمين بنائل أن المنازعة بعدمين أجازت أنيه رقع المتازعة بعدمينة دعوى أو بتأريز بقام الكتاب أو أمام المحضر وذلك في الطعن رقم ١٨٠ المنت ، ٣ ق بجنسة ٢٠١٦/١/٥٠١.

نما كان نلك، وكان النجاه محكمة النافس والذي أجازت فيه رفع المنازعة في مقدار الرسوم القضائية بصحيفة دعوى بالإجراءات المعنادة قد صدر من إحدى الدولار المنتية الدولار المنتية المحكمة المستقض وثع يصدر من الهيئة العامة للمواد المنتية والتجارية والأحوال الشفصية - أسوة بأوامر تقابير رسوم الشهر العقاري - النائع فإنسه لا يحد الإلجاء السابق عدولاً عن أحكام محكمة اللقض التي فرقت فيها بين المستزعة في الأصغى والمنازعة في مظار الرسوم المقضائية بخصوص طريقة رفع المستزعة على النحو السائف بسطه ولذا فإنه بتعين في تقلير تا التعمل بلحكام محكمة النقص محكمة النقص محكمة النقص على بالكام على الأمر من جديد على محكمة النقض بهينات الملكة كي تقبل كلمنها في الموضوع على يمكن القبل بأن هناك على المهنوع على يمكن القبل بأن هناك على المعنون على محكمة السابقة بهينات الملكة كي تقبل كان يصدر حكم الهيئة الملكة فإنه بتعين المائل الأحكام السابقة المحكمة النقض في النقض في النقوقة بين المعنوضة في مخدير الرسوم وبين المنازعة في المحكمة المنازعة في المحكمة المنازعة في محكمة المنازعة في المحكمة المنازعة في المحكمة المنازعة في المحكمة المنازعة المنازية المنازعة المنازعة

الموحث الثالث

المدكية المختمة بفظر المعارضة

المحكمة المنفحة في المكمة التي أصرت أمر التفدير:

۱۹۱۶ - تنص العادة ۱۸ من فقون الرسوم الفضائية رقم ۹۰ نسنة ۱۹۱۴ المحلسة مناقسرار بالسانون رقسم ۲۱ المنة ۱۹۱۵ على أنه تقدم المعارصة إلى

المحكمية التي اصدر رئيسها امن التقدير أي إلى القاضي حسب الأحوال، ويصدر الحامية التي اصدر، ويجوز استثلاث الحامية عبير، وما من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن".

رمد و هذا البنص أن المحكب المختصة بنظر المحترضة في أمر تقلير المحدوم القضائية هن المحكمة التي المحروم القضائية هن المحكمة التي المحروم المحدوث أمر التقدير سواء كانت محكمة جزئية أم ابتدائية مدنية كانت أي تجارية أو عمائية أو يبيعة استنتافية.

ولسس المسادة ١٨ من الفاتون سائف الذكر دو نص خاص وجعل المحكمة التي أصدرت أمر النقلير عن المحكمة المحتصة بنشر المعارصة فيه أيا كان مقدار المبلغ الصادر به أمر التقدير بحيث تختص المحكمة الإبلدائية بنظر المعارضة في أمسر التقدير المعارضة عن أمسر التقدير المعادر منها حتى ولو كان المبلغ الصادر به أمر التقدير يخرج عن اختصاصها القيمي، ذلك أنه ثبست العرة هذا بقيمة المبلغ الصادر به أمر التقدير.

ويناء على ما تقدم فإن المحكمة التي أصدرت أمر التقدير تكون هما المحكمة المختصبة ولاتسيا وتوعيه وقيمها ومحلها بنظر المعارضة في أمر التقدير المسكر منها، وذلك إذا كالت العلازعة في مقدار الرسوم.

104 - رئف قضب معكمة النقض بأن القاضى أو رئيس المحكمة التي أصحبرت أمر التقدير هو المعكمة التي رسم الدعوى التي أصنت عيها المحكمة ويقصد ولسو كانت دعوى قسمة يربى الرسم المستحق فيها على نصاب المحكمة، ويقصد برنيس المحكمة هذا رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، والمعارضة في هذا التكبير ترفع إلى الدائرة التي أصدر ونيسها الأمر، مدنية أو تجارية، ابتدائية أو يوصفها محكمة ثاني درجة (ا).

الديشترط افتصام السيد وزير العدل بصفته في المعارضة في أمر تقدير الرسوم:

104 - قضبت محكمة التقض بأنه توحيث أن الطعن أقبع على الماة أسباب تستعى الطاعسة بالمسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في اطبيق القساتون وفي بيان ذلك تقول إنه كأن يجب اختصام وزير العل في المعارضة وإلا لم تعالب محكمة الاستناف ذلك فإن حكمها المطعون فيه يكون معياً بما يسترجب المناه

وحيث أن هذا السندى غير سديد، ذلك أن الدعوى وقد رفعت أمام محكمة الاستثناف بالمعارضية في الأمر الصاهر من رئيس هذه المحكمة يتقدير الرسوم الاستثنافية فإن الحتم الصاهر فيها على هذا النحر لا يحد صادراً في موضوع غير تسايل السنجزية أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القالون فيها اختصام تشماص معينين حتى يستوجب على محكمة الاستثناف اغتصام وزير العدل بصفته عند ننظر هذه المبارعة ومن ثم فإن التعي بهذا السبب يكون على غير أساس".

المشازعة في أصباس الالبتزام تفضع القواعد العامبة في قبادون المرافعات:

المستارعة في نساس الاستراعة في نساس الاسترام فلتها تخصع للقواعد العامة في فسلتون الدرافعات طبقا لما استغر عليه قضاء محكمة النفس وبالتالي فإنه بطبق بنسلتها غواعد الاختصاص القيمي والمحلى الواردة في فاتون المرافعات باعتبار أبها تعتبر دعوى براءة ثمة علاية وبالتالي تخرج في عظام رفعه والاختصاص بسنظرها ومبعد نستنافها ومدي حوازه عن القراعد المعظمة للمعارصة في مقدار الرسوم الواردة عقون الرسوم العضافية وتخضع في كل دنك المواعد المقررة في فاتون الدواعد المعارفة.

⁽١) الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٨ ق جنسة ١٩٤٩/١٢/١

الماعين عرص مبارعه في قاعة الرسوم معل التناسي بالأوراق المعادد الماعين عرص مبارعه في قاعة الرسوم معل التناسي بالإجراءات المعادد السرفع الدعوي مواسعة إياها على عدم الشغال فعنه بالرسوم المعالف بها بأعبتر الله عصد المسالف الله يعلم المسلم المده في أصل التراع تهائية والانتزام المدسنانف الله يعلم المنت تنور حول أسس الانتزام بالرسم فيكون بطرها والطعن في الحكم العدد الميان تنور حول أسس الانتزام بالرسم فيكون بطرها والطعن في الحكم العدد الميان المرائدة المرائدة المدائدة المد

غروج مناز عات أوامر تقدين الرسوم المرددة بين شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وبين وزارة العمل من ولاية القضاء العادي واغتمام ورخات التحكيم بعاد

1947 - أنفست محكمة السقض بأنسه " لمنا كانت المنادة 80 من فاتون المناسبات العامة وشركات القطاع العام المسامر بالقانون رقم 19 لمنة 1947 تقضى باغتصاص عيمات التحكيم دون غيرها بالقصل في المنازعات التي نقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من نفعية وبين جهة حكومسية مركزية أو محلية أو عينة عامة أو عيكة قطاع عام أو مؤمسة علمة وكان هذا القص قد جاء من العموم بحيث بشمل كافة المنازعات يغض التقار عن طبيعستها أو موسوعها بعا بترتب عليه غروج الطعون في أوضر تكبير الرسوم الفضائية المرددة بين شركات التطاع العام أي بين إحداها وبين جهة حكومية - كنسرها مسن المنازعات الأغرى - من ولاية القضاء العلاي والمتصامي عينك التحكيم به "".

١٩٣ - كدسة فضست بسأن النص في العادة ٥٠ من القانون رقم ٩٧ العطة
 ١٩٣ - كدسة فضست بسأن القطاع العلم وشركاته - المنظمين على واقعة الدعوى - ١٩٨ أسمة

على أن يقصل في المقارّعات التي تقع بين شركات القطاع العم يعصها ويعص أو بيسن المسركة قطاع علم من تلحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلبة أو هيلة علمية أو هيسنة قطاع علم أو مؤسسة علمة من نلحية أهرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المدين في هذا القلتون، بدل على أن هيدات التحكيم تختص دون غمورها بنظر كل تراع بين الجهات سالفة البيان لأنه لا يقوم على خصومات تستعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مثارعات الأفراد أو القطاع الفاص بل تنستهي جمسيعاً قسي تتيجتها إلى جهة واحدة هي الدولة. وإذ جاء هذا النص من العمسوم بحيث يشمل كافة المنازعات يغض النظر عن طبيعتها أو موضوعها فإنه يترتب عليه خروج الطعون في أوامر تقدير الرسوم القضائية المرددة بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية - شأتها شأن العنازهات الأغرى بهستهما — مسن والإسلة القضاء الملائ واختصاص هيئات التحكيم بها إلا أن هذا الاعتصياص الرلاسي المتطئ بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته كعا لا تعسيمج عده المخالفة إجازة ولا برد عليها غيول، نما كان ثلك وكان القانون رقم ١٩٧٦ نسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي التنمية والانصال الزراعي قد نص في مثنته الأرئسي علس أن تحسول المؤسسة المصرية العامة الانتمان الزراحي والكماوني إلى مبنة عامة قابضة تكون نها شخصية اعتبارية مستقلة تسعى البنك الرئيسسي للتقمية والانتمان الزواعي... ونتبع ينوك التسليف الزراحي والتعاوني المستنبية بالمحافظات والمتشأة طيغا الأحكام الغالون رقم ١٠٥ لمسة ١٩٩٤ البك الرئيسسى وتسمى بغوك التقمية الزراعية، وتقولي شعفيق أغرامي البنك الرئيسي غسى النطاق الذي يحدد لها... وكان البين من تقرير اللجمة المشترعة من اللجمة الاقتصادية ومكتب لجنة فزراعة والري يعجلس الشعب عن مشروع هذا القانول. أن يسفوك التسليف الزراعي بالمحافظات سوف نظل بعد تغيير مسماها الى بدوك التنمية الزراعة وحدث اقتصادية تابعة البنك الرئيسي في شكل شركات مساهمة مستقلة وهي بهذه المثابة - وعلى ما جرى به قضاء عدَّه المحكمة - تعتبر من وحسدات القطساع العلم وكلتت المنتزعة المطروحة تدور بين البيثة الطاعي ويبير

١) فيس ريم ٢٧٦٨ لينة ١٧ ق جنية ١١٩٩٥/١/١٠ (١

Manuary Long. The Long.

المعسون مساء الاول ممثلاً لجهة حكومية فإن الاحتصاص بنظرها يقطة الهيئة التحكسيم دون عسيرها، وإلا حشف المحكم المطعون هذا المنظر وقضى في موضوع الدحسري فإنه يكون قد أحظاً في القانون بما يوجب نقصه دوى علجة ليحث باقى سباب الطعى ".

احتصاص هيئات التحكيم بمنازعات الرسوم مشروط باتفاق طوقى الهنازعة على التحكيم:

173 - أفنت محكمة اللفن بأن... قرط العقاد الاختصاص لهبنات التحكيم المنتسبرس عنبية في المواد 27، 90 وما يعدها من الفاتون رقم 17 امنة 1947 بسنظر المسنازعات بين الجهات سالفة البيان مو قبول أطراقه بعد وقوعه إحاليته إلى تلك البينات، ويستوي الأمر في هذا الصحد بين ما إذا كانت شركة التأمين من شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام التي يسرى عليها القالون 17.7 لمنة 1941 أو من غيرها، طائما كانت خاضعة لأحكام الفاتون وقم القالون 17.7 لمنة 1941 أو من غيرها، طائما كانت خاضعة لأحكام الفاتون وقم ما سنية 1941 بيسدار فاتون الإشراف والرقابة على الثانيين في مصر وفق ما تقصص بعد المائلية بسنور بيسن شركة المائا التأمين وهي إحدى الشركات الخاضعة لأحكام الفاتون 1 المنة 1941 على ما ملف بيقه، وبين جهة حكومية مركزية وهي وزارة العمل الطاعنة وكانت الأوراق غارة مما يقيد أن الطرفين طلبا أي فجلا إحقة السنزاع بعد وقوعه إلى هبنات التحكيم، وهي مناط اختصاصها على ما تقدم قان الاحتمساص بصطر هذه الدعوى ينعقد القضام العادي صفحيه الولاية العامة دون عبست التحكيم، وإذ خالف المحكم المطحون فه هذا التقار، وقضى بالقاء الحكم المستأنف ويسمة والمدى مناهد وقضى بالقاء الحكم المسيدانف، ويسمة ما محجه عن نظر

هوضوع الاستنفاد، فإنه يكون أد خلاف الكثرن وأحطأ في نظبيته بد يوجب نقضه على أن يكون مع النفض الإطلال^(۱).

١٦٥ - عدم افتصاص الجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع
 بمجلس الدولة بنظر المنازعة في أمر تقدير الرسوم:

تلت أنه إذا كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٠ اسنة ٤٧٢ ابشأن مجلس الدولية قلد نصت على أنه " تغنص الجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريع بالمبادء الرأى في العمائل الآتية أ ٠٠٠ ب ٠٠٠ جـ ٠٠٠ د ٠٠٠ المقازعات الستى تنشئا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المناسسات العامة أو بين المضالح العامة أو بين هذه الجهات وبعشها البحض ويكون راى الجمعية العمومية المسمى الفتوى والتشريع في هذه المتازعات ملزما الجانبيين" إلا أن رأى الجمعية المصومية المصومية لا يرقى إلى مرتبة الأحكام ولا بحوز المجبية، كما أنه لا يمنع الجهات والمصالح من اللجوع إلى القضاء للحصول على مكم أشائي قابل التنفيذ الجبرى.

197 - ونقد قضت محكمة النقض في ذلك بأن القضاء العادن - على ما عو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هو صحح الولاية العامة في نظر المنازعات المعتبية والتوارية وأن أي أيد يضعه المشرع المحد من هذه الولاية - ولا بخالف ببه أحكمام النستور - يعتبر استثناء واردا على أصل عام يهن ثم يهب عدم التوسع في المعادة 77 من القانون لا التوسع في المعادة 77 من القانون لا المستثد 1947 بتنظيم مجلس الدولة على أن " تحتص الهمسية العمومية المسعى الفياد على والمنازعات التعام المنازعات التي نقش المعادة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات العامة الوبيان ويعضها البعض ويكون وأي المحومية الصومية تقسمي الفتوى والتشريع في هذه المعارعات ويعضها المنازعات ويكون وأي المحومية الصومية تقسمي الفتوى والتشريع في هذه المعازعات

⁽١) تَفْسَ رَفَّرِ ١٠٤هُ لَمَةَ ١٣ في جَلَّمَةَ ١٢ أَخْرَارُ ١٤٠٠ ﴿ (١)

أصدر الأمر، فاتون الرسوم بنميز بذائمة وأوضاع خاصة ورسم إجراءات معينة الله المستر الأمر، فاتون الرسوم بنشأ عن تقدير الرمنوم وحدد جهات بداتها لنظر عا وعقد ثها دون غيرها الاغتصاص بنك أيا كان أطراف النراع - بتبجة بنك - عدم الفتوسية المسمى الفتوى والتشريع بنظر العدازعة عي أمر تقدير الرمنوم القضائية الأل

١٩٨ - كما أقت الجمعية العومية لقسمى القتوى والتشريع بمجلس الدولة أيضا بسأن السخالم من الرسم استحقاقا وأداء ومبلغا إنما نظم القانون إجراءاته والسخ به من اختصاص الجمعية السومية (١).

ملسزما للحانبيس أيدل على أن المشرع لم يسبغ على الصعبة الصومية الضمي العتوى واستشريع بمجنفس الدولمه والاية القصاء غي المنتزعات التي تقوم بين غروع السلطة السعادية بلك أن هذه الجمعية ليست من بين ما باللف منة القسادي بمجلس الدولة ولانتبع عدطرح المديرعات علمها الإجراءات التي رسمها فلتون المسرافعات أي اية قرائد أجرائية أقرى تقوم مقلمها وتتوغر يها معات إجراءات التعاضيس وصعاناته - وهي على هذا النحو لا تعد من جهلت القضاء أو الجهات وات الاغتصب ص النصائي وإنما تختص عط يمهمة الإقتاء في العذازعات بإبداء السرأى مسمية على ما أقصح عنه النص المالك - ولا يؤثر في ذلك ما الشقاة المشسرع على رأيها من صفة الإفرام للجانبين لأن هذا الرأى المائرم لا يتجاول هد الفستوى ولا يسرقي به نص المادة ٦٦ المشار إليها إلى مرتبة الأحكام فلا يحول الرأى الذور تبديه بشأن ما يطرح عليها حجية الأمر المقضىء ، لما كان ذلك وكان المشسرع نسم يضع - عنى أي وجه - فيدا يحول بين هذه الجهات وبين اللجوء مبطسرة إلى جهة القضاء للحصول على حكم قضائي قابل تتنفيذ الجبرى وكاتت المستازعة المطروعة هي مما تختص به جهة القضاء العادى فإن الحكم المطعون فسيه إذ فضبى بسرفض الدفع بعدم الاختصاص الولاكي يكون قد التهي إلى تثيجة منعيحة(٢),

197 - هــذا ونقت أصدرت الهمعية المعومية المسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة العديد من العتاري تؤك عدم اختصاصها بنظر العنازعة في أمر تفدير الرسوم الفضائية حيث أوردت ما يلي: الأمواد 11: 11. 14: من القانون رقم 11 نسبة 11:5 المشار إليه، تقدير الرسوم بتم بأمر يمسره رئيس المحكمة أي القاضي الذي أصدر المحكمة المحارضة في تقدير الرسوء تقدم إلى القانمي الذي

 ⁽۱) المستحدية السومانية المستمى النشاوى والتشاريع " السنة الأربس " فتوى , قم ۲۲۰ ش
 ۱۱۸۱/۱/۱۲ شامة ۱۱۸۱/۱/۱۸ مقد رقم ۲۲/۲/۱۵ مقد .

⁽٣) فقوى رقم ٢٠ ينديخ ١٩٩٢/٤/١٩ - مثلت رقم ٨٧٤/٢/٢١ جلسة ١٩٩٢/٤/١٧ .

وا الفعار فيم ١٠١ لمنة ه و حسم الله الله عنه بوسمته منتزي سقص في الله فعلت للمنتشر حمد هيم الطبعة الأراج ١٩٨١ من ٢٥.

المبحث الرابع استنفاف الحكم العامر في المعارضة

١٢٢ – ويعام الاستئناف:

مصمت المسادة ١٨ من قانون الرسوم القصائية سائف الذكر على أنه المعارضة المعارضة إلى القاضي حسب المعارضة إلى القاضي حسب الأحسرال، ويصمد المعقد ديه بعد سماع أقوال فلم الكتاب والمعارصة إذا حضر، ويجهز المستثناف المعكم في ميعاد خمسة عشر دوما من يوم صدوره وإلا منظ المحق في الطعن.

رمقساد هذا اللمن أن ميعاد استثناف الحكم المسادر في المعارضة في مقدار الرسسرم هسو خمسة عشر يوما من تاريخ مستور الحكم، أما المنازعة في أساس الالستزام بالرسم ومداه والواهم به فإتها تقضع – في ميعاد استثنافها – القواعد العاسسة في قانون المرافعات فتستأنف خلال عمسة عشر يوما إذا كانت المسازعة فسي أسساس الالستزام برسم مسادر في مادة مستُعبلة في وقتية، وتستأنف خلال أربعين يوما إذا كانت المنازعة في أساس الالتزام برسم دعوى موضوعية.

ميعاد استثناظ المعارضة في المقدار غوسة عشر يوما، أما ميعاء استثناف المكم الطامر في التظلم في أساس الالتزام أرجمين يوماً:

۱۷۰ - تضبت معقمة النفض بأن النص في الداء من قانون الرسوم الفضيطية في الداء المن قانون الرسوم الفضيطية في الداء المداء ال

المحامسة السنى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاصى حسب الاحوال ويصدر الحكيم فيها بحاسماع أقوال اللم الكناب والمحارض إذا حضره ويجوز استناف المحكم في مرعاد خمسة عشر برماً من يوم مسوره وإلا سقط الحق في الطعن أيدر - وعلى من جسرى به فضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المدازعة حول مقسدتر الرمسم السناي يصح افتضاؤه فإن القصل غهها بكون بالمعارضة في أمر الستقدير واستنتنف الحكم الصخر في تنك المعارضة بكون عي خلال خمسة عشر يومسا مسن يسوم صدورة وإلا سقط الحق فيه، أما إذا كانت المنازعة تدرر حول أسساس الالتزام بالرسم ومناه والوفاء به فإن القصل فيها يكون بسلوك إجر ءات المسراقعات العاديسة باعتبار أن هذا الطريق ينطوى على القاعدة العابية في رفع الدعاوي إلا ما استثنى ينص غاص، وهو ما لازمه أن يكون ميعد استثناف الحكم المسادر فسن دعوى المنازعة في أسلس الانتزام بالرسوم النضائية أريعين يرمأ عمسيةً بمسمى التفقيرة الأولى من العادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، ثما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أنّ الطاعن عرض منازعته في قائمة الرسوم محل النداعي بالإجسراءات للمعتادة لرفع الدعوى مؤمسة إياها على عدم الشفال ذمته بالرسوم المطالب بها باعتبار أنه كمستأنف لم يصبح المكم العبادر شده في أصل التزاع فهكسيا ولالتزام المستأتف شده بها فإنها بذك تدور حول أساس الانتزام بالرمام فيكون نظرها والطعن في الحكم الصادر فيها محكوماً بإجراءات المرافعات العادية ومسن ثم قان ميداد استنقاب المكم الصادر بتاريخ ٢٣/٢/١٩٩٨ برعصها يكون أربعيسن بومساً طسبقا تنص المعدة ١/٢٢٧ من فننون المرافعات وإذ أفام الطاعن المستنتافة في ٢٠/٢/ ١٩٩٥ غَلِنه يكون قد أقبع في المبعاد ريكون الحكم المطعون غَميه وقد غصى بسقوط المحق في الاستكناف لرفعه بعد الميدد ك حت في بطبيق القانون بعا بوجد نقضه (١).

للحكم الصادر فيها المنبعاد المبين في عدد العادة الأخيرة وإذ خالف الحكم المطعور أي أيه هذا النظر فابته يكون قد أخطأ في تطبيق العانون بما يوجب نقصه أن

المنازعات المعادة الرفع الدعوى موسساً إياما على عدم الشعال لمنته منازعات بالإجراءات المعادة الرفع الدعوى موسساً إياما على عدم الشعال لمنته منازعات بالإسلام المعالمة الرفع الدعوى موسساً إياما على عدم الشعال لمنته كلام المستقف بالرسموم المطالب بها والتزام المستقف عليهم بها، عالمها بداك تدور حول أساس الانتزام بالرسم عبدون عطرها والطعن في العدم الصندر فيها محدوس بإحدادات المدرافنات العاديات، ومن ثم عان ميعاد استنشاف الحدم الصادر فيها بالربح المدرافنات، وإذ وهمه الطاعن هي المراز المباد المباد المباد المدرافنات، وإذ وهمه الطاعن هي المراز المراز المباد المباد المستقرط المل في الاستناف الرهمة وإذ خالف المدم المحدون عبه هذا النظر ونفس فيساء المسادة المعاد المسادة الم الاستناف الرهمة بعد ميعاد الشمسة عشر بوماً المتصوص عليها أن المسادة الم الاستناف الرهمة في أمر تقدير الرسوم القضائية، فإنه يكون ف المستقرعة هي من قبيل المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية، فإنه يكون ف أخطأ فهم الواقع في الدحوى أدى به إلى النفطأ في تطريق القانون (٢٠).

١٧٢ – هذي جُوارُ استئناكُ الدكم الطاءر في الهماريثة:

المستنف المكسم الهمسادر في المعارضة في مقدار الرسوم من طعه يدرر وجودا وعدا مع الدعوى الأصلية المسادر فيها أمر التقدر فإذا كالت نلك الدعوى فليلسة للاستنفاف فأنه يجوز استنفاف الحكم المسادر في الدعارضة في أمر تقدير الرسوم المسادر فيها – أيا كان مقدار المبلغ المسادر به أمر التقدير – أب إذا كانت الدعسوى المسادر فيها أمر التقدير لا يجوز استناده، فيالنائي لا يجوز استناده، فيالنائي لا يجوز استناده، فيالنائي لا يجوز استناده،

١٧١ - كما فضيت بنَّه النص في العادة ١٧ من القانون رقع ١٠ لمنة ١٩٤٤ بالرمسوم القصينية في العواد العنتية على أنه " يجوز الذي الشأن أن يعسارص فيسي مقستال الرسوم الصائر فيها الأمر العشش إليه في العادة السابقة وتحصل المعارضة امام المحصو عند إعلان أمر التقنير أي يتقرير في ظم الكتاب لمسى شعائسية الأبسام التائية تتاريخ إعلان الأمر وفي العندة ١٨ من نفت القانون المعلة بانقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩١٤ على أنه تكنم المعارضة إلى المحكمة التي أسدر ربيسها أمر التقدير أو القاشي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقسوال قلسم الكناب والمعارض إذا حضر ويجول استكناف الحكم في ميعد خمسة عشسر يوم؛ من يوم عمدوره وإلا منقط الحق في الطعن البدل – وحلى ما جرى به فضيء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مشار الرسم الذي يصبح المتضاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير على أن يكون ميعاد استناف الحكم فيها خسة عشر يومأ أما إذا كانت تدور حول أسفى الانتزام بالرسم ومداه والوقاء به فإن وقعها إلما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العفية. لعب المسان ذلك وكن الثانيت من الأوراق أن التزاع يعور حول ما إمّا كان يستمل علسى الدعوى التي أقامها المطعون شده ربع الرسم المسبد طبقا لتمن المكتين ٧١ مسن قسانون المرافعات، ٢٠ مكروا من غلون الرسوم رقم ٩٠ تسنة ١٩٤٤ المضافة بالقالون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ تأسيساً على في الصلح قد تم في الجلسة الاولى لعظر الدعرى وقبل بدء المرافعة لم يمضع عليهة الرميم كاملا طبقا المقهوم مص المدة ١٠ من قاتون الرسوم المشقر إليه فإن المنازعة على هذا التمين تكون هسرن مسدار الرسم الذي يصبح الفتضاؤه والا يعتبن تزاعاً على أسلس الالتزام أو مده ومن مدهان الطعن فيهه مكون بطريق المعترضة في أمر التقدير المتصوص عبيه هي الدانشين ١٧ ، ١٨ من غلون الرسوم سالف الذكر ويخضع استناف

⁽۱) قطن رقم ۲۰۱۶ استه ۱۲ ق جلسة ۱۹۹۹/۲/۱۱

 ⁽۱) قطمین رقیم ۱۹۹۱ لبط ۱۹ در دولی ۱۹۹۱/۱۲/۱۲ مثل به محمد تعصیه تعصیه تعصیه تحصیه تحصیه

الدكام الصحائد في المعارضة في أمر تقلير الرسوم، لأنه ليست العيرة بالميثغ السوارد بأمسر السنفير - في جوال الاستفاق من عدمه - بل العبرة بالدعوى الاصنية الصدر فيها أمر التقلير المعارض فيه.

أسا المنازعة في أسلس الانترام بالرسم ومداه والوقاء به فإنها تخضع في جواز استنافها للفراهد الدامة في فانون المرافعات.

194 - ولقت قضت محكمة المستقض بلاه والن كان الحكم الصغر في المعارضة جائزا استثنافه بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٤ الفسس بالرسرم، (لا أن نص هذه المادة لا يجيز الاستثناف إذا كان الحكم سائراً من دائرة قضت برصفها محكمة الدرجة الثانية في المعارضة في أمر كلاير الرسم فسي دعوى سبق أن فسئت من فيها بوصفها ذاك لا في نزاع حول أسلس الانتزام بالرسم ومداه أي الوقاع به مما إشارة المنكرة الإيشاحية للقانون رقم ١٠ لسنة بالرسم ومداه أي الوقاع بكري بساوك إجراءات المرافعات المادية لا يلمعارضة في الريادات

190 - كبيا قضت بأنه امتى كان الحكم صافرا بن محكمة فيكانية بهيئة المستثنافية في ظل العادة 150 مرافعات فيل تعدينها بالعرسوم بفاتون رقم 100 لبيئة المادة 100 وقسى معارضة في أمر تقدير رسوم الدعوى فإن الحكم يكون قابلا الطحين علمية بنفس الطرق التي يطمئ بها على الحكم المسادر في الدعوى التي عمير فيها أمر تقدير الرسوم باعتباره جزوا متعماله (1).

١٧٦ - كما قضت مأن ' الطعن بالاستئناف في الحكم الصخر في المعارضة من نقدير الرسوم لا بكون معتلما إلا هيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى من أس تقدير الرسوم لا بكون معتلما إلا هيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى

١) الطمل رقع 12 أسنة 14 في مصلة ٢٤/١٤٩.

المنافع المنافع الماريق من الطعن، ولا اعتداد في عدا المعموم بقيمة العبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم واعتدار أنها على التي ينكون مدها بعداب الاستكناف، لا أن الرسم الذي يستلابه عم الكتاب فيما بجيئ لعناسبة الالتجاء الى القصاء في الله في أن الرسم الذي يستلابه عم الكتاب فيما بجيئ لعناسبة الالتجاء الى القصاء في الله بن أن خصومة تعرض عليه فيو يتواد عن هذا الطنب أو نتك الحمومة ويستا طلب أو خصومة تعرض عليه فيو يتواد عن هذا الطنب أو نتك الحمومة ويستا عنها ويمالسيتها، ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصنه الله.

١٩٧٧ - كسا قضت بأن الرسم الذي وستكنيه ظم الكتاب إلما يجيئ لمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تحرض عليه، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فإنه ينزل عنها منزلة الفرع من أصنه، ويبنى على ذلك وجسوب الترام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصدر في المنازعة فسي أمر تقدير الرسم، فلا يكون الطعن عي هذا الحكم بطريق الإستناف ممنتها (لا حيث بكرن موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق، ولا عبرة في هذا المصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم (الا).

1978 - إلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد أن المنازعة التي نظرم بيثأن الرسم الولهب أداره من قلم الكناب والمعطول عن الرسم تعابر منازعة غير بيثأن الرسم الولهب أداره من قلم الكناب والمعطول عن الرسم تعابر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المعزوجة على القضاء الذي استعلى عليه الرسم المنكون ثلك أن الرسم الذي ومناديه قلم الكناب إلما بجئ نمناسبة الالتجاء الى المنكون ثلك أن الرسم الذي ومناديه قلم الكناب إلما بجئ نمناسبة الالتجاء الى القضاء قسى طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك القصومة وينشأ عنها ويعنامينها ومن ثم قبته ينزل منها منزلة الغرع من أصله ويتجب الترام ما تقتضيه هذه التبعية عن الطعن في الحكم الصادر في المعارصة

⁽۱) قطين رقد ۱۳۰ استة ۲۵ ق بطسة ۱۹۰۲/۱۱/۱ س ۱۰ مس ۱۹۱۵. (۱) قطين رقد ۱۳۰ استة ۲۵ ق بطسة ۱۹۰۲/۱۱/۱۱ م

⁽۲) قطعن رقم ۱۰ لينة ۲۸ ي نموال شخصيه جلسة ۱۹۷۲/۲/۱ بي ۲۲ مي ۲۷۷ (۲)

هي أسر التقلير، ومن ثم فإن المحكم التسائر فيها يكون فابلاً الطعن عليه منفس الطحيق التي يطعن فيها على المحكم المسئر في الدعوى التي هندر فيها أمر تقلير الرسيم باعتباره جرءا مسهما به والا عبرة في هذا المحسوس يقيمة المبلغ الوارد هي أمر تقلير الرسوم، وكان المحكم المسئر في المعارضة في قنمة الرسوم التي استعمر ما الطعن في صدر من محكمة بندر كفر الشيخ وكان المحكم الصائر في الدعيري المجارضة في الاستناف، على محكمة كثر الشيخ الابتدائية – بهيئة الدعيري المجارضة في الاستناف، على محكمة كثر الشيخ الابتدائية – بهيئة المسئر أبي المحكم في الاستناف الذي يرفع عن الحكم الصائر المسئنافية المعارضة في المعارضة في قائمة الرسوم وهو المي تشيئات الحكم المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف الحكم المعارضة في نظرية في المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف الحكم المعارضة في تطبيقه المعارضة في تطبيقه المعارضة في قائمة الرسوم وهو المعارضة في المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف الحكم في المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف الحكم المعارضة في المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف المعارضة في المعارضة في قائمة الرسوم وهو من يشتناف المعارضة في المعارضة في المعارضة في المعارضة في قائمة الرسوم وهو المعارضة في المعارضة المعارضة في المعا

ولئن كان جواز استئناف العكم الصادر في المحارضة في المقدار يدزل ملزلة الغرم من أصله بالنصبة تلدعوي موضوع أمر التقدير إلا إن هذه القاعدة ليست مختقة:

194 - 198 أن عدد القاعدة تعد عدودها في غيمة الدعوى الأصنية الصادر في أمر التغلير المنظم فيه بمطى أنه إذا كانت فيدة عدد الدعوى شحل في حدود المصحاب الانتهائي الدحكمة بما لا يجوز معه استنف طحكم الصادر في الدحوى المورضة من المورصوعية لقلة القصاب فإنه لا يجوز استثنائه الحكم الصادر في المحارضة من المراسوعية لقلة القصاب فإنه لا يجوز استثنائه الحكم الصادر في المحارضة من المراسوعية الصادر فيها أما بنا كانت الدعوى المعاصر عبة الصادر فيها أما بنا كانت الدعوى المعاضوعة الصادر فيها أما بنا كانت الدعوى المعارض عبه لا مجوز المعتدية الصدر خلاف فيمة الدعوى نها

إذا قبلا الغرقان الحكم الصادر غيها أو كان الحكم قد قضى الحصم بكل الطلبات أو كبان المم يقض عليه بشئ أو كان الاتراع قد التهى صلحا أو انتقت المصلحة في الطعمن علمى الحكمم بهما لا يجوز معه فمنتناقه عملا بنص المغنين ١٠ ٢١١ مرافعات فإن نك لا يمنع المعارض من استثناف الحكم الصادر في المعارضة في أمسر المتغير طامعا أن قديمة الدعوى الموصوعية لا تنحل في حدود التصاب أسر المتغير طامعا أن قديمة الدعوى الموصوعية لا تنحل في حدود التصاب الاستهلني المحكمة أي أن العبرة في جزاز ابمتناف الحكم الصدر في المعارضة من عدمه بقديمة الدعوى الأصنية حتى وثر كان الحكم الصدر فيه لا يجوز استثنافه اسبب آخر خلاف القيمة.

1. 1. ونقد قضت محكمة النقض بأنه ترحيث أن الطعن أقيم على سببه ويمنو بنعى به الطاعنان على الحكم العطمون فيه الغطأ في تطبيق القانون، وفي بسبانه يقدوان أن العدادة 1. مدن القانون 1. لسنة 11. في شأن الرسوم القصنية قد أطنقت مبدأ جواز استناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر تلدير الرسوم، والتي تعد خصومة مستقة بخنصرها - من حيث القصوم والموضوع - الرسوم، والتي تعد خصومة مستقة بخنصرها - من حيث القصوم والموضوع - حدن تشك السنى معلها الدعوى العسادر بشأنها أمر تكثير الرسوم، إلا أن الحكم المطعمون فيه اعتبر الأولى تنزل من الثانية منزية المفرع من أصله، ورتب على التك عدم جواز المنتنف الحكم العمادر في المعارضة من أمر الرسوم، لحم جواز استناف الحكم العمادر في الدعوى - محل أمر التخدير - تكرنها قد التبت صفحاء بما معيه ويمنوج، نفضه.

وحيث أن قلت في معله، ذلك أنه لما كان من المفرر على عصبه عدد المحكمة أن النص التشريعي إذا ورد علماً معلماً، فلا محل المحمومة ال تقييده بدعوى ناوطة أن حسبت المحكمة منه: إذ في نلك استحداث حكم معادر عديد به يحوى ناوطة أن حسبت و تحكمة منه: إذ في نلك استحداث حكم معادر عديد به تسمى على طريق التأويل، وكلن مقاد العواد ١١، ١١، ١٨ من القانول رقم ١٠ اليميان على المناول المدمة أن المشرع حار المدمة أن المشرع حار

استنداف الدخد الصندر في المعارصة في أمر تقدير الرسوم الذي يصدره رئيس الدخلاسة أو عنصى حسب الاحوال بناء على طلب قلم الكتاب، وذاك خلال خسة عسر جوسب من يوم صدوره، وإذ ورد النص بجواز المنتناف الكالمكام علما بسع اجمعها دون أو من الاستناف على شة منها دون غيرها، فإن الحكم السطه ولى صبه أد تصلسي بعسم جوار المستنف المكبين الصغرين في معارصة الطاعنيسن في أوامر تكنير الرسوم القضائية عن الدعوى رقم ١٦٠٠ المنية ١٩٩٢ معنى كلى صوان على قول أنه وقل التبيت عذه الدعوى صدحاً فإنه استنافها بكن ممنية طابقاً نلقواعت العامة ويسرى حكم المنع عنى المعارضة في قور تكنير الرسوم عوات من أصابه، فإنه يكون قد تصبحي السنيس المشبار اليه بغير دليل، وأهدر الفاتون الفاص أصابه فإنه يكون قد تصبحي السنيس المشبار اليه بغير دليل، وأهدر الفاتون الفاص، الأمر الذي يصعه العمة بما يت في الفرض الذي من أبيله وضع الفاتون الفاص، الأمر الذي يصعه بمخالف القاتون والفطأ في عليه ما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض بمخالفة القسائرة والفطأ في عليه ما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض

مدي جنواز العلمين في المكنم الساهر من ممكمة الاستنفاف في المعارضة في المقدار:

141 - رأيسة أن المعارضية في مقدار الرسوم تكون أمام المعكمة التي أصحيرت الأمر ومن ثم فإن المعارضة في أمر تغيير الرسوم الصافر من محكمة الاستثناف تفسيتناف تفسيتم التي أمسر رئيسية أمر التقدير عملاً بنص المادة (١٨) من قاتون الرسوم القضائية سنتف رئيسية أمر التقدير عملاً بنص المادة (١٨) من قاتون الرسوم القضائية سنتف التكسر، ونسبا كان الحكم الصافر من محكمة الاستثناف هو حكماً تهاتياً ولا بجول المستنبافه لابه عمدر من محكمة الاستثناف الوسيلة الوحيدة الطبن على المستنبافه لابه عمدر من محكمة الاستثناف الموسيلة الوحيدة الطبن على

المحكم الصادر في المعارضة - هو الطعن عليه أمام محكمة النفس وبنك (ذ) المحلمة الرفت حالة من حالات الطعن على الحكم بطريق النفس ويكون مبعاد الطعن على الحكم بطريق النفس ويكون مبعاد الطعن على الحكم ستين يوماً طبقا للقواعد العشمة المغررة في الطعن على الأحكام بطريق المناف في أمر تقدير الرسوم متزل من الاصل معرفته في أمر تقدير الرسوم متزل من الاصل معرفته في أمر تقدير الرسوم متزل من الاصل معرفته في أمر تقدير الرسوم المناف من الاصل معرفته في أمر تقدير الرسوم المناف الاصل معرفته في أمر القدير الرسوم المناف المناف المعارضة في أمر القدير الرسوم المناف الاصل معرفته في أمر القدير الرسوم المناف المنا

منى جواز الطمن بالنقش في الدكم الطمر في المعارضة في مقدار الرسوم إذا كانت قبيرة الدعوي الأسلية تنذل في منود النصاب النتمائي

المحتب المحتب المحتب المحتب المعادر في المعارضة في مقدار الرسوم لا يجول المستناعة إذا كانت الدعوى الأصابية الصادر فيها أمر التقدير المعارض منه تشكل في حدود النصاب الانتهائي المحكمة، إلا قنه ثما كان المعلم الانتهائي يجور الطعن في عدرة النصاب الانتهائي يجور الطعن في نزاع خلالا قبيه يطريق النفض – أيا كانت المحكمة التي أصدرته – إذا عمن في نزاع خلالا الحكم المسر سبيق أن صدر يبن القصوم أنقسهم وحاز قوة الأمر المقضى عملا بسنص المائدة 124 مرافعات وكان المحكم المسادر في المعارضة ينزل من الدعوى الدعوى المسادر في يتمارضة أمر المنتبر منزلة القرع من أصله لذلك يجوز الطعن بالنقص في الحكم المسادر في المعارضة – إذا كانت قيمة الدعوى الاسلية تشغل في حدود التعليم المسادر في المعارضة – إذا كانت قيمة الدعوى الاسلية المغل في حدود التعليم المنتبر عن المعارضة على خلاف حكم آخر سبق أن مصر بين التصوم أنتسهم وحفز قوة الأمر المخضي،

ر) المنس رد ١٦٦٥ لمنة ١٧ ق يضة ١١١١٦ ١٩٩٩.

المبحث الخامس

تغفيذ أمر تقمير الرسوم

1۸۳ - رأيسنة أن أمسر تقديسر الرصوم الفضائية يصدر من المحكمة التي أصدرت المكم بناء على طلب قلم كتاب المحكمة، ويخن غذا الأمر المعللوب منه الرسسم (مسادة ١٦ من قانون الرسوم)، ويجوز لكوى الثائن المعارضة في مكار الرسسوم الصادر به الأمر أمام المحضر عد إعلان أمر التقدير أو لتقرير في الام الكتاب خلال ثمانية أيام من ناريخ (علان الأمر (مادة ١٧ من قانون الرسوم)).

قسبدًا نسم تتم المعارضة في مقدار الرسوم خلال الموعاد أو تمت وقصل في المعارضة بصفة نهائية أصبح أمر التقدير نهائيا وينفذ به شأته شأن المحكم تعلما بعد وضع الصيفة التنفيذية على أمر التقدير.

۱۸۴ - وناد استقر فضاء اللفض على أن " أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصبر تهائيا باستنفاذ طرق الطعن فيه أو يفواتها ولا يتقادم إلا بمضى غمسة عشر سنة من وقت أن يصبح نهائيا (١).

١٨٥ - كمسة قضت يأن "من المؤرر في قضاء هذه المحكمة أن أمر تقدير الرسوم القصائية هو بمثابة حكم بالدين يصير فهانيا باستنفاذ طرق الطون فيه أو يقوانها (١).

الحكم النمائي بإلماء أمر تقدير الرصوم لعدم استحقاق قلم الكتاب الرسم: امتناع قلم الكتاب عن ملاحقة خصوم الدعوى الكتاب الرسم: امتناع قلم الكتاب عن ملاحقة خصوم الدعوى

۱۸۲ - قضات محكمة النقض بقه ... وحدث أن معا بنده الطاعن على المعافقة القنون، ذلك أن أعر التقدير موضوع التداهى قعس القاعد واعتسباره كأنه لم يكن في المحكم رقم ۲۹۹ اسمة ۱۹۸۲ سنى سوهاج الابتدائية المعروبة طبطا والمؤيد بالإستنقاف رقم ۱۹۹ اسنة ۱۹۰ ميني سوهاج الابتدائية المعروبة سوهاج والتن كان عنا المعلم قد عمار في المطرشة التي أقامها خصوم مورثة المحكوم ضدهم في الدعوى الصادر بشأتها ذلك الأمر ولم يكن مورثه طرفأ فيه، إلا أن قضاءه بإنقام الأمر قد ابتني على عدم أستحقاق فلم الكتاب للرسوم في المعروبة المدار بها حداد، فلا يمناع سنداً التقايد، وإذ قضي الحكم المطون فيه بإلغاء المحكم المعدانية ويرفض دحواه فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

وحبث إن عنا النعى في محنه فائه أن من المقرر في فضاء عذه المحكمة أنه في المنفر المنفر المنفر المنفري أن أبطل المنتع المنفس في النتفيذ وسقط ما يكون قد تم من إجراءاته لأنه بحد إلفاء المند أو أبطقه يصبح النتفيذ غير مستد إلى مق فتسلط المسراءاته تنسيجة عنسية الزوال سنده وكان الثابت من المكم رقم ٢٩٠ لمنة المهراءاته تنسيبة عنسية الإيكانية المأمورية طبطا والمقم صورته الرسمية من الطاعبين قسه قضى بإلفاء أمر تكبير الرسوم محل منازعة التنفيذ المائلة تأسيب على عدم استحقاق الرسوم الصحرية عوا الامر، وتأبد هذا المصاء في الإستثنائه وقد عدم المنازعة المائلة تأسيب القدم عدم المنازعة المائلة تأسيب المنازعة عن الاستثنائه وقد عدم المنازعة على الاستثنائه المنازعة على الاستثنائه وقد عدم المنازة منا مفاده فقدان النصر المقومات وجوده كمند التقيذي، فلا يحق – القد الكتاب من بحد ملاحقة أي مدن خصوم طدعوى المدنر بشائلها بإجراءات القدد مواء من كسب الند عي

١٠ الطس رقم ١٠٥ سمة ٢٢ ق جسة ١٩٧٧/٢١

٣ العد قد ٣٠ سنة المسلم ١٥١١١١١ والديادي دو ١

١٨٧ – الأشكال في تنفيذ أمر تقمير الرسوم:

نما كال امر تقدير الرسوم يصبح مهنيا باستنفاذ طرق التظلم فيه أو يغونت مراعسيدها رياعد شأنه شبئ العكم تعلما تذلك فإنه يجوز الاستشكال فيه باعتبار و سندا تتعبيرا بتم التعيد بمقتضاه لتحصيل المهائغ الصائر يها الأمر.

رالأنسكال فسى تنعية أمر نقلير الرسوم بخضع القواحد العاملة في التكالات التنفيد الوقتية الراودة بقانون المرافعات فيشترط تقبول الأشكال أن يكون المطلوب بحسر ء وقتسيا لا فصسلا في أصل الحق، ويجب كذلك أن يرفع الأشكال قبل تعام المنفسيد، فسيدًا كان التنفيذ قم تم فلا يجوز بعد ذلك طلب وققه أو الاستمرار فيه، وينسترط أبضا أن يكون مبنى الأشكال أسيابا لاحقه على مسرورة أمر التقدير بهائياً.

۱۸۸ - ولقت استفر اللقه على أنه إذا أسبحت فائمة تغيير الرسوم واجهة السنفاد فإنسه يجوز المن صحر ضده أمر التغيير أن يستشكل في التنفيذ بشرط أن تكسون أسباب الأشكال الاهفة على صحور التغيية أن المحكم المسادر في التقلم منها أن فسي الاسبشناف الأن الأسباب السبقة على صحورها معظها انتظام من الأمر أن استشنفه، فيجوز المصادر صحه القائمة رفع الأشكال في تنفيذها استناداً إلى أنها لم الحن شيه أر أنها لم تصبح عهائية الحم عليها الصبحة التنفسية أو النها أم تصبح عهائية الحم غرات سبعاد التظام والاستناف أن لأنه طعن طبها فعلاً أن الاقتصام الانتزام بالوغاء أو ان مسبب احر متي كان سبب الانفصاء الاختا على تاريخ صحور القائمة، وإذا

الله المستشكل عصى بوقف التنفيذ أن ظاهر الأوراق بويد إدعاء المستشكل عَصى بوقف المستفيد (١٠). التنفيذ (١٠).

يَشْتَرَطُلُقُمُولَ الْأَشْكَالُ فَي تَنَفِيدُ أَمِرِ تَقْدِيرِ الْرَسُومِ، مِنَ الْمُلْتَزَمِ أن يبئي على نُسباب الحقة على ميرورة أمر التقدير نَمَائياً:

189 - حيث قصيل بأنه المتى أصبح أمر تقدير الرسوم القصائية واجب التقاف، جائز الاستشفال في تتفيذه واكن لا يجوز لمن صدر ضده أن يبني إشكاله إلا طلبي أسباب لاحقة على صدور الأمر أو الحكم الصادر في التظلم، أما الأسباب المسابقة على صدوره في طبع التظلم من الأمر أما المحكمة أو القاضي الذي أصدره أما

19. – عدة فضى بأنه المنزر أنه متى أصبح أمر تلاير الرسوم واجب السناذ جستر الاستشكال في تنفيذه ولكن لا يجوز امن أسدر الأمر عنده أن يهني أنسكانه إلا حبس أسباب المعندة على صدور الأمر أو إلحكم الصادر في التظلم ولفاضي التنفيذ يرصعه قاضياً للأمور المستحجنة أن يقحص هذه الاعتراضات أخذا من ظاهر المستندات فإذا استبان له أنها تتسم بطابع الجد قضى بوقف التنفيذ حتى يغمل نهائياً في موضوع النزاع (الم).

191 - كمــا قضى بقت الصدائح الغزينة إذا أصبح العام إنهائياً وكان المدعى علىه مازما في المكم بالمصاريات فإنه يجوز التتفيذ بالرسوم شده بط المتصدار فائمة شده بالرسوم (1).

عمر ألم ٢٠٠٦ سنة ١٣ ق جميم ١١/١١ إ ١٠٠١.

⁽١) يرفيع التنامسوري وعكاز في التبليق على قانون المراهمات - الطبعة الناملة من ٢٤١

 ⁽۲) التصنوى رقام ۱۲۱ لسمة ۱۹۸۲ منتجل مستقف مناهرة جسة ۱۹/۱۱/۱۱/۱۱ یر هم
 مصطفى مجدى مرجة في المرجع سالف النكر ص ۱۹۹

⁽٣) الإشكال رقد ٢٥/٢٢٧ تتابيد مستمين العمر شطسه ١٩٧٩/١٠/١٨ = مشم البه عمر جم قسلين حن ٢٥٠.

⁽²⁾ الدعسوى رقم ۱۹۸۲/۱۰۷ مستعبل مستقف القدرة بيطسة ۱۹۸۲/۱۹/۱۰ مشار البه بالمرجع المايق من ۱۹۸۱، مشار

ويترتب على رفع الإشكال وقف نتغيد أمر التكبر إلى أن يغضي في الإشكال برعصه أو بعدم غيرته أو يزوال الخصومة كمعوطها أو اعتبارها كأن ثم تكن، أو بتعطيه.

رعد استقر فضاء التقض على أن:

١٩٢ – "الانسكال الأولى العرفوع من المنتزم بالدين، أثره والله تتفيذ الحكم ولس رفيع إلى محكمة غير محتصة، الحكم بعدم المتصنص فاضى التنفيذ بنظر الأطكال وإجانته إلى محكمة الجنح، حكم غير منه الخصومة في الاشكال، مؤداه، بقاء الأثر الواقف للأشكال.").

۱۹۳ - كما قضت بأن المقرر في فضاء عدّه المحكمة قه الا بجوز أن بيني الحكم في الألبكال على المساس بحجية الحكم المستشكل في تنفيذه وهو ما يفتضي أن يكسون سبب الأشكال الذي يرقع معن يعتبر الحكم حجة عليه خير سابق على عدور الحكم المستشكل في تنفيذه سواء تمسك لديه بذلك السبب أو لم يتمسك لأنه يكون قد اندرج ضعن المطوع في الدهوى التي معدر فيها الله .

الفصل الرابع

قواعد تقدير الرصوم

⁽۱) فطس رقم ۹۲ د نسلة ۱۵ ق جاسة ۱۹۸۰/۱۸۰۰

⁽٢) العس رقم ١١١٧ لبدة ٥٠ في بيسة ٢١/٢١ (١٩٨٤

العصل الرابع

قواعد تقنير الرسوم

أقواعد تقدير الرسوم تختلف عن قواعد تقدير قيمة الدعوي

الرسوم التسبية في فقراتها السنة عشر، وهذا التقدير هو المعول عليه في حسابه الرسوم التسبية في فقراتها السنة عشر، وهذا التقدير هو المعول عليه في حسابه الرسوم التضائية، بخلاف التقدير الوارد بنص المدة ٢٧ مرافعات والدي وضع مسن أبيل تقدير فيمة الدعوى نتحديد الاختصاص ونصاب الاستثناف ومن ثم فإن أسس التقدير الواردة بنص المادة ٧٠ من قانون الرسوم تختلف عن أسس التقدير الراردة بنمادة ٢٧ مرافعات الاختلاف النفية التي يرمى اليها كل من القنونين.

ولقت جاء بالمنكرة الإيضاعية المقانون ، 9 المنة 1915 في الباب الثالث تحست عنوان في قراعد تقدير الرسوم عابلي "روعي في رضع فراعد تقدير الرسوم وذن المسوابط والاعتبارات التي رؤى أنها ذات علاقة بهذه المحكام راذاك يسبقي دائما مقبوط في القواعد المقررة في هذا القانون بهذا الثان مستقلة عن تلبك التي يتضمنها فقون المرافعات في سبيل تحديد اغتصاص المحاكم أو نصاب الاستثناف، غمجال على من القانونين مفتف عن مجال الآخر ولا حرج في اغتلاف أحساس المناهير الموصدوعة لكل منهمة لاختلاف الفية التي يقصد إليها كل من القانونين.

190 - ولقد فضت محكمة النعض بأن الأصل في نخير الدعوى المتطفة بالأراضي أن يكون باعتبار سنين ضحة لقيمة الصريبة المقرره عليها، ولا يلمأ الى نقير قمة العقار حسب المستدات إلا ادا كان الحار عبر مريوع عليه صريبه وذالك عبد المقاطة المادة ٢٠ من فاتون المرافعات المقاطة المادة ٢٠ من

القانون الحالى ولا عبرة بما ورد في العادة ٧٠ من فانون الرسوم القضائية لأن عبدا السح خاص بتقبير الرسوم وليس من شأته أن يغير الأساس الذي رسبه قسون السرافعات فسي خصوص نقبير غيمة الدعاوى المنطقة بالأراضي المديد الاختصاص وتصاب الاستناف ().

تقدر رسوم الدعاون معلومة القيمة وفقا التيمتما عند رفعها دون اعتداد بما قد يلحقما بعد ذاكمن زيادة أو نقدان:

١٩٨ - تصيت معكمة النفض بأنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة -أن الأصل في الدعاري ألبها معلومة القيمة ولا يحرج عن هذا الأصل إلا الدعاوي السكى تسرقع بطلب غير قابل للتقدير وهو لا يعتبر كذلك إلا إذا كان المعلوب معا يستعش تلدير فيمنه، وكافت المطالبة بمبلغ مقيم بالعملات الأجنبية تبعة الناك هي مطالبة بعق معلوم القيمة، وكان يبين من استقراء المواد ١٠ ٢٠ من الفاتون رقيم ١٠ السينة ١٩٤٤ المحل بالثلثون وقم ٢٦ السنة ١٩٦٥ - المنطبق على الراقع في الدعوى فإن تعيلها بظائون رقع لا نسنة ١٩٩٥ - أن رسم الدعاوي مماليسسة الكسيسة إنما يقدر حلى أساس الفنات العبينة بالمادة الأونى وفقأ تغيمتها علد رفعها دون اعتداد بما قد بلحقها من بعد من زيادة أو المعقاض، ويتم تسويته عنسي هنئة السلمل عند عندور المكم وأو عصل استثنائه ثه، فإذا ما هندر المكم الاسمئتنافي مزيداً للحكم الابتدائي استحق ثات الرسم النسبي السفيق مقدراً على سناس غليمة المعل الذي قصت به محكمة أول درجة باعتباره حكم جديد باللحق السناي رهسع عليه الاستنباس ونكرو القصاء به من جديد، لما كان ذلك وكان الحكم المطعمون عنه قد حدما هـ. النظر وحراق في تضلكه بتسوية رسوم للحكم الصادر

الاستناف رقم ١٩٥١ لسقة ١٠٥ ق القاهرة العويد للحكم الابتدائي الصادر المحكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ١٩٢١ لمسة ١٩٨٧ القاضي محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ١٩١٩ لمسة ١٩٨٧ القاضي المؤلم المربكي محسباً سعر الدولار رقت مدور الحكم الاستثافي بتاريخ ١٩ من مارس ١٩٨٩ لا على أساس قيمته وقت رفع الدعوى فإنه يكون محيباً بما يوجب بقضه (١٠).

۱۹۷ - وستورد فيما يلى قواعد تقدير الرسوم الواردة بنص المادة ۷۰ من أحسانون الرسوم المادة الملكورة ولنك على أحسانون الرسوم المادة الملكورة ولنك على التحل التالى:

أولًا: المبالغ التويطلب الصحم يصاحب المسول عليما في مساب

حيث تسلم المادة على من قانون الرسوم الفضائية على أن أيكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الأتى: أولاد على المباثغ التي يطلب الحكم بها-

الماء واقت غنت محكمة النتش بأنه ترحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن على المحكم المطعرن فيه مخافة الفاقون والقطأ في تطبيقه نلك أنه أقام فضاءه برفض الدعوى، على أمقية قام الكتاب في استصدار فائمة ثانية بالرسوم التكميلية وغسم مسيق استصدار قائمة بنتك الرسوم باعتبار أن الفائمة الأولى صدرت وفقا الستعير الطاعن نقيمة السقينة المحجوز عليها بينما صدرت الفائمة التكميلية بحد أن تحسرى قلم الكتاب عن غيمة السفينة الحجيقية والتي تبين زيلاتها عن القيمة التي غيرها الطاعن، في حين أن التزاع في الدعاوى ١٩٨، ١٩٠ ما السنة ١٩٨٢ تنفيذ مبناء بورسعيد والمستحقة عنها تلك الرسوم بدور حول صحة الحجز على

١ السين البر ٣٦٣ بنية ٣٠ ي جلسه ١٤/١/١٥٤ بن ١٩ هن ١٩٢٥

السعينة رداء لهبن قيمته ٦٥٧٨١٨,٢٢٨ جنيه ولم تكن السغينة المحجوز عليها محسلا لهذا النزاع فتغفر الرسوم القصفية رفقا لقعبة النين المتفازع عليه، دون اعسنداد بقسيمة المسفينة المحجون عليها وأنه سيق نظم الكناب استصدار فكمة بالرسوم مؤرحة ١٩٨٠/٩/١٤ بمنلغ ٢٧٢٨٤.٥٠٠ بطيه تمثل الرسوم القضائية المستهفة على الدعاوى الثلاث سالعة الذكر تم إعلامها والوقاء بقيمتها وصارت تهاسية. فسلا بحسق استمهار فانمة جديدة في الدعاوى ذاتها، وإذا اعت الحكم المطعون فيه بالرسوم الواردة بالقائمة التكميلية ذاته بكون معيبا بمخالفة القاتون والخطأ في تطبيقه بما يرجب نقضه، وحيث أن هذا لتنعي في محنه ذلك أن النص غبس المسادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ نسفة ١٩٤٤ بالرسوم الفضائية في العواد العدنسية المعسدل بالقسانون رقسم ٦٦ نسنة ١٩٦٤ على أنه تهكرن أسلس تكثير الرسسوم النسبية على الرجه الأتي: أولاد على المباتغ التي يطلب المكم بها فاتوا . . . * مقادد أن المبالغ التي يطلب المكم بها هي المحول حليها في حسلب الرسوم التسبية وأن يقدر الرسم بالنسبة للمنقولات المتنازع عليها بحسب فيمتها المتبقية السنى أجسال المشسرع لللم الكتاب الكحرى عمها، لما كان ذلك، وكان مَثَابِت من الأوراق أن مرضموع الدعاوي ٩٢، ٩٤، ٥٠ نسنة ١٩٨٢ تشي مسرها تطاعن هس علسه الحاسم عنسى الجمعسية الرطنية المبنية تلعواد العذائية بنين غاره ٣٠٢٨١٨,٢٣٨ جسيه ريمسيدة الدجسل الذي أجراه على المستقيد (جاي يتج) سستيهاء لبيدًا الدين، فتضر الرسوم بقيمة هذا الدين عملا بالفقرة أولا من الملدة ٥٠ سسالفة النكسر وإذ استصدر فتم الكتاب أمرا يتقدير الرسوم على هذا الأسلس بستاريخ ١٩٨٢/١/١٤ بمسبلغ ، ٥٥، ١٩٨٤ جنيه تم إعلام ١٩٨٢/١/١٤ بستاريخ وصحار مهانيا، علا يجوز الله مع ذلك ان يستصدر فاتمة برسوم تتعطية وإلا هُلاف

المناه المطعون فيه هذا النظر واعك بقائمة الرسوم التكميلية التي استصدرها الله الكتاب فإنه يكون معيا بمخالفة الفاتون والخطأ في تطبيقه بما يوجب تعصه ال

ثانيا: رسوم الدعاوي المتعلقة بالمقارات والمنقولات:

نستص العدة ٧٥ من غلاون الرسوم القضائية على أنه أيكول أساس سندبر الرسسوم التمسيية علسى الوجسه الآثي: أولا ١٠٠٠ ثانية؛ على قيم العدرات أو المنظرلات المنتازع فيها وفقا للأسس الانهة:

إلنسبة للأراض الزراعية المربوطة بالضربيبة:

التسمية المراضى الزراعية تكار قيمتها على أساس الثين أو القيمة التي يوضعها الطالب بحيث التقل عن الضريبة الأصناية السنوية مضروية في سبعين".

ومقدد ذك أن العبرة في تقدير رسوم الدعاري المنطقة بالأراضي الزرعية المسربوطة بالطالب بالأرزاق بحيث لا تقدل عدن الضريبة الأصفية السنوية مضروبة في سبعين، بمطي أن قلم النتاب يسدوي الرسوم علي أرجيح القيمتين الواردة بالأرزاق أو قيمة العقار حسب الضريبة، أي أن الضريبة هي العد الأوني التندير دائما،

1911 - ونقد قضت معكمة التقض بأن أورد القاتون رقم ١٠ لسلة ١٩٤١ بالمادة ٧٥ قواعد نقير الرسوم التسبية ببين في البند التي من هذه المادة اسس تقييس العقارات والمنقولات المنتازع عليها ونص بالققرة (أ) في هذا البند بعد تعديلها بالقيانين ١٩٤٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه بالنمية للأراضي الزراعية نقدر قيستها عليي أساني الشين أو القمة التي يوضعها الطالب بعدث لا نقل على الشيرية المسئوية مضمروية في سيمين، وإذ كان نص هذه الفقرة قبل تحيلها بجرى القلير غيمة الإطبان الزراعية بمالا يقل عن التضريبة المسوية مصروبة في

⁽١) الطمن رقم ١٠١٢٦ السنة ١٥ ق بطسة ١٩٩٥/١٩٢٥.

ستين وكان العشرع فد قصد بتعديل عذه القيمة – على ما أفصح عنه في المنكرة الابصينانية للقانون رئع ١٣٢ لمنية ١٩٥٧ - الاهتماء يقانون رسم الأيلولة على التركات وفاتون الإصلاح الرزاعي فإنه ينعين إعمال هذا التحيل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم النسبية على الأراسي الزراعية، أما ما تقضي به العلاة ٢١ مسر فساتون المرافعات من ان تغليل قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار سستين مستلا لقسيمة قضريهة فأن ليس من شأته أن يؤثر أني التكاور المقرر في القاتون لتعديد الرسم ثلك أن المشرع قد عدف من عدًا النص - على ما جرى به تطساء معتمسة النفض - إلى إيجاد أساس ثابت موجد في تقدير قيمة الدعاري المتطلة بالأراضي عند تحديد الاغتصاص ونصاب الاستناف والاستقرار، وهذا عو المعنى الذي حرص واضع مشروع القاتون رقم ١٠ لمنة ١٩٤٤ على تأكيده في المذكسرة المرافقة نه يقوله يبقى مفهوما أن القواعد بهذا الشأن مستقلة عن تك الستى يتضعنها فاتون المرافعات في سبيل تحديد الاغتصاص أو تصاب الاستناف لمجسال كسل مسن القائونين غير مجال الآغر ولا حرج في المتلاف أسس التقليل المخولة لكل منهما الختلاف الغاية التي يقمه إليها كل من التالونين ١٩٠٠.

* ١٠٠ - كمب قضت محكمة النفش بأن المقرر - في قضاء عذه شمعه النفسانية في النصر في المادة ٢٠٠ من الفاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المسئية المحدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه أيكون أسلس تغيير الرسوم النسبية على الرجه الآتيء أولاد ... ثقباً: على فيم المقارات أو المتقولات المستارع فسبه رفق للأسس الآتية أ - بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر فيستها طسس الثمن أو المقيمة التي بوضحها الطالب بحيث لا تكل على المضريبة السيرمة المحسروية في سبعين ... جد - بالنسبة المتراضي الزراعية الكائنة في عسب هي والأراضي الرزاعية التي لم تعرض عليه ضريبة ... بقدر الرسم عسب هي مدي والأراضي الرزاعية التي لم تعرض عليه ضريبة ... بقدر الرسم

أليدنيا على القديمة الدى يوضعها الطالب ويحا تحرى قام الكتاب عن القيمة المحبقية ويحصل الرسم على الزيادة". مقاده أن تخبير قيمة الاراصى الزراعية التي فرضت عليها ضربية توصلاً تقادير الرسوم النسبية عليها بكور، على اسلس التمسن أو القديمة الدى يوضعها الطالب حدث لا تقل عن سبعين مثل الضربية السنوية(ا).

٢٠١- كما قضت بأن المقرر في قصاء هذه المحتمة أن النص في المادة ٧٠ مسن القسائون رقبع ١٠ لمنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعيدل يتقسنتون رقسم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه ايكون أساس تقدير الرسوم التسميلية علمي توجمه الآتمن: أولاً ... ثانياً: على فيم العقارات أو المنقولات المتسازع فسيها وفقأ تنفس الآتية: أ - بالنسبة تلاراضي الزراهية تقد فيعنها علمين أسماس الثمن أو القيمة التي يوضعها انطالب بحيث لا تقل عني الضريبة المستوية المطسروية في سيعين... مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراعية التي فرضت عليها ضبريبة ترعيلاً لتقدير الرسوم النسبية عليها يكون على سيس الشمسان أو القسومة المبشى ووضعها الطالب بعيث لا تقل عن مسعين مثل الضريبة المستوية. لمسا كسن ولك وكان الثابت بالأوراق ومن تقرير الخبير المنتنب في الدعسوى أن الارض معسل الدعوى الصافر عبيا أمر التكابر لا تقع في شواهي المسمن ومربوط عليها صربية سنوية ومن لم يتمين تقدير لميمتها وعنا نلبك (أ) مسن الفقسرة ثانية من المندة ٧٠ مبالعة الذكر وإذ حالف الحكم هذا العظر وقصى بتأسيد أمر نقدير الرسوم تقسيمة الأخذ بتقيير عيمة الارس وفعأ ليظام التحريء عَيْسَه فَعَسَلاً عَسَنَ سَعَائِفَتَهُ لِنُتُلِبُ فِي الْأُورِ إِلَى يِكُونَ قَدْ خَالِفِ الْعَالَونَ وأخطأ في ئىلىيقە بىيا بىرچىپ ئ**ىس**ە⁽¹⁾.

⁽۱) المس رق ۱۵۳ منة ۲۲ ق طِنة ۲/۱/۱۲۲۱ أس ۱۸ من ۱۹

PARTYPORT OF STREET STATE OF STREET

⁽١) الطنس رفعه ۱۲ لينه ۱۲ ي بيشنه ۱۳۰۰ (۲)

مُضَمِرونِهُ في خمسة عشر.... لما كان ذلك، وكان الواقع في الدعوى التي أقامها

الطاعن والذي قدرت الرسوم عليها أنها دعوى تثبيت ملكية ولم تكن دعوى صحة

- - بالنسبة للعقارات المبنية:

تقسير عمدها على أسلس الثمن أو القيمة التي يوضعها الطالب بحيث لا ذال عسر المنتها الايجارية أنسوية المنخدة أسلما لربط الضريبة عليها مضروبة في جمعية عشر.

١٠٠٠ - ونقصد قصست محكمة التقض بأن الرسوم النسبية تحبب في عدد المحالة على أساس الثمن أو القيمة التي يوصحها الطالب للمغاوات السبيئة أو على قيمتها الابجارية السنوية المتخذة أساسا ثربط الضريبة عليها مخبروية في خصية عشر أيهما أكبر، ولا اعتداد في هذا الخصوص بالتقدر المغرر في فاتون فرض رسم الأينونة على المتركات التي مجاله غير مجال قانون الرسوم سائقه البيان، ولا حرج في ختلف أسس التلاير الموضوعية لكل منهما المنافذ الغاية التي يقمد البها على من القانونين ال

7.7 - كما قضت معكمة النفش بأن النص في المندة 7.4 من الفاتون رقم 7.4 أنسنة 1954 بالرسوم القضائية في المحواد المعنية المحدل بالقانون رقم 7.4 أسنة 1916 على أنه يكون أسس تغير الرسوم النسبية على الوجه الآتي: أولاً على العبالغ التي يطنب الحكم بها. ثانياً: على فيم العقارات أو المنقولات المتنزع فيها وفقا المنسس الآتية: (أ).... (ب) بالتعبة للعقارات المبيعة نقور قيمتها على أسساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الفاليب يحيث لا تقل عن فيمتها الأيهارية السنرية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خصمة عشر.... مقاده أن تقديم فسية الربط الضريبة عليها مضروبة في خصمة عشر.... مقاده أن تقديم فسية التي يوضحها الطائب بنفسه بشرط آلا تقل بأي حال النسبية يكون بحسب فمته التي يوضحها الطائب بنفسه بشرط آلا تقل بأي حال النسبية يكون بحسب فمته التي يوضحها الطائب بنفسه بشرط آلا تقل بأي حال النسبية يكون بحسب فمته التي يوضحها الطائب بنفسه بشرط آلا تقل بأي حال مسر الاحوال عن القيمة الأرجارية طسوية تهذا المبنى التي تربط الضربية عليها

ي ونقالا بقد شراء العظر أو إيطاله فإن تقدير الرصم النسبين ديها يحكمه بص المحدد و النظر الرسم النسبين ديها يحكمه بص المحدد و المشار إليها وإذ خالف الحكم المطعون أيه هذا النظر أو على القيمة المبيعة بنفسير الخبير الخبير الخبير المحالول في حصف الرسوم النسبية محل النزاع على القيمة المبيعة بنفسير الخبير النقال المحلول الطاعد بدعوى تثبيت الملكية وطبق على ذلك المادة ٥٠ ألى فقدرتها الثالثة بدلا من العقرة الثانية ورتب على ذلك قصاءه بإلفاء حكم محكمة أول درجه ورقض الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون(١٠).

ب... - بالنصبة للراضي غير المربوطة بالضريبة والمعدة للبداء والمنقولات:

1.7 - المسد نصت الفقرة (جس) من البند ثانيا من العادة ٢٠٠ من فاتون الرسوم الفضائية على أن البانسية للأراضي الزراعية الكائنة في ضورحي العدن، والأراضي الزراعية والأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي تم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والدياني المستحدثة التي ثم تحد قبعنها الابجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مينشيا علي القيمة التي يوضحها الطائب، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة المعقبة، يعصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز لقام الكتاب في الحالات المتصوص عليها في الفرة (هـ) بعد موافقة التسجلية أن يُطلب التكبير بمعرفة غيير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حسال مسن الأحوال، وتازم الحكومة بمصاريف الخبير إدا كانت القحة التي فدرها الخبير مساوية تتقيمة العوضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب النس، ولا يرد على أي حق شيء بن الرسوم المنفوعة، وتكون إجراءات التعيير ويهاع التشير

⁽١) الطعن إقر ٢٠٤٣ لمئة ١٢ تن جلسة ١٩٩٨/١/١٩٩٤.

⁽۱) لفس ردم ۱ غمة 21 ق أجل شمية جلمة ١٩٢٥/٥٢٨ س ٢٦ ص ١١٠٠

بلا رسم، وبحوز الصلحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن ينفق مع الم مكتاب على عليمة وتصدي التباية على ما يتم الانفاق عليه".

ومعاد بدين الغَفرة (جس) من البند ثالثياً من المادة ٧٠ ما يشيء

بالنسبة للمنقولاتن

يقسد الرسم مبدئيا على القيمة التي يوصحها الطلاب بالأوراق ثم يقوم قلم الكتاب بإجراء المُحريات عن القيمة المقيقية للمنقول ويحصل الرسم على الزيادة التي تظهر في القيمة.

٢٠٥ - وثقد استفر فضاء النقض على أن ' المنقولات المنتفزع عليها تكار بحسب قيمتها المقولاية التي أجاز المشرع نظم الكتاب التحرق عنها ١١٠٠.

الأراضي غير المربوطة بالضريبة والأراضي المعدة للبناء والأراضي الواقعة في خواجي المدن:

سيقد الرسم على القيمة اثنى يوضعها الطالب بالأوراق ثم يقوم علم الكتاب بالسنجران عن قيمتها الحقيقية ويحصل الرسم على الزيادة التي تظهر في القيمة، وفي حالة الخلاف بيم الطالب وقام الكتاب فيجوز اظم الكتاب ندب غبير المتحدير.

٣٠١ – ولقد قضت محكمة النفض بأنه المتى كان الثابت أن قام التاب - حصد تدور رسوم الدعوى لبها في تعبره للأطبان موضوع النزاع – وهي ليست فسي هسواحي المدن – إلى التحري ولم يشأ أن يطلب التقدير بمعرفة غيير وكان الحكم أد ألقى قائمة فرسوم المسنة على غياس هذه التحريات فإن الحكم الا يكون قد خالف الفاتون (١٠)

" ١٩٠٢ - كسا قضت بأن النص في العادة ٢٠٥ من القانون رقم ٩٠ اسسة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في العادة العدنية المحل بالقانون رقم ٦٠ اسسة ١٩٠٤ على فنه أيكون أسلس تغير الرسوم النسبية على الوجه التالى: أولا: على المبالغ التي بطلب الحكم بها، ثانيا: على قيم العقرات أو المعقولات المتنازع ابها وفقا للأسس الآتية: (أ): (ب)، (ج)، بالنسبة بلاراضي الزراهية الكائنة في فيواهي المدن والأراضي الزراهية التي لم تحد قيمتها الإيجازية بعد والمنفولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضعها الطالب ويعد تحري قلم الكتاب عن القيمة التي يوضعها الطالب ويعد تحري قلم الكتاب عن القيمة المستقية بحسل الرسم عن الزيادة مفاده أن تقدير قيمة الأراضي الزراهية الكائلة في ضواحي الدول المشرع ثالم الكتاب عن القيمة الكائلة في ضواحي الدول الدول المشرع ثالم الكتاب التحري عنها الرسوم النسبية بكون بحسب قيمتها المقتبة التي أجال المشرع ثالم الكتاب التحري عنها الأم

٨٠٧ - كسا فنت معكمة النقض بأن تقدير فيمة الأرض الزراعية الكائنة في حساب فسي خسراهي العدن وذلك التي لم تغرض عليها ضريبة المعول عليه في حساب الرمسوم النسبية يكسرن بحسب فيمتها المعقيقية التي أجال المشرع نظم الكتاب التحري عنها(١).

ثللثاء والنسبة لهنازعات العقوف

تصحت المحادة ١٥ من فاتون الرسوم على أن يكون أسس تقدير الرسوم التنسيبية على الوجه الاتى: أولاد د ثانيا ١٠٠ ثانيا في دعارى الحكم يصحة العنبود أو إيطالها أو قصفها تقدر قيمتها بقيمة الشي المنتازع فيه، وفي دعوى المنتزعة في عقود الدل يقر الرسم على أكبر قدة البنلين ا

⁽۱) معملی رغم ۱۰۱۳۲ لمحة ۱۵ ق بطسة ۱۹۹۸/۱۹۹۸ قرب فطین رقم ۱۸۸۷ فیمة ۲۰ ق مساح ۱۰۷۰ من ۲۳۸ ع ۱ مین ۲۳۱

⁽٢) المس . قر ١٢ نُسة ٢٣ ق جلبة ١٥/١٥/١٥ ١١ س ٢ من ١٨٨٩...

 ⁽¹⁾ الطمس رقاع ١٢٤٩ المعة ١٥ على جلمة ١٩٩١/٥/١ مثار إليه سجه عيدة عسما الدونة :
 القمة ٢٦ على ١٥٨.

⁽۲) الطبن رقم ۲۹۹۱ لسنة ۲۱ ق يطسة ۱۹۹۷/c/۲۸

٢٠٩ – ونقد غضت محكمة النقص بأن المقرر في غضاء عدد المحكمة – إن مس معتصى القعرة الثالثة من المادة ٧٠ من القانون ٩٠ لمنة ١٩٤٤ أن يقر الرسيم بالنسسية لطلب القمسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليه، مما معادد – إلى حمسه من طلب قسيخ عقد الشركة وجوب تقدر الرسوم عليه يقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطارب عسمه ١٩٠٠.

بعضيع في تقدير الرسوم بخسبية لقص بأن "طنب فسخ عند الشركة وتصفيتها يغضيع في تقدير الرسوم بخسبية لقص المندة ٢٧/١ من الفاتون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٠ الذي يجري على أن " يكون أساس تقدير الرسوم النسبية في دعاري طنب العكسم بصبحة العقود أو أبطالها أو فسقها يقومة الثمن المتثارع فيه"، غير أنه يتوسن طبيقا للمادة التاسعة من ذلك الفاتون ألا يحصل قلم الكتاب رسوما تسبية عسى أكثر من أربعمائة جنيه - زيدت إلى ألف يتقرن بقانون ١٠٠ المنة ١٩٦٤ فسراد التهست الدعوى بعكم ونضى أبها بأكثر من ١٠٠ و جنيه (الف جبية) سوى الرسسم على أسس ما حكم به، ولما كانت الدعوى قد الثبت صلما أمام محكمة الرسسة على أسس ما حكم به، ولما كانت الدعوى قد الثبت صلما أمام محكمة الرسيم على أسس أن الرسوم التمبية تصب في هذه المائة على فيمة الطلب أب على فيمة المناسرة عليه أبهما أكبر ولا اعتداد في هذا القصوص بما تضمنه أو على درجة على الشركة وتصنيتها إذ إنه يخروج هذبن المريكين من الشركة فأدية تكون قد بحصل الشركة وتصنيتها إذ إنه يخروج هذبن الشريكين من الشركة فأدية تكون قد التنسبة المناسرة المناسرة وتصنيتها إذ إنه يخروج هذبن الشريكين من الشركة فأدية تكون قد التنسبة المناسخة المناسرة المنا

(۱) تطعی کر درد استه ۲۶ بی جلسه ۱۹۲۸/۱۲/۱۷ بن ۱۹ من ۱۹۸۰ من (۱

. 711 - كما قضت محكمة التقض أيضاً بأنه "متى كان ظمدعون قد أقلموا دعواهم بطلب الحكم بإثبات القضاء شركة واحتياطيا بضبخ عند الشركة وتمسكوا في الحالتين بتعيين مصف لها لتصغبة أموائها، ثم ظل طلب القسخ معروصا عنى المحكمة حتى التهت الدعوى بالتقلق الخصوم على إنهائها صلحاء قإنه بدعين، في شدأن تقدير الرسوم المستحقة على علاه الدعوى وانتى قدم قبها الطلبان المحكمة مسبيل الكبرة - أن يؤخذ - وعلى ما تقضى به الفقرة الرابعة من المائة السابعة مدن القانون رقم ١٠ لسفة ١٩٤٤ الفاص بالرسوم القصائية ورسوم التراثيق - بأرجح الرسمين المستحقين على خذين الطنبين للخزانة (١٠).

117 - كما قضت بلكه من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة علا من القاتون رقم ، الله لمنة 1952 أن يقتر الرسم بالنسبة نظلب الناسخ بليمة الأشياء المستازع طبيها، مصبا مقاده - في خصوص طلب فسخ الشركة وجوب تقدير الرسوم طيه بليمة رأس مال الشركة الثابت في نلعد المطلوب فسفه، دون نظر السا أذا كان طلب انفسخ الذي ضعنه المدعون دعواهم قد جاء منهم نافئة أر على مسبيل القطا لأنه لا عبرة - وعلى ما جرى يه قضاء محكمة التقض - بعرمى المعصى من طلبه وما إذا كان الأما وضروريا القضاء له بالمركز القاتوني الذي المركز في حلبة إلى طلبه المحكم بها الأما علن طلبه من قبيل التوافل الذي لم يكن ذلك السركز في حلبة إلى طلبه المحكم بها المركز أن التراكل الذي المركز في حلبة إلى طلبه المحكم بها المركز أن التراكل الذي الم يكن ذلك السركز في حلبة إلى طلبه المحكم بها الأما

717 كسا قصت محكمة النفص أيضا بأن المغرر في قصاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من العادة ١٩ من الفقرين رقم ١٠ فسلة ١٩٤٤ أن يقدر الرسيم بالتعبية لطاب الفسخ بقيمة الأشياء المشارع عليها، مما مقاده في

⁽٢) الشعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ ي جنسة ١٩٦٨/١٢/١٧ بي ١٦ مين ١٠٥٤

⁽١) الطعى رقم ١٨٧٧ شعة ٥٦ ق جلسة ١٩٨١/١٩٨١

⁽٣) الطمل ربع 12 لسنة 71 ق جلسة ١٠/٥٤٠ من ٢١ م. ٢٧٠٠

خصيرا طلب فمسخ عقد الشركة وجوب تقدير الرسوم عليه يقيمة رأس مال الشركة الثابت في العد المطاوب ضحه (1).

115 كسا فضنت بنته وحبث الطعن شيم على سبب وتحد ينعي به الطاعب على سبب وتحد ينعي به الطاعب على الحكم العطعون فيه محالفة فقتون والقطأ في تطبيقه، وفي بيان المنكم فير الرسوم المتصلفية عن دعوى صحة وتعالا عك القيمة المؤرخ ١٩/٠//٥/١ المبرم بينهمة والمطعون صده الثالث على أماس حصيبهما في العقار محل العقد دون حصة الشائث أصالاً للبند الثامن من المادة ٥٠ من العادة ٥٠ المنازغ ١٩٠٠، في حين أنه كان يتعن تكبر الرسم على قيمة العقار بأكمله طبقا للقارة الثالثة من المادة ذاتها باعتبار أن الدعوى تتطفى بصحة وتقاد علد القسمة، مما يعيب الحكم ويسترجب نقضه.

رحيث أن هذه النمى سنيد، ذلك أن النص في النفرة الثالثة من المادة ٧٠ من القالون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المحل بالمقاونون رقمي ١٢ نسنة ١٩٤٩ على أن... ثالثاً: في دعارى طلب الحكم يصحة المطلود أو أبطالهما أو السخها تشر قبيتها بقيمة الشيئ المتنازع فيه معلادة وطلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة م أن رسم الدعوى التي ترفع بطلب المكم بعسمة رنفياذ عند النبية يجب أن يكون شاملاً نلكر المبين بالملك جميعه الأن طلب أحد الشركاء في المال الشائم الحكم بعسمة الملك ونفاذه وبالمتصاحبة بنصبيه المبين فيه مزداه أوز وتجنيب نصبيه الذي تم التراشي عليه وهو ما يتبني عليه عنما فرز حصص الشركاء الاخرين، أن أن التزاع يشمل المال المقسم كله والحكم الصندر بعسمة ربغياد عند القسمة يصمع التزاع بين المتقاممين في هذا العكم بالمطنع بمعرده مما يستنبع أن يكون الرسم شاملاً الكر المبين بالمطنع بمعرده مما يستنبع أن يكون الرسم شاملاً الكر المبين بالمطنع بمعرده المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنع بمعرده المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنع بمعرده المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنع بالمطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنع بمعرده المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنون فيه هذا المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمسبة المطنون فيه هذا النظر وقر الرسوم التسبية بالمطنون فيه هذا المطنون فيه هذا المطنون فيه هذا المطنون المسبه المسبة المسبة المطنون فيه هذا المسبة المسبة المسبة المسبة المطنون فيه هذا المطنون المسبة المسبة المسبة المسبة المسبة المطنون المسبة المسبة

(١) شلس رقد ٢٨١٤ لمنة ١٢ ق طِنةُ ١٨/١-٢٠

أي المعارض فيه على الدعوى محل أمر التقدير المعارض فيه على أسس فيمة حصنى أسطعين مندهما الأول والثاني دون مصة الشربك الثانث دان يكون قد أمطأ عي أطبيق القانون بما يوجب بقضه (1).

رابعاً: بالنسبة لدعاوى رهن العقار أو الهناقول:

٥ ٢٦ – فقد نصت العقار أن العنقول تعتبر قيمتها قيمة النين المراون به العقار أن المنقول".

غلوداء بالنصبة لدعاوي الريح والإيجاره

717 - فقيد نصت المادة ٢٥ من قانون الرسوم في البند خامسا على أله أفسى دعاوى الربع والإبجار والتعريض اليومى وطنب القوالد نحسب الرسوم فيها على المبيالغ المطاوية ثفاية وقت رفع الدعوى، ولا تحسب رموم على فوائد كمعور الشير ويد الحكم تحصل تتملة الرسم الذي يستحق عن تاريخ رفع الدعوى لفيية بوم صدور الحكم مواء أكان بالقول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى الرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لفاية يوم طلب التنفيذ المستحق.

سلمساء في معاوي فسخ الإيجار هالإخلاء والتسابيمه

٢١٧ – نقيد نصبت العادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند سامعا على أنه السن دعساوى فيسخ الإيجار بحسب الرسم على إيجار العدة الواردة في العند أو السيخي سنتها حسب الأحوال، أما إذا الشنطات الدعوى على طلب الإيجار والعسخ السنخي سنتها حسب الأحوال، أما إذا الشنطات الدعوى على طلب الإيجار والعسخ السندي أرجع الرسمين الشرافة، وفي خالة طلب التسليد أو الاخلاء الدي لا يتضمن فسخ الحد تعتبر الدعوى مجهولة التبعة.

(١) الطس رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٣٨١/٢/١١ س ٢٦ عند ١ من ١٣٦٦

٢١٨ - ولقعد قصت محكمة النفض بأن "طلب التسليم باعتباره غير مقر القيمة إدا كان ملحقا بطلب أصلى مقدر القيمة فإنه ينبع الطلب الأصلى فتقدر فيدة الدعوى بقيمه الطلب الأصلى وحدد").

سابعا: في معاوي الشقعة:

٢١٩ - نقصد نصب المددة ٧٥ من غانون الرسوم في البند سابها على ان دعارى طلب الشدعة في العقار تندر فيعنها باعتبار الثدن المطنوب الأغذ به، وإذا كسان النمسن العبين في العقد أو الذي تعره الكبير أكثر وتنازل طالب الشقعة عن طلبه قسبل العلم أو عرض في مكار الثمن بقي التكبير على أصله، أما إذا قبل الطالب الأغسذ بسه حسبت الرسوم على واقعة بصرف النظر عن وسم التسجيل المستحق، ويسزك على تثمن قيمة التحسينات التي يطلبها القصيم أو يترها التبير، وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أغذت وسوم الاستثناف على ما قدره المستأنف حتى واق طلب القام الحكم.

ريحسن رسم تسجيل عن طلبه إعلان الأغذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحسيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوي.

رندهسل أمانسة تعادل أبهة الرسم المشرر التدبيق محضر المملح أو الحكم السنهاني السنهاني السنهاني السنهاني المسلح أو المصلحة الشقدع، وتحصل عدّه الأدائية مع يائي رسم الدخسوى قسيل قيدها بالجدول، وإذا التهت دعوى الشقعة يمحضر عملح المصلحة الشسيع أو بحكم مهالي يثيرت الشفعة سجل منخص الدحضر أو الحكم يقلم كتاب سحكسة الابتدائسية بعير رسم وتحرر صورة عن هناً الملخص التسجيلها يرسوم

١) تطبي رهم ١٦٣٩ لينة (٥ ق بيسة -١٩٨٢)٢١.

أن المسلم على الأمانة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشغوع فيه مسجلا وإلا حصل المستحدد الأمانة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها الرسم السبي الذي كان المستحدد على عائة الحكم برفعن الدي وترد الأمانة في حالة الحكم برفعن الدعري".

ثلونا: في دعاوي قسمة المقلر:

- ٢٣٠ - تستص المسادة ٧٠ من قانون الرسوم في البند ثاملا على أنه الى دعاوى قسمة العقار يحسب الرسم على ثمن المصمة أو المصمص المراد أوراها إذا كان ثمة حصص غيرها لشركاء أخرين على الشيوع، وإذا كان المقار مشتركا بين شريكين قبط وطنب أعدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل ملهما".

تاسما: في دعاوي بيم المقار لعمم إبكان قصمته: ___

۱۹۱۱ - تستمس المسادة ۲۰۱ من قانون الرسوم في البلد ناسعا على أنه "إذا طلب المكلم بضبحة حصة في عقار مشترك ويبعه عند عدم إمكان فسعته أغذ الرسم التسبى على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع (جراءات البيع فيما عدا رسم المزاد فيمشعق عليه الرسم المبين في المادة ١٤٤.

علشواء عدد طلب فرز بسة في عقار شائع:

1717 - تستمن المسادة ٢٥ من قانون الرسوم في البند عاشرا على أنه اإذا طنب المكسم بنسعة حصة شاعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طنب المدعى عليم كثيم أو بعضهم حصتهم أيضا أخذ الرسم على المعمدين المطلوب فرراد باعتسبارها منضعة تحصة أو حصول المدعن، وإذا كان الباقي من المتار حصة شريك وإحد نُذذ الرسم في عذه المطاة على ثمن العقار كله".

製造で

الوجسة الانسى أولاً: رابسع عشر: تقو رسوم على تنقيد الأحكام والأوامر والعنسود الرسمية باعتبال القيمة التي يطلب التنقيد من أولها... مقاده أن انقيمة التي يطلب التنقيد من أولها... مقاده أن انقيمة البني يطلب التنقيد من أولها... مقاده النسبية حتى دأن كسن السنزاع قد التبهي صلحاً بين المتقاصعين الانتفاء العلة التي من أولها رأن كسن السنزاع في المورض الاخير تخصيص الرسوم المستحقة عن الدعوى وهي رئال المسارع عي المولارة بإنهاء خصومة به وتخفيفاً العبده المنقى على على المحاكم، لما كان الك، وكان المناب أن المحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه قد الحذ بنقرير الغيير فيما التهي إليه من حصاب رسوم النتفيذ لحكم الصلح المعاون فيه أساس الفراعد المعمول بها بالنسبة التكثير رسوم الدهوى وأيس على أساس الهزاعد المعمول بها بالنسبة التكثير رسوم الدهوى وأيس على أساس الهزاء من الحكم المداد التنفيذ عليه والتهي في قضائه إلى الزام المناعين بسرد ما سبق تحصيله بالزيادة من رسوم التنفيذ المحصنة من المطمون شده تنفق وأحكام أسي تقريسره رغسم أن رسسوم التنفيذ المحصنة من المطمون شده تنفق وأحكام أسي تقليد وبيا بمخالة المتنون والنطأ في تطبيقه بما ورجب نقضه الأراد المناد المنادن فاته يكون معيها بمخالة التنتون والنطأ في تطبيقه بما ورجب نقضه الأراد المناف المنادن فاته يكون معيها بمخالة التنتون والنطأ في تطبيقه بما ورجب نقضه الأراد التنفيذ المحصنة من المطمون شده تنفق وأحكام المنائية المناهدية بما ورجب نقضه الأراد المناهد المنافدة المنافد

غلهس عشره رسوم أمر تنظيم أمكام المسكمين،

۲۲۷ - نصب العادة ۷۰ من قانون الرسوم في اثبته القامين عثير على قه تقد الرسوم على أبد الرسوم على أمر تتفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به لفاية يوم محدور الرسوم على أمر تتفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به لفاية يوم محدور الامرا.

دادس عشره رسوم الدعاوى الضريبية:

٣٢٨ - القسد إنصاب العادة ٧٠ من غلنون الرسوم في غفرتها السائسة عشر على أنسه تقسدر رسوم الدعاري التي ترفع من العمول أو عليه في شأن نقدير الرباح التي تستحق عنها الصرائب باعتبار فيدة الأرباح المنتفرع عليها".

كما تصت العادة (١) من قانون الرسوم على تخفض الرسوم إلى النصف عى الأحوال الاتية ١: ١٠٠٠٠٠٠ الدعاوى التي ترفع من العمول أو عليه في شأن تقدير الترباح التي تستحل عنها الصرائب".

ومقلد نك أنه يستحق على المعازعات الضريبية التي تردع من المعول أو علميه رسوم تصبية بواقع النصف على تلي تلوياح المتنازع عليها في كل سنة من سنوات قطعن على حدة واكل طاعن على حدة.

١٣٩ – ونقط استقر قصاء النقض على احتساب الرسم على أساس اللوقيم بيبان ما قدرته لجنة الطعن وبين طلبات المعوق، ويحسب الرسم على الألف جنية الأولى منفضا إلى النصف، ويعد الحكم يسوى الرسم على ناتج الحكم وأى حساب الرسم تعتبر كل سنة مستقلة بذاتها، رسومها مستقلة عن غيرها ().

منازعات غريبية يستعق عليما رصم نحبى كأملء

٣٣٠ - وبلاهيظ أن تنفيض الرسوم المستحقة على المنازعات الطبريبية السي التصف إندا هو قاصر على مقدار الأرباح المنتازع عليها، ويترتب على ذلك أنه إذا كانت المنتزعة منصية على خلف ذلك فإنه يسحق عليها رسم نسبى كامل مثلا، ذلك:

أ - وعوى براءة النمة من الميالغ التي تطالب بهدمسلمة الضرائب.

ب - ستوطعت مسلمة ناضرانيدقي الأنضاء الضريبة بالتقائم الخسي،

جـــ - وعاوى استرداد ما دفع لمسلمة المسرشيد بدون وجه حق.

(منشور الوزارة رقع ۲۰۱ (۲۰۱ في ۲۰۱/۸/۱۲)

٣٣١ – كيفية مساب الرسوم في الطعون الغريبية:

أ - عند تقييم مسعيفة الطعن الابتدائي تعتميه الرسوم على الفارق بيم الطلبات الواردة بالصحيفة وقرار اللبغة بحد أقصى ألف جبيه بواقع رسم مخفض إلى النصف في كل سنة من سنوات الطعن على حدة ولكل طاعن على حدد، مع مراعاة أنه إذا كانت مصلحة الضرائب في الطاعة فلا يحصل منها شيئا عدلا ينص العادة (٥٠) من قانون الرسوم.

⁽¹⁾ الطعير ربير ٩ ١٠ لسلة ١٠ ﴿ جَسِنَة ١٠ ﴿ وَالْمِنْ الْمُوالِدِينَ الْمُعْالِدِينَ الْمُعْلِمُ مِنْ

أأبع غضر: رسوم التنفيذ:

٢٣٦ - نستص الدادة ٧٥ من قانون الرسوم في البند الرابع عشر على أنه تقسدر رسسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القدة التي يظلب التنفيذ من لجلها".

لقت قصبت محامة النفض بالله الرحيث أن معا يتعاد الطاعون على الحكم المطعون فسيه الفطأ في تطبيق الفاتون رفي بيان نتك بقولون أن رسوم التنفيذا تحصل على أسابين البخرة المنفذ به من الحكم ولحفا المائنين ١٤، ١٩ من الفاتون رفم ١٠ لسنة ١٩٤٤ – المحل – والا تسرى عليها قواحد النفلير الخاصة بالصلح علسي رمسوم الدعوى والمنصوص عليها في المائنين ١٠، ١٠ مكرراً من ذات القسائون إلا أن الحلم الابتدائي مزيدا بقضاء الحكم المطعون فيه استئد في فضائه يحرد رسوم التنفيذ المعليق تحصيلها من المطعون عدد الأول على ما انتهى إليه عمري المودع والذي أجرى حسابها وفق قواعد القبلح الذي تم في الدعوى وأبيري على أسلس الجزء المنفذ به من الحكم مما يعيبه ويسترجب نقضه

وحيث أن عنا النص في معله، نلك أن النص في الماء ١٩ من القاتون رام ١٠ السنة ١٩٤٤ المسائر بشأن الرموم القشائية ورموم الترثيق في المسائل المدنسية على أن المسائر بشأن الرموم القشائية ورموم الترثيق في المسائل المدنسية على أن الأاثني النزاع صلحاً بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق على عليه تطرفان في محضر البلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحصر المذكور وفقا للمادة أرحمية أو حكم تمهيدي في الموضوع لا وستحق على الدعوي إلا تصف الرموم الثابستة أو التسميية... وفي العادة ١٠ مكرراً العضافة بالقاتون رقم ١٦ نسنة الثابستة أو التسميية... وفي العادة ١٠ مكرراً العضافة بالقاتون رقم ١٦ نسنة ١٩٦٤ على قطي التعوي والا تسرك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في البائمة الأرثمي لتظر الدعوي فلا يستحق على الدعوي إلا ربح الرسم المسدد والنص في المسابدة على المسابدة المسابدة المسابدة المسابدة على المسابدة المسابدة المسابدة المسابدة المسابدة المسابدة المسابدة على المسابدة ا

دادي عشر؛ بالنسبة لمعاوي الكر:

٣٢٣ - تستمن المددة ٢٥ من فلتون الرسوم في البند حادي عشر علي أنه تقدر رسوم دعاوى الحكر بالكيمية الانبة،

إذا طلب الحكم بستقبر حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولمة النسيمة وإذا حكم فيها بتقير مبلخ معين سوى الرسم نسبها على غيمة المكر في سنة مضروبة في ٢٠٠.

إذا طلب الحكم بتقدير فيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم فسن هذه الحالة نسبيا على القيمة المطارب تكديرها أو قيمة الزيادة المطاوية في سبة مضروبة في ٢٠٠.

ثَانِي عَشَر: في عاوي ترتيب الإيراء:

177 - تسنص العبددة الآل من فاتون الرسوم في البند ثاني عشر على أبه تنسر فسيعة دعبوى ترتيب الإيراد بدعتبار الإيراد المعنوى المعنوب الحكم به مضسروبا في ١٠ إذا كان ثمدى الحياك وإذا كان منسروبا في ١٠ إذا كان ثمدى الحياك وإذا كان موقعات فسنروبا في عدد سبنه بحيث لا متجارز عثيرا.

تَالَثُ عَشَرٍ: كَيْ طَلِّبَاتُ تُوزِيعُ أُمُوالُ الْمُدِينَ:

٢٢٥ - قد عصت الفقرة الثالثة عشر من العادة ٧٥ من فقون الرسوم على العدد عدمة طشات عربين أما ال المدين عثى دائشة بحسب درجاتهم أي فسمتها بجهد فسعة غرماء باعتمار محموع العمالة التي توزع أي تضيد.

بدا قصى برهص الطعن وتأبيد القرار المطعون فيه فلا يستحق ثمة رسوم على الطاعة في الأله قد خصر دعواه إذ أن الرسوم تسوى بعد الدكم في الدعوى على بشوء ما غنى به عملا بنص المادة (١) من قانون الرسوم ولله على بشوء ما غنى به عملا بنص المادة (١) من قانون الرسوم ولله بقض المحكمة الطاعن بشئ ومن ثم فلا تستحق عليه ثمة رسوب ويكتقى بالرسم المسدد على الصحيمة إذا كان المطاعن هو المعول، اما إذا كان الماعة على مصلحة المعراقب قان الرسم حاص بالدولة ولا تنفع الدولة شنيه.

جد - إذا قصيل بعثاليات الطاعن كلها بقبول طعنه أو تغنى له بيعصبها بتحيل يشرب القسرار المعقدون عليه عضون الرسوم على الفارق بين قرار اللجنة والحكم بواقيع رسم فففض إلى النصف في كل سنة من سنوات الطعن علي حدة ولكيل طاعن على هذة باعتبار أن عنا الفارق يبثل الأرباح المنتازع عليها مع مراهاة منظوق العكم في شأن الإلزام بالمصاريف المنتازع عليها مع مراهاة منظوق العكم في شأن الإلزام بالمصاريف علد تسوية الرسوم - علما بأن المناسب من المصاريف بمثل الفارق بين قرار اللجنة والعكم.

٢٣٢ - كيفية حساب رسوم استئناذ الأحكام العادرة في الطعون الضريبية،

- أنا قضت محكمة الاستشاف برفض الاستثناف وتأبيد الحكم المستثنف قلا يستحق على الاستثناف ثمة رسوم عملا بنص المادة (٣) من فتون الرسرم محلة بانفترن ٧ م ويضيع على المستأنف الرسم المحدد على المحددة.
- الد تصبت محكمة الاستداف بالتحيل فندوى الرسوم على الفارق بين الحكم الابتدائي والحكم الاستشاص بواقع رسم مخصص إلى التصف في كل سعة من سعوات التراع على حدة ولكل طاعن على حدثـ
- حسادا قصت معكمة الاستناف بإنفاء العكم المستثنف ورفضت طعن المدول الاستداني وابنت غرار اللجنة فتي هذه العالمة تكون مصفحة الصرائب فا كسبت الدعوان ويكول العدوان قد حسر دعواد الابتدائية وحسر الاستنفاد

- أيضًا ومن ثم فإنه يستحق عليه (المعول) الرسوم المقدرة على الصحيفة
 ريتم مطالبته بها.
- و الما إذا كانت محكمة أول ترجة قد رفصت الطعن الابتدائي ثم صدر الحكم الاسمئتافي بإلقاء الحكم الابمئتائي وتعديمل قرار اللجة فإن رسوم الاستثنافي تحصل على القارق بين قرار اللجنة والحكم الاستثنافي في كل منة من سنوات تطعى على حدة وبكل طاعن على حد.

٣٣٣ – تقدير الرسوم في جنازعات الشركات __

إذا أشير تزاع بشأن جدية الشركة فيحصل رسم ثابت على طلب البات جدية الشركة، فإذا حكمت باعتبار التشاط شركة فيتم تقدير الرسم على قيمة أرباح كل شدريك بنصبة نصبيه في الشركة بواقع رسم مخدض إلى النصف في كل سنة من مستونت الطعمن على حدة ونك إذا كانت الشركة شركة نضامن، أما إذا كالت الشركة شركة نضامن، أما إذا كالت الشركة شركة تضامن، أما إذا كالت الشركة شركة تضامن، أما إذا كالت على جعلة حصة الشركاء الموصين على جعلة حصة الشركاء الموصين على خلة على عدة.

(الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٧/٢١)٠

تقدير الرصوم في مالة تصغية الشركة:

179—قضت محكمة النفض بأن الشئ المنتازع عليه في دعوى نصفية الشركة — وعلى ما جرى به في قضاء هذه المحكمة — هو مجموع أمرال الشركة المطلبوب تصنفيتها وقت طلب التصفية، لأن النصوبة لبست إلا قسمة أمرال بين المسركاء، وقسيمة هذه الأمرال هي التي تكرن موصوع السنزعة بين المصوبة وعلى أسلس هذه القيمة بيتم تقبير الدعوبي، ويثنك تكرن دعوى مطومة القيمة بيتم تقبير الدعوبي، ويثنك تكرن دعوى مطومة القيمة بستحق عليها وسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ١٩ لمسنة ١٩٤٤، وهذا الرمسم يسسنحق على قعمة أمرال الشركة الموجودة وقت طلب النصحية والمراد قبستها، وإذ كان الطلب في الدعوى الصادر بشقيا أمر تقبير الرسوم هو سعين محبوبة مصنفي لتصنفية الشركة فإن الحكم العطمون لهيه إذ اعتبر الدعوى محبوبة القيمة ويستحق عليها رسم ثابت بكرن قد خالف القانون (١٠).

⁽۱) الطعن رقد ۲۲۰ استه ۲۸ ق جلسة ۱۹۲۴/۱

٣٣٩ - قضت محكمة التنقض بأنه أوضع المشرع قواعد تقدير الرسوم

التسابية بالمكة ٧٠ من الفاتون رقع ١٠ سعة ١٩٤٤ الحاص بالرسوم القصانيه

قسى العواد المدنية وأضاف إليها الفانون ٩٣ مدة ٤٦ الفقرة السادسة عشر التي

يجسري نصها بأن تقير رسوم الدعاوي الذي ترفع من الممول أو عليه في شأن

اتقديس الأرياح الكي تستعق هنها الضرائب باعتبار قيعة الأرياح المشازع عليها

وتعن الفقرة المناصبة من العادة السائمية، من فاتون الرسوم في سنة ١٩٤٤ على

تخفيض الرصوم إلى النصف بالنسبة إلى الدهاري التي ترفع من المعول أو عليه

فسى شسأن الأريساح التي تستحق عنها الضرائب، ومفاد النوسين أن تعتبر

الاعسارى المستطقة بستقدير الأرباح التي تستحق علها الضرالب معلومة القيمة

يقرض عليها الرسم النمس على أسلس الأرياح المتنازع عليها، ذلك أن المشوع

تُراد بصبحة التصوم بنصب وضعها في هذبن القصين جميع الدعاوى التي ترفع في

شأن تقدير عذه الأرياح لا عرق بين الدحوى التي ترفع من المعول وتلك التي ترفع

مس معسلمة الضرائب ولا فرق بين مفارعة في أساس التقدير أو أعد عناصره

وبين منازعة في النشير بطريق الربط الحكمي أو بطريق التقير الفعلى وإذا كاتت

المسادة ٧٦ مسن القسائون ٩٠ سنة ١٩٤٤ تقصر الدعاوى التي تعتبر مجهولة

القسيسة ولم تصفل فيها أية صورة من المغازعات المتعلقة بتقدير الأرياح هان هذه

المستلزعات فسي جميع مسورها تتدرج في عموم الدعاوي التي ترفع في شأن هذا

لمستة ١٩٤٤ بالرمسوم القضائية في المواد المعنية المصافة بالفاتون ١٣ منة

١٩٤٦ أن العسيرة عسنه تكثير رسم الدعوى التي تُرِفع طَعَنَا في قرار اللجنة هن

يضيمة الأرباح عليها، فإذا نتاول الطعن المفارعة في تقدير أرباح المعول في عدة

سينوات قيدر الرسم عن كل سفة على حدقه ولم يستثنى من ذلك إلا حالة تطبيق

فاعدة الربط الحكمى بالنمية لبستين منوات المحاسبة إثائن التراع مي عدد الحالة

١٠٠ - كما قضت بأن أمؤدي نص البقد ٢٠ من المادة ٧٥ من القانون ٩٠

التقدير يغرض الرمم النسبى عليها باعتبارها مطومة القيمة الأ.

أكام النقض

ه ٢٣ - كسا فصلت بأنه إذ كان الثابت بالأوراق أن الشاعنين كانا ف النام الدعوى رقم ١٢ لمسة ١٩٩٤ نجارى طنطا الابنتانية بطلب الحكم بتصفة الشركة وتعبيس مصنعي لها، وقصى بجلسة ١٩٩٤/٦/٢٠ تتعيين مصفى تكون مهمت بصنيه الشركة... وتحديد جاسه ليقدم تقريره ... وهو حكم لم يعصل في موصوع الدعوى ولا تقنهي به الحصومة هها فلا تستحق باللي الرسوم ولا يحق لقام كتاب المحكمة مطائبة المدهيين بأدانها (١).

٢٣٦ - تأقدير الرسوم في حالة اعتبار الأرباح خسارة:

إذا كسان الطاعن قه طلب إلغاء الأرباح المقدرة وطلب اعتماد الأرباح لمصارة غيتم تحصيل رسم سفقض إلى النصف على الأرباح السطارب إتفادها بالإشاقة إلى الرسم الثابت على طلب اعتماد الخسارة في كل سنة من سنوات التزاع.

٢٣٧ - احتصاب الرسوم في دعاوي المنازعة الخاصة بالإيراد العامد

دعوى المنازعة في الإيراد العام تجنير دعوى معنومة نتفيمة ورسمها تسبي مخفض إلى التصف ويتعد حسب تعد ستوات الخلاف.

(كستاب الوزارة رقم ٢٣/١ - ١٩٦٣/١/٢٠ في ١٩٦٣/١/٢٠ كسمكمة فستتناف

٣٣٨ – الرسم المستحق في حالة التصالح في المنازعات الضريبية،

إذا تبه المسلح غسى الطبن الضويبي سواء غمام المعكمة الابتدائية أو أمام محكسة الاستشاف فسنواء حكمت المحكمة بإنهام الخصومة أو إلحاق محضر الصملح والسبت محستواه في محصو الجلبة فلا يستحق على الدعوى إلا الرسع المقدر علس الصحيفة على أساس أن الإجراء الذي تتخذه المحكمة بعد وصول صدورة منضر العسلح إليها هو الثهاء للخصومة وليس تصنيقا على الصلح. اسشور فرزارهٔ ۱۹۷۲/۱/۳ (۲۰) فی ۱۹۷۲/۱/۳۰).

(منشور الوزارة في ٢/٧ ١/١٠ ١٩).

⁽¹⁾ قطعن رغم ۲۵ لسلة ۲۲ في جلسة ۱۸۲/۱۲ (۱۵ من ۱۲ من ۱۸۲۱ من ۱۸۲۱

⁽١) عمر رقم ١٩٠٢ ليمة ١٢ ق يضة ١٩٩٤/٢/١٤.

لا يكسون مسئارا أمام المحكمة إلا بالنمية لتغيير الأرباح في سفة الغياس وحدما وتكسون هسمة الأرباح المتنازع عليها في هذه السعة عي المناظ عند تغير رسم الدعسوى دون مسا اعتداد بأرباح السنوات الماصية الخروجها عر الطاق المنازعة عائد كان المدول قد معرس عدة أنشطة ، معت عاعدة الربط الحكمي بالنمية الأحدما وجب ستبعاد قيمة أرباح هذا الشاط في السنوات المعضية عند تغيير الربيم الأرباع.

١٤١ - كسا فعنت بأن عردى نص العقرة ١٠ من شارة ١٩٤٠ من القاتين ١٩٤١ أن ١٩٤٠ أن المنتسبة المحل بالقاتين ١٩٤١ أن ١٩٤١ أن المنسبر الدحساوي المنسنة بنفير الأرباح التي تستمل عليها ولما منسمة القيمة يقرض عليها وسم تسبي على أساس الازياح المنتبر عليها، ولما كانت الأرباح المنتبر بين المصلحة والمعلمين عليهم أمام محكمة أول درجة عي أسي حقيقية الواقع بقد القولي بين ما قضت به لجنة العلى وما التهي إليه المناسبة ١٩٤١ ألمن المستقاد من نصوص المواد ١٩١١ ١٩٤١ من القانون ١٠ المستندة على المنسبة ١٩٤١ أن تقدير المساسريف وكسون على غير أساس المبلغ المقضى به في آخر الامر وهو المنتبر المساسريف إمام محكمة الاستثناف ولا يتعارض فتك مع نكير المصاريف أمام محكمة المرجمة الاستثناف ولا يتعارض فتك مع نكير المساريف أمام محكمة المرجمة الاستثناف سواء كان بالتأبيد المحمد النتية تقديرا مستقلا لأن الحكم الصائر في الاستثناف سواء كان بالتأبيد أو التعول بعد بعثابة حكم جديد بالحق القدى وقع عنه الاستثناف سواء كان بالتأبيد أو التعول بعد بعثابة حكم جديد بالحق القدى وقع عنه الاستثناف الديارا.

11 - كسا قضت بأنه أمؤدى نص المادتين 17/1، 74 من القانون 11 مسئة 1979 أن ضمريهة الأرباح السنجارية أن نفرض على ما تنتجه شركات التضميمان مسن أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشمركة تعادل حصته غيها مما منتصاه أن الشريك في شركة التصلمن يعتبر في مراجهة مصلحة الضرائب هو قمعول وهي المسئول شخصيا عن الضريبة، ومقاد

والله أن فانون الضرائب لا يعند بعقد شركة التضامن كسبب فانونى الازام الشريك المنتضامن بالضريبة، وإنما السبب في الترامه هو القانون الذي حمله في الاصب هيء تقدم الأغرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا – وافره له سبيل طعه بحيث نصحة نصحة للاعراء بسبيها عن الشريك الاحر فبقدر الرسم بالطلبات المعلومة القسيمة لكبل شريك على حدة – وإذ خانف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى القسيمة لكبل شريك على حدة – وإذ خانف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى عليم تقدير رسم واحد ثما تعققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أغطا في تطبيق المنتون الله يكون قد أغطا في

٣٤٢ - كما قضت يأته الاممل في الاعارى - وعلى ما جرى به فضاء هذه المعقمسة - أنها مطومة القيمة، ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوي التي ترفع بطلب غيير غابل للتقدير وهي لا تعنير كذك إلا إذا كان المطنوب فيها معا يتطر تقديس فيمسته، ولمساكان الثابت في الأوراق أن النزاع في الدعوى التي ألامتها المؤسسية المطميون ضبعها لبح يتنبول مقبار العمولات المعددة المقدار والتي كقاصباها مستدريق الإعلانسات بل اقتصر على مة إذا كانت تك السولات تخصيم المضريبة الأرباح التجارية والمستاهية ام تضريبة كسب العسر البن ثم يكون اللزاع غَد شحصر في تكرق بين غَيمة ضريبة كسب الصل المستحقة عليها وبالتالي تعتبر الدعسوى معومسة القسيمة فتخضع نرسم نسبى على عذر اطرق بين مقدار حاتين الضربيتين، ولا رجه لما تسملت به الطاعثة من اعتبار دعوى المؤسسة مطومة القسيمة وتقسد بمقسدار المعولات الخاضعة تلضريبة إعمالا للمن المقرة ١٦ من المسادة ٧٠ مسن القسانون رقع ٩٠ لسمة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المعدلة بالتقسانون رقع ٩٢ السنة ١٩٤٦، ذلك أن تنك الفقرة من المادة المشار البها والد نصت على قله تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأريساح السشى تستعق عنها الضرائب باعتبار فبعة الأرباح المشازع عديها الفك علمت علمي أن منفط إعمال حكمها هو وجود نزاع على مقدار الارباح الحاصعة التضريبية، وإذ كان الثابت في الأوراق أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها لم يثر فسيها نزاع حول معدار العمولات النئي تقاضاها معدوبو الإعلامات بالمحصر البراح

ر ﴿) المعلى رائم ١٩٤٤ لمنة ٦٨ ق جلسة ١٦١/ ١٩٧٥ من ٢٥ من ١٩٤٥.

⁽٢) على رقم ١١٤ فيدة ٢٧ جلسة ١٩٧٥/٢/٢١ س ٢١ من ١٦٠ ويلاحظ فن هذا المحكم مستن السبل السمعتيل الوارد بالقالون ١٩/٢ على عمل السنة (٦) عن غلون الرسام و دشي التعبوب أن السكم المساسر بالنابي حكما مكملا المحكم الانتخاص ولا تستمين عنه أمة رسام.

⁽۱) قطس، در ۲۰ د استهٔ ۲۲ تی چنه ۱۹۲۸/۱۲/۱۹ س ۲۹ من ۱۹۹۸

فيها على بوع الصربية التي تخصع لها نك الصولات، فقها لا تخضع لحكم النص مبالف الذكر، ثما كان ما نضع وكفن الحكم العطون فيه قد خطف عذا النظر وأقلم قصاءه على أن دعوى المؤسسة المطعون شدها تعتبر غير مقرة القيمة وتخضع الرسم الذبت فإنه يكرن قد نقطاً في القانون (١٠).

الفصال الأمس تقادم الرصوم القضائية

⁽١) الطس رقد ٢٧ منة ٢٦ ق جمه ٥/١/١٩٧٩ س ٢ عد ١ من ٢٧٧.

تقاده الرسوم القضائية

١٤٤ - تنص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى على أنه

١ - تستقاعد يستلائ مبنوات الضرائب والرسوم المستحقة نادولة، ويبدأ سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تسستحق عسنها، وفي الرسوم السبنحقة عن الأرواق القصائية من تسلريخ السنهاء المسرافعة في الدعوى التي حررت في شائها عذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذ. لم تحصل مرافعة.

 ﴿ وَمِسْتَقَادُم بِسِتُلاتُ مُستَوات أَيضَسا الْحق في المطالبة برد الطبراكب والرسوم التي تقمت يغير حق، ويبدأ سريان التقادم من بوم نقعها.

٣ - ولا تعلى الأحكمام السمايقة بأعكام التصوص الواراءة في القرائين الخاصة".

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٣ يشأن تقامم الغرائب والرسوم!'

و ٢٤٠ - مستور هسذا القاتون بشأن تقلام الطورائب والرسوم من أربعة مواد على النجور التالي:

هُ اللهُ (١): تتقادم بقدس سنوات الضرائب والرسوم المستملة للنولة أو الأي شفس اعتباري عام ما لم ينص القانون على ماة أطول.

هامة (٢): بيدا سريان تقادم المحق في المطالبة برد المضرائب والرسوم الستى دفست بغير حتى من بوم دفعها إلا إنا الهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات التخديد الجهة التي قامت بالتحصيل غيداً التقادم من تاريخ لخطار المعول بحقة في الرد بموجب كتاب موصى عليه.

⁽¹⁾ مستر الصانون ۱٬۱ شنة ۱۹۵۲ بشأن تقلم الصرات و الرحوء و شر عاونانع المصرية في ۱۹۵۲/۱۲۲ - تعدد ۱۰۲ مگرو

مادة (٣): يعتبر تتبيها قاطعها المنقلام أو راد الضرائب والرسوم راعلامات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى العمول أو من يخرب عبه فاتونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

ماعة (١): على رئيس مجلس الوزراء والورراء كل قوما يخصه تنفيذ غيثا القيانون، ويعميل بنه منان تاريخ نشرة في الجريدة الرسبية:

ومفساد ذلك أنه اعتبار من ١٩٥٣/١٢/٢٦ - وهو تتريخ نشر الذاتون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٧ بالجريدة الرسمية أسبح هذا الفاتون - باعتباره فاتونا خاصا - هو القاتون اتراجب التطبيق بشأن تقادم الضرائب والرسوم.

رائسه غسرق الذا القالون بين مدة سقوط حق الدولة في العطائبة بالنفرائب
والرسسوم بجعلها خمص سنوات، وبين مدة سقوط حق الأقراد في العطائبة برد
الطسسرانيه والرسسوم الستى دفعت بغير حق بجعلها ثلاث سقوات من تغريخ الدفع
ولفلسك فإننا نتازل أوم يلى سفرط الرسوم القضائية بالتقادم الغمس في المبعث
الأول السم سفوط الحق في المطالبة برد الرسوم بالتقادم الثلاثي وذلك على التحو
التبالي بسطه.

المبحث الأول

سقوط الرسوم القضائية بالتقامم اأخهس

٣٤٦ - نقب نصبت المادة (١) من التادن رقم ١٩٥٦ نمنة ١٩٥٩ بشأن تقسادم الفسرائي والرسوم على أنه التقادم بقسى ستوات تضراب والرسوم المعادم المعسنانة للدرنسة أو الأي شسخص احتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول!.

ونفسد عصب محكمية النفص بأن الرسوم القضائية هي توع من الرسوم المستحفة الدونة فقد حل عن مداولها وعمودها وإذ تصت الدادة ۲۲۷ من القانون المستحفة الدونة فقد حل عن مداولها وعمودها وإذ تصت الدادة ۲۲۷ من القانون المستحف المدين فسي عسدر الفقرة الاولى منه على قله المتقادم بتكان معوان دادة التعالم والرسسوم المستحفة المدورة ألى من سنة الأولى على وعلى الرسوم القضائية على أن يبدأ الرسوم القضائية على أن يبدأ

وأسريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من ثهابة السنة التي تستحق عنها وقسى الرسسوم المستحقة عن الأوراق القصائية من تاريخ التهاء المرافعة في الدعسوى التي حررت في شقها عده الأوراق أي من تاريخ تحريرها إدا لم تحس مسرافعة أم جاء القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ ويص في العدة الأولى منه على أنبه الستقادم ينعس ستوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أوالأي شحص اعتسبارى عاد ما لم ينص القائري على مدة نطول " وأقصحت المنكرة الإيمسمية الهسنا القالون عن علة هذا التحيل الطارئ على مدة التقالم ومداه بقولها وتقصى القساحدة العامسة في القانون المنتى بنقائم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بستانات مسترات، ريمستثني من دنك ما نص عليه في قرانين خاصة، وقد سارت القوقوسن الخاصة طي تحديد مدة التقادم يخمس سنوات مراعاة لضغط العمل مما يهدد حقوق الخزائة العامة بالضباع إذا كانت مدة التقادم ألل من خمس سنوات وتحقيها نهيده الغايسة وتسموية بين المعولين اللين يخضعون المختلف أنواخ التضميرات والرسوم رؤى تحيم النص يحيث يشمل كاقة ألواع الضرائب والرسوم المستحقة الدولة أو الأي شخص اعتباري عام تعين القول بأنه من تاريخ العمر بهستًا القبائرن فيس ١٩٥٢/١٢/٢٦ ويحكم عمومة وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس ستوات بعد أن كانت كنقائم بثلاث ستراث (١٠).

٢٤٧ – بماية سريان عدة التقامم المُعسر،

القدد تصدت المائدة ١/٢٧٧ من القانون المعنى على أنه ٥٠٠٠ بيداً صريان السنتادم ٥٠٠٠ فيي الرسيوم المعسبنطة عن الأوراق القضائية من تاريخ الشهام العراقعة في الدعوى التي حررت في شأتها هذه الأوراق.

وممسا هنو جديس بالذكسر أن القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن نقائم الشسرائب والرسوم ثم ينسخ أحكام المادة ٢٧٧ مدنى إلا غيما ينطق بعدة سقوط هناق الدولسة في العطائية بالضرائب والرسوم حيث أصبحت مدة المقوط خمس

 ⁽¹⁾ تعنى جندة ١٩١٢/٢/٢ ~ و نفض م ١٧٠ ~ - - ٥٠ مثار اليه يعوف الأستاذ كمال عبد العرير مثنى جندة ١٩٢٧/٢/١ من ٢٨ مثنى الإشارة اليه عن ١٩٢٧/٢/١ وأيضا المثمل رقم ١٩٥٩ أسلة ١٤ ق جندة ١٩٢٧/٢/١ من ٢٨ ص ١٨٥

مستوات بسدًلا مسن ثلاث سنوات، أما غيما يتعلق ببداية مدة التقام فهي تبدأ من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى طبقا لنص المادة ١/٢٧٧ من القانون المدني.

وهذا الحكم الوارد بنص العادة ١/٢٧٧ من القانون العدني بتعشى مع نص العدادة ١٤ مدن الدارن الرسسوم القضائية بعد التعديل الوارد بالقانون ٧ لمنة مهمادة ١٩٩٥ والسنى تسمس علمي أنه تيازم العدى بأناء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة الدعرى إلى تتم الكتاب، كما بازم بأناء ما يستحق عنها من رسوم أثناء بقسرها وحتى تاريح فقل بغب المرافعة قبها، وتصبح الرسوم تتزلما على الطرف الدى الزمة الحكم بمصروفات الدعرى وتتم تسويتها على عدا الأسس، ولا يحول الاستداف دون تحصيل هذه الرسوم ، . . .

ومعد دلك أن مدة نقائم المسرائب والرسوم تبدأ من تاريخ قفل باب العرافعة ومستور الحكم بتحث الشخص المازم ومستور الحكم بتحث الشخص المازم بالمصاريف ومنها الرسوم ونتم تصوية الرسوم على هذا الأساس، ومن تم فإته بتعيمان على قلم الكتاب عقب صنور الحكم مباشرة تبوية الرسوم واستصدار أمر تتيرن على قلم الكتاب عقب صنور الحكم مباشرة تبوية الرسوم واستصدار أمر تتيرن بها ضد من الزمه الحكم بالمصروفات.

راذا كاتست السعكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم المسورية الفقرة الثانية مسن المسادة 1 مسن الفاتون رقم 10 نسنة 1914 بالرسوم القضائية ورسوم التراسيق فسي المواد المعلية، ونفك فيما تضميته من أن الطعن في المعكم بطريقة الاسستناف لا يحسول دون تحصييل الرسوم القضائية معن حكم ابتدائيا بالزامه بهسالاً؛ بعسا مفساده الله ينعن على تتم الكتب تسوية الرسوم على صوء الحكم السنهائي العسادر في الدعوى وفلك بعد استنفاد طرق الطعن في الحكم أن يقوات مراجسيده إلا أتنا - مع فلك - ترى أنه يتعين على القام كتب المحتكم المختصة فسور المحكم في الدعوى تسوية وسومها واستصدار أوامر التقدير صد من السزمه المحكم بالمصروفات ورعلان أوامر التقدير لقطع مدة التقادي، فإنا ما قصيح السزمه المحكم بالمصروفات ورعلان أوامر التقدير المحكم بالمصروفات ورعلان أوامر التقدير القطع مدة التقادي، فإنا ما قصيح

و المستنفذ على الطعن فيه أو بقوات مواعدها، كان لقلم الكتاب تنفيد المستنفذ على المستنفذ الكتاب تنفيد الأحكام التهائية المستنفذ الرسوم على ضوء الأحكام التهائية

" فَلَسْكَ أَنْ الرَّسْسُومِ تَسْفُطُ بَالْمُقَادِمِ الْخَمِينِ وَإِذَا لَمْ يَقُمَ فَلَمَ الْكُتَابِ وَعَلَال مِن "السرّمة الحكم بالمصروفات بأوامر التقدير الصخرة ضده التظارا لصدور الحكم هي إذا الأسسة تنافي - الذي في تطول مدة القصل فيه إلى سنوات عديدة - على مؤدى ـنك. مستوط الرمسوم المستحه على الدعوى الابتدائية بالتقائم الحمس، ومن ثم فإنه يتعيسن عنسى تقلم تكتاب استصدار الأوامر التغدير صد من أنزمه الجكم الابتدائي بالمصروفات وإعلان ناله الأراس عل خمس سنوات - قطع لمدة التقادم - فإذ، ما أصبيح الحكم تهاديا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بقوات مواعيدها كان على قلم الكتاب تعوية الرسوم وتحصينها على ضوء الحكم النهائي والا يقدح في دلك القول يأن عنك منتع من تعصيل الرسوم يتمثل في استناف الحكم تطبيقا لحكم المحكمة الدستورية سائف الذكر إذ أن ذلك مردود عليه بأنه قد يصدر الحكم في الاستثناف مزيدا لمكم أرق درجة بما مفاده عدم استحقاق رسوم عنى الاستكناف عملا بنص المسادة (٣) من قنانون الرسوم معلة بالقانون ٩٥/٧ وفي هذه العالة تكون الرسسوم المستحقة على الدعوى الابتدائية أد سقطت بالتقادم المعس لعم وجود إجراء قاطع تلتقام.

١٤٨ - إعلان أمر التقمير قاطع لمدة التقامم:

بالإعتباغة إلى الأسباب القاطعة لعدة التقادم الواردة بالعادة ٢٨٣ من الفاتون للمدنسي فسيان العسائدة (٣) من الفاتون رقم ٢٤٦ لمسنة ١٩٥٧ أقد نصبت على أنه وعسر نتيسيها فاطعسا للسنفادم أوراد المعسرات والرمسوم وإعلادت العطائبة والاختسارات إذا مسلم تحديما إلى المعول أو من شوب عده عاتوما أو أرسان إليه بكتاب مرصى عنده بطم الوصول ".

⁽۱) قطعی رئم ۱۲۹ فسه ۱۸ ق مسوریه مجلسة ۱۹۹۸/۱۹۹۳ النشور بالمورده الوسعیة الد - الی ۵ ۱۹۹۸/۱

٢٤٩ - ولقد فضيت محكمة المستنى يسأن تعتبر إجراءات قطع التقام المعامدوس عليه في المستدة الثالثة من الماتون ١٤٦ لمنة ١٩٥٣ مكمنة للاجراءات الفاطعة لتفادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في ثلث ما ورد فيها في

معتبر عاطعا للتقادم وعقا لحكم المادة الثائثة بمثقة التكر الثاء

طلب الإعقاء المقدم إلى لجفة المساعدة القصائية لا يقطع تقادم الرسوم:

القائرن المدمى أو في القواتين الحاصة ومن ثم فإن إعلان قائمة الرسوم القضائية

معن الرسوم ولو انتهى الأمر إلى قبولة لا يعنى الإجراءات القضائية التى نقطع النقادم بد نيس فيه معنى العطائية الكضائية أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى وإنها المحكمة المرفوع أمامها الدعوى وإنها المحكمة المرفوع أمامها الدعوى وإنها ويسرر النماس بالإعفاء من الرسم قمسيد، كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذي يقطع الثقادم لالله يشترط على هذا التنبيه أن يشتمل على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع نتبيه بالرفاء بالدين "".

التظلم من أمر التقدير لا يقطع عدة التقادي

101 - قضت محكمة النقض بان ارفع العطون عليه تظلما من أمر التقلير ليس من شأته قطع التقدم الأن النظام صافراً من المدين وليس من الدائن وطالما لم يصدر من العدير إقرار صريح أو ضمني بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على النظام الصادر من المطون عليه، وإذ رئب الحكم على ما تقدم محوط الحق

يكن المحاف به بالرسوم محل التزاع بالتابع الله ينون مستهدا ويسبس سعرب يسبيي الطعن على غير أساس^(۱).

هته يكون أهر تقديم الرصوم القضائية بمثابة حكم بالدين ويسقط بالتقائم الطويل:

والنبين بعدر نبائيا بستغاد طرق الطعن فيه أو بعواتها، ومداد نص المدادة ٥٨٥/ النبين بعدر نبائيا بستغاد طرق الطعن فيه أو بعواتها، ومداد نص المدادة ٥٨٥/ ٢ من القاتون المعنى أنه إذا صدر حكم تهالى بالدين أيا كانت مدة القالام السابق أي الله لا يتقادم إلا بالقضاء خدس حشر مسة من وقت صدور الحكم، وإذ كان الثابت من الأوراق أنه حكم في الدعوى رقم ٥٠٠٠ بتاريخ ١٩٢١/١٠/١ وصدر أمر تتحديد الرسوم المستحقة عليها في ١٩٢١/٧/١ وأعلن العظمون عليه بتاريخ ١٩٢١/١٠/١ فعمارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٢١/١١/١ بستوط حقه في المعارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٢١/١١/١ بستوط حقه في المعارض فيه وحمار هذا الحكم نهائيا بعدم استثلافه ومن ثم فقد أصبح هذا الأمر نهائها وتكون مدة النصس عشرة سنة العقورة المتانية في هذه المعالة لم تشقش متى تاريخ الشروع في التقيد قبل رقع الدعوى الحائية في سنة المعالدة لم تشقش متى تاريخ الشروع في التقيد قبل رقع الدعوى الحائية في سنة بثلاث ستوات ورتب على ناك فضاءه بمستوط العلى في المطالبة بالرسوم القضائية بالرسوم القضائية بالرسوم القضائية المناش معل التزاع، فإنه يكون فك ألهما في تطبيق القاتون (١٠٠٠).

⁽۱) الفعن رقب ۲۲ لينة ٥٥ في جلسة ١٥/٢/٢/٨ عن جاء ١٩٢/٢/١ - و عدمن م) حس رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق جدة ١٩٢/٢/١ سن ٨١ من ٨١هـ (٢)

[&]quot; الصديرية (1 - سم) ل ينسم ٢/د/١٩٧٧ من ١٨٠ من ١٠٠٠

⁽١) فضن رقم ٢٢) لينة ٥٥ ق جلسة ٢٨/٢/٢٢ س ده عند ١ من ١٥٥٠

⁽٣) تقسص جنسة ١/١٩٢٧/٢ - م عسمي م ١٩٠٠ - ١٨٥ مثار اليه عدلت الأسداء الدين العريز سائف تذكر من ١١٦٨ وما يحمة.

المبحث الثاني

حقوط العق في ود الرحوم التي دفعت مغير حق بالتقادم الثلاثي

۱۹۳ - نك نصب المددة ۲/۲۷۷ من تقانون المدنى على أن 'ويتقادم بثلاث سنوات أيصاً الحق في المطالبة برد الشراف والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها".

كسب نصبت المسادة (٣) مبن القاترن رقع ١٤٦ لسنة ١٩٥١ بشأى نقادم الضبرالب والرسبوم على أنه أبيداً صريان تقادم الدق في المطالبة يرد المسرالب والرسبوم التي مفعت بغير على من يوم دفعها إلا إذا ظهر الدق في طلب الرد بعد رجس عات التقفتها المجهسة التي قامت بالتحصيل فيداً التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب عوصى عنيه.

ومقساد ذلك أن حق المعول أو العلكام في طلب استردك الرصوم والتضرائب التي دفعت بدون وجه حق يصفط بحرور ثلاث مسوات من يوم الدعم.

ونقد نصبت المددة ٣٢ من فاتون الرسوم القضائية على قد اثرد الرسوم في المائشين الأتينين:

الأولى: طلب تعسير التحكم أن تصحيحه إذا قضى بإجابة الطائب.

الثانية: طلب رد القضاة إذ غيل طلب الرد.

رحالات الرد لبست واردة في الدادة ٢٢ من قانون الرسوم الغضائية على السعد الدعسم المعلم المنادة ٢٢ من قانون الرسوم المني المعلم المنافق المنافق

أريخ البقع، وإذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات التفنيه الجهة الإدارية المنتقدة ا

ورد - مدة تقادم الدق في استردادها دفع بدون وجه دق (ثلاث أن سنوات):

ومسدة نقادم المحق في استرداد الضرائب والرسوم التي نفعت بغير حتى باقبة طحى أصستها وهي ثابث سنرات فلم ينسخها أر يحلها القانون رقم ١٩٠٦ اسنة ١٩٠٣ حيث قضت محتمة النقض بأن "ثم ينسخ القانون رقم ١٩٤٦ اسنة ١٩٥٣ نسس الفقسرة الثانسية من العادة ٢٧٧ من القانون المعلى فيما تضمته من نقائم الدق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حتى يثابث سنرات، وبان كانت العادة الثانية من القانون ١٩٤٦ لمبية ١٩٥٣ قد نصب على مبدأ سريان هذا التفادم وبذلك تكون مدة تقادم المحق في استرداد هذه الضرائب والرسوم باقبة على أصلها ولم يحلها الفاتون رقم ١٩٥٦ لمبنة ١٩٥٢ والأرا.

يـتقادم الحق في الرم بثلاث صنوات عون توقف على العلم بالحق في السترعاد:

عدة - قضت محكمة النفض بأن التفضى المندة ٢٠٠ من القانون المدنى بأنه المنفض بأنه المنفض بالمندة ٢٠٠ من القانون المدنى بأنه المنطالية برد الرموم الضرائب والرموم التى تقصب بغير حتى وبيداً صريان التقادم من يوم دفعها ومؤدى مسريح عدا النص أن السنقادم في هذه الحالة بيداً من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودوئ توقف على حلم علم الدعام بلدها في قرد، وحكم المادة هذه بحتر المنتفاءاً وارداً على القاعدة

⁽¹⁾ نصص جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ - ونقض م - ١٧ - ١٠٧٩ عشار الله بعوالات الأسناد كمال عبد العريق سنات التكر عن ١٩٦٦ وما بحدها.

العامسة المنصسوس عليها في البلاة ١٨٧ من القانون المنني والتي نقضي بأن من فقع غير المستحق بحقة في الاسترداد").

٢٥٦ - كسيا فصيت محكمة النفص فيضا بأنه الشنوط لتطبيق حكم الفوة التُنتيبة مسن المسادة ٢٧٧ مسن النيقن المدنى – وعلى ما جرى به قضاء دود المحكمة - أن يكون المبلغ الدي حصنته الدولة قد دفع باعتباره ضربية أو رسما وَأَنْ يَكُونَ تَعْصِيلُهُ قَدْ تُمْ يَغُيرُ وَجِهُ حَتَى، وإِذْ كَانْتَ فَطَاعَيْهُ فَدَ صَدَتَ أَسْهَاتُغُ مَعْل التداعي باعتبارها رسوما مقررة وقفا لقرار مدير عام الجمارك ٠٠٠ وكان تحصيل العطون ضدها لها قد تم يغير وجه على تحم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية قإن هل الطاعلة في استردادها ينقادم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقا تلفقرة الثانية من العادة ٣٧٧ من النفتين المدنى دون توقف على علمها يعنها في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناء واردأ على القاعدة العلمة المنصوص عليها في الملاة ١٨٧ من التنتين المعني ٢٠٠٠.

مسوى سراطة النمة هي معوي سلبية لا ترق إلى عد المطالبة القضائية التي تقطم معة التقاعم على عكس دعوي الإلزام بالرء؛

٢٥٧ - تَصْـتُ محكمـة النفض بأنه وحيث أن الطمن فَقِع على سببه ولمد تلمى به الطاعنة على الملم المطعون فيه مخالفة القالون والخطأ في عطبيقه وفي بسيان نفسك تقول أن المكم أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منها بسقوط الدعوي بالسنقلام لمضى ثلاث سنوات من تاريخ دفع غير المستدئ طبقا للمندة ٢٧٧م ٢ مسن القانون المدنى على أن الدعوى رقع ١٣٣ لمنة ١٩٨٢ يور سعيد الابتدائية

وحيث أن هذا التعي سبيد ذك أنه لما كان نص العقرة الثانية من المادة والله و المعلى على أن ينقادم بذلات سدوات الحق عن العطاليه بر. الضمراكب والرمسوم الستى مفعت بعير حتى ويبدأ معريان التقادم من يوم عميه. وكالست مستوفة الدعوى المرفوعة بيدق لا تعتبر فاطعة بالتقادم إلا في خصوص هذا العسق وما تحق به من توابعه هإن تفاير الحقان فالطنب الحاصل بأحدهما لا يكسون فلطعما للمتكلام بالنسبة إلى الحل الأغراء وثما كان موضوع دعري براءة ين القمسة مسن الدين تختلف شبيعة ومصدراً عن موضوع دعوى الإلزام بردد، إذ لا يعسدو أن يكسون موقف المدعى في الدعوى الأولى موقفاً سنبياً يقتصر لهيه على صجره يتكار بخدين دون أن يرقى الني حد المطالبة به في حين أن دعوى الإلزام هي دعسوة ليجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك الدين وهو ما يتلق مسع معنى المطانبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣-من القانون المدني، وكان الكابث في الدعوي أن دين الضريبة موضوع طلب الرد قد سند من المطعون صَده في تاريخ تصبيل خطاب الصمان الحاصل في ١٩٨٣/٥/١٦ وأن دعوي الرد الخيمت بعد القضاء ثلاث ستوات من هذا التاريخ فإن هذه الدعوال تكون قد ستطت والمستقلام، وإذ حسنف المكسم المطمون فيه هذا النظر وجرى في قضاله على أن دعسوي براءة الذمة من دين الضريبة والتي أقاميه المطعون صده من شأتها قطع السنفادم بالنسبة نطلب رداما دفعه بعيراحق من هذه الطريبة فإنه بكرن قد خانف لْتَقْلُونَ وَلَكُمَّا فَي تَطْبِقُهُ بِمَا يُوجِبُ تَقْصِيرُ (1).

عَلَيْ اللَّمِهَا المطعون صده بيراءة دُمنه من دين الصريبة المطالب برده قطعت ثاك

ومصدر ألَّ عَقَامَم في حينَ أن دعوى براءة النَّمة هي دعوى سمبيه تحتلف طبيعة ومصدر

والله عن دعوى الإلزام وليس من شأتها قطع التعادم.

سقرط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بثلاث سنوات بيدا من البوم الذي يعام فه

⁽١) نفستس جاسسة ١٩٦٦/٢/١٤ = ۾ نقص ۾ - ١٧ - ١٤ عشار اڳيه بمؤلف الأستاذ ڪتال عجد العرير مست الاتسرة اليه ص ١٩٦٠,

⁽٢) بعض جلية ٢٧/١/١٧٧ - ويتمن د ٢٨٠ - ١٥٤ مشاء الإدارة على هو ١٩٢٢ (٢)

⁽¹⁾ المناص وها الاستان عليه ١٦٠ (١٤)

سقوط الرسوم التي حصلت بحق ثم زال سبب استحقاقها بالتقادم الطويل:

١٥٨ - فعست محكمية تنفس بأن المقرر في قصاء هذه المحكمة أنه الم كان محميل ثلث المسرائب والرسوم تو يحق أم صدر قرار الاحق بالاحتاء من عال الضريبة أو ذلك الرسو - أو بإلماء التطبعات القاصة بتحصيله - فلا يصح أن يواجه النمول بحكم المادة ١/٢٧٧ سائفة الفكر حتى تاريخ معدور القرار الأن ما حمسل حسنى هذا التاريخ إنما حممل بحق ولكن بقاءه تحت بد الدولة بعد صدور الفسرار المذكور يكون بغير حق ونذلك بصبح دينا عاديا يسقط الحق في افتضائه بعدة الكفادم المقررة في القانون وهي خمسة عشر عاما، والا بجوز أياس حالة ما تحصله المعالمة بغير حق وقت تحصيله، بما يصبح بمقتمتي قرار الاحق واجب الرد، ذلك أن نص المادة ١/٢٧٧ من القانون المدنى هو تص المنتشائي قلا يجوز الترسع فيه بطريق القياس الأ.

١١) فظم ارقيا ٢٣٦ لمنة ٥٥ ق الطبية ٢٢ إ١٩ وو.

ونأول يساب الرسوم

	چداول حساب الراسوم												
اعسدو ق	رسو	<u> </u>	الرسم	و جمه الدعوى	مــرد، (الرسع السيودا							
جيه	قوش	جنيه	اقرث	إ جه	جيه	قرص	-	الردى	جنيه				
٧	۸٠ ,		3.	¥V.		Ne		¥+	1+				
٧	40	φ	1 4 -	TAL		Τ.		٤٠	٧-				
¥ [3.	4	٧,	Yq.		7.	-	7.	٠,				
۳	40	- 3	0.	7	-	11.	-	As	٤٠				
*	6 -	4	A)	ም ኒ	-	0.	- 1		0-				
۳	00	٧	11	44.	-	2.0	١	7.	5+				
÷	٧×	· Y	£ :	## ,	-	٧.	3	150	٧٠				
44	A.e.	٧	V+	۳ż.	-	Ai	1	140	, As				
ź		٨		Ya.	-	4+	1	A-	4.				
٤	3.0	٨	۳.	#4.a	1		۲		1				
•	₹	٨	50	#¥.	1	1.	7	₹4	93.				
£	60	٨	4.	~- +A.	١	} ¥+	۲.	ž.	17.				
6	4+	4	*	44.	, ,	+.	₹ .	3+	171				
1	4.0	4	0.4	£1.	. 1	1.	7	A٠	14+				
1	4+	٩	A)	\$1+		0.	7		100				
٥	4.0	1+	1.	€ * .	١,	10	T	1 **	15.				
Р	۲.	1.11	- 1 -	171		į v	, T	٤٠	17.				
		14	V+	\$\$ r	1	A.	7	3.	14-				
٥	۵,	11		£ 0.	1	9.	۳	٨٠	19-				
c	40	11	۲.	17-	r		£		7.,				
0	۸.	11	1.	íV.	۳	1.	£	۲-	71.				
P	40	11	. 4.	iA-	T	۲.	£ .	£ .	44+				
- 1	١.	٦٣	٧.	43.	۳	7-		3.	77.				
7	42	4.4	و		} -	£ .	- -	۸-	72.				
-	٠.	14	^	21.	r	٥.			Ţa.				
<u>-</u>	30	1 🕶		-74	7	10	2	<u>, -, </u>	¥4.				

	عرل	زسم الع	قـــى	الإمع	قيمه الدعوى	عبون	رسم الت	بسبي	الرسم	قمه اسعبای
	42	المرش	4.5	قخ	4,5	حب ا	قرش	حيه	قرس	حيه
	1.	Vo	73	i a.	۸.,	1	į V.	14	1.	04.
	10	. q.	1 41	. A.	A5)	1 5	٨٥	140	٧.	0 5
	11		1 44	1 1 .	AY.	į . ·		1 1	* *	93
	11	٧.	7 *	÷ •	A**.	V	15	16	۲.	ė*,
	13	#0	77	٧.	Aí.	٧	۳.	ιĘ	*	at.
ſ	11	1.01	177	: **	A0+	γ	1 10	1 8	9.	٥٨.
	11	7,3	77	r.	A%+	¥	34	10	٧.	09.
	11	Ar	TY	3.	AV	٧	٧٥	10	٥.	7
I	11	Ílo	**	4.	۸۸۰	*	94	1.0	A.	334
	11	1.	Τ£	¥+	A4+	^	4.0	14	100	74.
L	11	44	4.6	0.	4	٨	7 +	44	6+	74.
L	11	£4	٣٤	A1	414	A	To	1.5	Y	710
	17	00	10	1.	41.	٨	94	17	4.1	70.
ij.	47	٧.	70	ŧ.	4,9%	٨	30	14	Ť.	553
IL	17	A4	To	٧٠	- 41-	٨	A	14	34	141
	17	••	77	• •	40.	A	40	17	4+	361
L	17	10	73	7.	41.	4	34	14	٧.	141
J_	17	T•	2.7	٩.	44.	4	Tá	16	٥.	٧
L	11"	10	47	4+	14.	4	ź.	14	۸٠	٧١.
ļ.	17	31	۲Y	7.	44.	4	44	19	10	٧٧.
-	17	Ya	YY	٥٠	1	4	٧.	14	٤٠	٧٣٠
L	17	۹.	77	۸٠.	1010	٩	As	19	γ.	V:.
┝	15	4.0	YA	1.	1-4-	1+		۲. أ	4.	Yo.
┡	1£	¥+	YA	£۹	1-7-	3.	10	۲.	4-	٧٦٠
┝╌	12	Te !	44	٧.	1-5-	3, 7	₹• (₹+	3.	Yv
┝╌	16	۵.	Tq	•••	3.0.	4.	\$8	₹+	44	\\\.
	18	30	74	r.	1-1-	1.	7.	TI	t.	V =

		,			_						
-	رسو الع	<u>۔</u>	الرسم	هه الدعوى	Ī	فوون	يم الصنا	·; cs	مم الس	<i>1</i> 1	ية الدعوى
جنيه	قرش ا	جيه -	قبش إ	حبه ا		جيه	<u></u> #	يه قر	ئ ج	.,5	43-
١٨.	**	77	٧-	176-		15	_ ^	. 7	1 7	-	1-4-
14	1	ΨA		170.		18	4	a Y	1 4	, †	1 - Å -
13	10	۲۸	۲.	1855		10	1	Ψ.	· į v	. 	1.9.
14	₩4	₩A	* 1	187.		10	Ψ.	· V.		. †	11.1
14	1 2 0	デム	4 .]	174+		10	1 8.	۳.	1.4	Ħ	111.
14	4.	#4	₹+	5994		10	0.0	191	15	÷	117.
19	٧a	۲ªq	٥.	7844	Ï	3+	٧.	171	٤	.	117.
44	4.	44	Ai	121.	Ī	10	į As	77	V.	1	115.
4.	++	٤٠	41	154+	1	13	1 . ,	+ +	+.,	-	2300
4.	¥ (£+	1.	157+	Ţ	35	10	71	1 7	÷	115.
٧.	To	٤٠ [٧.	166+	Ť	35	۳.	77	1 50	十	117.
₹+	۵٠	41	••	160.	Ť	17	10	178	4.	-	114.
٧,	70.0	23	**	125+	Ť	15	1.35	£ 44	1 7.	+	115.
** 1	Ai }	81	41	164.	Ť	15	٧×	+-		<u></u>	1711
11 1	10	13	41	YEAL	Ī	15	5.	TY	1	+	171.
4.1	4 - 1	24	۳.	765+	Ť	18		Τέ	14	╁╴	177-
7.5	TP	ET	٥٠ ;	10	Ī	W	1 5+	7 7 5	1 4.	÷	1774 ×
* 1	4 +	17	A1	345.	Ē	W	Te	71	Y•	╁	1741
71 1	0.0	£# 1	Vi j	105.	T	17	3.	T#	1	-	170.
+ 1 J	¥.	\$ T	£ .	TOT.	Ī	17	10	Te	۳.	+	1951
P 1	Ap	£ 7 } }	/ · ;	101.	İ	17	۸.	Te	1	<u> </u> -	377.
77	• •	11 .	-]	100.	<u> </u>	14	90	Ta	14.	<u> </u>	174.
1 4	10	:: "	. i -	105.		14	1.	17%	1.	1	175.
77	۳.	. 4	. [10%.		17	Ta :	+	8.	 	112
र र	10 5	: 4	()	104.	_	IA F	í.	F%.	۸٠	 	141.
Y		\$ T	- 1	104.	,	,,	00	τY	1.		77.
** ,	va		-	1700	-	7	(γ,	ery I			

									
de la	رسم	واللمي	الموس	أ فيعه اللحوى	الصنوق	ا وسو،	م النسي ا	- ,	قيمه الدعوى
	فرش	ا حبه	أقوش	إ جيه	-به	قرش -	ا ح <u>ن</u> ه	\$ #	حيه
17	90	ρŦ	4.	186-	77	4.	£0	٨	4537
TV	10	E.	٧.	144.	**	. 0	٤٦	4.	4771
77	₹6	٥٤	0.	14	44	۲.	11	£	154.
17		c f	۸۰	191.	***	7° 0	5 7	٧,	175.
14	,,	6.9	1.	141-	44	٥,	gv ;		5545
17	٧.	e#	\$.	157.	44	3.5	£N	+.	1514
TV	Ac	00	Y . ,	1980	77	As	٤٧	30	1471
71	4.5	03	!i ••	140.	**	40	÷۷	5 -	114+
YA	13	6%	7.	144+	75	11	£A l	۲.	1754
1/4	7.	6%	1 34	147+	* * *	1.44	£A	٥٠	1411
TA	10	8%	9.	144.	rt	٤.	£A	Art	171.
TA	1 3.	l ev	1 **	114.	Y±	00	25	11	177.
7.4	Ye	l ov	1 0 .	7.11	176	V.	44	1.	1771
4.7	45	av	1 44	7.1.	TE	Aa.	49	٧٠	1714
79	10	۸د	1 4.	Y+Y+	Ye		91	11	140.
1	70	44	Ĭ v.	7.7.	§ 74	3 30	4.1	۳.	144+
19	1	41	1 34	7-5-	₹0	Tr		7.1	177.
75	80	1 04	1 4.	7101	1 70	1 50	81	4.	144.
74	Ye	64	4.	7.3.	74	1 3.	*1	۲.	174.
14	4.6		- 	1.7.	40	Yo	1 01		1000
7.	10	1 4	Y.	Y . A .	10	1 41	101	1 ^.	1411
Ţ. 	Ta	+		7.4.	177	1 +0	. -	٠,	1411
T.	00		11.		1 47	1 7.		E.	107.
<u>-</u> -	Yo	- †	1 -		77	T to	-	1 **	112.
-	1 40	-!	-{	·	7.	, ,	-	: .	
T	10	- -	+	_!	4.2	7.		г,	4.5
71	۲۶	-		+ -		1 1			
L"	30	1 77	1.	. * 5\$1	7.				

のでは、 100mmのでは、 00mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmのでは、100mmの

									7
صنبوق	رسم ال	لىي	الرسي	فيعة الدعوى	سترق	رسم الد	السي	غرسم	يُهِمُ الدَّوِي
جنيه	ا قوش ا	جيه	فرطی	حبه	حبه	قوش		آرش	424
YV	10	٧٤	₩,	454 +	F1	Yo	17	۵.	*10.
WV.	To	41	٧.	¥17.	371	40	7.7	4.	711.
#V	#4	٧a	1.	Y21+	ŤΥ	10	3.6	۴,	Y1 V.
44	Vo	A a	٥٠	Yio.	TY	Yo	14	ν.	*14.
#V	40	Vo	9.0	Y655 :	77	00	30	3 -	714.
۲A	10	٧١.	Y.	747+	TT	Ye	47	0.	77++
Ψ٨.	Ψa	ΥN	٧٠	TEAL	77	90	70	4+	ST1.
44	aa	٧Y	3+	¥ £ % >	dia.) e	53	Ÿ+	***
TA .	Ya	ΥΥ .	a.	\$0	TT	40	77	٧.	¥77°+
۲۸ -	10	٧٧	4.	Yate (TT	PG	1/7	3+	YTE
89	10	٧٨	٧.	Yat.	77	Vο	39	۵.	Tto.
44	Ψ¢	٧٨	٧٠	Yor.	77	40	17	4.	773.
W4	00	74	4	Yaf.	T1	10	3.8	7.	TTV.
44	٧٥	γŧ	٥,	Yep.	₩8	To	5.4	У+	TYAL
44	40	yt -	4 i	101.	71	00	11	1-	775+
£+-	10	۸٠ ا	₩.	794.	Ti	٧×	19	ė.	TT··
£.	To	۸۰	٧.	70A.	Tí	40	33	4+	TT1+
٤٠.	00.	۸١	14	704-	To	10	٧.	τ.	177+
ź+ !	Ya	۸۱	4.	73++	To	Ť÷	٧.	Y+ :	TIT's
41	40	۸۱	44	Y31+	Te	00	Y1	1.	YTE.
13	10	۸۲	7.	777·	To	Ya	٧1	0.	\$T2+
£1	Ť0	AT	٧٠	YST	To	۹۵	٧١	5.	TTS+
±1	40	٨٢	14	****	ቸን	10	¥ť	т.	TTV.
٤٦	٧z	٨- [4.	¥70.	77	To	YY	٧.	YTA-
٤١.	4.5	۸- <u>ا</u>	4.	771-	7%	00	٧٢	1-	171-
£4	۱۵	At	₹.	₹ 1¥•	T's	Υo	¥÷.	2+	Y =
£ ¥	To 1	٨٤	٧.	Y3A-	TN.	40	YT .	4.	751-

**

				· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·						
عنوق	رسوه	ي	لوسيه	أليمه الفاتوى	عنوق	رسم ا	السوي	الوسم	قيمة الدوى	100
-سیه	قوش	جنيه	فوش	حبه	جبه	قوش	جبيه	قوش	424	í
٨٥	Υ÷	17	٥.	TALL	P.T	Ta	1.5	٧.	कृत्य:	*
٨2	44	W	ς.	Toli	οT	ФC	1.7	1.	445-	1
31	1.0	VIA	₩.	704.	34	Ye	38	3 -	****	Ĺ
φ 5	Ψe	١.٨	٧.	PoY.	٥T	30	1+7	4+	PY'4 .	ļ
9.5		118	3.6	TOL	10	10	3+6	٧.	PYV.	
05	٧٥	448	4.	Teas	οί	70	1+4	٧٠	TYA.	
44	30	115	44	Yan.	Φŧ	43	3+4	1+	215.	-
7.4	10	38+	#4	444.	P£	¥	3+3	Φı	77	ľ
84	**	114	٧.	TOAL	o £	4.6	3+4	45	771+	h
N1	0.0	175	10	***	00	10	33+	Ti	†*TT	
4.	Ye	111	٥،	የ ች፥፥	**	to	11+	٧٠.	TTT:	ŀ
7.4	40	184	44	771-	0.0	00	111	11	TT\$4]
7,1	10	177	₩.	955+	90	VP	113		TTA]
55	To	177	٧٠	የ ጜተ ፡	00	96	111	3.	TT%+	
53	8.8	144	4+	751+	-1	10	117	F.	TTV.	Ţ
71	Ya	144	0,	779.	41	Ta	117	Y+	TTA-	Ţ
44	44	144	4.	711 -	4%	44	117	9.4	TTS+	j
77	14	171	₹+	#14 -	45	¥4	NAT	0.4	71	j
11	Te	174	٧.	ቸንጸ፥	4%	40	117	4+	TELL	
11	20	170	1.	734-	PΦ	50	111	T+	TEY-	
7.7	Ye	175	0.	TY++	٥٧	40	115	٧٠	TETH	
ጎፕ	10	170	4.	TY1-	øΥ	80	110	5.	TEE-	ļ
77	10	177	7.	TY1 -	٥Υ	Ye	110	٥٠.	₹50.	
-,+-	. To	155	٠,٠	TÝT-	٥٧	10	11=	١,٠	ren	
٦	40	111	١.	TY:-	e.A.	1 12	112	٠,	T:Y.	į
4,+	Ya	117	3.	TVo.	٨٨	To	115	٧.	YEA-	İ
3+	9.5	171	4.	T V1.	٥٨	90	118	1-	m14.	1

						-			. 45 7
اعتلون	رسما	اللحي	الوسا	فبعه الاعوى	عندون	ا وسیم ا	ر النبي ا		قيعة المنتون
جثيد	قرش	جيه	فبثو	جنيه	حية	و هرسی	حي	<u>ه</u> ش	
έY	٩٥	95	۹-	Y41.	€₩	ps	A 2	١.	***
£A	10	45	τ.	11Y-	£Y	40	A#	¢.	44.4
£A.	Та	45	٧.	444.	÷ ¥	140	Ap	٤.	***
14	pa	44	1.	444.	£ ==	10	AH	Ť+ .	717+
έA	Ya	44	8.	****	£ "	40	AS	X+.	4641
£A	40	44	9+	4.10	€ Ψ	* # #	۸١.	3+	****
19	10	1 44	1 7.	4.4.	14	٧÷	AV	2.	445+
£4	T3	1 4A	٧٠	Y+**	1 14	40	ΑV	4	444.1
£4	00	44	1+	7.51	1 1	10	۸۸	٧.	79 -
24	٧a	44		7101	11	#0	٨٨	V -	YYA:
11	40	44	4.	9.51	1 11	00	A5		YV4.
	10	١.,	· +.	4.4.	8.5	Yo	. 44	۵,	147
4+	-,	, 5	٧.	7+4+	1 55	4.0	٨٩	. 4	7.55+
۵٠		111	1.	**4*	60	1 10	4.	٧.	TAT
۵.	; Ye	11-1	0.4	T1++	1 64	Te	4+	V.	TATE
۵٠	. 50	1.1	1 4.	W+5+	1 10	20	41	N.	1 745
a s	1.14	1.8	T.	Tit-	4 10	, Va	44	8.	TARK
27	1 70	1.17	, V+	Fig.	\$ ±3	4.0	4.1	4.	4.74.4
91	20	1.149	1 1.	TYES	f 23	, 10	R 10	-	1.55
91	٧¢		. 34	#10·	1 54	₹g	44	T .	* ***
91	4.5	1.1.4	13.	7777	1 2 4	6.3	q v	Τ.	YAN.
ar	-	į vie	٠.	ψ1V+	73	į Ya	94		t Ya.
aT	۲a	5 A+2	l y.	FiAs	1 2-	1 40	9.5	1 4,	- f .
27		: : 1+e		F15.	i [1	1 10	1 45	+	Y47.
28	. 42	. 142		77	1 .	٠,	ą «		¥3
gΥ	1.0	1/0	100	7715	13	0.0	1 30	1	
2-	1 12			TTT:	1 24	Ya	45	; .	₹4

₹ 4 ∯ 7 {

أفسر الله

تصوص قوانين الرسوم القضائية

		الموسم السبى		فيسه اللحوى	منتوي	و سیم ا	انسبى	الوسي	قيمة الدعوى
المتدوق	(00)	15.		·		-			
454	أفرش	اجيد	قوش	ب	حبه ا	فوش	حبه	قوش	حيه
11	90	irr	44	** ***	46	10	177	۳.	. * YV.
17	٧÷	17"	.0.4	74	7.5	₹#	۱۲۸	٧.	*7.
11	9.0	4 44	4.	max.	7.5	ده	144	ļ v.	. WY4.
14	10	176	7.	P47-	71	Ve	444	# 1	***
37	70	178	٧.	797.	*14	40	144	4.	# A1+
NV.	200	170	110	956.	Na	10	140	Y.	i TAY)
77	1 40	170	94	740.	5.0	40	4.44	V+	۲۸۴،
5¥	1 40	170	4.	799+	10	00	444	5.0	TAL
34	10	17%	+,	P4V-	10	1 40	171	٠٥٠	TABL
1.5	72	1 175	٧.	TEAL	30	4.6	1.44	4.4	***
14	20	177	14.	445.	100	10	164	+.	TASE
7.6	Va	1 177	0.	1	45	₩0	144	Y+	4441

ومعد تقسم يبيسن أنه يستحل رسوه نسبية على السر ١٠٠٥ جنية الأولى مبنغ

وقسيما زاد على الله ١٠٠٠ جنبة الأوس يصرب في ٥ % فيكون خاصل الشرب مطلب قا البية ١٥٧،٥ المسلم تعقم علس الله ١٠٠٠ جنبة الاولى هو الرسم التسبي المستحق،

ويستمل رسم الصندوق براقع نصف الرسوم النسبية المستحدة،

أولاً -

القانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيان

في المواد المدنية

...

The state of the s

Ģ

·中國華

100 - 200 100 - · أُولًا — قائدون راقم ١٠ أيسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية."

الباب الأول

الغمل الأول

لثو تقدير رسوم الدعاوي

صَدَّدَةَ (١)(١): يقرض في الدعاوى، معتومة القيمة رسم تصبى حصب القلات

الآثية:

- ه ۲۶٪ تفلیهٔ ۲۶۰ جنبها،
- ه ۲۲% فيما زاد على ١٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه.
- ه ١٠٤ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه نفاية ٢٠٠٠ جنيه،
 - ه ۵% قيما زند طي ۱۰۰۰ جليه،

ويقرض في الدحاوى تبعيونة القيمة رسم ثابت كالآكي:

- ٢٠٠ على المنظرعات التي تطرح على المنشاء المستعول.
 - - ١٠٠ قرش في لاعلوي البزنية.
 - ٣٠٠ ١٠ قرش في تدعاري تكثية الإبتدائية.
- ع ١٠٠٠ قسرش فسي دعاوي شهر الإفلان أو طلب الصلح الواقي من الإخلان، ويشمل دفا الرسم الإجراءات الفضلتية على إنهاء التقليسة أو إجراءات الصلح الواقسي مسن الإخلان، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف النشر في

⁽¹⁾ وقدم عصريه سيد ۱۸ کي ۲۰ د ۱۰۰

 ⁽۲) د ایم ۱۰ سینه یک را در الجمید یک رفتر ۱۹۹۴/۱۰ الجریدة الرسمیه العلم ۱۲ می ۱۹۱۰/۱۰ الجریدة الرسمیه العلم ۱۲ می ۱۹۱۰/۱۰ الجمید یک رفتر ۱۹۱۰/۱۰ الجریدة الرسمیه العلم ۱۲ می الحراری

الصحف والنصق على حكم الإثلاث والإحراءات الأخرى في التغليسة، ويتكن تغليم الرسم عن المعالمين طبقا القراعاء العبيسة في المشتين ٢٥، ٧٠ من عذا القانون.

صاهقار؟) إذا ختل الطلب في الدعوى مجهوسة القدمة الشاء معيرها الى طلب معلسوم القيمة و العكس ولم يكل سبق صدور حكم المتهيدي في موضوع الدخوى الرحم يكر الرسمين.

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى في مسألة فرعية عدا مسائل الاختصافي أو حكم تمهيدي في الموضوع فرص رسم جنيد على الطاب.

هُ الله (٣) بارض على استثناف الأمكام الصادرة في الدعاوى معنومة القيمة رسم نسبى على أساس الفنات الديينة في المادة الأولى: ويراعي في تكبير الرسم الفيمة المرفوع بها الاستثناف.

ويفسرهن لحسى الدعساوي المسسستائفة مجهولة القيمة رمام ثابت على التسو الآتي("):

- - ٢٠٠ قرش على الاستثناف التي تنظر أمام المحلكم الابتدائية.
- ٣٠٠ ٥٠ قسرش على الاستنافات التي ننظر أمام السحاكم الافكالية عن. أحكام صادرة من القضاء المستعجل.
 - ٢٠٠٠ أرش على الإستئنافات التي تنظر أمام معلكم الاستئناف العليا.

ويخفس الرمسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستقف صسائراً في مصالة فرعية، وإذا عصات محكمة الاستناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستدق عمد

ويسبوى رسم الاستناف في حالة تأويد الحكم الابتدائي باعتبر أن الحكم الابتدائي باعتبر أن الحكم الاستأبيد حكم مكمل الحكم المستأنف ويستحق عمهما رسم نسبي واحداً.

صلحة (٤)(١): يغرض رسم ثانت مقاره ١٥٠٠ قرش على الطعول بالتقص ويقرض رسم ثابت مقاره ٨٠٠ قرش على طلبات وقب تنابذ الأحكام أمام محكمة التغض.

ويقسرض فسي دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المسرفوع السرفوع السيماس في الاستماس في أن محكمة الالتماس في الموضوع السبتكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه الملاة.

كعسا يقسره ربسم ثابست مقداره مائدًا جنيه على كل طلب رد أو دعرى مخاصسمة، ويخفسع هذا الرسم للإعقام المنصوص عليه في المادة ٦ من قانون العمل المسادر بالقانون ١٩٨١/١٣٧ (٢٠٠٠).

مادة (٥)(١) إذا قنت معلمة ثانى درجة أو محكمة النقض بإعادة القضوة النبي المحكمة النقض بإعادة القضوة المحكمة ال

 ⁽١ التقديرة الثانية عبر العادة (٣) مستبدلة بعرفر ربيس البديورية وقم ١٦٦/١٩٥٠ - الجريده الرسمية العدد ١٧ دي ١٩٩٤/١٩٤٤

 ⁽۱) فاقتسرة الأميرة من فعادة (۲) معطة بالكانون ۱/۹۵ فعنشور بالجريدة فرسمية العدد ٩ مكرر دي ۲/۲/۲/۱۹.

 ⁽۲)المسلحة ۱۲ مستبطة بقرار رئوس الجمهورية رقم ۱۹۹۵/۱۳ - المريعة الرسعية الحد ۱۱ س
 ۱۹۹۵/۲/۲۲ ومحلمة أرضاً بالقانون رقم ۱۹۱۸/۱۹۹۹ المنتسير بالجريعة الرسعية في عمده ۱۱ مكرر في ۱۹۹۸/۱۹۲۷.

 ⁽٣) الْتَقْرَة الْأَخْيِر أَ مِن الْمِحْة (١) مصافحة بِتَقَانِين رَفِّم ٢٢/٢٢ يَسْتَقِلُ فأنبى المر العناب

^(\$) قسنده "ما مستبطة طرار رغين الجمهورية رام ١٩٦٤/١١ - المعرضة الرسمية "لمد ٣٠ في ١٩٦٤/٢/٢٢ . ١٩٦٤/٢/٢٢.

الغطل الثاني

في تخفيض الرسوم

هَادِلًا (١) تَدُفُضَ الرسوم إلى النَّصِف في الأَحَوِيلُ الاتبِه:

- ١ دعاوي القسمة بين الشركاء.
- التوزيع بين الدانتين وتوزيع أموال التقليسة.
- السرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بأبطال المرافعة أو بعد العكم بيخالان ووقة التكليبوت بالحضيور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في عديم الأعوال أو في حالة العكم باعتبار الاستثناف كأن تم يكن.
- المعرضية في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوالم الرسوم
 والمصريف والأتعاب والتظلم من الأرامر على العرائض.
- ٥ المسلح أمسام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه الماتنان ٢٠ و ٢٠
 مكر أ(١).
- الدعاوى التي ترقع من العمول أو عليه في شأن الأرباح التي تسنحق عنها
 الضرائب.

وتخفيص الرسوم إلى الزبع لحيشا يأتنء

- ١ الأوامر التي تعسر بتنفيذ علم المحكمين،
 - ٢ العمارضة في قوائم التوزيع الموقنة.
- ٣ السرجوع إلى الدعوى بعد الدكم فيها يتشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أي طرفا تحصوم فيها

الغمل الثالث

في تعد الطلبات

مادة (٧) إذا اشتبات الدعوى الواحدة على طلبات متحدة معلومه القيمة المناسسة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموعة الطلبات فإذا كانت تناشسة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة.

وإذا المستعلت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ترتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد فقى هذه الحالة يستحق بالنسبة نهذه الطلبات رسم واحد-

وإذا لجنست أسى الدعوي الراحدة طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة لخذ الرسم على كل منها.

وهَى هَانَةُ وَجِودُ طَنْبُتُ تَبِعِيةً نُبِعِسَ الطَّنْبَاتُ الأَصْلَيَةُ يَمَنَعَلَ أَرْجِحُ الرَّبِعِينَ الفَــزَانَةُ، كَذَكَ يِكُونَ الْعِمَعِ فِي عَالَةُ مَا إِذَا كَانْتُ بِعِشْ الطَّلْبَاتُ مِثْنِمَةً لَلْمِعْمَةُ علـــي مسبولُ الْمُسِرِةُ فَيْكَتْفِي يَاتُسْبِةً لَهَا وَلِلْطَلِّبَاتُ الأَكْرِي مَـَّلِ الْمُعِرِةُ بِأَرْجِح الرَّسِمِينُ لَلْمُرْقَةً.

وتتضع الطلبات الإضافية إلى الطنبات الأصلية ويعسب الربسع على سيسوعها.

مادة (٨)؛ يفرض على المنتخل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وفء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

فَإِنَّا كَلْتُ لَهُ طَلِّياتُ مِسْتَكَّةُ اسْتَحَيِّ رسم عَنْ عَنْمَ قَطَّلْبِاتَ.

القمل الرابع

في تحسيل الرصوم

مادة (٩) ١٠٠٠ لا تحصيل الرسوم النسبية على كثر من ثلق جنيه قإذا حكم في الدعوى يأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم يه.

هاهة (١٠)"؛ تحصدن الرسسوم المستحفة جميعها عند تقديم مسيعة الدعسوق أن الطعن أن الطلب أن الأمر مع عدم الإغلال بما يبص عليه عدا الفاتون من أحدم مغالفة.

ولفة (۱۱): ملفة(١).

وأعقة (١٢): ملغاة.

هادة (١٣) المناب أن يرفض قبل الكتاب أن يرفض قبول مسبغة الدعوى أو الطعن أو الطعن أو الطعن أو الأمر إذا ثم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كامات وتستبحد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين ثها عدم أداء الرسم. وكل ذلك مع عدم الإغلال بما ينص عليه هذا التاتون من أحكام محالفة.

مادة (١٤)(١): ينسرم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحعه دعسواد البسى قُدم الكتاب، كما بازم بأداء ما يستحق عقها من الرسوم أثناء نظرها وحتى تاريح قَقَل بذب المرافعة فيها.

وتعسيح الرسوم النزاما على الطرف الذي الزمه الحكم بمصروعات الدعوى وتتعسيح الرسوم النزاما على الطرف الذي الزمه الدعوى وتتم تسويتها على عدا الأمانس والايحواد الاستثناب دون تحصيل هدد الرسوم

وتعيستم للمحكوم الله صورة تتعينية من المكم دون توقف على تعصيل بالحي الرسود العلكرم بها الغير.

هادة (١٥): تعصل مندماً رصوم الإشهارات والعاود والمسور والماغصات والشهدات والكثف والترجمة، إذا استحقت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامتين في تأديتها.

الغطل الخاوس

في أمر تقدير الرصوم والممارخة فيه ...

مادة (١٦): تقدر الربسوم بأس يمندر من رئيس المحكمة أو القاضي عبيب الأحوال بناء على طاب قام الكتاب ويبطن هذا الأس المطلوب منه الرسم.

صادق (١٧): يجسور اذي الشأن أن يتعارض في مقدار الرصوم الصادر بها الأمر المشادر إليه في المادة المعادنة، وتعصل المعارضة أمام المعضر عند اعلان أمسر التقدير أو يتتريز في قنع الكتاب في شعقية الأيام النالية لتاريخ إعلان الأمر

^{﴿ ﴾)} مانط '؟' مستبدلة بغرار رئيس الجمهورية رقع ٢٩١٤/١١ السبق الإشارة إليه. -

٣) العادة " ١٠ " مستبطة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١/١٩٦ السندي الإشارة إليه.

⁽٣) قمادتان ١١ ١١ ألمينا بعر از رميس الجمهورية رقم ١٩٦٤/١٦ المشار إلياء

أعدة ١٣٠ مكية بغران رئيس الجمهورية رقع ١٩٩٤/١٠ السبق (شرة إيه ملحوصية لا تسيرة إيه السل به بل تقال ملحوصية الا تسيران بحكيثم هذه القانون عنى الرسوم التي كالمسيليا قبل السل به بل تقال حاضية للنصوص التي جميلت في ظلون.

ه م رئيس للجمهورية رقم ٦٦/١١٤ السابق الإنسوة اليه.

⁽¹⁾ المسايدة ١٤ من قالون الرسوم معتبداة بالقانون رقم ٧ امنية ١٩٩٥ بخطيل بعض أحكام القانون رقيم ٩٠ المسنية ١٤ وقد محر القانون ٧ المنية ١٩٩٥ في ٦ مارس ١٩٩٥ وطر في الجريدة الرسمية - قعد ١ مكري - بي ٧ مارس ١٩٩٥.

⁽۱) فقدر د نتقیة من قمند ۱۶ فی شعرها الأحیر الفن پیس سی ۱۰ و (بسید (مشاه دی) تحصیل هدد قریدوه کا قصی بحد تحقیریتها فی العموی و قد ۱۹۹ فینة ۱۸ کی ساوریهٔ بجسه ۱۹۱۸/۱/۱۰ بشر الحکد بقیریدهٔ الرسعیة بالحد ۲ دی ۱۹۹۸/۱/۱۰

ويحسد له المحصسر فسى الإعلان أو قلم الكتاب في التغرير اليوم الذي تنظر فيه المعارصة

مادة (١٨) السندم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسيا أمر التغير أر إلى المحكمة التي أصدر رئيسيا أمر التغير أر إلى القاصد حسب الاحوال، ويصدر الحكم أمها بحد مساع أقوال أقم الكتاب والمعارض إدا حصر، ويجوز استداف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم مسرره وإلا سقط الحررة في العلم.

مَاهَيْ (١٩): يجرز ثلثم الكتاب الحصول على اختصاص يعقارات العدين بالرسوم بموجب أرامر التقدير

القمل الساءس

في رد الرسوم

هامظ (۲۰) (۲۰)؛ إذا الستهى السنزاع صلحةً بين الطرقين أثبتت المحكمة ما تلسق عيه الطرفان في محضر الجلمة أو أمرت بزلجانه بالمحضر المذكور وفقا

المادة ١٢٤ مرافعات فيل صدور حكم قطعى في مسئلة فرعية أو حكم تمهيدي في الموضوع - لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثنينة أو النسسية.

وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة، على قيمة الطلب ما لم يتجاور المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على فيمة المصالح عليه إذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم المعلم على مسئلل مطومة القيمة معا يعكل التنفيذ به دون حليمة إلى قصاء جنيد استحق الرسم التعبيل على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابث.

وإذا كانت قيمة الدعرى تزيد على ألف جنية ووقع المسلح على أقل من نتك مبوى الربيم على أساس ألف نجنية.

وإذا لهم يتبين القيمة في محضر المسلح لَكَذُ الرسم على أصل الطلبات والو زايت على ألف جنيه.

ولا يرد في حالة إنهام التزاع صلما شئ من الرسوم في الدعاوى المفتضة

مأدة (٢٠) مكرر ألاء إذا ترك المدعى المصوحة أو تصالح مع عصمه في الجنسية الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى (لا ربع الرسم للمحدد.

صلَّاعَقُدُ (٢١)(٢): قسى الاعساري السَّنى تزيد قيمتها على الف جنية. بعوى الرسم عنسى أساس أنف جنية في حالة إلغاء الحكم أو تعنيفه ما ثم يكن قد حكم ينكثر من عذا المبلغ فيموى على أساس ما حكم به.

وتسرى هذه تقاعدة على الأوامر الصادرة ببتقيد أحدم المحكمين.

ر ١ مايد ١٠/ مستبطة بقران رئيس المُميورية رقم ١٩٦٥/١٦ السحق الإشارة إليه،

٢٠ التقسير ، الأولسي من العادلا ١٠٠ معطلة بالقانون رقد ١٥٢ ثمنية ١٩٥٦ المباكر في ١٩٥١/٤/٤ (١٩٥٠ ثمنية ١٩٥٦)
 وكان بصبها قبل اللحوي الأكن،

مستده (۲۰)؛ إذا السلهى الأثراع صلحا بين الطرابي وصدقت عليه المحكمة قبل صنوي حكم بمحى في مسألة الرعيم بو حكم تعييدى في المرهبوع لا يعقمق على الاحوى إلا تصفيا وسوم الأيسته أو النسبية، ومحصحه الأرمسوم النسبية في هذه المدانة على قيمة الطالب ما أم يتجاول المصدح سبه حدد الليمة فلى عدد الحالة بحصل الرسم على قيمة المصالح عليه،

التقدير و الثانية والثانية مستان بالقانون رغم ١٩٦٤/٦١ السبين الإشارة إليه وكان مسية قال التعديد الأثن

ان کارٹ قیمہ الدینا ہی تاریخ سے ۱۰۰ بیٹیہ ووریہ الصلح علی آگے من ناگے سوی الرسم علی الدین اللہ

النصة في محصر الصنح بدد الرسم على أصال الطابات وأو زاك على ١٠٠٠
 جنبه

ولا را في دانه الياه الراع عسداً شيء در الرسوم في الداوي المخصمة.

⁽¹⁾ للمكند ١٠ مكرر المسافة بفتكين رقد ١٢ لسنه ١٩٦٤ مستق الات داليه

⁽١) قمعة ١٠ مستبطة الكتابون تسبق التشارة اليه

هأهة (٣٧): إذا زائت حقة عجز المعنى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفذ جاز لخصمه أو نظم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار إليها في المدة (٢٤) إيطال الإعفاء.

عالمة (٢٨): إذا حكم على خصم المعفى وحدث مطالبته بها أولا فإن تعثر تحصيلها منه جنز الرجوع بها على المعقى إذا زالت حالة عجزه.

عادة (٢٩): لا تسلم صورة حكم بيع العقار للراسي عليه العزاد الذي سيق إعقارُه من الرسوم إلا بحد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسر العزاد.

الغط الثاون

في رصوم العور والشمامات والأواور

مأدة (٣٠)(١): يفسرض على الصور التي تطلب من السيبات والإشهادات وغيرها رسم غدره عشرة قروش عن كل ورقة. هامة (٢٢) عرد الرسوم في العالمين الاتيتين:

الأولى): علم بفسير الحكم أق تصحيحه إنَّا قصى يزجلية الطاب.

(التَّنِية)؛ علي رد القصاة إذا قبل علي الرد.

الفعل السابح

في الإعقاء من الرسوم

صادق (۲۳): بعسر من الرسوم الفضائية كثبا أو بعصبها من يثبت عهوره عن دفعها.

ويشترط في حالة الإحداء السابق على رفع الدعوى اعتمال كسبها.

ويشمل الإعفاء رسوم الصور والتلهدات والملقصات وغير نتك من الأوراق القضائية والإداريسة ورسوم التلفية وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتعملها القصوم.

مأمة (٣٤): تقدم طلبات الإعقاء من الرسوم عمي الأموال إلى نهنة تزلف من النبي من المستثبارين بمحلكم التقض أو الاستثناف وقاضيين بالمحلكم الكلية وقاض بالمحلمة الجزئية رمن عضو نيابة.

ويهسب علسى كاتب المحكمة عند تلديم طلب الإعقام أن يشعر الخصم الآكر النظر في الطلب قبل حلوله.

علمة (٣٥)؛ تفصل اللبنة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الإعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع عن يكون فد عضر من التصوم بعد أشعارهم ومن بعثل فلم كتاب الدحكمة.

هادة (٣١): الإعداد من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة السعلى و مسر بحسل محله بل يجب على مولاء المصول على قرار جديد بالإعقاء إلا إنا رث المحكمة المتعرار الاعفاء بالنسبة تارزئة.

⁽١) مسائدة ٢٠ فلسرة أولسي وشتية مستنفتان يقول رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لمنة ١٩١٤ الساق الإشارة إليه.

مِعْمُوطَةِ مَائِدُ (٣٠) تَعْمِدُ المُحَمِّ لِتَقَرِّدُ الأَخْمِرةُ مِنْ العائدُ (٣٠) صَمْرَ فِي ٢٣/٨/٢٢ قرار ورير الديل الأتني تصنه.

بعدد الأطلطاع على العلاد (٣٠) من الفائون رقم ٩٠ اسنة ١٩٤٤ بالرسوم القسائوة ورسوم التوثيق في العواد العدلية.

تكون قورقة العنود عنها في العادة (٢٠) المذكورة صدحان والصححة حسة وعشرين سطرة والسحار الله على الموادة والله العربية وإلى عشر مقطع بكلمة الأجدية ويم من طرحم بنطاعة على الورقة الأولى مهما كان عند المحاور المكاوية بها - أما غورقة الأخورة بلا بسحق عنها غرسم إلا إلا تجاوز عند السحاور المكاوية فيها المأدية عبر الإسمامات؟ الوفاتم المصرية الحد ٢١ في ٢١٠- (١٩٤٤).

ويعسرص علسى الصور الذي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدرة خصمة قسررش عس كسن ورفسة في المحكم الجزبية، ويتمسة عشر الرشا في المحكم الإبتدائية، وثلاثون فرشا في محاكم الإستناف ومحكمة النقض.

ورمام العلحصات والشهادات كرسم الصووء

ويعسبن فسرا وزارى ببيان محتويات الورقة وعد مطورها وغير ثلك من البيانات المتخفة بحصاب الرسم.

مأدة (۳۱)(۱): بفسرض على الكشف من المبيلات أي غيرها لا ستغراج مسورة أو ملفسص أو شهادة رسم قدرة ثلاثة فروش عن كل السم وفي كل سنة ونلك بغسلاف رسم الصورة أي الملفص أو الشهادة ويتعدد وسم الكشف بنحد المطاوب الكشف حلهم ولو كاتوا شركاء أو ورثة.

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة.

عَلَمُهُ (٣٣)؛ يفسرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من المُصل المطلوب ترجمته وذلك علارة على الرسم المقرد في المادة (٣٠).

هَذَكُ قَلَ (٣٣) (١): يغرض رسم قدره خدسة عشر قرشا على كل أمر أن ورقة مسن أرراق الكشبة والمحضيرين غير المقطقة بأية دعوى سواء اكانت أصلا أم صورة مانم تعقها احكام هذا القاتون من الرسوم.

ويفيريش رسيم بضيائي غوه خمسة غروش عن عل أصل رصورة من عن بروتساتو بطلب عمله.

صاحة (٢٥)(١): عيما عدا ما عو منصوص عليه هي المادة ه يعرص رصد قساره منسسة قريش في القصايا الجزئية وخمسة عشر قرشا هي العصايا الكلية والقطيايا الجزئيية المستأنفة، وثلاثون قرشا في القضايا المبطورة أمام سدكم الاستثناف ومحكمة لتنفض على الأوراق الآتي بياتها:

"أُولاً " الأولمر التي تصدر على العرائض سواء لمبن الطلب أو رفض.

" تَالَيا" وَلِأَوْامِر الذي تصدر في طلبات التعجيل سواء قيل الطلب أو رفض.

جَامَةُ (٣٥): يَرْمُدُ رَسِم قَسِيرِهِ عَشْرَةَ قَرُوشَ عَلَى كُلُّ وَرَقَةَ مِنْ أَصِلُ الْمِنْكِرَاتِ الْمُنْ تَقِيم نَقِيم نَقِيم مُعْمَةً الْمُغَضِّ.

أملا مسورة المذكرات فلا رسم عليهاء

مأدة (٣٦): يزغبة ربيسم قسدره حلسرون قرشا عنى كل تأشير لإثبات التاريخ، كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أن دفتر من دفاتر التجار ما لم تزد صفحات الدفتر على أريعين، فإذا زاد على نلك كان الرسم ستون قرشا.

ماملًا (٣٧): لا يفرض رسم على لطلاع تو الشأن على الدعس القائمة.

الغطل التاجع

في رصوم الإيماع

مائدة (٣٨): يقسرض رسم على ما يودع غزائن المحاكم ويفتر هذا الرسم * كما يأتي:

١١) المدة (٣١) مستبنعة بعرض ربيس الجميورية رقم ٢٥ = ١٩٦٤ السبيق الإشارة إليه.

⁽٣) عشرة اطانية من العادة ٢٦ مصاحة بالقرال رقم ١٩٥١/١٩٥١ السمالار هي ١/٤١/١٩٥١ وفي ١٩٥٤/١٩٥ وفي ١٩٥٠/١٩٥٠ وفي المراد في المدارين المتوطابيم إعلان عرب المسال مسرد فسرار وريسر العسال بسأل بصرف في المدارين المتوطابيم إعلان عرب المسالات مسر حصيمة المرسم الإصلامي المعارز بتطانين وقم ١٩٠١/١٩٥٠ ميلم ٢٥ مليما حصيمة وثلاثون عليمة كرسم الكافل عن ذال عام على أبا وقدة منا يحدل على المدار فقط من الإصلام وينعي كل در حالف هد القرار من تحقيمات.

⁽١) مادة (٢٤) مستبقة بقر تر رسين الجمهورية رقم ١١/١٤/١٤ تاسيق الإنسرة اليه

(أولاً). فيهما يستعلق بالمستود والمسدات العالية والمجوهرات والمصوعات

بؤحد رسم نسبى على الإيداع قدره 1% من قيمتها وتحسب هذه القيمة قيما ينطق بالسبندات باعتسبار مسعرها عد الإيداع، ويشمل الرسم المنكور محضر الإيناع وهمورته،

(ثانیاً): یقسرس رسم مقرر تعره ۵۰۰ قرش علی ایداع العلامات والبیانات التجاریة والدواصعات الفاصة بالاختراعات وسا إلیها.

(قَائِسِتًا): يغسرض رسم قسدرة عشرون قرشاً على إيداع مفاتيح المنازل والمواتيث رخيرها.

ويشهمل الرسيم المنكسور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الإيداع دون صورته.

علمة (٣٩): لا يقرض رسم إيداع على ما يأتي:

(أولاً): ما يودعه وكلاء الدائلين على أمة التغليسة.

(ثانب)؛ ما بودعه المزايدون من ثمن قعلل.

(دُالدُأ): ما يحصله المحضرون تتفيذا الأحكام على نمة مستعقبها.

(رابعاً): ما يودع من مصانح المكومة على نمة فوى الشأن.

غَاذَا عصن نَرَاعِ غَى الإيداع أو عبر على ما أودع أو توزيع له استحق رسم الانداع

الفطل العاشر

في الخبراء والشعود

مأدة (٠٠): الأنساب التي مقدر للخيراء الموطفين تأخذ - بعد القصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتصاف ثلغزاتة العلمة.

سلفة (1 3): إذا تقدر سماع شهود وروى تقدير أمضة نهم كان تقدير ما بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنظر القضية أو قلصى المحقيق.

القمل العادي عشر

كى رسوم ألاعلان وأأتنافيذ

الغرم الأول

كأى رسوم ألإعلان

مادق (۲۱)(۱): فيما عدا الإعلانات التي ترقع بها الدعارى والتي يقتضيها التفديد يفسرهن علم الإعلانات التي تعصل أثناء صهر الدعوى بناء على طلب الفسسوم أر يسبهم رسم قدره خمسة قروش على على ورقة من أصل الإعلان في القضايا البرنسية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم محكمة وثلاثون قرشا في القضايا المنظررة أمام المحاكم الاستيناف أو محكمة المحمدة م

ويستنتى من ذلك إحلان المنكرات التى تأمر بها المعكمة وراعلان تعريات الدعوى الموقوقة بسبب الوفاة أو تغيير صفات القصوم، والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طاب أفلام الكتاب والإعلان الذي بوجه إلى القصم العانب لبكون الحكم الصغر في الدعوى بمثلية هكم حضوري في هفه،

وإِنَّا تَكَسَّرِدِ إِعْمَالِنَ الْدَعْمَ وَيَ بِالْنَسِيةِ لَخَصَمَ وَاحْدَ أَوْ أَكَثَرُ عَبَنَ عَنولُ مُوعَد الْجَلِّسَةُ الْمَحَدَدةَ فَرضَ عَلَى الْإِعْلَانَ الْرَسَمِ الْمُقَرِدِ.

ويقرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلاقات.

क् 🗢 हूं

4.3

⁽¹⁾ مناة (21) عبره أدلى ثقية مستبطئان بعرار رئاس الجمهورية رقم ١٩١٤/١٦ السعق الإشراء

ويستكرر هندا الرمسم في هالة إعادة الإعلان إذا كانت الإعلاة راجعة نقط الطالب.

الغرتم الثاني

في رسوم التنفيذ

وادق (٢٠) بيممسل ثلث الرسموم النسسبية أو الثابيّة حد طلب تنفوذ الإنسسبية أو الثابّيّة حد طلب تنفوذ الإنسسباداة والأحكسام الستى تصدر من السحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الإنسسبة التي يجهز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما نكر مشمولا بالمسيفة التنفيذية.

ويخفض هذا الرسم إلى تلثه في الأحوال الأنية:

(أولاً): طلب رعادة التنفيذ على الترع الواحد.

(ثانياً): التقرير بزيادة العشر.

(ثانثً): تجديد دعوى نزع المنكية بعد شطبهة.

هادة (؟ ؟)؛ يارش رسم نسبى قدره ٣٠.٥ على حكم رسو مزاد العقارات باعتسبار الثبسان الذي يرسو به العزاد سوام أكانت الإجراءات جبروة أم المتيارية ودنك مفاتف رسم التسجيل.

رفسي دعاري البيع الاختياري يعصل رسم رسو المؤلد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقم وثو كان الرامي عليه العراد شريكا في العقار.

صادق (٥٥). في حالة خلول احر مكان الدائن المياشر لإجراءات التنفيذ عرص رسم جنيد يقبر الرسم النسبي المنشوع.

وكناك بقدوص رسم على الوجه المنظم على طلب اعدة السع على مه وكناك بقط المراد الثول، وذلك بقطف الرسوم المستحة على رسو المراد الأخير.

مأدة (٢٤): فين العالات التي يقضى فيها القانون بأن يكون بدع البنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه العبين في بوع المعارات ديما عد رسم العزاد فيكون عصفاً في العائمة من الثمن العبيع يّه،

ملفة (٤٦): مكسوراً - (أولاً) علاوة على وسم التلفيذ المبين في العواد على وسم التلفيذ المبين في العواد على الدي و ١٤٥، ١٤٤ يقرض وسم ثلبت على الوجه الآتي:

- عشسرون قرشساً على تتفيذ الأحكام وأواس الأداء المسائدرة من المحاكم الجزائية أو إجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة.
- ٢ خصصون قرائباً على تنفيذ الأحكام وأي امر الأداء الصخرة من المحاكم الابتدائيية ومصاكم الاستثناف أو يجراءات المتفيذ أما المحاكم الدكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النفض.
- ٢ كسسون فرشأ على تتفرد قاعفرد قارسدية والإشهادات وأعكام المحكمين والأرامر قاعطرة من الجهات الإدارية قاش بجيز الفائرن تنميذ أحكمها.
 وأثر مدة إعادة التنفيذ على الثوع قواحد ضبينة بالبند (أولاً) مسن العسادة

(27) بِحَقِصَ الرَسِمِ التَّقِيثُ إِلَى الثَّلَثُ بِشَرِطَ أَلَا بِقَلَ عَنْ حَشَرَةً غَرَاثُ،

ويعقسي من هذا ظرهم الأحكام وأواس الأداء والإشهادات وأحكاء الصحكسين والأولمسر الصغورة من الجهات الإدارية منى قان الميانغ المطاوب التنقيد من جمه يقل عن تكافة جنهات.

جادة (44): لا يَشْمَلُ رَسِمَ الْتَنْفَذُ سَوْقِ الْأَمْنِ.

(أولاً): رسم إجراءات التنفيذ والإعلامات المناصة بها الذي شي علان العام

فانسب المحيلات الكاصبة بالتنبية العفارى وحند بزع المثكلة أي الحجر

حصن البدء غيه فعلاء

كنسبك تبارد الرسوم التسبية المحصنة على حكم رسي المزاد في حالة اتعكم بالعالة.

الغطل الثاني عشر

مادة (٤٩)(١): تجبري علين الرسوم المستحفة على مسائل الأحوال

<u>(أو لا)؛ حميس رسيم ثابت قبرة لجسنة حسيث على تدعوم و تظليات</u>

لعقاري والتنبير بتحدثه

(تَابَيًّا). النصييق على مصوءات صدائه الصحيد

هاهند (۴۸): يجمون المساحب الشدن ان يطلب رد رسم التنفيذ الدا تم يكن

غي مسائل الأحوال الشخصية

الشخصية الاحكام المقررة من القانون رقم واحد لسنة ١٩٥٨ و الأحكام الأثياء،

١ - دعوي لاحتريض عبي لُدُو جَ

ب د شرق طلب الطاعة وغيرها من حقرق الزوجية،

طلب بطلان الزواج أو التغريق الجثماني أو التطليق سواء بدعوى أصلمة أو بطلب عارض.

الدعماوي المستطقة بالحقوق الشخصية غير العالية هيما بين الزوجين أو انتشنة عن الزواج أو الدعاوي المنطقة بضع الأولاد وحطهم وتربينهم.

ه - دعوى إثبات النسب أن إلكاره أو المذازعة في الإقرار به.

٣ - محضر إشيات التبستى ويشمل هذا الرمع رسوم التصديق على المحصر

٧ - دعوى بطلان النبقي أو يطلان الحكم بالقصديق على النبقي أو الرجوع في

طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها.

٩ - طلب وضع الأختام على أموال التركة وجردها.

(ثانياً) حصل رحم ثابت أدرم عشرة جنيبات على الطبيات الآتية:

١ - طنب تعيين مديري التركات أو اللبيت منفذي الوصلية أو تعييلهم،

 خلب تعيين مصف تلتركة وعزله واستبدال غوره به وذلك قضلا عن الرسم المستحق طبي دعبوى القسيمة القضائية أراأية دعوى أغرى يرقعها المصلى أو أحد فوى الشأن أو عن أي ليواء أخر مقرر له رسم خاص،

(ثَالِثًا): بحصل رمس ثابت قر و جنبهان على الدعام من و الطلبات الأتبة:

١ - السنظلم مسن استناع الموثق عن توثيق عند الزواج أو عدم إعطاء شهادة منتبستة للامتسناع أو مسن أمر النباية بوقف إنعام نوشق العلا حتى يعصل تهاتياً في طلب الحجر على أحد طرفي العالاء.

البقاب بنسقهم المتأخس الأموز الرقتية، ستعيين وحسى على التركه بوء لم يكل الورثية حاضيرين أو كان جميع الورثة المنكورين قد تقازلوا عن الإرث ١] العبالية ١١ مصنة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ ك بالقسائون وقم ٩ كسنة ١٩٥٨ "صبخر في الأنواء والأوران بصبيا فقر الكمنين

الحبران عسير الرسام بمسجعه على بسائل الأحواق بشجمته الأحكام العورزاء في القولي الرساء بالمحائل الحميهة واللمحاكم القراعيه دون نظر طحية الصيانية التي تختص بيده بالقبع عد د ۱۰۰۰ نیما در پر دیگرده هکه فی مصل الفتونین"

عدر د الثانية عن بند (١) من الطّر د اراسة مصلَّة بالكتّابين راقد 64 قبيلة 1904.

والطلب السدّي يكلم من ذوى الشأن إلى قلضى الأمور المستعينة بإلالية منبر دونت للتركة.

٣ - المسازعة التي ترفع من أحد ثوى الشأن إلى قلضى الأمور المستعجلة في مسحة الجرد الذي تجراه المصفى لأموال التركة والتظلم المقدم من وضع الاحدام وطلب رفع الاحدام.

(رابعةً): بحصل رميم ثانية فقره حينية واجه على الطائبات الآتية:

- ۱ الطنسب الذي يقدم ترنيس المحكمة بالتقريق أو التطلبق بالترافس ويتعد هــذا الرسم بتعد المرضوعات التي يتضمنها الاتفاق إذا كانت مجهونة القسيمة، فــإذ كانست معلىمــة القيمة يحصل عليها الرسم التميي طبقاً للقانون.
- الإطسهاد بالإقسرار بالنسب ريضاف إلى هذا الرسم رسم مقرر قوره ٢٠٠٠ مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى.
- الاعستراض على شخص الولى على اللهن أو على القراق الصافر يتسليم المشمول بالولاية.
 - تعليق الوفاة والوراثة بإشهاد.
- أسا إذا كسان طنب ثبوت طوفاة والوراثة بدعوى فيعمش وسم نسبى قسده ٢% من قيمة حصة الطالب في التركة إنا كانت مطومة القيمة. فإذا كانت مجهونة القيمة فيحصل رسم ثابت تدرد غمسة جنيهات.
 - التقرير من الوارث بقبول الإرث والتنازل عنه.
- الطلسب السائرى بقدم إلى قاضى الأموز الوقتية الإصدار أمر على عريضة
 بالإدن الأحد الورثة أو شخص أخر بسلم التركة وتصغيتها.

أَ الْكَامِسِاً): بحصيل رسم نمين مقداره ٢% على دعاه ي النفات معاومة القيمة وأو كانت وقتية وسواء قدمت بطريق أصلى أو بطلب عارض، داذا كانت هنده الدعارى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت قدره خمسمانة مليم و عد الحكم في هذه الدعاوى بسوى الرسم على أسلس ما حكميه.

(سادمما): يحصل رميم ثابت قدرة جائبًا مليم على الطلبات الانبة:

- ألب الإأن للمرأة المنزوجة في مباشرة حقوقها.
 - ٣ ظلب انتصديق على الإشهاد بالإقرار بالتمب.
- ٣ طنب الإنان في بيع منفولات التركة المضم إلى قاضى الأمور الوقتية.
- الطلب المقدم من منفذ الوصية إلى قاضي الأمور الوقتية للأمر يتسليمه أموال التركة باعتباره مديرا موقتا.
- الطلسب المقدم لفنضى الأمور الرقتية في مُثناء إجراءات تصفية التركة في
 شأن مما يقني:
 - أ تكبر طَعُدُ
- ب مدد الأبصل المعين فاتونا تتقديم فاتمة بما ثانزكة أو عليها من عثرق.
- جـ حلول الديون التي يجمع الورثة على حاولها وتعبون المبتغ الذي يستحكه الدانون.
- د = . شيلم كل ورارث شهادة تكري حقه في الإرث ومقدل لمبينه فيه.
 - هـ تكبر نفقات التصفية واجر المصفى،
- و الأمسر بإبداع النقود والأوراق والأشباء ندى أمين أو ادى أحد بنمسارة...

 ٢ - طلب تسميع الأوراق والأنسياء الموضوع علمها الأنتام بغير جرد والاعتراض على الدر الصادر باحابة هذا الطلب.

(سابطا): يحصل رسم تسبى قدره ٥٠٠٠ (نصف في المائة) من قيمة المئل المرسسي بسه المرجرد بعصر عند عند حفظ نصول الوصايا بسجلات المحكمة، ويخصب من هذا الرسم المنفوع عن طلب تعيين منظ الوصية أو تلبيئه أو تجين منبير المتركة، وأما الصور الرسمية المنفعة من وصية محقوظة في جهة أخرى رسسمية بمصر أو في الخارج فلا تحفظ في السجلات، وإنما تبقى في ملف المائة ولا يؤخذ على إيداعها بالملف أي رسم خاص.

ويتبع فيما عدا الأمكام المتلفع فكرها، القواعد المقررة في عذا القائون.

الغمل الذالذ عشر

انی أحکام عاجة

هأفة (• ٥): لا تستمل رسوم على الدعاوى التي ترفعها الدكرمة فإذا حكم في الدعوى التي ترفعها الدكرمة فإذا حكم في الدعوى بإلزام الفصم بالمصاريف استحقت الرسوم الواجبة. كذاك لا تصحل رسوم على مسا يطلب من الكشف والصور والملقصات والشهادات والترجمة لمصالح الدكرمة.

صاحة (١٥): نشمل الرسوم المغروضة جميع الإجراءات النضائية من بدء رفيع الاجراءات النضائية من بدء رفيع الدعيري إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف النقال النضاة وأعضاء النسيابة والغيراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمعضرين وما يستحقونه من الستعريض فيي معابل الانتقال وتشمل أوامر النقلير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الحسيراء وتعريض الشهود وأتعاب المحامين التي تقرها المحكمة الصالح الخصم

 قديل القصد الأخر وأجرة الدراس وتقدير الرسوم القصائية، وننك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون.

ويشمل الرسم الثابت في غضايا النقض جميع الإجراءات القصائية التي يطلبها الطاعن عدا المذكرات.

هناها (۲۰): تحصدل من طلاب الإعلان جميع المصاريف التي يستدعيها إعلان الأرداق خارج القطر.

واعق (٥٣): يشعل رسم التوزيع جميع إجراءاته من رقت الطلب إلى التهاء الإجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع.

مآهة (6 4): يؤخذ رسم نسبى قدرة عشرة فروش فى الدهاري والأشهادات الستى لا تزيد قبستها على مائة قرش ، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرشاً.

ولا يظ رسم التنفيذ في جميع الأموال عن عشرة فروش.

صَلَمَةُ (٥٥): يعتبل في تقبل فيهة الدعاوي والاشهادات ما كان من كسور البنية جنبها وفي تكبر الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً.

صاحة (٥٠)(): أمع عدم إخلال بعدم المادة (٨٤) من هذا القالون لا بجول العطساء غير المحكوم اجتالته أبة صورة أو منخص أو شبادة أو غرجمة من أي دعسوى أو مسن أي نفستر أو من أي ورقة إلا بعد تحصيل ما بكون مسنحنا من الرصوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا لا كان طالب الصورة على المدعى وكثن محكوما برفض للدعوى لصنفحة.

120

製料車

⁽١) مئنة ٥٠ ممثوطة عقالين رف ٧ ليمة ١٩٩٥ الصحر في ٩ مارس ١٩٩٥

مادة (٥٧) عسرص رسم قدره ٢٠ قرضاً على الأحكام والإشهادات فتى بعدد وصع الصحة التنسلية عدما من حهة غير التي أصدرتها.

هندة (۵۸) الم يعرض رسم نسبى أمرة 61% على المبالع التى يصدر بها اسر تدير أتدب للمحاص عند موكله إذا لم يتجاوز عبد المبالغ متنان وخمسول جنبها، غإذا تجاوزتها فرض رسم قدره 67% على الزيادة.

ويفرض عذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدر الخيراء من رؤوسة المعاكم في إجراءات نزع الملكية للمنطعة العامة.

ويستحق عدًا الرسم ومسع الصيفة التنظينية على أمر التقلير.

مادة (٥٩): لا يستمق رسم على القرار الذي يصدر بإدالة الدعوى في الدوائر الدجنعة ولا على إجراءات تظر الدعوى أمام هذه الدوائر.

هآمل (۱۰): بحصل رسم قدره عشرون قرشاً على التأشيرات الصادرة من كذب المحكمة والمصدق عليها من وليس المحكمة باعتماد غنمها المبصوم على الأرزاق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر.

هادلة (٦٠)؛ لا يجوز مباشرة أن عبل (لا بعد تنصيل الرسم المستحق أما إذا تعلق بدعوى مراوعة من العكومة أو من شغص أعفى من الرسوم وحكم أيها على العدمى عليه وأرادا المحكوم عليه ططئ في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن.

ملاقة (٦٢): لا يستحق رسم تعدى على المخالصات المقدمة ثقام الكتاب السحب مبلاغ مودعة بالخزانة العلمة.

ماكنة (٣٣): يجبب على الكاتب أن يبين على هامش كل عام نصدرته المحتدة بيان الرسوم المعتملة الفزائة وما حصل منها وما بقى وان بيبن الله أيضاً على هامش ما بطلب من المسور وسائر المحررات ويذكر في الحائنين تاريخ وتمرة الإيسال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف،

وقسى عائسة الإعفاء من الرسوم يؤشر كفلك بتنويخ القرار الصادر بإعلاء ورقمه مع الترقيع منه على هذه التأثيرات.

صاحة (3.7): تكسون المقارات وغيرها مما حصل النصرف فيه أو الحكم به ضامعة تعداد الرسوم والمصاريف ويكون المكومة في تحصيلها حتى امتهاز على جميع معتنكات الأشفاص العنبيان أي العازميان بها.

هادة (٦٥): فيما عدا رسيم الإعلانات والعبور لا يقرض رسم على طلبات التصديق على التبدة السطوم بها من السمالم الوزئية،

مأمة (٦٦)(١)؛ لايسرد أن رسم عصل بالتطبيق لأحكام عنا القاتون (لا أن الأحوال المتصوص عليها صرفعة فيه.

ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي عصل عنه الرسم.

١) العبيرة الأولسي من الثمادة ٨٥ مستخطة بقرال رئيس العجميوريية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤ السليقة

 ⁽۱) المكنة ٦٦ مبطة بالفكون رقم ٨١ لمنة ١٩٥٢ العبادر في ٢٠/٢/٢٥٠.

مَاهُمُ (۲۳): محمل رسم غره عثرون غَرَشاً عن التصديق على كل إمصاء أو حتم.

هَاهُ هَ (؟ ٧): يأرض عن الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠٠ قرش في حالة الإشهاد و ٢٠٠ قرضاً في حالة التصديق وذلك بخلاف مصاريف الأنتقال.

ويستعدد هذا الرسم في حالة تحد الإشهاد، وكدلك في بدللة تعدد الطالبين مع _ المتكاف الدواد.

الهاب القالف

في قواعد تقدير الرسوم

هَا هَا أَنْ لَا كُنْ عُلِينَ أَسَاسُ تَكَثِيرِ الرَّسِومِ النَّسِيمَةِ عَلَى الرَّجِهِ الأَثْنَى:

(أولاً): على العبالغ التي يطلب الحكم بها.

(ثانسياً)(۱): على قسيم المقارات أو المنفرلات المنتازع ليها، وفقاً الأسس الآتية:

- ا بالنسبة الأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أسلس الثمن أو القيمة التي
 يوضعها الطالب يحيث لا نقل عن الضريبة الأصابة السنرية مضروبة في
 سبعين.
- ب تنسبة العلى المبينة نقر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث الانظل عن فيمتها الإيجارية السنوية أساساً لريط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر.

الباب الثاني

في رسوم الأشمادات

هادة (۱۷): معصد بكامسة إشهاد في تطبيق تحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموش.

صلعة (٢٨): يفسرهن على الإشهاد رسم قدره مانة قرش وإذا زاد الإشهاد عنس ورقة من عنس ورقة عن كل ورقة من الزيادة.

صاهق (٢٠)؛ يفسرض عسلارة على الرسم الدين في الدادة السابقة رسم سبس على الإشهادات الدينية بالجدول الدلمق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول.

مآهة (٧٠): إذا تعسدت موضوعات الإشهاد وكان نكل منها آثار قانونية سبتقنة وجب تحصيل رسم نسبى عن كل موضوع.

صاحق (۷۱): تحصل رسوم بالقنات العشار إنبها في المادة 14 على طعتود التي لم تكن موصوع اللهاد وقامت الأقلام الكتاب المعظها.

صادق (۲۲)، يفسرض رسم قدره أربعون قرشاً على كل إشهاد بتوكيل أو عسرى مسن الركالة، كاذا راد الإشهاد على زرقة والمدة فرض رسم اضافى قدره عسرة فرشا على كل ورقه من الريادة.

⁽١) فقدرة عدية من البغة ٢٠ مستبطة يتران رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤/٦٠ السبق الإشرة الله

طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى الرسم على ما يطلب التنفيذ به عن العدة اللاحقة على الحكم لغاية يوم طلب التنفيذ واللك علارة على رسم التنفيد المستحق.

(معلامسها): في دعلوى غمخ الايجار يحسب الرسع على إيهار العدة الواردة فسى العقد أو البنتي منها حسب الأحوال أما إذا الشاملات الدعوى على طلب الإيجار والقمخ استحق أرجح الرسمين للخزائية.

وفي حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى. مجهولة القيمة.

(معلّها): دعاوى طلب الشفعة في العقار تقدر قيمتها ياعتبار اللمن العطارب الأفـــذ به وإذا كان النمن العبين في طعف في الذي قدره القبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم في عارض في مقدتر الثمن بقي التقبير على أصله أما إلا قسيل الطائب الأفسد به حسبت الرسوم على واقعة بصرف النظر عن رسم التسبيل المستحق، ويـــزاد على الثمن قيمة التصيينات التي يطلبها القصم أي يقدرها القبير. وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشقيع أخنت رسوم الاستفاق على ها قدره الشقيع أخنت

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية بكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند وفع الدعوي.

وتحصيل أماتية تعادل قيمة الرسم المغرر التسجيل محمير الصابح أو الحكم السنهائي الدني يصيدر فيها المصنحة الشفيع وتحصل هذه الاماتة مع باقي رسم الدعسوى قبيل فيدها بالجوزاء وإذا التهت دعوى الشمعة بمحمير صلح المصنحة الشبخيع أو يحكم نهائي بشوت الشفعة سجل ملخص المحضر أو الحكم باللم كتاب المحكمية الابتدائية عقير رسم وتحرو بسورة من هذا المحص التسجيلها برسوم

حب بالدسية للتراضى الرراضة الكائنية في صواحي المدن، والتراضي الزراعية التي لم تعرص عليها صربية والاراضى المحدة للبناء والعملتي المستحدة السي لم تعرض عليها الايهارية بحد والمستولات بقدر الرسم مبلئيا على العسيمة التي يوصحها الطالب. ودهد تحرى قام الكتاب عن القيمة المطبقية بحصل الرسم عي الزيادة.

ويجوز نقام الكتاب في الحالات السعوص عليها في البند (جــ) يعد موافعة النسبابة أن يطلب التعدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد نتك بأي حــال مــن الأحوال، وتلزم الحكومة بمصاريف الكبير إذا كانت القيمة التي تدرها الخبير مساوية للقيمة الموضعة أو أقل منها وإلا أثرم بها صلحب الشأن ولا يرد عني أي حال شيء من الرسوم المعفوعة.

وتكرن بهر وأت التعيين وإيداع التقرير بالارسم.

ويجوز لمسحب انشأن قبل انتهام التقدير بمعرفة القبير أن يتفق مع قلم التنب على القبعة وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاقي عليه.

(ثَّاثَـــثَاً): فَــن دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إيطالها أو فسخها نقد قيمتها بقيمة الشن المتنازع فيه ولمن دعاوى المنازعة في عنود البدل يقدر الرسم على أكبر قيمة البناس.

(رابعت): فسى دعساوى رهسن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أي الممقول.

رحامسه)، فسى دهسارى الربع والإيجار والتعويض اليومي وطلب القوائد الدسب الرسارة غيه على الدائع العطوية لعلية وقت رفع الدعوى ولا تجب رسبوه على غرائد كمور الشهر ويعد الحكم تحصل تكلة الرسم الذي يستحق من الله يعرف على الدعوى الحكم عواء أكان بالقول أم بالرفض وعد

تأبستة خصعا من الامامة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشقوع فيه مسجلا وإلا حصيل قاب العملح أو تم العملح أو تم العملح أو تم العملح أو تم العملح أو تم العملم النسي الدي كان مستحفا على تسجيل العقد بالطرق المقرية ونزد الأملية في حالة الحكم برخص الدعوى

(تأمسنا). فسى دعسوى فسسمة المعار بحسب الرسم على ثمن المحمة الوالمحسس المراد فرزها إذا كان ثمة حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع. وإذا كان العقار مشترك بيم شريكين فقط وطلب أحدهما القبيمة حسب الرسم على حصة كل منهما.

(تامسعاً): إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقال مشترك وبيعه عند عدم بمكان فسسمته أخذ الرسم النسبى على ثمن العقال كله ويشمل هذا الرسم جميع المسان فسسمته أخذ الرسم عنه رسو العزاد فيستحل عليه الرسم المبين في المددة ١٤٠.

رعائسراً): إذا طلب الحكم بقسعة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعسوى عنب العدى عنيهم كلهم أو بعضهم لهرز حمستهم أيضاً آغذ الرسم عني المعسس العطاوب الرري باعتبارها سنضمة تحصة أي حصص المدعون وإنا كان السبقى مسن العنار حصة شريك واعد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العثار كله.

(حادي عشر): تقدر رسوم دعاوي المحكر بالكيفية الانبية:

به خلصه الحكمة بمحقور حكر دوخ أن تذكر القيمة المطلوبة كاتك الدعوى محبه لممة المستمال من تدير منخ معين سوى الرسم بسيراً على عيم عيمة المكر في بده بصروبة في ٢٠.

إذا عاب الحكم بتقدير غيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معنة قدر الرسم على هذه الحالة نسبياً على القيمة البطاوب تقديرها أو غمة الزيادة المطاوبة عي علية مضروبة في ٢٠.

(تساتی عقسر): تئتر قیدة دعلوی ترتیب الإیراد باعتبار الإیراد شسوی تمطلوب الدکم به مصری أفی ۱۰ إذا کان مویداً ومضرویاً فی ۱۰ إذا کان ندی المساق. رای کسان موقتا قارت القیمة باعتبار المعش المشوی مضروبا فی عدد سنیه بحیث لا تنهی عشرا.

(ثَالَيتُ عَثْر): تقدير قيمة طلبات توزيع أموق المدين على دالنيه بحسب رجانيم أو قد متموع الميالغ التي توزع أو مرجانيم أو قسستها بينهم السمة غرماء باعتبار مجموع الميالغ التي توزع أو تقسم.

رابسع تشر): عنسر يسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة الذي يطلب التنفيذ من أجلها.

(عُسلمس عَثْس): تَقُس الرسوم على أمن تَقَيَدُ أَحَكَام المحكمين ياعتبار ما حكم به نفاية يوم صدور الأس،

(مسلفس عشر): تشر رسوم الدعاوى التي ترقع من المعول أو هيه في السان تقدر الأرباح المنتارع المنتارع المنتارع المنتارع المنتارع عليها.

(حادى عشر): المعارضة في قولتم التوزيع النهائمة.

المعارك المعارك المعارضة عن الأحكام والأوامر الصادرة من الجال البعارك المعارك المعارك المعارك المعاركة ا

(قَالَتْ عَشْر): طَابِات رد القضاة والخبراء والمعكمين.

(رابع عشر): طلبات تنفيذ الأحكاء والعفود المجهولة القيمة.

(خامس عشر): التظلم من الأرامر على العرائض.

(سانس عشر): طلب التصديق على القسمة بالتراضي.

(منابع عشر): دعاوي عل الارتفاق.

(ثامن عشر): دعارى تاسير الإحكام أو تصحيحها.

هَاهَةُ (٧٧): تَنْفَى القُوشِينَ وَالْمُعَكَامِ الأَلْنِي بِيَاتُهَا.

(أولاً): الأمسر العسائي الصسائل في ٧ أكتوبر منة ١٨٩٧ بالتصييق على عمريمه الرسوم القضائية في المحاكم الاعلية والتعريفة المرافقة له.

(تُأتَسبأ): تَقَلُونَ رَهُم ٢٦ تَصَالُو فَي ١٤ نيسمبر سنة ١٩١٦ بالتصبيق على تعريفة الرسوم في تعوظ العثنية أماد المحاكم المختلطة والتعريفة المرافقة عدا العادة ١٠ منه والتحديدات مطارنة عليها.

(تَالِقُا) - تَسَلَانَانَ ١٩٣٠ عَيْنَ عَرِسُومِ بِقَقُونَ رَفَمْ ١٨ لَيْمَةُ ١٩٣١ كَسِينَةُ يَتَقَانُونَ رَفَمَ ٧٨ نَسْنَةُ ١٩٣٣ كَمَاضَ بِلِنْشَاءَ مَحْكَمَةً نَفْضَ وَإِيْرِهُمٍ. deة (٧٦): نشر الدعاوى الاثنة مجهولة القيمة(١):

(أولاً). دعاوي صحة التوضع.

(مَانَيهُ): الدعاري والإشكالات التي تقدم نقاضي الأمور المستعجنة.

(تَأَنْثُ): دعاو ي البيع الاختياري.

(رايعساً): الدعاري الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا تعلقت بهجر وات التنفيذ.

(خامساً): دعاوى طلب العلم بإلقام الربين أي الاختصاص أي شطيها.

(سالاسم): المعارضة من غير المقلس في الأحكام الصادرة بإشهار الإقلامي وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتناسة.

سابعاً): دهاوي التزوير الأصلية

(الممنا): ومنع أمن التثقية صلى عكام المستعمرة المنجهولة الكيمة.

التمسيد ، عمرصية في يأمر بصندر بتنفيد حكد المحكمين سواء أكان محكم في مداة معرضة الطينة أم محهولة

الما الما على على على المناس الله ١٩٥٠ تصنير في

قانون رقم ٧ استة ١٩٩٥

بتحيل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ نسنة ٢٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوشق في العواد العديثة، والقانون رقم ٢٩ تسنة ١٩٤٤

بكرسوم أمام كمجنكم الشرعية الأ

بأسر الشعي

رتيس اليمهورية

قرر مجنس الشعب القائدن الأتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بعصوص نفقرة الأحيرة من المادة (٣) والمادتين (١٤)، (٥٩) من القسائون رقسم ١٠٠ لمستة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية، المصوص الآنية:

هادة (٣) (فقرة أخبرة):

ويسسوى رسم الاستنفاف في حالة تأبيد الحكم المستأنف باعتبار أن العكم المسكر بالتأبيد حكم مكمل للحكم المستأنف، ويستحق طهدا رسم نسبي واحدا.

هاها (11): يازم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند نقدم عمجيمة دعواه إلى قد الكتاب كما يثرم بأداء ما يصحق عديا من رسوم أثناء مظرها وحنى تارمح غل بب المرافعة غيها.

وتصبح الرسوم التزاما على غطرف الذي ألرمه الحكم بعصروفات الدعوى، وتقد مدويتها على منا الأسلس ولا معول الاستنفاف دون تحصيل ساء الرسوم

١٩٨١ء العداسة فالمصداء المنداء لكرا العلى مقرس ١٩٩٥ء

(رابعها): المادة 10 من ظفانون رقع 12 لسنة 1474 وكذك تلغي جموع الاحكسام المستعدم بالرسموم المدسم وطلق تكون محالفة الأحكام عدا الفقور عدا حالات الإعداء أو بتحدس بمعتصى غرافين خاصة (١).

هاهمة (۱۸۰) أن يعمل مهدا العانون بعد ثلاثه الشهر من عاويخ تشره بالتجريدة رسمية.

على أنبه يستمر العمل بالقوائين والاحكام المشائر إليها في العادة العنايعة في الاحوال الآنية.

(أولاً): الدعاوى المنظرة عند تطبيق هذا نقائون إلى أن يصدر عيها حكم عي الموصوع أو بإبطال المرافعة أو بالبطلان أو بالنثرك أو بيطلان صحيمة ندعوى تو بعدم الاغتصاص.

(ثانياً): أعمال التنفيذ التي بدي ليها، على أنه إذا علب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقا لأحكم هذا القانون.

(ثَالِثًا): دعاوى الإفاض نجين الانتهام من إجراءات التنفيسة. . .

هاهة (٢٩): على وزير العل تنفيذ هذا الفانون ونه أن يصدر الفروات اللازمة نتنفيذه.

تأمسر بسأن يبعدم هد المقانون بخاتم الدونة وأن ينشر في الجرودة الرسمية ويدفة كالنون من قواتين الدولة.

عنس بقصل عبدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٢ (١٩ يوبيه سنة ١٩٤٤).

أ) العدرة أراعدة مس قعدة ١٧ مدة بالقدر رائم ٩٣ لدة ١٩٤٦ وقال نصب على التحيل
 أ) العدرة أراعدة مس قعدة ١٩٣٠ سبة ١٩٣٩ شير المدماة على الدكاء الأبناء وذلك معي دميع الإدارة والمستة والتي يكون محلته المكتد عد الكبين

أوحسف تأجيده و وسينيس بيد الأجابول المنطقة الثانوق وغرارا السنة ١٩٥٥ ش. إلحاء التوكير والشير طبقا بما جاء بالمنكراء الاصاحاء بطابي الفلكار

مأدة (١٠) من عدا الفنون لا يجور المده الفنون لا يجور التنسية المحسنة إعطاء غير المحكوم المالحة أية عبورة أو ملحص أو شهاده او المحكوم المالحة أية عبورة أو ملحص أو شهاده او المحكوم المالحة أي عبورة إلا بعد تحصيل ما كول المحكوم من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما كول المحكوم على المحكوم على المحكوم أو على أصل الأوراق إلا إذا كال طالب المحورة الموادة المحكوم على المحكوم الرفض الدعوان المحلومة.

(المادة الثالثة)

ينشسر هذا القانون في شجريدة الرسمية، ويعمل به من البوم الثاني لتاريخ و نشره.

يبصم عذا تنقتون بحنتم شونة، ويبط كفانون من قوانسها.

سنر برنفية تنجهورية في ٥ شوال سنة ١٤١٥ هــ

الموافق ٢ مارس سنة ١٩٩٥م

(حسنى مبارك)

وتسلم المحكوم له صورة تتعييبة من المحكم دون توقف على تحصيل بالتي الرسوم المسترم بها الغير.

مادة (٥١) مسع عدم الإحلال بحكم العدد (١٤) من هذا تقانون لا بجوز اعطيه عبر المحكوم لصالحه أية صورة أو منخص أو شهادة أو ترجمة من أي دهسري أر مس أي دهستر أو من أي ورقة إلا بحد تحصول ما يكون مستحقا من الرسيسوم على القصورة أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طلب الصورة هو المدعى عليه ركان محكوما برفض الدعوى لصالحه.

(المادة الثانية)

يستبدل بنصوص الفقرة الاخبرة من الملاة (٣) والعلامين (١٠)، (٤٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية النصوص الآتية.

مأمة (٣) (فقرة أغيرة):

اليسسوى رسم الاستثناف في حالة تابيد الحكم المستقف باعتبار أن الحكم الصدر بالتابيد حكم مكمل للحكم المستانف، ويستحق علهما رسم تسبى واحداد

صاّعة (١٥)؛ ينسزم السدعسى بساداء الرسوم المستنفة عند تقديم مستيفة -عسر د النس قلسد الكتاب كما يلزم يأداء ما يستعلى عنها من رسود شاء مظرها رحتى تاريخ قفر باب المرافعة فيها.

وتصبح الرسوم التراما على قطرف الذي الأرمة المكم بمصروفات الدعوي، وبتم تصويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستناث دون تحصيل عده الرسوم.

رسستم سمحكوم به صورة تقهيدية من الحكم دون توقف على تجميل بنقي برسيم المشرم بها المير القانون رقم ٩١ لصنة ١٩٤٤

بالرسوم أهام المطكم الشرعية

الباب الأول

الغطل الأول

في تقدير رسيم الدعاوي

مأدة (١)(١): يفرض في الدعاري معتومة القيمة رسم نسبي حسب العنات

الآثية:

- - ۱۶% تفلية ۱۵۰ جنبها،
- ۳۰۰۰ فیما زاد ، ۲۰ چنبها جتی ، ۲۰۰۰ چلیه.
- 5% عرضا زاد على ٢٠٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠٠ جنيه.
 - ه د% فيما زاد على ١٠٠٠ جنيه،

ويعرض في الدعارى مجهولة القيمة رسم ثابت كالألى:

- ٢٠٠٠ الرش في المنازعات التي تطرح على اللغماء المستعجل.
 - ه ١٠٠٠ قرش في المعاوي الجزئية،
 - ٣٠٠٠ غرش في الدعاري القلية الإندائية.

(۱) صدر تكنون راد ۱۹۱ لمنة عدد ۱۹۵ علسام شحستكم الشمر عبة وشمعكم المعيد عبدرا س

١٩٣٠ و الدقاة التحاوي المنظورة أمامية الى عمدتكم الوعظة. ويسطن في الملادة ١١ منه على من تطبق على التحدي اللي برائع الى المحدكم الوهدية منظا

Ŋί

ان ۱۳۵۶ کی این وقت العمل به الفقهای و فد ۱۳۹۵ (۱۳۹۰ بیشان فراسیم ایام شخصکه اشار عبه

 (۲) انسانت دارایاسی در عکدی رقد ۱۹۱ ۱۹۱ مسئد بهٔ نفرس بیس تحمیو رید در ۱۹۱ ۱۹۱۹ تحریده دارسیه شد ۱۲ فی ۱۳/۲/۱/۱۹۱۹

ويكسون تقدير الرسم في المعالين طبعاً للقواعد المبيغة في المادتين 15 م. م. من 14 القانون.

مأدة (٢) إذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معسيرم القيمة أو العكس ولم يكن سبق عدور حكم تمهيدي في موضوع الدعوى أر حكم قطعي في مصالة درعية فوض أكبر الرسمين.

قبدًا صدر قبل انتحيل حكم قطعي في مسئلة فرعية حدا مسئل الاغتصاص إل حكم تمهيدي في الموضوع فرض رسم جديد على الطلب.

مأفة (٣): يعسرض على استثناف الأحكام الصادرة في الدعاوي مطومة المسيمة رسم نسبى على أسس القنات الدينة العادة الأولى ووراعي في تغيير الرسم القيمة المرفرع بها الاستثناف.

ويفسرهن فسى الدعساري المسسنائفة مجهونة انقيسة رسم ثابت على النسو الإتي ١١٠

- - ١٠٠٠ قرش على الاستثقافات التي تنظر أمام السحاكم الابتدائية.
- ٣٠٠٠ قرش على الاستثنافات التي تنظر أملع معاكم الآبندائية عن المكام
 عمادرة من القضاء المستحجل.
 - ١٠٠٠ أرش على الإستثنافات التي تنظر أمثم محاكم الاستثناف العنياء

ويحسن الرمسم إلى التصف في جميع الدعاوى إلاً كان الحكم المستثق مسادرا على مسئلة فرعية دإذا فصت محكمة الاستناف في موصوع الدعوى استكمل الرسد المستحق عه.

أن الحكم الاستثناف في حلاة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل الحكم المستأثف ويستحق عنهما رسم نسمي وبحد الم

مأخة (٤)(١): يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنفس، ويقدرس رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنعيد الاحكم أمام محكمة التفض.

ويقسرض فسى دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت بحسب درجة المحلمة المسرفرعة السينية الالسنساس، فإدا فعنات محكمة النقض أو محكمة الالسس في الموضوع السينية الاستعمال الرسم المستحق عنه أمام محكمة المرضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في عدد المادة.

ماعة (٥) ١٠٠ المستثناء مسن الأحكام المتكمة بقرض في الدعاري مطرعة القسيمة المستخفة بسأمور الزرجسية وبقضات الأقارب وكذا دعاري ثبوت الرفاة والورائلة، ليتدفية عاتب أو مستأنمة رسم نسبي قدره ١٠٠٠ ---

<u>قان كاتات هاده الدعاري مجهونة القيمة استحق رسم ثابت قدره عشرة</u> غروش.

وعند المكم في الدعارى التفقات وما يتحلق بها يسوى الرسم على أسس ما حكم به.

عسر، مسبه من العدة (٦) منطقة طرار رئيس الصيورية رقم ١٩١٤/١٠ ؛ العربية بنيه العبد ١٠ أي ١٩١٤/١٠ ؛ العربية بنيه العبد ١٠ أي ١٩١٦/١٠١

⁽¹⁾ التقرة الأخيرة من المدة (٣) محنة بالأمول رقد ١٩٥٥/٢ - قيريط الرحمية علا الأحكر. عني ١٩٣٢م-١٩.

رة) في عند و فيضية من الربير الصبورية بالقانون المرافقة المنافقة المنافقة والمنبه عند والمنبه عند الاثناء المر الاثنائي ١٣١٤-١٩١١

 ⁽۳) معود شان است. در جمهوری دیگادی آم ۱۹۱۰ عن در مید.
 البو ۱ یر ۱۹۳۳ دد.

الغمل الخالف

في تعمم للطلبات

ماعة (٨): إذا الشنطات الدعوى الواحدة على طالبات متعدد محومة النيمة الشيئة عن سند واحد قدر الرسم ياعتبار مجموع الطلبات، الإما كانت الشمة عن المنات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة.

وإذا التسبيعات الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أحد الرسم الثابت وإذا التسبيعات منها على حدة، إلا إذا كان بينها ارتباط بجمهة على حدم الطلب الواحد تقى عدم الحالة يستحق بالتمسية لهذه الطلبات رسم واحد.

وإذا لجنمعيت قيل الدعوى الواحدة طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة
 القيمة أغذ الربيم على كل منها.

رقى حالة وجود طبات تبعية لبعص الطنبات الأصنبة بستحق أرجح الرسمين الفسرانة، كناسك يكون الحكم على حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على مسبيل المسبرة فيكتفى بالنسبة لها وللطابات الأكرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للفترانة.

وتينم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأمنية ويحسب الرسم على مجموعه، ما ما ما ما ما ما مكمه وأاء ما ما ما ما ما ما مكمه وأاء ومم الدعوى إذا لم يكن قد حصل.

قالة كاتت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه العقيمة.

مادة (١) (١)؛ الذا فصت محكمة ثانى يرجة أو محكمة النقض بإعلام الفنية السب المحكمية المستوت المحكم المطعون فيه فلا نستحق رسود حديدة عن الرجوع الى الدعوى سوى الرحم المقرر على الإحلان.

الفصل الباني في تخفيض الرصوم

هَاهُ قُلُ (٧)، تحمل الرسوم إلى النصف في الأهوال الأنبية:

- ١ عسند السرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم قبولها للسبطان ورقسة التكليف بالعصور بشرط ألا يتغير موضوعها أو الخصوم فيه في جميع الأحوال أو في حالة الحكم بعدم قبول الاستنتاف شكلا لقيده بعد الميعاد.
- المعارضة في الاحكام التي تعدر في الغيبة والمعارضة في قواتم الرسوم والمصدريف والاتعاب.
- ٢٠ الصينح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادنان: ٢٦، ٢٦ مكرر ").

وتتفلسيهم الرسوم إلى الربع في حالة الرجوع الى الدعوى بعد المحكم فيها بالشطب بشرط لا بنعير موصوعها أو طرط الخصومة عيها.

[﴾] العداد المرسمة منتبسة عرام رئين المنيور عارقم ١٥٠١ (١٥ ليويثة الدينية الدين ١٥ يي...

[؟] السام 1 مند ؟ مصوب قابع براي بيع المجملين به المنام يوان (١٩٦٤/١ - تجريفة الرسمية المناه عن الدان الدون

الفصل الرابع مع تحصيل الوسوم

ماده(۱۰) ۱۰ لا بحصل الرسوم النسبية على اكثر من ألف يقيه فقا علم على العوال المراد الم

صادق (١١) (١٠ تحصيل فرسيرم المستحقة جميدها عند تكنيم صحيفة الدعيون أن الطعين أن العليب أن الامن وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا الفاترن من أحكم مخالفة.

مامة (۲۲)(۲۲) عطاد

Jak (**)(*). 1415.

هادة (١٤)(١): على قلم الكتاب أن يرفض قبول مسيفة الدعوى أو الطحن أو الطنب أن الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على قداء الرسم المستحق كامات وتستبيد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم قداء الرسم. وكن يلك مع عدم الإغلال بما ينص عليه هذا القانون من قحكام محاتفة.

مادة (١٥): يُلَــرُه المدعسى بأداء الرسوم المستحقة عد نقديم مسجعة وعدود إلى المستحقة عدود المدعس بأداء على المستحق عنها من رسوم أثباء عقر ف وحتى تاريخ فقل باب المرافعة فيها".

وتصبيح الرموم التراما على الطرف الذي أثرمه الحكم بمصروفات الدعوى ونتم تسويدها على عدا الأسمن والا يحول الاستناف بون الحصيل عدد الرسوم،

وتمسيم تصعكوم له صورة تتفيذية من الحكم بون ترقف على تحصين باقى الرسوم المنتزم بها القير.

جادة (١٦): تحصل مقدما رسوم الإشهادات والعلود والصور والملخصات والشهادات والكشف.

وإذا استحنت رسوم تكمينية على عدّه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامتين في نادينها.

ماعة (١٧): لا يكلف بدفع الرسرم مقدما العدى المناون بالقصومة من تنفيذه الدخسة نفسها رام تكن خصومته لمنفعة نعود عليه ويحصل الرسم من المدحسي عليه إذا فصل في الدعوى بالقبول كما بحصل الرسم من المدعى عليهما فسي دخسوى التقويل بين الزوجين إذا فصل عبها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا

العمل الظمعر

في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

صلَحَة (١٨): تفسير الرسسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة و ساسس حسب الأهوال بناء على غلب قم الكتاب ويعلن عنا الامر المطلوب منه الرسم

١٠ المارة ١٠ مسينية بقراق رئيس العميورية يتقفون رمد، الإداماء السابق الاشار، يتيه

⁽٢) عدد ١٠ منشية بغران ربيس الجمهورية بالقابري رعد ١٩٦٤/٦٢ * شيخق الإشتراة اليه

٢١) العالمان ١٢ - ١٢ سيستان بقرار رئيس الجمهورية يقفلون رقم ١٩٦٥/٦٧ السيق

ا این است در این استوری دستوری ۱۹۵۰ سیبی داشتره شیم است. داشته است ۱۰ استخدا افراعیا

مادة (١٩): يجوز نذى الشان أن يعارض في مقار الرسوم الصادر بها ويجسد المحصسر غمس الاعسلان أو فله الكتاب في التقوير الدوم الذي تنظر غيه

هادة (٢٠)(١٠): نكم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير

مأدة (٢١): يجلوز لقام الكتاب الحصول على اختصاص يعقارات العدين

القطل السادس

الی رد الرسوم

علمة (٣٢) أ! إذا انستبي النزاع صلحا بين الطرقين والبنت السحمة ما

تُنسب درسوم التسبية في عده الحالة على فيمة الطلب ما لم تتجاوز المصالح

وإذًا كانت تبمة الدعوى نزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على قل س للك

وإذا تسم تبيسن القيمة في محضر الصنح أخذ الرسم على أصن الطنبات وبو

ولا يرد في حالة إنهاء القراع صلحا شيء من الرسوم في الدعنوي معقصة

المادة (٢٢) مكسروأ(١): إذا ترك العدمى الخصومة أن تصالح مع خصمه

هادة (٣٣)(١٠: غي الدعاري التي تزيد فيعتها على ألف جنيه يسوى الرسم

على لمناس ألف: جنبه في عندة إلفاء الحكم أن تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من

(الأولى): طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب،

عُدًا المبلغ فيسوى الرسم على أسلس ما حكم به.

عامة (٢٤): ترد الرسوم في المالتين الأنبئين:

(الْتُأْتَانِةُ): طُلْب رد القَصْادُ إِنَّا قِبْل طَلْبِ الراء.

فسي الجلسة الاولى لنظر الدعوى وقبل بدء المراقعة قلا بستحق على الدعوى إلا

فيه عاد القيمة قفى عدد الدالة يحسل الرسم على عُمة المصالح عيه.

هوى الرسم على أسس ألف جنيه^[1].

يُرانت على نُف جنبه.

ربغ رمنع العملاد.

الأمسر المشنر اليه في المادة السابقة وتحصل المطرضة أسلم المحضر عند إعلان _ نسس التعديد أو ينقريو في ثلم الكتاب في ثمانية الأبلم التنتية لتتريخ إعلان الأمر

أر إلى القامسي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بحر مساع أقوال فلم الكتاب والمعارض وإذ حصر، ويجون أستناف الحكم في ميعاد عدسة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط البعق في الطعن.

بالرسوم بموجب أو من التقدير.

التفسق عليه الطرفان في محصل الجلسة و أمرت بإلمائله بالمحضل الملكور وفقة المعادة ١٢٤ مرافعات قبل همدور حكم قطعن في مصائنة فرعية أو حكم تعجيدي في الموهسوع - لا يستنف علسي الدعوى إلا تصف الرسوم الثابثة أو التسبية -

⁽¹⁾ التعسر، الثانية والثانثة من شادة ٢٢ مستعلة بقرام رنيس الحمورية بالقانول رقع ١٢ أساس

⁽١) ملاة ٢١ مكرر المصنفة بقرم رئيس طيميورية بالقانين رقم ١٩٦٤/١٢ السبق الله دايه

⁽٢) قسمة ٢٢ سنختة بغر تو ريس الجمهورية بطائلون رقو١٩١٤/١١١ - غسمي (الداره الله

الأصابة الأحساسية فللزار رحسا المعتورية القول السوار وكلوة كله العدد ١٧ عي

٣ عدره (بالراء الماء ٢٢ معلم يا إن ربد ١٥٢ لينة ١٩٥٢ (فسائر في دام الإداء ١٤٠٤). علم السائل الشارة الله

مأدة (٢٦): إذا والدت حالمة إعسار المعنى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيد حار الخصمة أي قم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار إليها في الملاة ٢٦ إيطال الإعماء،

هامة (٣٠): إذا جلم على خصم المعنى بالرسوم وجوت مطالبته بها أو لا غان تخر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعنى الذا زالت حالة إعساره.

古墳

性類点

N.

القطل الثناءن

لأي رسوم العور والاشمادات والأوامر

ملقة (٣١)(١): يقسرت على الصور التي تطلب من السجلات والإصهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة.

 ويقسرض حلب العمور الذي نطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة البروش عبن كبل ورقبة في السماكم الجزئية وخمسة عشر قرشاً في المحلكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في مملكم الاستناف ومحامة النقض.

ورسع المتخصات والشهادات كرسع الصورء

أسا الصور والملكسات والشهادات وأمور الزوجية وما يتعلق به ونفقات الأقارب غرسم كل مديا خمسة غروش مهدا كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التي خطى غيها.

ويصدر غرار وزارى ببيان معتريات الورقة (*) وحد مطورها وغير ذلك من البيانات المنطقة بحماب الرسم.

الفصل السابع

في الإعفاء من الوصوم

مادة (٣٥) مسى س الرسوم القصائية كِ، أو بعصها من يثبت عجزه عن شعبا.

ويشترط في حالة الاعهام السابق على ربع الدعوى احتمال كسبهاء

ريشيل الإعواء رسوم الصور والشهادات والملحصات وعبر ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإداريسة ورسسوم التنفسيد والهرائش الإعلامات القضائية المصاريف الأخرى التي يتحملها المصاريف

مآدة (٣٦): تلسم طلبات الإعقام من الرسوم في المحكمة العنوا والمحكم الابتدائية إلى الربيس أو من يقوم مقامه ولي المحكم الجزئية إلى القاضي

ويجسب على كاتب المستقدة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الخصد الأخر بنيرم لمحين لتظر في الطلب قين حلوله.

صاهرة (٣٠) تنامس شهيمة المشر إليها في العادة السبقة في طلب الإعقام بعد الطسارع علي الأوراق وسماع طراق من يكون قد عضر من المعموم بعد شمارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة.

صادقاً (۲۰۱)، لاعده من الرسوم تستحمی لا یندی آثره الی ورثة المعقی و سبس حص محده بر یجید علی هولاء المصول علی آزار حدد بالإعقاء إلا إدا راك استكمة مشترار الاعداء للبسعة للورية

⁽١) مديد ٢ سنيسة بقر إراس مجمهوريه مثلثتون رقم ١٩٦٢/٦٠ = السبق الإشغر دانيه

 ⁽۲) بستاریخ ۱۹۱۶ میدر او از بریز قط بیان مخابث طورقهٔ و تند عطور دا نظامی
 شام را در دری المشار این بیشش شکه ۲۰ می افتانی رفد ۱۹۱۹ ۱۹۱۹

الغمل التاسم

في رسوم الإيمام

مادة (٣٦)؛ يقرض على ما يودع حزاتن المحلكم من نفود أو سسات مانية أن مجودرات أو مصوعات ربعد بمدى على الايداع قدره ١% من فومنها ومحسب عدد نقدة عيما يتحق بشمدات بحثمار سعرها عقد الإيداع.

ويشمل الرسم المذكور محصل الإيناع وصورته. وفي جديم الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على:

(أولاً)؛ ما يحصنه المحصرون تتعبدًا للأحكام على ذمة مصحفيها،

(ثانسياً): أموال البدل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المجمعة عند المزايدة ألى مشترى أعوان الوقف،

(ثَالثًا): ما يودع من مصالح المكرمة على نمة دُوى الشأن.

فسيادً؛ عصل نزاع في الإيداع أو هجز على ما أودع أي توزيع اله هصل رسم الإيداع.

الغط الماشر

في الخبراء

ala (۳۷) الاستانيا لتي نقر المجروء العرضون الأحدّ - بعد العمس عي تاليان العند الراليان التشالية والصنف الشارات العمه مادة (٣٢) " و معسره على الكشف من السيادة أو غوما المنظراج مسورة أو منحسه أو شهدة رسم طره بناتة غروش عن كل اسم وهي كل سية ويك بحلاف رسم الصورة أو المنخص أو الشهدة.

ويتحد رسم الكشف بنعد فللعلوب تكشف علهم وأو كاتوا شركاء أو ورثة. ورسم لكشف النظري عشرة فروش عن كل مكاف

ولا يعسرص رسم في الأحوال المشئر إنبها في تعقرنين المابطنين إذا كان الخلاف إذا كان الخلاف إذا كان الخلاف إذا المناف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها مقلت الافاري - منى كان الخلاف إذا شان.

ماهة (٣٣) ": يفرض رسم قبرة خمسة عشر قرشا على كل أمر أو ورقة سس أرراق الكتبة والمحصسرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكتت أصلا أه مبورة ما لم تعليه أحكام هذه القاتون من الرسوم.

مأدة , ٣٤) أن قيما عدا ما هو منصوص عليه على المادة ١٤ يقرص رسم فيسره حمسه قروش في القضايا الجزئية ، رحسبة عشر قرشا في القضايا الكلية و تقضلها الجزئية ، وتعلم الجزئية المستأنفة ، والاثور قرشاً في القضائيا المنظورة المام محلكم الاستنفف ومحكمه للقض على الأرواق الآتي بيانها:

(أولاً) الارسر التي تصدر عني العراقص: سواء قبن الطلب أو رعمن.

(تَأْنَياً) الارامر التي تصدر في طلبات التعجيل؛ سواء قبل مطلب أو رفص.

علدة (٣٥): لا يقرص رسم على طلاع شرى نشان على الدعاري مقتمة.

الأناء 27 مسيسة العطول رابع الأدارة المايع الأكارة فيلة

مده ۲ منسمة طرار رئيس الجميورية بالذه المرادة ۱۹۹۶ منبي الشاردائية

[&]quot; سند " مسجمة عن السن الجمهورية باللسار ارقد ١٩٦١/١١ السطح الألمارة فيه

ويستكرر هستا الرحسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت الإعادة راجعة أعمل الطالب.

الغرم الثانق

فهر رسوم التنفيذ

هاهة (٣٩): يحصل ثلث الرسوم التسبية أو الثليثة على طلب تنفيد الأحكام والقرارات والإشهادات الولجية التنفيذ ويحسب الرسم النعبى على العبلغ العطارب التنفيذ به.

24

14

ويستكرو رسيم التنفوذ مقفضا إلى الثنث كثما طلب إعادة التنفيذ على النوع الولعد.

ولا يحسل رسم عن التنفيذ يطريق العبس إذا كان أند سبق تحسيل رسم عن التنميد وكذلك الحكس

هادق (٣٩) مكسررا^(١): عنوة على رمام التنفية المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الأثر:

- عشرون قرشا عنى تنفية الأحكام والقرارات المعادرة من المحاكم الهزائية في
 مواد الأحوال الشخصية
- خصيسون قرشها حسى تنعبة ما عدا شك في الأحكام والقرارات والإشهادات
 وتعقيل مين هذا الربع الأحكام الصشرة في النقفات (دا أن ألمينغ المطاوب
 التنفية من أجله عن ثلاثة جبيبات

الغط الطدي عشو في رصوم الإعلان والتنخيذ الغريم الأول

فع رحوم الإعلان

مأدة (٣٨) " عبدا عدا الإعلامات التي ترجع بها الدعوى والتي يقصيها التفايلاء بقدرها على الإعلامات التي تعميل أفقاء بعبر الدعوى بناء عبر عتب الخصيرة أن بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أميل الإعلان في القضيات المنظورة أميم المحكم تكنيه القضيات المنظورة أميم المحكم تكنيه بعن ء أكانت الخالية أم مستنفة، والمنظون قرضا في القضايا المنظورة أميم المحكم الدعوم على على محكمة النقض.

ويستثنى من ذلك إهلان المذكرات التي تأمر بها السحكمة، وإعلان تحريك الدعلي الموقوعة بسبب الوقاة بو تغيير صفلت القصوم، والإعلامان الإدرية تتي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب.

ود تكبرر عبين الاعبوق بالتسبة لغصم واحد أو أكثر قبل حور بوعد الجنبة المحبدة لمرس على الإعمن الربيع المقرر

ويغرض تصف هذا الرسم على كل ورقة من صور عدد الاعلامات.

يمسرس على الإعلامات المقاصة بأمور الأرجية ومعقلات الأقارب رسم قاوه عنسسه فسروس على الأصل والصوراة معاول تعدت اوراقها وتعدد المطاب علايم

⁽¹⁾ مسئلة ٢٥ مس مد المعلقين إلى ١٥ مسئر في ١٥ مسئر في ١٥٠ من مد المعلق الله المعلم من ما مد المعلق المع

استنبه هو از بن الجنبيورية بالقامار الدر ۱۳۲۵/۱۳ فينيق الاثناء شيد.

ويفسوس ورُيس العسل بالاتفاق مع ووير العائبة والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحصرين معيل مصاريف النقال عن عامهم بالتنفيد على ألا يتجاور ما بصرب ثهم ١٠ % من حصيبة الرسم المقرر بمقتصى عنا الفاتون

مأدة (٤٠٠): لا يشبعل رسيم التعليق سول إجراءات التنفيد والإعلائات الماسة بها الله شي علان الجكور

هادة (١٠١) يجمعول المرى الشأن أن يطنبوا رسارسم التنظيد ردّا تم يكن فد حدمل البدء فيه فعلا.

الغطل الثانى عشر في الطلبات المقدمة إلى دينة التصرفات

مناهة (٢٠): يزغب رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند نقديم الطلب لهيئة التصرفات، ومتى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبى على الموضوع إذا كان الموصوع محب يمكن تقديره وإلا فيكفي بالرسم المقرره وإذا استؤنف القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش.

ويكتفن بالرسم العقور على مأثاثني:

١ - إنن بتأجير أعيان الرقف رسم قدره مائة قرش.

" إنّ بعدرة الرفق رسم قدره مائة قرش إذا ثم ترّد قيمة العبلغ تلعمارة عن اربعمه حليه على رائت فالرسم ممنا قرش.

أسمة المهاياة إسمها مالة قرش.

ويتدر الرسد النمين على الوجه الاثنىء

ل بالاسلامة على الوقف ه ، الله عن فيمة الدين.

عه ع ما الوحم في العقار والمعمول ١١٠ هـ عن قبيمة كل منهمة.

إن بلِحل مباغ أو غيرها في الوقف هر، اللهن غيمة تكاليفها. وعير الله مما يطلب من عينة التصرفات الإنن به أو الموافقة عليه هر، الا

القمل الثالث عشر

في أدكام علمة

صاّحة (٤٣): لا تستدق رسسوم على الدعاوى التي ترهمها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه بنا حكم في الدعوى السناح الحكومة أو الوقف استحقت الرسوم الونجية.

كالك لا تستحق وسرم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والفناوى لمصالح الحكومة أو نجهة خيرية ذات شأن أو الصورة التي ترسل من الوقفيات والتقارير وتحوها إلى وزارة الأوقاف تتسجيله.

ماهة (23): تشمل الرسوم المغروضة جديع الإجراءات القضائية من بدء رفيع الاحتوى إلى حيث العكم فيها وإلاعلائه، كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخامسة بالمصابريث وأتماب الكبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقرحا المحكمة لمعالج النصم فيل القصم الآخر وأجرة الحراس ونقدير الرسوم القضائية ومصاريف التفال القضاة والقيراء والموظفين والكنبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مطابل الانتقال وذلك فيما عداما نص عليه في هذا المقاون.

مندة (20): تحصيل من طلك الإعلان جميع المصاريف التي يستدعيها الأوراق حارج القطر.

هادة (٤٦): يوخذ رسم تسبى بغره عشرة قروش فى الدعاوى والإشهادات السنى لا تسزيد قبعتها على مائة قرش وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرش.

رلا يقل رسم التنفيد عن عشرة قروش إذا كان نسبها وعن خسسة قروش إذا كان ثابتاً.

هادة (٤٧). يعتبر في نفتير غيمة الدعاوى وإلاشهادات ما كان من كسور الجنية جنيها وفي تقدير الرسوم ما قان من كسور الغرش قرشاً.

صاحة (44) ": مع عدم الإغلال بعكم الملكة (10) من هذا القانون لا يجزر المسلمة المحسلكم إعلاء غير المحكوم المائحة أية صورة أو منخص أو شبادة أو تسرجمة من أية دعرى أو من أو دافتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصول ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طائب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوماً يرفض الدعوى المسائحة.

صاعق (٤٩)(١): يقسرض رسم نسبى قدرة ١١% على المبالع التي يصدر بها أسر تقدير أتعاب للمحمى خد موكنه إذا تم تتجاوق عدد المبالغ مانتين وغسين جنيب، فإن تجاوزتها فرص رسم قدره ٢١% على الزيادة.

ومستحق هذا الرسم هذا وضع الصعفة التتميذية على أمر التقلير.

هاهة (٥٠)؛ لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بإحالة الدعوان الى الدوائر الدعوان الم الدوائر. الدوائر الدعوان أمام عدد الدوائر.

هذه قد (۹۱): لا يجهز ميشهرة أي عمل إلا بعد تحصيل الرسم المسحق عليه مقداً.

وتكسن إنا تعنى الأمر يدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شحص اعلى من الحكومة الوسسوم وحكم فيها على العدعى عيه وأراد السحكوم عليه العلم فلا يزخد منه سوى رسم الطعن.

صادق (٥٠): لا يمستدق رسم نسبى على المقالصات المقدمة لكام الكتاب نسحب مبالغ دودعة بالفزالة الدامة.

صافحة (٩٣): يوسب علسى الكاتسية أن يبين على عامش كل حكم أمسرته السعكمسة بيال الرسرم المستحقة للغزالة وما حصل منها رما بقى وأن يبين ذك أيضاً على علمض ما يطلب من المسور ومعكر المحررات ويذكر في الحائثين تاريخ ونعرة الإيصال المحرر يورود الرسم بالرقم والحروف.

وقسى مطلبة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذنك بتاريخ القرار الصافر بالاعماء ورقبه مع التوقيع مده على هده التنشيرات.

صادقة (6 %): تكسون المعارات وغيرها معاحصل التصرف فيه أن الحكم به عسادتة لسداد الرصوم والمصاريف ويكون المعكومة في العصبليا حق امكاز على جميع مستقلات الأشخاص المستبن او المكازمين بها.

⁼ الميدة مصنة بالمدار والدار الأكثار المار والمنته في ٢٠٠٤ (١٠٠٠)

- بالتسمية العفارات العبيه تقدر غيمتها على غيس الثمن أى تقيمة السكى يوصحهه الطالب بحبث الانقل على غيمتها الايجارية المحوية المتحددة أسلسا الربط الصريبة علمها مضروية في خمسة عصر.
- جس بالسببة للارضين الزراعية الكانية في غيراهي العدن والأراضي الرعية الزرعية الزرعية المني المعدد الزرعية والأراضي المعدد البناء والعبائي المستحدثة التي ثم تحدد قيمتها الايجارية بعد، والمعقرلات يفسدر الرمام مبنيها على القيمة التي يوضعها الطالب، وبعد تحري قلم الكتاب عن الليمة الحقيقية بعصل الرسم عن الزيادة.

ويجسوز نظم الكتاب في العالات المنصوص عليها في البند (ح) بعد موافقة الليابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد نلك بأي حال عن الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة الذي قدرها القبير مصاوية ننفيمة الموشعة أو أقل منها وإلا أقزم بها صاحب الشش ولا يرد على أي حال شيء مسن الرسرم المعلوعة وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم.

ويجوز لصحب الشأن غبل التهاء التقدير بمعرفة الندير أن ينقق مسع فلسم الكناب على القيمة ، وتصنق النياية على ما يتم الانقاق عله.

- مسمة الوثق او بطلاله مصب القسة المدعى مها.
- المبوب معتصى سرط أو نكثر من شروط الوقف أو يطلابه ثلا حسب ربع المصه لخمس سوات، إذا كان الشرط متحقة بالمصاريف.

- مسحة التحكيم أو بطلاعه باعتبار الأجرة في المدة المعملة بالعقد بشرط الا بقسل عسن يستبن ولا تزيد على عشرين مسة، فأن ثم تعين المدة باعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة.
 - استحقاق في الوقف بحسب غيمة الاستحقاق أعدة خمس سوحت.
- ٧ شـــون شرفاة وشورائة وإن تحدد فيها المستزعات باعتبار حصة الورائة والورائة فنين يطنب شحكم بوراشتهم.

100

- ٨ - تيون الرصية بالمثل باعتبار قيمة الموصى به
 - بن الصداق باعتبر اللهمة المطاربة.
 - ١٠ ثيرت الجهاز باعتبار قيمته.

جَدَّدَةُ (٢٥): تعتبر الدعاوى الأكنة مجهولة القيمة.

- ١ شهرت مقتضه عند شرط أو اكثر من شروط الوقف أو بطلان بنك إذا لم يكن مندفة بالمصارف.
 - النظر على الوقف يجميع أسبابه،
 - المتحملق السكن في عمكن الرقف أو بقلاؤها.
 - عنيس رد النشاة والفراء.
 - ه الإنشكال في التثبيد حسب مرجة المسكمة المرفوع (الولها،
 - 🗈 دهاوي تنسيل الإحكاء ال تصبغيمها،

مأمة (٢٦)(١٠ يتمسي الأمسر العنتي المسائر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ ياتمنين على لامنة تعريمة الرسوم أمام المحاكم الشرعية والملاحمة العرافقة الد

⁽١) تعدد ٦٦ عمله بالتكني رم هم تبله ١٩٤٧ عملتم في ١٩٤٣ (١

الرابطية والمستقدين والمستقدين والمستقد المستقد المستقد المستور المستقد المست

المستك العدم الراجعة على الله التي ال<mark>مكار هذا أكانهان على الأوادو التي تعالمستها على</mark> الأعمر العاد الممل ليوضيعه أنساوه الأن المصبتك في ظأناً الأعمر العاد الممل ليوضيعه أنساوه الأن المصبتك في طأناً

وهست در در وهستان پهراند دان نطقه داکلتان اموا ۱۹۹۸ کال مود در به اکسر امال در درد پاکستان دا افساطیه بازادی خبکه

情点

القانون رقم السنة ١٩٤٨

بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشفعبية

للولاية غلى المال

وكذلك تلعى المادة (ه 1) من القائرين ١٠١ نسته ١٩٤٤ تختص بالمحلماة ادى المحسكم الشرعية وتتى تكون محاثقة المحسكم الشرعية وتتى تكون محاثقة المحسكم الشرعية وتتى تكون محاثقة المحسكم الشرعية وتتى تكون محاثقة المحسك المشررة بالقطاع الرائد المتعام الرائد المشررة بالقطاع الرائد المتعام الرائد المشررة بالقطاع الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الرائد المتعام الم

هادة (٦٧): تتبع بالتسبية تاعبان ي المنظورة عبا تطبيق ١٤٠ المُقتون بعد بدا لائبة

- مظیر الدعدوی المسطورة مدم المحكم حاصمه من جبث الرعوم الأحكام الوالسح المنسور إلىه قسى المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو باعتسبار الدعوى كأن لم تكن أو يحم فيولها ليطائن ورقة التكليف بالمصور أي بحم الاختصاص.
- خذلك نظبق عيد بنطق بأعدال التنفيذ التي بديء فيها الحكام اللاحمة المشار اليها في المددة السابقة على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقا الأحكام عذا القانون.

صاحة (٩٠): عنى ورير العن تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشير من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وله أن يصنفر القرارات اللازمة لتتفيذه.

تأسير بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في العريدة الاسمية وينظ عَنانون من قواتين الدولة.

مندر بخصر عابدين في ٢٨ رجيه مسة ١٣٦٢ (١٩ يوتيه مسة ١٩٤٤).

The control of the co

تَالَتًا - القَانُونَ رقم ١ لَسنة ١٩٤٨

والرسوم أمام مجاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال(١)

الماب الأول

فو الرسوم النصبية

هاهة (١)(١): يغرص رسم نسبى قدره ٢٥ من قيمة نصيب على قصر أو من قيمة الموقل المحجور عليه أو الغلاب وذلك عن على طلب يتعبين وصبى عند بدء الرصيبانية أو تثنيت الرصى المختار أو ملب الولاية أو الحد منها أى التنمى عنها أو توقيع عموس أو إلسيات الفلية إذا لم يزد النصيب أو العال على أثلى جنيه ونصف ٥٠٠ الله غيما زاد على ذلك.

ويفرض على طلبات القصل في الحساب ضعف الرسم المهون بالفقرة السابقة عن مقبار صنفي الإبرادات السنوية نكل قاصر أن محجور عليه أن غالب.

ماهة (٢)(١): تعتبر أوراق المعسر أساساً أرثياً النفدير ومتى اعتمدت فالمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مفتضاها رفقاً للأسس الآتية:

- أ بتنمسية لملارانسسى الزراعسية تقدر قيمتها على أساس الشريبة الاصلية المسوية مضروية في مبعين.
- باتسبة للطارات شبيمة نقدر فيمنها على أساس فيمنها الإيمارية السنوية شمنعنة أساساً لربط الضربية عليها مصروبة في حسمة عشر.

⁽١) مسئور التسوي رفيد ١٩ تسة ١٩٩٥ غريج ١٩١٤/١٩١٢ بعدل حمل بكام من ثقالون محسبت المادة فصصه عنه على أنه إستبدل بحر في المحاكم المسبة علي على الثانين رفر الإ١٩٤٨ ما توانين عملة عورة محاكم لأجران المحسوب لايه عني المان.

 ⁽⁷⁾ السندة الأولسي مستنقة بدر از رئيس الجمدورية بالقائلين رابع ١٩٦٠ أسنة ١٩٦٥ - الجريدة الرسمة المند ١٠ يي ١٩٦١/٢٥١٣٠

^(*) شعد الثانية مستنه به السائل المستورية بالأقدر بدري الاستناد الديد

جد - بالنسلة للأراصلي الزراعلية الكائلة في ضواحي المدن والأراضي الزراعلية التي لن تعرص عليها ضريبة والأراضي المعدة تلداء والمبتى المسلمطنة اللتي ثم تحدد فيمنها الإيطرية بعد والمنظولات تحصل عنيه الرسلوم مبسلية على أمض القيمة الموضحة في أوريق المحصر، ويعد تحري علم الكتاب عن القيمة المعينية بحصل الرسم عن الزيادة.

ويجوز نظم الكتنب في الحالات المعصوص عليها عي الهند (ج) بعد موافقة النسباية أن يعلسب التكور بمعرفة خبور ولا يجوز الطعن في التكور بعد ذاك بأية حال من الأحرال وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بالا رسم ويجور الصنعب الشمال فحيل السنهاء التخدير بمعرفة الغبير أن يتفق مع قام الكتاب على القيمة وتصدق النباية على ما تم الاتفاق عليه.

راذا أضيف إلى القائمة في أي وقت مثل جديد يوول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغلب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أملمه ويعتبر كشف حساب الأرصياء والقامة أو الوكلاء عن القائبين أساساً أونياً لتقيير الإيراد. "

صلّعة (٣): تقسير في قالمة الجرد عمية عديم الأخلية في الفائب في الوقف بقسيمة الاستحقاق المسوق مصروبة في ١٠ وتقدر قيمة المحلال باعتبال المحلال المسوى مصروبة في ١٠ إذ كان لمدي الحياة.

وامسا إذا كان مرقد عندر قيمة المعش باعتبار قيمته السنوية مضروية في عند سبيم على ألا يتعدى عشر سنوات.

وتقدر الحصة في هن الحكر بالقيمة السنوية مصروبة في عشرين ١٠٠٠.

هادة (م) الدين على المعارضات المنصوص عليها في العائنين المدادة المنافعة ال

هَاهَهُ (٥): لا يعسريض في أي حتل من الأحوال رسد يمسى فل من عشرة مروش.

الباب الثانو في الرسوم القابعة

هادة (٢): يغرض رسم ثابت على أدوال عديمي الأهلية والفاتبين والمقضى بمستعديم قضائها في الحالات الآثية(١):

أ - طئسيات تغرير المساحة الفضائية وطنبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع المجسر وراد السنطة الوثي الشرحي إليه والإثن القاصر أو المحجور عليه السفة أو غفلة بإدارة أموطة أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه السفة أو غفلة شعت الاغتبار وذلك طبقة المجدول الآتي:

١) الكفرة الأهبر كامل المعابق " - مصنفة بظالتمن وعد ١٩٥١، ١٥٥

⁽¹⁾ السندة الراحم مستندة والتكاليس في ١٩٠١ (١)

^{﴿ [7]} عَدِدُ كُمْ مِن مِن صَافِدُ السَّاسِةِ مِسْفِظَةً بِعَلَمْ لِمُ الْمُعِينُ الْإِسْلُومُ الْمِع

في رسم المعارضات والاستثناف والالتماس والطعن بالنقض

$e^{(1)}(Y)$ date

- تحقیض الرسیوم النسیة والثانینة إلى النصف في المعرضات التي ترابع طبقا الأحالم قانون محاکم الأحوال الشحصیة تنوادیة على الدال.
- ب ويعسره على الاستناف رسم مساو لرسم الطنب الابتدائي ويراعي في المدير الرسم التسبي القيمة المرفوع بها الاستثناف ويخفض عدا الرسم إلى المحسب إذا كسان المكسم المستثنف صلارا في مسئلة فرعية فإذا فصلت محكمة الاستثناف في الموضوع استكمل الرسم المستمل عه.
- جـ ويعرض على تتعلس إعادة انتقر وسم نابت بالتطبيق ثما هو مبين بالفقرة الأولسي من العادة السابسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على و و و قصرش أسام العماكم الابتدائية، و و قرش أسام العماكم الابتدائية، و و قرش أسام العماكم الابتدائية، و قرش أسام معنكم الاستثناف، ويفرض رسم ثابت مقداره . . و فسرش على فضون بانتفض، ويفرض رسم ثابت منداره ، . ٨ قرش على فسرش على خضون بانتفض، ويغرض رسم ثابت منداره ، ٨ قرش على طلبات وقبف تنفيذ الأحكام أسام معكمة التقض، وإذا فعبلت معكمة الاستمامي أي محكمة التقض في الموضوع الاستكان الرسم المستحق عنه أسلم محكمة المدند المعتدر اليه.

جنيه	جىيە		جبية	
1	1	بلی		ماراد على
τ	۲	يتى	1	ماز اد ع ل ی
	****	افي	۲,	معراد على
1.	****	إلى	****	منزد على
10	1	للمي	***	مازاد على
۲.		_		مأزاك على

ب - نسى الطلبات المقدمة من الفائدين عن عديمى الأهلية والفائدين عن أجراء تمسرف من التصرفات التي يشترط طبقة للاتون المحاكم التصبية وجوب المحصول على إن يه.

رفسى الطلبات المقدمة من غير القالبين عن عديمى الأعلية ومن غير الوكسلاء الفائبين والشكاوى المقدمة بالطعن في تصوفات هؤلاء أو بطلب عسزلهم يكسون الرصم خدسين قرشاً أمام المحكمة الحصبية البخزئية ومائة قرش امام المحكمة الحصبية المحتمية الحصبية الابتدائية فاذا قصى بالعرل بداء على الشكوى لا يستدق رسم جديد على تحير بدل المعزون.

- همه في المعارضات المقدمة عن الفرامات في جميع الاحوال وكذلك المعارضات في عقربه الحرمان عن المقافأة التي ثم نقدر يكون الرسم تتخين فرشأ.
- في عنسه التصليق على القلمة بالتراضى بغرض رسم ثابت فكره مكتا
 فرش، ما في جنّه تُقسنية فينيقي ما سيق تحسيله من الرسم.

⁽١) المائية ٧ مستنطة نفر فر رجين المعيورية و قد ١٩ م. . .

الباء الرابع

في رسوم الصور والشماءات

هأدة (٨) عرص على نصور التي يرخص بإعطائها من أحكام محكم الاهسوال الشخصية طولايية علي المثل رغراراتها ومحصر جاستها وغارير القييراء ومحاضير اعسائهم ومحاصير فجيرد والأوراق الأخرى وكفت على الشهادات والعلقصات ربيم قدره غمسة غروش عن كل ورقة في نامحكم الجزئية وغييبة عشير غرث في المحاكم الابتدائية وفيتون قرشا في محاكم الاستناف ومحكمية النقض. على (لا يزيد الرسم على خمسة جبهات أمام المحاكم الجزئية وعشرة جبهات أمام المحاكم الأخرى.

ويمسدر قرار وزارى ببيان ممتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم.

ويفسرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو المنفص رسم قدره ثلات فسروش عسن كل اسم وفي كل سنة مقابل الكشف في السجلات والجداول وغيرها ويستعبد رسم الكشف بتعبد المطلوب الكشف عنهم وراسم الكشف النظري عضرة فسروش عن كل مادة ويفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته.

ودلك علاوة على الرسم المقرل في هذه المادة الله

وريز العز

بعد الإصلاع على العلاة الثامية على القانون وربع - ١٩٤٨ - الله مجم صلم السحيكم الحسيمة

تارم كاليمي

لد ان الد فليه عدده شير في عدده الأن عبكورة فيقت او بصفته تصده فشوى للعرا السلطر السلى الدر منه ويواضل عرضه بشامه شير الدرقة الأوالي مهدا كال التداقششون التحديث لابيا ما الدرانة او مرية فلا يسلما الليه الأراب الأن المدر التك السطور المكترية التراك له غير الإنصار لأدوال مريخ.

الباب الغامس

فيهآ الرسم عليه

هاشقة (٩)(١)؛ لا رسم على ما يأتي:

- أ الطلبيات المييسنة في المنجة الأولى وفي العفرة الأولى والثالية من العادة السائسة إذا كانت قيمة تصبيب كل فلمس أو إذا كان مثل المحجور عليه أو القالب أو المطلوب نقدير مساعدته فضائها لا تتجارز خمسمائة جبه.
 - ب ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة.
- جه الصورة الأولى التي تعطى لمقدمي الطنبات من الأمكام والقرارات الصادرة في طنباتهم.
- د تصسورة الارئسى شنى تعطى التنابيان عن عديمى الأهلية والغالبين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة في الطلبات المبيئة من المادنين الأولى والسائسة.
 - هـ طلبات الإمن بتنزير عققة.

الباب السادس

في تصعيل الرصوم

هأدة (١٠)(١): بحب أن يددع مقم الطلب الرسم بتعاده بعجرد تقديمه إذا كلت غير كلت الرسم بتعاده بها. فإذا كانت غير كلت الرسم الله أن كانت غير مينة بقاء فإذا كانت غير مينة بقد أمانه أمام المحكمة المزنية و ٢٠٠٥رشا أمام المحكمة المزنية و ٢٠٠٥رشا أمام المحكمة المحتبية الانتدائية.

١) مصدة ٨ مستبعة بترار رئيس الجميورية بالقانون رقم 19 شمة ١٩٦٠ السابق الاسراء الإما

ر؟] المنتز قرار وريز النتل في ١٩٤٧/١٩٤٤ والعباد

⁽١) شاخة ؟ محلة يعر في رسي فيصيورية رغم ١٩٦٥/١٥ فسليق الانتراء الهم.

 ⁽۲) تحسره الأونسي سنن شمنه تلمشر مستبطة بقراء رئيس اليمبورية برنو ۱۹۱۰ السابة الإنتشاء تبه

وبعستنى ميس دائد طاعات تعين الأوصياء والوكلاء عن النقبين وتثبين الأوصياء والوكلاء عن النقبين وتثبيت الاوصياء المحتارين والعصل عى الحسنب فلا سوقف النظر غيها على دفع الرسم والامامة

ويعن قلم التناب بالرسوم المسجعة على بصيب عديمي الاعلية أو العقب بنا المسل في الطب بالقبول علام رفض خذ على الطالب بالرسوم السائحة، وإن تعد مقدمي الطلب غذ عليهم بالتضامل.

هادة (١١): يقدر رئيس المحكمة الحسية أو القاضى على حسب الاحوق العساب ومصسروفات المفيراء ويدل التقال الشهود والمصروفات الأخرى كما يكر المائة الواجب إيداعه على ثمة الفيراء أن التحقيق.

رنجون المعارضة أمام المحكمة المصبية في هذه الأوامر، ما عدا أمر تقدير الأمانة في خلال المانية أباء من تاريخ إعلانها وذلك بتندير في ظم الكناب الأ

الحكم الذي يحدر فيها يجوز استثنافه في خلال ثمانية أيام من تتريخ إعلانه وفقا تلقوات المطررة في قانون العراقعات في المواد المدنية والتجارية.

ولا يجسون أن تقسل الأمانسة عن نمانية جنبهات عن انقضايا المنظورة المام المحاكم الجزئية وأثنى عشر جبيد في انقضايا الأخرى.

هامة (١٢)؛ بجه على كاتب المعلمة المسبية أن بكتب في عامش كل يُوار و حكم بسبانا بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباعي وتاريح ورقع الإيسال

* العسير و السجيد و النائمة و العالمة " " } له المنكو تكيمة اليها بالمائنكي معصودة العام الاعالى ا

أنسحور بورود الرسم ويجب أن يكون البيان المنكورة بالرقم والعروف بعير محو ولا زيادت

وفي حللة الإعماء من الرسم يؤشر بتاريح القرار الصائر بالإعماء ورقمه.

ماهة (١٣): تقسير الرسوم بأمر يعمدر من رئوس الجلمة بدء على طلب إلد الكتاب ويعنن عذا الأمر إلى المطاوب معه طرسم.

مادة (١٤): يجدوز ندى الشأن أن يعرض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمدر المشار إليه في المدة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر علد إعلان السر المتعرب المتعرب في قام الكتاب في خلال الثمانية الأيام التالية تاريخ إعلان الأمر.

ويعيسن المحضر في الإعلان أو قام الكتاب في التاريز اليوم الذي تنظر فيه المعارضة.

وتقصيل المعلمية المستبية المستادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بحد سماع أقرال ممثل فلم الكتاب والمعارض (1) عضر

ويجول استنتف المكم الصادر في المعارضة في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سفط الحق في الطمراء).

ماعة (١٥): يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قام المعضرين بالمعاكم شعبية بقطيرق المقدرية التنفيذ أن قاتري المرافعات بناء على طب قام كتب تمدكسة المحسدة أو عسيلميا الشيان ومنى ثم التنفيذ أشر الكاتب على العكم بتتحصيل على علمش الحكم أو القرآر بتاريخ ورام التنفيذ وأرسل القسيمة الدائه على نتك تنفيد عبد الاطبة أو التنب أو من في حكمة

į

[﴿] أَنَا مَا كَانُورُ وَمِن الْمُعَادُ } " مِسْفَةً فِي تَكَلُّسُ رِقْدَ ١٠٣/١٥ مَا تَصْفُرُ فِي ١٣ - ١٩ و ١٠

الباب الثامن

في الإعفاء من الرسوم

هأفة (١٩): يجوز أن يحى من الرسوم كلها أو بعصها من بثب عجره عن دقعها ويشمل الإعماء رسوم جميع الاوراق الفضائية والإدارية ورسوم.

وتنفسع من الفرائة العامة مصروفات النفال الخبراء أو الشهود إذا التنمسي الدال.

هَ اللَّهُ (٢٠): تقدم ظلبات الإعقاء من الرسوم إلى لجنة تؤلف على الرجه الآتي:

أسلم معكمية النقض والإيرام^(١) - من النين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة.

وأمام محاكم الاستناف - من الثنين من مستشاريها وأحد أعضاء النبابة. وأمام المحاكم الابتدائية - من النين من قصائها وأحد أعضاء النبابة. وأمام المحاكم الجزئية - من القاضى وأحد أعضاء النبابة.

ويجسب على كاتب المحكمة عند تكيم طاب الإعقام أن يخبر طالب الإعلام وخصمه باليوم تذي يعين تلنظر في العنب.

ويجرق المحكمة اثناء عقل الموصوع ان تلصل في طلب الإعماء من الرسوم الذي ينتم إنها.

علمة (٢٦): نقصل اللجنة المشتر إليها في المادة السابعة في طلب الإعداء معند الاطلبلاع على الأوراق وسماع بحوال من يحسر من فلحصوم ومن يعس علم كتاب المحكمة. وية ون الحكومة في تحصيل الرسوم أن المصروفات على أمنيال على جميع موال المارمين بهذه الرسوم أي المصروفات.

مأدة (١٦) بجنوز بموجنه أوهر التقدير المصول على حق لحصاص بعدرات السرم بالرسوم والمصروفات.

هنادة (۱۷): التعسب - التي تقدر التغيراء الموظفين علَمة بعد القعمل في الدعوى عكم الرسوم التضائية وتضاف المزاتة العامة.

الباب السابع

في رد الرسوم

ملاعة (١٨) (١): يسرد مسن الرمسوم المستحقة ما زاد على منتة قرشة في المحساكم الجزئية، وما زاد على ثلثمائة قرشاً في المحاكم الابتدائية وما زاد على مستمالة قرئساً في محاكم الاستثناف. إذا قررت المحكمة رقص طلب من المغلبات المحينة في المادئين الأولى والسائمة عدة طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رقعه وتقرير المساحدة القضائية.

ويسرد رسم طلب الحجر وطلب نقرين المساهدة القضائية لماقعه إذا قررت المحكمة قبوله معابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته القصالية.

ا ") استد السيد منتجه شفص والإيراد سدعتكمه تقصل يفاقون نظام الفصاد الد ١٩١٠ سيم.

ا) علم و الأرسي من العدة ١٨٠ منتينة بقرار رحل فيميورية راء ١٩١٤/١١٥ تسيق
 اشار شه

مادة (٣٦): يقسرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابنة كالمعروصة أملم المحاكم المدنية.

ماهة (۲۷)(۱): فعما عدا الإعلانان التي ترجع بها الدعوى وانتي ينتصبها
التنفيذ بفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على علب
القصيرم أو يسبيهم رصم فدره فعمية فروش على كل ورفة من أصل الإعلان في
القضيايا الجزئية وخمية عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أو
مستأنفة وتلاثيون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الإستثناف او محكمة
التقض،

ويستثنى من ذلك إهلان المدكرات التي تأمر بها المحكمة وإعلان تغير همات الخصوم والإعلامات الإعارية التي تحصل بناء على طنب أفلام الكتاب.

ويدًا تكسرر الإعسلان يقلسية تخصم راحد أن أكثر قبل حلول موعد الجنسة المحددة قرض على الإعلان الرسم المقرر.

ملعة (٣٨): تعتسير عسور الجنية جنيها عند تكبر قيمة التركات والأمرال وكذلك تعتبر عسور الغرش قرشاً عند تكبر الرسوم.

هلعة (٢٩): لا بجوز إعطاء أية مدررة أن شهدة أو منفس من أية ورقة الا يعب المصلحان من أية مدرة أن شهدة من رسوم ودنك فيدا عدد المنالة المنصسوس عليها في المقرة الثلثة من المندة ١٠ إلا إذا الأن القاضي أي رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أي الشهدة بناء على عريصة الكوصاحب الشأل

مادة (۳۲) . لاعفاء من الرموم شخصى لا ينعدى أثره بلى ورثة المطئ ر الى من منه الا الا رأت المحكمة التحسية استمراز الإعفاء بالتسية إلى الرربة

عبد الله و المن على المستقدم المن المستقدم المن المستورة المادة. ث يعنب إلذه الإعدام من المستلمة المستقورة العلمية المادة.

صادق (۲۰): إذا عكم عسى المصمم وجبت مطابقه بالرسوم فإن تحر تحمد بني مدنه - جاز الرجوع بها على من تقور إعفاؤه منها إذا كانت قد زالت حالة عجزة ١٧ إذا رأت المحكمة جعل الرسم على الكرافة العامة.

الباب التاهم

أحكام علوة

ماهة (٢٥) أو يعبره رسيم علين تنفيذ الأحكام والأوامر المعادرة من السماكم الصبية والجائز تنفيذه بواسطة المحصرين وقفاً ثما هو مبين بفاتون رسوم المحاكم المعنية.

⁽¹⁾ المقدة ١٩٧٣ محدثة بالقانون رائم ١٩١٤ ليمة ١٩٩٤ وكان بصيبة " بعر بناي المسجود عمرة عن بن وريسة مس عسل وصورة الأوراق التي بعل يوسطة المحصوبين ولك علام الله المبيئة بهذا الكني".

⁽¹⁾ بستاريخ ١٩٥١/٨/١٣ - مستر القانون رقع ٢٠١ لسة ١٩٥١ بعرض وسم تأبت على أعمل التفسيد المثرر بالقانون رقم ١٩ لسة ١٩٥٩ والقانون رقم ١ لسة ١٩٥٨ وقد نص في المئت الاولسي منه إصافة عادة بعديدة برقم ١٤ مثل التي مقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ مصيدارعاؤه على مدن رسم بتعدد المدني في المواد ١٤٠ ١٤٥ على ١٤٠ عام مورض رماد ثابت على قرجه الآلاي: مناسرون فرقة على تنهيد الاحكام ونوس الأداء المدنورة من المداكم المؤرمة أو إجراءات التعدد مدم المحاكم المحكومة.

حصير و درشت على تقديد الأحكام و و سر الأداء المسائرة من المحكم الابتنائية ومحلكم
 الاستثناف و جر وف التقديد هام المحاكم المحكر و رحق نقيد احكام محكمه بالقص.

حصور الرغب على تقليد العلود و الإشجادات وأحكام المحكمين والأوامل الصاكرة من الجهات لا تريب السبق يجير القانون شايد محكامها - وفي حالة تتافقة الشايف على علواع الدائدة العيولة يست الراكات المائة ٢٠ يحاصر الرائم الثابت بن القائد علواط أن لا يقل عن مشراة الروش ويعلى من عام الرائم الا عام الاستبالة محكام المحكمين والأوادم

الصدير دين المحيات الإدارية على كان تقييم المطلب التقيد من أجلة بثل عن ثلاثة جنهة ...
المساير دين المحيات الثانسية على أن العراق الراسد المين بتليمة السبقة التى تنفذ الأمكلية
و على المحيال السبيا في العلمة ١٠ من القيار رائم الفسة ١١٥٠ تقصص بتلوسوم المثار مداكم الصبية ...

رابعاً

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية

مادة (٣٠) تسعن الرسوم المعروصة جمع الاجراءات من بدء الطلب في مسر المكتب في المعروفات التقال القضاة وأعضاء النواية والمحتبرين وما يستحونه من المعويمين مقبل الانتقال، كما تشمل أوامر التقلير الكافيين الكافينية بالمحتبرين وما يستحونه من المعويمين مقبل الانتقال، كما تشمل أوامر التقلير الكافينين المحتبرين والمحتبرة والتعال المحتبرة المحتبرة المحتبة بالمحتبرة والتعال والتعال المحتبة المحتبرة المحتبة المحتبة المحتبرة المحتبة
وأوامر تقدير الرسوم القضائية ودلك عيما عدا ما نص عليه في عدًا القنون.

هاهة (٣٠) مكسرر (١٠) برد أن رسم عميل بالتطبيق لأحكام عدا بقالون الا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ونو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم.

هامة (٣١): يعسر وزير العدل القرارات الزمة لتتفيذ مذا القانون.

[.] ١) منادة ٢٠٠٠ مكرر مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقبه 14 السفة 1992 السابق الإعارة البد

المدونات: المحل في قانون المدان القانون رقم 17/37 المدكور علي مجاني " مادة الأولمي المرازع المدون المدان المرازع المدان المدون المدان المدون المدان المدون المدان
المنت صبيس القائل رقم ١ لسبة ١٩٤٨ في أول بالير سنة ١٩٤٨ وتثار بالوقائع المصرية
 المنت ١٠٤٠ فيل عنياتي الصائر في ٢ يدير سنة ١٩٤٨.

اصلب القدال رام 11 سنة 1912 تحتر عند المكاد الآفون رام 1 البوة 1956 وعلى الملك الأفون رام 1 البوة 1956 وعلى الملك المام الملك المام الملك المام الملك المام الملك

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤

بَشَأَنَ الرصوم في العواد المبنانية(١)

الباب الأول

فورصوم القضايا

مأدة (١): بغرض رسم ثابت على القضاياً الجنائية التي تقم المملكم بالندات الإثبية:

قـــــرش

7.

- على قضية المحالفة.
- على قضية المخالفة المستأنفة. Α.
- علسى غنسية المعنمة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزنية أو 300 المركزية أو التي تنظر أمام القاضي الجزائي المقتلط(١).
- علسى فنسية الجسنمة التي نتظر أمام محكمة الجنح المختلطة 800 وعلسي كسل فتسية جنعة مستأنفة سواء أكانت مطورة أمام المحتكم الإعلية أم المحاكم المحتلطة.
 - على قضية الجنبة. 200

(١) الباقشع الدسرية العدد ٨٨ عي ٢٩٤٤ (١)

(١) على على قد عسب المُقَامِين رَهُم ١٠ لَسِمَ ١٩٥٩ بَرِّمَاء محكم شَمَّ الْرُ الْمحاكم عمر عربية) ولِحَشَّةَ فَأَعَسَانِهَا تَعَنَّقُورَةَ مَامَ مَكُ الْمُعَنَّمِ عَنْ الْحَلُّ بِينَا الْفَاتُونِ فِي الْمُحَاكِم الْجِر بِيدُ لَكَي بكمر يقا ما ميناً يُقُون يُحِيِّن الحجاب.

الدامس الأقون رامر ١١٥ لينية ١٩٥٩ بإلماء المحاكم المستلطة والعصاء فللصلي الداءات Sold of the same of the same of the

" سأخة (١): لا يفرض رسم على الأحكام أو الأوامر التي تصدر بنسميح الخطأ المادي غيها ولكن إذا ظب أحد الخصوم تصحيح الخطأ ورقص طلبه درص علمه نصف الرسم.

ماهة (Y): تسدق الرسوم المقررة على المعارضة أي الاستنباف و النعص ونو تقارّل المنتهم علها.

الباب الثاني

في رسوم التفغيذ

مآدة (٨)^(١): يقسرض رسم تتفيذ قدرة عشرة قريش في قضايا المخالفات وتلاثون قرشاً هيما حدا ذك، وهذا كله إذا كان التنميذ بواسطة ظم السمسرين.

وينحد الرسم بنعدد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيد.

وتخفيض هيذه الرسوم إلى النصف في نتفوذ الأمكام الصادرة على الشهود ويقسوش حسلاوة علين ما نقام رسم التقال ثابت قدره عشرة اروش في قضايا المقالفات وتلاثون قرشاً فيما عدا ذك(أ). وتعسير الفطسية مخالفة أو جنحة أو جناية حسب الوصيل الدى يعطيه حكم الدحكمة تلجريمة.

ويعتسبر فسي حكم الجنحة العنايات التي غرر الفاتون لها عقوبة الجمعة.

المنتصر على غصيه الشتصر

عسبدًا أحراست إلى محكمة الموضوع للقصل غيها مجددا أي أصبت محكمة التكفن في الموصوع لا يغرض رسم جديد.

۱۰۰ على قضية رد الاعتبار.

هامة (٢): يعسرض رسم ثابت قدرد ٢٠ قرضاً ينزم به المحكوم عنيه في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة خيف الشهود أو استناههم عن الإجلية وفي العمارضات في الأحكام المستدرة في عدد المصائل.

مأهة (٣): يخفيض الرسم الى النصف في المعارضات التي تقدم في أعلام المدينة والمعالفات.

نسب السعرمسة التي تكنم عن الأوامر الجنائية فالا رسم عليها عنفاء برسم اللعنبية.

صاعق (+) سستعل الرسوم النبيسة في الدواد المبايقة عبد المكورية، النا تصاب رد الاعتبار التعم رسومها مقري،

عادة (٥): تشبعل الرسوم المقررة جميع الإجراءات التي تتخذ في شنطنيا بعد عسى سك أعمال المحصرين علية المحكم عنها وإعلامه ولا يتعد الرسد بنحد السعمان و الطالبين إلا في عصابا رد الاعتبار

 ⁽۱) المنفرة الأغيرة من المنحة المسللة بقران رئيس البعبورية رقم ۲۰۱ نسبة ۱۹۵۱ - الرسم المحد ۲۱ مكرر تابع غير اعتيادي هي ۱۹۵/۱/۱۸

 ⁽٣) هستند المقدة مصافحة بقر از رئيس الحميورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ الدِناتِم المصرية العدد ٢٦ مكرر تابع عبر الطيلاع في ١٩٥١/٨/١٥.

علموطة: حين أن تكرنا قه عاريح ١٩٥٧/٥/٢٥ سنر فرار وروز المدل معند المبلح التي تصدرت تقدمترون عن قل تنم: - فطر المادة ٥١ مكرر عن تأتكون رفر ١٠ لسة ١٩٠٤. م.

معوظات تعن قبادة الدن قرام إنهال الجمهورية بالتخون راتم 1961 لسنة 1961 على ال أوقوعان وربع محل بالافقى مع وربع شبكية و الاقتصاد في تنظيم ما يسحن المجتمع بالمعاري المعار عمال إلغاء المنقل على تبنيم بالتناف على الانتجار الما ينما ما أنهم 196 من حصيلة الإلما

- 411 -

فح المعاريف القغائية

مأدة (١٥): تتممل الفراثة العلمة المصاريق الالى بياتها:

- ١ مسئريف تتقال القضاة وأعضاء النباية والكتبة والمحصرين والمترجمين
 ١ وكتك ما يستحفونه من التعويض على مقابل الانتقال.
 - أهور البرقيات والبريد.
 - ٣ مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية.
 - عساريف عقل المحبرسين والمصاريف اللازمة لمؤونكهم.

هادة (۱۲): تعسرف من خزانة المحكمة مقدما أنعاب ومصاريات الفيراء والنسميود وأجور العراس وبفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحرى عن المرائم وإثباتها وذلك بعد نظيرها بمعرفة من أمر يها مقابل الرجوع بها على من يعكم عليه يقمصاريف.

هاعة (١٧): إذا دعس شسنص لستأدية الشسهندة ولم يكن عنده ما يلام بمسلوب عنده ما يلام بمسلوب مغرده فطي معنظ أن مدير عاكم المهة الموجود أيها أن يصرف له مسلوب السفر مقدما ويبين ما دفعه إليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بأنك السيمين من التعويض المستمثل الشاهد ما صرف له ويسعد لمحسب الجهة التي دفعته مقدما.

الباب الخامس

يُّى رسوم الدعوي المدنية في القضايا الجنائية

هآدة (١٨): تطبيق نصبوس قباتون الرسوم القضائية المنطقة بالمهاد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترقع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما ماس مادة (٩): إذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المنفية تطبق . علم علم عاتون الرسوم على المواد المنفية ومحسب على إجراءات التنفيذ غيها الرسوم المنفية المقررة لها.

مآدة (١٠): بعسرهن رسيم معظل ترسم التنفية الأصلى على كل تزاع في التنفيد.

صادق (۱۱): يكسون تحصيل الرسوم والفرامات في المواد البغائية يمهرون النيابة ويجور لها إمهال المنهم في دفع تنك الرسوم والفرامات المحكومة بها أو فيول تشبيظها.

المام الخالف

في رسوم العور والشخادات

هادة (١٢): يغرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة المخالفة أو الجدحة الابتدائية أو المستأنفة أو الجدحة الابتدائية أو المستأنفة وحسدة عشرة قرشاً في قضية الجدية وعشرون قرشاً في قضية التصوري، لاعتبار،

هلفظ (۱۲): يفسرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورفة من الفيادة الستى تعظى في قصابا المخالفات وعشرون قرشاً في قصابا المحاففات المستشعة والمحافزات والمستشعة والمحافزات قرشاً في قضابا المخابات وفي قضابا المخابات والمحافزات وال

مادة (۱۶): حصل الرسيوم النقررة في العادين السيانين على صعد رسيد شامة عد تستم تصورة و الشهادة.

(أولاً) لا يجلور ان يستقص الرسلم الذي يحصل مقدما عن الرسم العقور العصمة الجنائية طبقا لاحكام عدا القانون،

(تَأْنَسِياً): بلزم المدعى بالحقوق المنتية بقاء الرسم المستحق مقدما بمحرد الاعاء مذك.

(ثَالِثًا). لاعتلالت الاحرى التي يطلبها المدعى بالحقوى المعنية في المسئول معنسا يوحد عنها رسم عدره حمسة قررش عن كل ورقه من الأصل والصورة في قضية المحالفة وعشرة قروش عي قصية المخالفة المستقفة أو الجدعة الابتدائية و المستأنفة وخمسة عنس قرساً في قضية الجناية وعشرون قرشاً في قصية التقص ورد الاعتبار.

(رابعاً): على العدى بالعلوق الدنية أن يودع مندية الأمانة التي تقدرها النباية أو قاضى التعليق الرابعة والشهود النباية أو قاضى التعليق أو السعلمة على ذمة أتعاب ومصاويف الكبراء والشهود وغيرهم وعليه أيضاً ويداع الأمانة المتكمولية التي قد تازم قائاء سير الإجراءات.

(خامسة): إذا أحالت المحكسة الجذائسية الخصوم إلى المحكمة المديبة المختصمة أن قصست بعدم قبول السير فيها أمام المحكم الجنائية لا يحصن رسم جديد مندف عند الالتجاء إلى المحكمة المدنية.

(فسادسست): أذا كان سعن المنهم بالمعارضة في الإستثناف في التقض فلمبرا عبس المكسم المسادر عن المعارى المسائية تحصل منه الرسوم طبقا الأحكام غضون الدارات والمدائد الدالة

الباب السادس فو قراعد عارة

هاهة (١٩): تطبيق في المسكل المتعلقة برسوم الورقة والترجمة وتسليم العمور والشهادات والإعفاء من الرسوم وتقرير حق الامتياز الاحكام المنظمة لهده المسئل والواردة في قانون الرسوم القضائية في المواد المنتية.

صافقة (٣٠): تؤخف الرسموم والمصاريف والمرامات المحكوم بها على المستهم مصا يكسون في أودع بالمرافة من مبالغ بصعة صمان المباراح مؤفتا أو كمالات أو مبالغ أشرى تبقص المحكومة عليه.

مادة (٢١): لا بوخت رسم على ما يودع على سبيل الضمانات للإقراج مؤتّسنا ولا على الكمانات للإقراج مؤتّسنا ولا على الكمالات أو العبائغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في المسراد المجانسية ونكن إذا حصل نراع عيها أو حجز عليها أو توزيع لها استمق الرسم المقرر على الابداع.

مأدة (٣٣): إذا طلب المنهم تعيين غبير جال تكليفه بدفع أماتة على ذمة مصدريفه

صاعقة (٣٣): إذا تستنزل فقساكي والمَفَت الدعوى المِنائية بناء على هذا النفازل النزم بعقع المصاريف التي تكون قد صرفت فيها.

ورُدُا لَسَم يَصَمَّدُو عَلَيْمَ بِيَثَرُامَ الْمَثَارُلُ بِمَصَارِيفَ الْإِجْرَامِاتَ فَيِنْفَ عَلِيهَ بِهَا بِمَثَنَّضِي أَمْرِ تَكَثِيرٍ.

صادة (* *): تحصل الرسوء المستحقة بالتعديق الهدا القانول بطريق التضامل من الداريون بها إلا إذا نص الحكم على خلاف

أسواغ

意味を

تعريفة الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى هادة (٢٥). لا برد أي رسم حصل بالتطبيق الأمكام هذا الفاتون.

وأدلة (٢٦): نتفي جميع الاحكام المخالفة لهذا الفقون وعلى الأنص.

- ١٠ ١٧مــر العالى الصادر في ١٦ مستعبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم في المواد
 الجدائمة أمام المحاكم المحتلطة
- بالمسر العسلى المسادر عسى ٦ يونيه سنة ١٨٩٩ يشأن رسوم المحققات المحكومية فسيها بالعموية والقاتون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم في السواد الجانية أمام محاكم المراكز.
- ٣ المادة ٤٣ من الرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٣١ بإنشاء معكمة النفض.
 علمة (٣٧): على رزير العبل تنفيذ هذا الفاتون ويعمل به بعد ثلاثة فتبهر
 مــن تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وتسرى أعكامه على الدعاوى المنظورة وقت
 العبر به.

ويصدر وزير العدل القرارات اللتزمة فتتابذه.

نأمبر بأن يبصم هذا القاتون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينقذ كقانون من قوالين الدولة.

مندر يقصر عايدين في ٢٨ رجيه سنة ١٣٦٣ (١٩ يوليه سنة ١٩٤٤).

تعريفة الرصوم والإجراءات . أمام مكمة القضاء الإداري

والمعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لمشة ١٩٩٥، (١)

هامة (١): يقرض فين الدعاري مطوعة القيمة رسم نصبر حسب القلت الآتية:

- - ٣ الألغابة ١٥٠ جنبها.
- ه ۳ % قيما زاد على ۲۰۰ متى ۲۰۰۰ جليه.
- ه ۴% شيما راد على ٢٠٠٠ ملى ١٠٠٠ جنيه.
 - ه د ١٨ فيما زاد على ١٠٠٠ جنيه.

ويقبرض في دهياوي الإثفاء والدهاري مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أريمنكة قرش.

صاحق (٢)(١) ﴿ الْمُسْتَمِنْتَ الْدَعْمِونَ عَلَيْنَ مَعْرِمَةَ الْقَيْمَةُ وَأَخْرَى مَجْوِلْةً أَعْذَ الرسم على كل منها طبقة للمادة السبانة.

 ⁽۱) تقسير المسيسيري رقسم ۱۸۹۹ نمسة ۱۹۹۵ يتمان بعض بُمكام تعرسوم تصادر بن ۱۰ مسئس سعة ۱۹۱۵ يتوريغة ترسيوم أسلم معين تدويقة "لجريدة الرسمية - الدن ۱۰۱ ين ۱۸۱۵ يتوريغة ۱۹۱۵ يورده الدن ۱۹۱۵ يي شرم

⁽⁷⁾ المساعد (1) سخطة بالتراز الحميوري أم ١٩٥٥ سنة ١٩٥٥ كالد عدد على تحين غلى تصرحر أبي عليها والمحادث المحدد ا

مأدة (٣) أن فسى دعسارى السنداس إعلام النظر يقرص رسم ثلبت لخرو بسانة عرس

العسل في موصوع الدعاوي لسكمل الرسم المستحق وعنا الأحكام
 مبيعة في الساعين الساعتين

مادة (٤)، بشديل الرسمة المعروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى وكل ما ينطق بها بعا في ننك إعلان الاوراق والأحكام.

مادة (٥) ٢٠٠٠؛ لا تعصيل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به

هأهة (٦): مبع مسراعة أحكام العادة العابقة تعميل الرسوم جديدها حدد تقديم الدعوى،

مآدة (٧): يسرد تعسيف الرسيم المحصل إذا حدل الطالب عن السير في الدعرى قبل إحالتها إلى يحدى دراكر المحاكم.

هاهة (^): إذا السنهي النزاع صنحا لا يستحل إلا نصف الرسوم الثابتة لي التسبية ويرد ما نفعه الطائب زيادة على بلك.

عادة (٩): يعضى سن الرسوم كلها أن يعضها من يثبت عبزه عن نفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسيد

حلمة (١٠): يفصل في طلبات الإعفاء أحد مستشارى المحكمة بعد الاطلاع على الأوزاق وسماع فكوال الطلاب وملاحظات سكونارية المحكمة

هلَّفَظُ (۱۱): نقستر الرسوم بلس يصدر من رئيس الدائرة الذي أصدر المحكم بسناه على طنب محرنارية المحكمة رنقوم السكرنارية من نثقاء مسبب بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسد.

صاَحق (١٢): نَـنَى نَشَنْنَ أَنْ يعارضَ فَى مقدارِ الرصومِ الصادر بها الامر وتحصلُ المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأبام التنابية لإعلان الأمر.

هاهة (١٢): تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع الكرال سكرتارية المحكمة والمعارض إذا عصر.

هناهة (١٤): يفرض على العمور والشهادات والملخصات النبي تطلب رسم قدره تُلاثون قرشا عن كل ورقة ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة عدد معتورها وغير ذلك من البيانات المتطقة بحصاب الرسم.

مأمق(١٥): (ستند)(١٠)

مأمة (۱۳): على وزيس الحل تتنبذ هذا المرسوم ويحمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ۱۱۲ نسخة ۱۹۶۱ الفلس بإنشاء مجلس الدولة.

و ۱) سائر ۱ الأوثى من المنط الثالثة مستبدية بالقرار الجميوري رقم ١٩٨٥ لينة ١٩٨٥ ۽ كانت تلمن من سناء علي الآثر في معاوي شمس إلفائة شغر يعومن برمد ثابت قدرة مشمئة قراعي

استوبلا مدسته بسیسهٔ بالدران فحمیوری رقد ۱۸۵۹ ثبیته ۱۹۹۰ رکشته شدن شخص فل شخص در ۱۹۹۰ میشد.
 استوبایی با ۱۹۹۰ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ میشودی با ۱۹۹ می

⁽۱) مديد (ش) مدد نصحت بصند برغمة من تقريل التصيير في ربع 250 أسنة 1906 هو ينة قرميوه التصارف (١٥) في ١٩٥١/١٠٠١

القانون رقم 11 أسبة ١٩٨٠

يفرض رسم إضافي تدور المحاكمانا

باسم الشعب

رنيس الجمهورية

غُرُر مَحِسُ تَشْعِب تَقَاتُونَ الاِتِي يُعَبِهِ، وَقِدَ أَصِيرِمَاهِ:

عامة (١) بيحسل رسم إضافى على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقا تلجدول العربق بهذا القانون، وتخصيص حصيلة هذا الرسم الإنشاء وصيالة وتأثيث دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والعابة بهذ

عاملة (٢): يعنى من الرمام الإضافي المبين في العادة السابقة:

أ - الأوراق والدعاري التي تنص القوانين على عدم استحقاق رسم عليها.

ي - الخصوم الثين تصدر الصالحهم قرارات أن أحكام بالإعقام من الرسوم.

هـ. - الدعاوى الذي لا يزيد ما يطلبه المصدوم فيها على ثلالة جليهات.

صَدِّعَة (T): ينشساً هستنوق ويسمى اصنتوق أينية دور المحاكم تكون اله الشخصسية الاحتبارية ويتبع وزير العال، والمصمى اله حصولة الرسم المنصوص عليه في العادة (١) وما يتكور من موارد أغرى.

هافة (٤): يصدر بتنظيم تصندوق المصوص عليه في الدادة السابعة قرار من رئيس الجمهورية.

⁽١) تجريب الراسعية المعد ١٠ تنجع في ١٥ مليو سفة ١٩٨٠

تنصف في المدة (٠) من القانون رقم ١٢ نسنة ١٩٨٠ المشار إليه دفرة الخيرة نصها ما يلي:

كما يجوز نه إصدار قرار بتقصيص ما لا بزيد على ٥٠٠% من حصيلة الرسام الإشافي على أصال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عبها في البند سخسا من الجدول المشار إلله في عدا الفاتون وذلك لصرف حوافز للعاملين بمصاححة الشهر العقاري والتوثيق وهذا لقرار ورير العال في هذا الشأن شعويل المتعملات الصحية والاجتماعية لهم والمسرهم من حال صندوق ينشأ بورازة العنل لهذا الفرس ويصدر بتنظيمه وقراعد الأنهاقي منه قرار من وزير العس.

الوادة الرابعة

ينشر عذا الفاتون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تناثين يوما من اليوم النائي لناريخ نشره.

يبصم هذا القانون بماتم الدولة، وينفذ كقانون من قرانينها.

صعر برئلسة المسهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ (٧ مايق سنة ١٩٨٥).

فأنون رقم السنة ١٩٨٥

بتعدیل بعش أحکام القانون رقم ۹۳ اسنة ۱۹۸۰ بهرش و سم إضافی نمور المحاکم^(۱)

ياسم التلعي

رئيس الجمهورية

غزز محلس لشعب القاتوني لاتي مصمه وغد اصبرتاه

المامة الأولع

يستنبدل بنمن المستنبل (١)، (٣) من القانون رقم ٩٩ تستة ،٩٩٨ يقرض رسم إضافي لدور المستنم النصاح التصاح

مأهة (١): بحصل رسم إضافى على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم رعلى إعمال الشهر العفاري والتوثيق طبقا للجدول العراق بهذا القاتون، وتحسسم حمسينة فسذا الربسم لإنشاء وحسانة دور المحاكم والشهر المقاري واستراحات رجال اللضاء والعناية بها.

عادة (۲): بنشا صحوق بسمى تصدوق أبية دور المحاكم واللبور العقد والمعالم واللبور العقد والمعالم واللبور العقد والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم المعالم
الهامة الثانية

يستبدل بالبد سادسة "الشهر العقارى والتوثيق" من البدول المرفق يالقالون رقد ٢٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه البند سكما المرفق يهنا بقالون

١٩٨٥ أأخريته الرمعية العدد الادامع في ١٩٨٠ (١٩٨٥

تضيف إلى أمادة (٥) من القانون رقم ٩٦ أسمة ١٩٨٠ المشار البه فقره تُعيرة تصها ما يلي:

كما يجوز له إصدار قرار بتقصيص ما لا يزيد على ٥٥٠ من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليها في البند منتسبا من الجدول المشار بله في عنا القانون ونث نصرف حوافر للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وقنا القرار وزير الحل في عنا الشأن تتمويل المندات الصحية والاجتماعية لهم والسرهم من خلال صحوق بنشأ بوزارة العدل لهذا الفرض ويصدر بتنظيمه وقواعد الألفاق منه قرار من وزير العدل.

الهادة الرابعة

ينشر عدًا القانون في البريدة الرسمية، ويعمل به بعد المنابين يوما من اليوم -- التاليخ نشره.

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قرانينها.

صدر برئاسة الهمهورية هي ١٧ شعبان سنة ١٤٠٠ (٧ مايو سنة ١٩٨٥).

قانون رقم السنة ۱۹۸۵ بتعدیل بعض أدکام القائون رقم ۹۳ اسنة ۱۹۸۰ بعوض رسم إضافی لمور المداکم^(۱)

ماسح الشعب

ربيس الحمهورية

فرر مجس الشعب القانوس الاس مصه وقد فصدرناه

المادة الأولى

يعسستبدل بلص المانكيل (١)، (٣) من القانون رقم ٢٦ عسة ١٩٨٠ بقرض رسم بصدفي شور المحاكم النصال انتاليان:

مأهة (١): يحصل رسم إضافي على مسعف الدعاوى والأوراق القضائية في السحاكم وعلى عمل الشهر العقارى والتوثيق طبقا للجدول المرقق بهدا الفاتور. وتفسيس حصيلة فسذا الرسيم لإنشاء وصيالة درر المحلكم والشهر طعقارى واسترحات رجال القضاء والعناية بها.

عادة (٢): وللسنا مستدوق بعسسى اصفوق أبنية دور السعام واللهر العقسري تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العال، وتحصص له حصيفة الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أغرى.

الوادة الثانية

بستبعل بالسد سندسا الشهر النظاري والثوثيق" من الجدول المرخق بالقاتون رقد ۱۹ لسنة ۱۹۸۰ المشار اليه المد ساسة المرخق ليذا العاتون.

أ المريدة ورسمية بعد الاطلام في ٦ ٥ ٩٨٥٠

علسع الشعيب

رئيس الصهورية

غرر مجنس الشعب القنتون الأتم نصبه، وقد أصدرناه.

تلمادة الأولي

ينشساً بسوزغرة العسدل صندوق، تكون له الشخصية الاعتبارية، تخصص له المولسة المسحية والاجتماعية للأعضاء الموليد والمائية المائين والسابقين المهيات القضائية الأثية:

- ١ القضاء والنباية العامة.
 - ٢ مجلس قدولة.
 - ٣ هيئة قصايا الدولة.
- عبئة تقيابة الإدارية.

وتشمل الخدمات الصحية والإجتماعية أسر أعضاء هذه الهيئات.

ويقصص لكل هيئة من الشمات قسم في موازنة الصندوق.

ويمستر بتنظيم المستدوق وقواحد الأتفاق منه قرار من ورير العدل بعد موافقة المجلس الاحلى تثبينات القضائية.

الهامة الثانية

يعشر هذا تتقاتون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ تشره.

يهصم هذا القالون بشائم الدولة، ويتغذ كفاتون من أو أنبلها.

عدر بريسة البميررية في ٧ جملان الإهراء سنة ١٣٩٥ هـ (١٠ يوبين سنة ١٩٧٥).

(1) تمر في الحريدة الأسية في ٢٦ يوسه حم ١٩١٥ المد ٢١

بتعديل بعص أدكام القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٧٥ بإنشاء صبدوق للخدمات الصحية والابتماعية تأعضاء الميئات القضائية (١)

يحمم تشهيا

رثيس الجمهورية

غرر مجمس الشعب القانون الآنع تصمه وهم أصدرماه

مآدة أولى

تضاف إلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء سندوق الكدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية مادة بديدة برقم (1) مكرر نصبها الأتي:

ماعة (١) مكرراً: بقرض رسم خاص أمام المحتكم ومجلس النوائة يعائل نصيف الرسوم النضائية الأصلية العقررة في جميع الأعوال ويكون لها حكمها، وتسؤول حصينته إلى مندرق الخدمات المددية والاجتماعية الأعضاء الهيانك التضاية.

ويعنى نشاط المستدوق وكافة القدمات التي يقدمها من جميع الضرائب والرسوم.

ماءة كانية

ينشر مذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تنتين يوما في اليوم التالي لتاريخ سفره.

بيميم بذا القائرن يخاتم الدولة، وينفذ كفَّتون من قوانيلها،

ثأونا

القانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۰۲ بشأن تعديل المادة ۱۸۷ من قانون المعاماة العادر بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸۳

 ⁽١) عسدر برئنسة كبمبوريسة في ١٢ شجان سنة ١٤٠٥ هد (العليم منة ١٩٨٥) ونقر في الجريدة الرسعية في ١٦ مايم سعة ١٩٨٥ - الحدد ١٠ تابع.

القانون رقم ١٠ أسنة ٢٠٠٢

بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون المداماة العادر بالقانون رقم ١٧ أسنة ١٩٨٣

باسم الشعب:

رنيس الجمهورية:

قرر مجلس الشعب القانون الآئي تصه وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

وسيتبدل بسنهن العادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصعادر بالقانون رقم ١٧ المشة ١٩٨٧ النص الآتي:

مددة ۱۸۷؛ على المحكمة من تنقاء نفسها رهى تصدر حلمها على من خسر الدعسوى أن الزمة بأندل السحماة إذا كان خميمة قد حضر عنه محام، بحيث لا تنسل عبس خمسيين جنبها في الدعلوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فها عدا الدعساوى المبتعجدة، وحمسة ومبيعين جنبها في الدعلوى المنظورة أمام المحاكم البندائسية والإداريسة والدعساوى المستعجلة الجزئية، ومائة جبه في الدعوى المستورة أمام جمعه في الدعوى المستورة أمام حجمه الاستثناف ومحاكم القضاء الإداري، ومائت جمعه في الدعوى المستورية العلما

وعلى المحكمية أن تحكم بأتعلب المحاملة في الدعاري الجنائية التر يسب عيب مسامي بحيث لا تقل عن ملتة جنيه في دعاري لجعج المسامع، ومائش جدية في دعاري الحافات وتلائمكة جنية في دعاري النفض الحيائي.

الصفحة	المــــوفــــــــــــــــــــــــــــــــ	,
٥	تصدير	1
٧	مقدمة	
	القسم الأول	
	تُحِيرُ الْمِنَازُ عَادَ الْمُناهُمُهُ عَنْ تَطْبِينٌ قُوانِينَ الْرَّحُومِ،	
	العمل الأول	
۱۳	ماهية الرسوم القضائية والوائنها وكيفية حسابها والعلزم يها	
14	الميجث الأول: ماهية الرسوم القصائية	ź
14	- تعريف الرسوم القصائية	
1.5	- أثر عدم تكنيم الرميم: استبعاد القضية من جدول الجنسة	•
16	- الله المنطقة المنطق	v
3.5	والمبحث الثاني، أتواع الرسوم المبحث الثاني، أتواع الرسوم	ν.
1.5	الثوع الأول: الرسوم الأصلية الله المساود الد	3
14	ا - الرسم النسيى	
۲,	پ – الرسم الثانث	,,,
*1	جــ – الرسم العقري	15
T £	النوع الثاني: الرسوم التكميلية	17
₹ #	أسربوم المنتوق است	14
77	ب الرسم (لاكسافي لدون المحاكم	
**	المبيحة الثالث: كيفية حساب الرسوم الساسات المسادة الاستان	15
**	المبيطة الماسة المبينة الماسية المسينة	
	تحتسب الرجوم التحدية معدماً على الألف جديه الأولى ثم	14
**	تصوى الرسوم بعد الحكم على ضوء ما حكم به سد ١٠٠٠	1.4
İ	نسوى الرسوم بعد المعدم على علوم به علم به المدادة المعدية - تحتسب رسوم الصحوق بواقع ، ٥١% من الرسوم التعدية	
۳۲ ا	المنتسب وسوم مصحوق بواقع المان المراد المان المراد المان المراد المان المراد المان المراد المان المراد المان الما	14
¥+ ,		
**	(3-3	* *
† v †	10 5 [۲۱
<u> </u>	أ ولاد فستفق الدعاوي مطومه القمة	17

(الهامة الثانية)

بيشر عدا القانون عن الجريدة الرسعية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ الثراء. يبصم عدا القانون بحاتم الدولة، وينفد كقانون من فوانينها.

(حسنى ميارك)

مندر برناسة الجديورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ. المرافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٢ م

۲۸.		1		A PART IN	The second secon	- E
54	- عتى بستحق على الصلح نصف الرحم أو ربعه	fi	Ŧ	TV	ثانياً: رَسم استناف الدعاوى مجهولة القيمة	1 17
11	- شروط استحقاق نصف الرسم على الصلح	ET		TA	دُالتُأْء رسم استنفاف الأحكام الصادرة في المساتل القرعية	1 TE
3.5	- شريط استحقاق ريع الرسم على المشح	27		TA	رابعاً: رسم الحكم الصادر بالإلفاء أو التعديل	
41	• - المقصود بالجنمة الأولى	44	ı	£1	خامساً: رسم الحكم الصائر بتأبيد الحكم المستقف	
VT	• - المقصود بالمرافعة	10	l		: - قبل العمل بالقانون رقم ٧ لمسنة ١٩٩٥	74
	- أحكام التقض	45		źΤ	ب - بعد العمل بالقلاون رقم ٧ تسنة ١٩٩٥	74
۸.	- احتمال الرسوم في حالة التصالح الرسوم في حالة التصالح	ÉY		}	- استحقاق رسم واحد عن الاستثنافات المرفوعة من المدينين -	
A1 .	- السنةات المحكمية عسن معضر المنتج وإصدار حكمها في	£A.		ŧΤ	المنظمانين	
.,	موضوع الدعوى - مؤداه - استحقاق الرسم عاملا	- 11			- تأبيد الحكم الصائر برفض التظلم السبابه استفاداً إلى تقرير	
44	- العكب الصادر بنتهاء الخصومة دون انقصل في موضوع	45			القبير في حساب الرسوم، بجب أن يستند إلى معلامة أبحاث	1
7.1	التراع لا تصنعق عليه رسوم سوى المسدد على الصحيفة			££	العبايور في حسب الرسوم، بيب ال يسا بال ساحة الم	
۸۲	السيحك الثاني: الإعقاء الربسرم	0,		50	The same and the same and the same and the same in the same and	
A 2	القرع الأرل: الإعقاء للعجل عن سبك الرسوم	01		1.	العيمث الرابع: العلزم بأداء الرسوم	47
٨٥	القرع الثاني: إعناء بعض اللثات والهيئات من الرسوم	20			أولاً: قبل العدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥	
A5	أولاد إعفاء الدعاوى العمالية من الرسوم	oT I		14	النبأة بعد العمل بالقانون رقم ٧ نسفة ١٩٩٥	TT
J.	المانسية: إعضاء الدهساري الفاصة بالتأميلات الاجتماعية من			۵.	 - أثر الحكم يعدم دستورية المادة (١٤) من قانون الرسوم 	71
^^	to one states are at the same flow and the same	.			قبل تعديدها بالقالون رقع ٧ لسفة ١٩٩٥	
41 .	عرب و عدات التماون الإسكاني من الرسوم			43	 عسم المعتورية الفعرة الثانية من المادة (١٤) من غلتون 	r.
44 (.	man man all the first of the second	.		-,	الرسوم المعطة بالقانون رقم لا نسنة ١٩٩٥	
17	11 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	**	-		 علم المعكمة الاستورية بعدم مستورية الفقرة الثانية من 	355
it.	خابسان إطهام ويجاهيات المعاولية الإسابة	^Y]			المسادة (١٤) من أبانون الرسوم المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة	
		"		94		ĺ
	و - ماهية الرسوم التي العفي منها الحكومة المناه الحماد	01	- [ľ	النطل الثانع	
	- أوجه القرق بين (عفاء الحكومة من الرسوم راعفاء الجهاد	: []	- [17	طلات تغليض الرصوم والإعلاء طحا	
1.	الأخرى ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		İ	٦٧ -	الميحث الأول: حالات تخليض الرسوم	71
1 0	 إ - مناسول نقسط الحكومية في مفيوم الشارع في الإعفاء م 	1		7.7	اعبعت ادون، عادت تخفيض الرسوم إلى التصف	
77	fames		j	14		*/
	 أ - محكمة اللقض تعتق التقدير الضيق لكلمة الحكومة 		1	3A -	نَائِياً: حالات تخفيض الرسوم إلى الثلث	ħ.c
			L		الثاً: حالات تخفيض الرسوم إلى الربع	fi

الصقحة	The same of the sa	107		CONTRACTOR OF THE PARTY OF THE		
	- المنازعة فيما إذا كان يستمن على الدعوى ربع الرسم أم	Ä.	1	السفحة	البــــوف وع	2
1 4 4	يستحق عليها رسما كاملا عي منازعة في المقدار			41	- الحكومة معفاة من أمانات الخبراء والإيداعات	7.8
	- طلب احتسب الرسوم على أساس الضريبة وايست	Al			الغمل الذالث	
141	التحريات مفازعة في المقدار	"12	1	1.0	أواهر تقدير الرسوم ومنازعاتما	
	- قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة ارفعها بغير الطريق			1.5	المبحث الأول:ماهية أمر تقنيل الرسوم القضائية	71
	القائدوني لا تستنفد به محكمة أول درجة والبتها في نظر	٨٣		1.3	- بيانك أمر التقدير ا	7.0
177	الاستان و المستقد بالدوات المستقد الدوات المستقد المست			İ	- خلسق أمسر تقايس الرسوم منا يقيد صدوره بضم الأمة أو	**
174	تموضوع ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ļ		1.4	الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته	
	- سقوط الرسوم بالتفادم منازعة في أساس الانتزام	AY		1.4	- المختص بإصدار أمر التكثير	14
170	- المنازعة في أساس الالتزام بالرسم تغضع المعكام القالون ٧	A£		1 - A	- خلو أمر تكنير الرموم من اسم مصدره لا ينال من شرعيته	14
	السنة ١٠٠٠ بشأن نجان الترفيق مسسسسسسسسس			714	- أمر تقدير الرسوم يختف عن الأمر على عريضة	74
	- التجاه جديد المحكمة النقض بجيز رامع المنازعة في مقدار	Ao			- الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير أتعاب	V
	الرسوم بصحيفة القاقاً مع الأصل العام المقرر بالمادة ٢٣			1.4	الخبرام المعادمة المع	1
1.77	مرافعات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ				- الفرق بين أمر تقدير الرسوم القضائية وأمر تقدير الرسوم	V1
127	- التطبق على اتجاه محكمة الثلث الجنيد	43		11.	التعبيلية الصائر من أمين مكتب الشهر العقاري عديد سديد	d
	- الجاء محتمية النقض الجديد لا يعتبر عدولا عن الجاهها	AY			- المسرق بيسن أمس تقديس الرمسوم القضائية وأمو تقدير	44
i	السبابق فس التفرقة بين المنازعة في المقدار والأساس لعدم	1		17.	المصررفات القضالية المسالية ال	1
111	صدوره من ديئة علمة المستوره من ديئة		1	177	المبعث الثاني: المعارضة في شر تكبير الرسوم	77
110	والمهمث الثالث: المحكمة المختصة بنظر المعارضة	NA.	1	155	- الطريق الذي رسمه القانون المعارضة في مقدار الرصوم -	V4
140	المحكمة المختصة من المحكمة التي أصغرت أمر الكفدير	AS	1		- الفرق بين المعارضة في مقدار الرسوم والمنازعة في	VP
144	- لا يشتوط اختصام السيد/ وزير العبل بصفته في المعارضة	4.	1	187	الماس الانتزام بها	
	- غروج منازعات أوامر تقدير الرجوم المرددة بين شركات		1	176	المنام النقض المساسا ا	83
]	ققط ع العسلم ويبسن وزارة العدل من ولاية القضاء العادى	,, J			- المستنزعة لميما إذا كان يستحق على الدعوى رسم ثابت فَي	YY
144				TTV	نسبى منازعة في المقدار	
	واختصاص فينات اتحكيم بها الساسات المساسات المساسات	-	7		- المنازعة فيما إذا كانت تستحق الرسوم على المبلغ المحكوم	VA !
	- اختصاص هيئات التحكيم بعنازعات الرسوم مشروط بانفاق	44	1		إنه في الاستثناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما مكم به	
].	طرقى العنازعة			A77	ابت البا هي منازعة في العقاق	i
101		17			i be an enter the contract of	115
:	بمجلس الدولة بنظر المنازعة في أمر تقدير الرسوم	1	*	175	نصفه منازعة في المقدار	
i 2				-		+ + + + + + + + + + + + + + + + + + + +

الصفحة	الم وض_ وع	2
	جـــ - بالنسبة للأراضى غير المربوطة بالضريبة والمعدة	11-
144	نايناه و المنفرلات	
161	أَ ثَالِناً: بِالصِّيةَ لَمِنَازُعاتِ الْمَقَوِدِ	111
145	رابعاً: بالتسبة ندعاوي رهن العقال أو المنقول	117
140	خامساً: بالنسبة لدعاوى الربع والإيجار	117
140	سنسأه في دعاوى فمخ الإيجار والإخلاء والتسليم	114
145	سليعاً: في دعاوي تشفعة	110
144	ثلبناً: في دعاوى القبيعة	111
144	تاسعاً: في دعاوى بيع العقار لحم إمكان غسنه	711
144	عاشراً: عند طلب فرز حصة في طال شقع	114
100	حادى عشر: بالنسبة لدعارى الحكر	113
100	ثاني عشر: في دعاوي ترنيب الإيراد	15.
100	ثالث عشر: في طلبات توزيع أموال المدين	171
145	رابع عشر: رسوم التنقية	177
111	خاسس عشر: رسوم أمر تنفيذ أحكام المجكمين	177
3.3.	ساس طر: رسوم الدعاري الضريبية	171
131	• - سَنَرُعَاتَ ضَرِيبِيةَ يِسَنَعِيَ عَلِيهَا رَسِمِ نَسِبِي كَامِلُ	110
141	* - كيفية حساب الرسوم في الطعون الطريبية	175
141	• - كيفية حساب رسوم استثناف الأحكام الصادرة في الطعون	LTY
147	المعربية المساحد المساحد المعدال في المعرب	
		ATA
137	* - تقدير الرسوم في منازعات الشركات	1114
144	" - تقدير الرسوم في حالة تصفية الشركة	l iv.
111	* - تقدير الرسوم غير مظة اعتبار الأرباح غسارة	173
144	* - لحقمصة الرسوم في دعاوى المنازعة الخاصة بالإبراد	
1	المغفو	-
115	" - الرسوم في حالة التصالح في المنازعات الضريبية	1171

الصفحة	المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	2
105	المبحث الرابع: استثناف الحكم الصادر في المعارضة	9.5
	- مبعد الاستئناف	90
105	" مسيعاد المستثقاف المعكم الصادر في المعارضة في المقار	15
	خدسة عشر يوما أما ميعاد استنقى الحكم الصغر في التظلم	
	في أساس الانتزام أريعين يوماً	
108		
144	- مدى جوال استفاق الحكم الصادر في المعارضة	14
1-1	- ولئسن كان جواز استناف المنكم الصادر في المعارضة في	SA
	المقدار ينزل منزلة الفرع من أصله بالنسية الدعوى موضوع	
	أمر التقدير إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة	
15.		
	- سدى جواز الطعن في الحكم الصائد من محكمة الإستناف	5.4
155	في المعارضة في العقدان	
111	المبحث الشامس: تنفيذ أمر تقديو الرسوم	1
	- أئسر الحكم التهائي بإلفاء أمر تقدير الرسوم نعدم استحقائي	1.1
140	الم الكتاب نارسو الم الكتاب نارسو	
133	- الإشكال في تنفيذ أمر تقدير الرسوم	1.1
3.1.	- والسنترط القسبول الإشسكال في تتفيد أمر تكبير الرسوم من	1.7
	الملسائزم أن بين على أسياب المعقة على صيرورة أمر التقدير	
134		
	الغمل الواييع	
171	قواعد تقدير الرسوم	
.,.	* - قواعب تقديس الرسسوم شقتلف عن قواعد تقدير قيمة	1.5
171	الدعوى المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية	
	* - تقسدر رسوم الدعاوى معاومة القيمة وفقاً لقيمتها عند	1.0
171	رغمها درن اعتداد بما قد يلمقها بعد ذلك من زيادة أو الخفاض	
	أولا: العبالغ التي يطلب الحكم بها عن المجيل تطيها في حسنب	11:
177	الرسوم	
172	النبأة رسوم الاعاوى المتطقة بالعقارات والمتقولات	1
	ا - بالنسبة الأراض الزراعية الدريوعة بالضربية	1
140		1
174	ب - بالنسبة للعفارات المبنية	1 1 . 5

الصفحة	<u>الم</u>	7
	المسيد المسلم ١١٠٠ بمرسوم المم المحاكم	117
470	الشرعية	
*41	ثالثاً: القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية تلولاية على المال	111
	وايعاً: القانون رقم 17 نسنة 1966 يشأن الرسوم في العواد	145
¥.Y	المنائية	
TIV.	خامساً: تعريفة الرسوم والإجراءات أمام محكمة القضاء	10.
	سابسياً: القاتون رقع ٩٦ نسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي	101
444	المور المحاكم الما الما الما الما الما الما الما ا	
442	 القانون رقم ٨ نسنة ١٩٨٠ بتحيل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ نسنة ١٩٨٠ بقرض رسم إضافي لدور المحاكم ممايعة: القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صفوق الخديات 	1+7
** 1	المسحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية الساسات	
777	* - القسانون رقع ٧ لمنة ١٩٨٥ بتعيل أحكام الثانون رقم ٣٠ لمنة ١٩٨٥ بتعيل أحكام الثانون رقم ٣٠ لمنة ١٩٧٥ مند ١٩٧٥	
77=	تاميناه الفاتون رقع ۱۰ لينة ۲۰۰۳ بتطول العادة ۱۸۷ من قاتون المحاماة	1 101
TTV	فيرس الكتاب من معروب من معروب المعروب	10

.

الصفحة	<u> </u>	44	
	الغط الغاءس		
T.1	تقامير الرسوم القضائية		
7.5	- الفاتون رفع ١٩٥٢/٦٤٦ بشأن نقائم المضرائب والرسوم	122	
TAT	المبحث الأول: سقوط الرسوم القضائية بالتقاعم الخمس	171	
T - T	~ بداية سريان مدة التقادم الخمس	150	
T.0	- إعلان أمر التقدير قاطع ثمدة التقادم	142	
110	- طلب الإعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يقطع	177	
7.3	تقالم الرصوم		
7.3	- التظلم من أمر التقدير لا يقطع مدة التقادم	144	
	- مستى يكون أمر التقدير بمثابة حكم بالدين ويسقط بالتقادم	144	
4.4	minis sager many rather more rest; many safet many many taken many taken many taken and		
	العبدة السئالي: سقوط الحق في رد الرسوم التي دفعت بغير	114.	
1.4	على بالتقادم الثلاثي المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية		
	- مدة تقادم الحق في استرداد ما دفع بدون وجه حق (ثقث	161	
4.4			
-	- يستقالم المعلى في الرد بثلاث سنوات دون توقف على العنم	127	
1.1	اللحق في الاسترداد الله المسترداد المسترد المسترداد المسترداد المسترداد المسترداد المسترداد المسترداد	, ,	
	- دعسوى يسراءة اللمسة هسى دعوى سنبية لا ترقى إلى حد	127	
	المطالبية القضيائية التي تقطع مدة التقادم على عكس دعوى	1	
711	الرام بالرد المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية المسامية		
1	· سخوط الرسوم التي حصنت بحق ثم زال سبب استحقاقها	164	
717	لتقالم الطويل سيسيد سيسسيد سيسسيد سيستد		
717	و جداول حصاب الرسوم		
1	القسم الثاني	1 '	
ŀ	نصوص قوانبين الرسوم القطائية		
114	لأد القنون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن طرسوم القضائية	1 157	
	- القسانون رقع ٧ لسنة ١٩٩٥ بتعديل لُحكام القانون رقم	•	
1 425	٢ لسنة ١٩٤٤ ١٩٤٤		